الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة وهران
كلية العلوم الإنسانية و الخضارة الإسلامية		قسم التاريخ و علم الآثار

التموين و التسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية 1954 – 1962 م

أطروحة مقدمة لكلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية جامعة وهران لنيل شهادة الدكتوراه

في التاريخ الحديث و المعاصر

إعداد الطالب:		إشراف الدكتور:

بوبكر حفظ الله		أ.د. بوعلام بلقاسمي مشرفا أولا

أ.د. يوسف مناصرية مشرفا ثانيا

لجنة المناقشة

أ.د. عبد المجيد بن نعمية	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
أ.د. بوعلام بلقاسمي	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفا و مقررا
أ.د.يوسف مناصرية	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مشرفا و مقررا
د.الغالي غربي	أستاذ محاضر	جامعة الحزائر	عضوا مناقشا
د.محمد موفق	أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا مناقشا
د.رابح لونيس	أستاذ محاضر	جامعة وهران	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2005 / 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

الَّذِينَ آمَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللّهِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ
التوبة 20
صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أبي وأمي الكريمين،
إلى جميع اخوتي،
إلى كل الذين جاهدوا باموالهم وأنفسهم في سبيل أن تتحرر الجزائر،
إلى كل من ساعدني من قريب أوبعيد على إنجاز هذا العمل.

بوبكر حفظ الله

شكرو عرفان

إن الشكر والحمد لله عز وجل أولا وآخرا الذي برعايته وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور بوعلام بلقاسمي الذي مهما حاولت أن أعبر عن جهده العلمي ورفيع أخلاقه فإني لن أستطيع أن أفيه حقه، كما أتوجه بخالص تشكراتي إلى الدكتور يوسف مناصرية الذي لم يبخل علي بوقته وجهده، وكان فعلا نعم الأستاذ والأخ الفاضل من خلال ملاحظاته وتوجيهاته لي.

كما لا يفوتني التنويه بالمساعدة التي قدمها لي المشرفين على المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وأخص بالذكر الدكتور جمال يحياوي مدير المركز.

كما أتقدم بالشكر إلى دور الأرشيف الجزائرية والتونسية والفرنسية وأخص بالذكر متاحف المجاهد لا سيما بوريات تبسة وباتنة والطارف، والمكتبات الوطنية والجامعية والخاصة.

مقدمــــة

مهما تعددت الدراسات وتنوعت فيما يتعلق بتاريخ الجزائر بصفة عامة وتاريخ الثورة بصفة خاصة ، فإن هذه الدراسات سوف لن تلم بكل الجوانب المتعلقة بتاريخنا الحافل بالملاحم والبطولات ، ولعل الدراسات السابقة لاسيما غير الجزائرية كانت في غالبها بعيدة عن الحقيقة التاريخية،ولا تتسم بالموضوعية .

وقد لمسنا في الآونة الأخيرة أن هناك إلتفاتة واضحة ومشجعة فيما يتعلق بالتاريخ الوطني وقد تجلى ذلك في عديد الكتابات الأكاديمية التي تناولت جزء من تاريخنا الوطني بشيء من الموضوعية والتبصر، بالإضافة إلى الملتقيات والندوات المختلفة التي تحاول إماطة اللثام عن جزء من تاريخ الثورة الجزائرية وراءها جهات تتسم بروح الوطنية وتمجيد تاريخنا المليء بالملاحم،ولعلنا في هذا المضمار نشير إلى الدور البارز الذي لعبه المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر من خلال إصداراته المختلفة.

هذا بالإضافة إلى أن الذين عايشوا أحداث الثورة قد بدأوا في تدوين مذكراتهم وهذا ما سيساعد على إبراز بعض الحقائق التي لا زالت تحتاج إلى الدراسة المتأنية،وبالرغم من هذه المحاولات الجادة فإن تاريخ الثورة لازال يحتاج في العديد من جوانبه إلى الدراسة والتنقيب،ومن ضمن هذه الجوانب موضوع التموين والتسليح ما بين 1954 -1962 الذي يكتسي أهمية كبيرة نظرا لأن موضوع التموين والتسليح يعد شريان الثورة الجزائرية ووسيلة نجاحها،إذ لا يمكن أن نتصور عملا تحرريا شاملا يواجه آلة إستدمارية دون أن يولي عناية كبيرة بهذا الجانب المهم،كما لا يمكن أن نستطيع فصل قضية التموين والتسليح عن بعضها البعض ، فجيش التحرير الوطني مثلما يحتاج إلى اللباس يحتاج كذلك إلى الغذاء والدواء والسلاح الذي يعد أساس ثقة الجندي بنفسه ،وفي كل الحالات فإن هذه المؤن المختلفة تحتاج إلى نفقات مالية كبيرة وكان يجب على قادة الثورة إيجاد مصادر للأموال في الداخل كما في الخارج، وانطلاقا من حساسية هذا الموضوع جاء اختياري له من أجل دراسته، ولعل الأسباب التي شجعتني على ذلك يمكن أن نرجعها إلى ما يلي:

1- كان عنوان مذكرة الماجستير التي أعددتها تطور جيش التحرير الوطني 1954-1962 وكانت تتردد في ذهني دائما مسألة التموين والتسليح نظرا لأهميتها في الثورة

2- الرغبة الملحة في تقديم مساهمة ولو متواضعة في تاريخ الثورة الجزائرية انطلاقا من موضوع التموين والتسليح .

3- ميلي الشخصي إلى مثل هذه الدراسات التي تحتاج إلى نوع من الدقة والموضوعية.

هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى تبقى مرتبطة دوما بمسألة التموين والتسليح.

ولعلنا نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف :

1- تسليط الضوء على الاستعدادات المادية قبل اندلاع الثورة الجزائرية

2- تبيان مد تكيف النشاط الثوري مع ندرة المؤن والأسلحة

3- إبراز مدى قدرة الثورة على تجاوز المشاكل التموينية منذ 1954

4- إبراز مدى مساهمة الشعب الجزائري في الدعم المادي للثورة الجزائرية ،ومدى نجاح الرهان الذي علقه قادة الثورة على الشعب حينما أكدوا على إلقاء الثورة إلى الشعب وهو الذي سيحتضنها

5- إبراز مدى قدرة قادة الثورة في الخارج على الإقناع بالعمل الثوري في الجزائر ، وسرعة إيجاد مصادر مالية ،ومصادر للسلاح بالدول العربية ،وحتى الأوربية

ولعل الإشكاليات التي يمكن طرحها للإجابة عنها تتمثل فيما يلي :

هل كان يمكن للثورة الجزائرية أن تنطلق دون أن تكون هناك مؤن وأسلحة؟ هل حال نقص المؤونة والسلاح دون تفجير الثورة الجزائرية؟ ما هي الرهانات التي كان يعتمد عليها قادة الثورة في هذا المجال؟ هل كان قادة الثورة على صواب حينما وضعوا ثقتهم في الشعب الجزائري ؟ إلى أي مدى كان التموين والتسليح كافيا عشية انطلاق الثورة الجزائرية؟ ما هي الإستراتيجية التي سوف تتبناها الثورة في مجال الحصول على المؤن والأسلحة ؟ وإلى أي مدى تخطت العراقيل والصعوبات التي واجهتها منذ الانطلاقة فيما يتعلق بهذه المسألة ؟ هل كان لنقص المؤن والسلاح تأثير على الأهداف التي رسمتها الثورة ؟ إلى أي مدى استطاعت الثورة أن توفر ميزانية

خاصة بالنفقات المتعلقة بمختلف المؤن ؟ هل تخطت الثورة الجزائرية المشاكل التموينية واستطاعت أن تهيكل مسألة التموين والتسليح وترسي بذلك نظاما خاصا بهذا الجانب؟ هل بقيت الثورة الجزائرية تعتمد على مصادر الدعم الداخلي أم أنها وازنت بين الداخل والخارج فيما يتعلق بمسألة المؤن والأسلحة منذ الانطلاقة ؟ إلى أي مدى نجح الوفد الخارجي في إقناع الدول العربية والأوربية في دعم الثورة الجزائرية بالمال والسلاح ؟ هل تكمنت الثورة من تأسيس شبكات لوجستية بالخارج ؟ وبعبارة أخرى هل استطاع جيش التحرير أن يؤسس نظام تموين وتمويل يستطيع من خلاله تحقيق الإستراتيجية العسكرية التي رسمها ؟ ما هي مصادر السلاح الداخلية الخارجية وما هو دور الحدود الشرقية والغربية فيما يتعلق بهذه المسألة ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ارتأينا تقسيم موضوعنا إلى بابين، الباب الأول بعنوان التمويل والتموين حيث قسمناه إلى أربعة فصول جاء الفصل الأول بعنوان التمويل في الداخل، إذ تناولنا فيه مفهوم التمويل بحكم أنه الركيزة الأساسية في الجانب المادي للثورة، كما تعرضنا أيضا إلى أهم المصادر التمويلية، بالإضافة إلى مجالات صرف الأموال.

أما الفصل الثاني فقد جاء بعنوان التموين في الداخل حيث تناولنا فيه أهمية التموين، ومصادره المختلفة بالإضافة إلى ذلك أهم الشبكات التموينية، وقد ركزنا على عملية تخزين المؤن بالتطرق إلى المراكز والمخابئ، هذا بالإضافة إلى تنظيم عملية التموين بعد 1956م.

أما الفصل الثالث فجاء بعنوان التمويل في الخارج، إذ تطرقنا فيه إلى مصادر التمويل الخارجية وقد ركزنا هنا على دور الجالية الجزائرية خاصة في أوروبا، هذا بالإضافة إلى المساعدات الدولية لا سيما من طرف الدول العربية.

اما الفصل الرابع فهو بعنوان التموين في الخارج وتناولنا فيه مصادر التموين الخارجية وكذا هيكلة التموين بالخارج.

أما الباب الثاني فقد جاء بعنوان التسليح وقسمناه هو الآخر إلى أربعة فصول، جاء الفصل الأول بعنوان التسليح في الداخل حيث ركزنا على عمليات التسليح الأولى عشية اندلاع الثورة التحريرية، وكذا توزيع السلاح على المناطق، هذا بالإضافة إلى أننا تطرقنا إلى أهم مصادر السلاح الداخلية والتي كانت متنوعة.

أما الفصل الثاني فجاء بعنوان التسليح على الحدود الشرقية، تناولنا فيه بداية تشكل شبكات التسليح الجزائرية بالخارج وكذا مصادر السلاح على الجبهة الشرقية، وعملية الإمداد بالسلاح من الخارج بعد 1956م، وعمليات تهريب وتوزيع السلاح في الداخل بالاعتماد على الحدود الشرقية.

أما الفصل الثالث فعنوناه بالتسليح على الحدود الغربية، تناولنا فيه مصادر السلاح على الجبهة الغربية هذا بالإضافة إلى شبكات التسليح التي كانت تنشط بالجبهة الغربية، كما ركزنا على القرصنة البحرية الفرنسية بعرض المتوسط ومدى تطابق هذه التصرفات الفرنسية مع القوانين الدولية، بالإضافة إلى أننا تناولنا خطوط الإمداد وتهريب السلاح على الحدود الغربية.

اما الفصل الرابع فقد تناولنا فيه التسليح عبر أوروبا واشتملت عناصره على نشاط شبكات التسليح في أوروبا، ودور الشبكة الجزائرية في توظيف الأجانب، هذا بالإضافة إلى إيصال السلاح إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية والغربية.

وللإجابة عن التساؤلات التي أثرناها سابقا وبناء على هذه الخطة، وبغرض الوصول إلى بعض الحقائق التاريخية، ومن أجل الإلمام بكل الجوانب المختلفة لهذا الموضوع ارتأينا الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي، وكذلك المنهج الوصفي، كما حاولنا تطبيق أسلوب المقارنة نظرا لطبيعة هذا الموضوع.

وبالنظر لطبيعة الموضوع، وطول الفترة المدروسة جعلتنا نعتمد على مصادر ومراجع متنوعة بغرض تغطية كل العناصر، ويمكن أن نشير هنا الى هذه المصادر والمراجع بحسب الأهمية التي تكنسيها، ففيما يخص المصادر اعتمدنا أولا على الوثائق الأرشيفية كمصدر أساس، وهي تتعلق بالخصوص في تلك المراسلات الصادرة عن قيادة جيش التحرير، وأذكر هنا تلك الرسائل الدعائية التي وجهها قادة جيش التحرير إلى بعض السكان التونسيين على الحدود الشرقية لإبراز مدى أهمية الثورة الجزائرية، وأن مسألة البلدين واحدة، وكذلك هناك وثائق تشير إلى نشاط جيش التحرير على التراب التونسي تخص مسألة التموين والتمويل والتسليح، وهذه الوثائق تحصلنا عليها من الأرشيف الوطني التونسي ـ الوزارة الأولى ـ ، وكذلك هناك وثائق تتعلق بنشاطات الجزائريين على الحدود الشرقية فيما يتعلق بتهريب السلاح منذ سنة 1956م، وتحصلنا عليها من مركز الحركة الوطنية بتونس، ومصدرها أرشيف ما وراء البحار (فرنسا).

أما الأرشيف الوطني الجزائري فقد وظفنا من خلاله بعض الوثائق المتعلقة بدور تونس فيما يتعلق بتموين الثورة ودعم جيش التحرير الوطني بالسلاح، هذا بالإضافة إلى وثائق أخرى متنوعة تخص التموين والتمويل تحصلنا عليها من المتاحف الوطنية للمجاهد مثل: متحف المجاهد بباتنة، وتبسة، والطارف.

كما اعتمدنا أيضا على الصحف التي كانت تصدر خلال الثورة وتعد مصادر مهمة ونعني بذلك جريدة " جريدة المجاهد ".

هذا بالإضافة إلى المصادر الشفوية للذين عايشوا الحدث ونذكر هنا تلك الشهادات التي استخلصنا منها حقائق مهمة وهي موجودة بمكتبة السمعي البصري بمركز الدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، وشهادة أخرى بمركز الحركة الوطنية بتونس.

كما وظفنا مذكرات من ساهموا في صنع تاريخ الثورة، ونذكر هنا مذكرات الرائد عمار ملاح، ومذكرات الرئيس على كافي، ومذكرات عثمان سعدي، ومذكرات مصطفى بن النوي.

وهناك مذكرات الطرف المضاد للثورة ونعني هنا مذكرة الجنرال شارل ديغول.

بالإضافة إلى مطبوعات الملتقيات المتعلقة بالثورة الجزائرية من خلال ملتقيات الولاية الأولى والثانية والرابعة.

كما اعتمدنا على مصادر ومراجع أخرى متنوعة ونعني بذلك الدراسات الأكاديمية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر محمد حربي في كتابه جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، وكتاب حياة كفاح لأحمد توفيق المدني، وليل الاستعمار لعباس فرحات، بالإضافة إلى مراجع أخرى مهمة باللغتين العربية والفرنسية.

كما اعتمدت على بعض الجرائد الوطنية الصادرة باللغة العربية مثل جريدة الشروق اليومي، والصادرة بالفرنسية مثل جريدة الوطن.

وقد وظفت أيضا دراسات أكاديمية تجلت في أطروحة الدكتوراه للطالب الغربي الغالي حول الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية.

وقد واجهتني في انجاز هذا العمل صعوبات جمة أهمها ندرة المراجع، وإن وجدت فهي تشير إلى الموضوع بصفة جزئية، وكذلك تشعب الموضوع وصعوبة الإلمام بكل جوانبه، وندرة الدراسات المتخصصة في موضوع

التموين والتسليح، كذلك واجهتني مشكلة غربلة الحقائق لاسيما تلك التي وردت في المذكرات أو في الشهادات الحية، كما أن الموضوع يحتاج التنقل إلى العديد من المناطق في الوطن وخارجه، وقد واجهتني صعوبات جمة في هذا المجال.

وفي الأخير أتوجه للأستاذ الدكتور بوعلام بلقاسمي بشكري الجزيل فبتوفيق من الله وبفضل مجهودات وتوجيهات وملاحظات أستاذي القيمة تمكنت من انجاز هذا العمل.

مدخـل

ظهرت المنظمة الخاصة (Organization Special) عقب مؤتمر حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي انعقد في 15 فيفري 1947م، فقد ظهر في هذا المؤتمر اتجاه سياسي يدعو إلى العمل السري تمثل في حزب الشعب الجزائري تزعمه أحمد بودة، واتجاه سياسي يؤمن بالشرعية وذلك بالدخول في الانتخابات مع فرنسا تزعمه أحمد مزغنة، أما الاتجاه الثوري فكان هدفه الإعداد والتحضير للكفاح المسلح للقضاء على الاستعمار، وقد تزعم هذا التيار محمد بلوزداد، وبذلك ستظهر المنظمة الخاصة كما اشرنا سابقا والتي تعتبر الجناح العسكري للحزب، وقد ترأسها محمد بلوزداد.

وقد استطاعت المنظمة الخاصة أن تخلق نواة لميلاد جهاز عسكري من خلال ما قامت به من تحضيرات اعتمادا على مبدأ السرية في العمل لضمان بقائها، فسعت على تهيئة وإعداد قوة عسكرية مسلحة من بين مناضلي حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وغير المعروفين الذين تتوفر فيهم كل الشروط*[1].

تولى محمد بلوزداد وآيت أحمد رفقة الأمين دباغين إرساء قواعد المنظمة الخاصة وتسطير برنامج عملها، وعمل بلوزداد بالبحث عن عناصرها في قسنطينة، وآيت أحمد في العاصمة وولد حمودة في وهران، وكان هدف المنظمة الإسراع في تفجير الثورة، وقد عقد أول اجتماع لهيئة أركان المنظمة** في القبة بمسكن بلوزداد يوم 13 نوفمبر 1947م[2].

وقد ورد في تقرير لمحمد بوضياف مايلي: "النعد على هذه المنظمة التي تم تنصيبها فيما بين سنتي 1947-1948م، وكان مناضلوها من المشهود لهم بالشجاعة والسرية... مما جعل هذه المنظمة مختارة إلى الحد الأقصى، وبعد نزاعات حول كيفية اختيار مناضلي المنظمة، وبعد ستة أشهر أصبحت المنظمة أمرا واقعا أسندت إدارتها لهيئة أركان وطنية مكونة من منسق وطني هو محمد بلوزداد، ومسؤول عسكري بلحاج الجيلالي، ومسؤول سياسي آيت أحمد ممثلا لبلاد القبائل ومسؤولين

---

* من بين الشروط: أن يكون العضو ذا أقدمية في الحزب، مؤمنا بالثورة المسلحة، سلوكا حسننا وغير معروف لدى السلطات الاستعمارية، ومتشبعا بالروح الوطنية.

[1] ـ غنية م: "المنظمة الخاصة"، مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، 1996، ص20.

** تتكون هيئة أركان المنظمة من ثمانية أعضاء وهم بلوزداد، بيت أحمد، بلحاج الجيلالي، بن بلة، بوضياف، رقيمي، محساس، ماروك.

[2] ـ محمد حربي: جبهة التحرير الوطني – الأسطورة والواقع- الجزائر 1954- 1962، ترجمة: كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، لبنان، 1983، ص109.

جهويين وهم: أحمد بن بلة لوهران، محمد ماروك لعمالة الجزائر، رقيمي الجيلالي للجزائر العاصمة ومتيجة، ومحمد بوضياق لقسنطينة"[1].

وبذلك ظهرت للوجود أول منظمة عسكرية سرية ستكون النواة الأولى لميلاد جيش التحرير وقد فتحت باب التجنيد وبشروط محددة منها أن يكون التجنيد محدودا، وأن توفر شروط محددة في المجند كالاقتناع بالعمل والالتزام بمبدأ السرية والشجاعة والقدرة الجسمية، ومدة الخدمة فهي غير محدودة، أما العضو المجند فلابد أن يمر بامتحان، وأن يؤدي القسم، وبذلك كانت تهدف على المستى البعيد إلى إعداد جنود وضباط جيش التحرير الوطني، بهدف خوض غمار الكفاح المسلح[2].

وقد قررت المنظمة الخاصة تكوين تنظيمات للمقاومة وتشكلت الفرق القتالية على النحو التالي:

1-المجموعة: تتكون من أربعة عناصر مقاتلة.

2-الفصيلة: تتكون من ثلاث مجموعات بالإضافة إلى قائد أي ثلاثة عشرة مقاتلا.

3-المفرزة: تتكون من ثلاث فصائل بالإضافة إلى قائد الفصيلة، أي أربعين مقاتلا.

ويشرع في التدريب مباشرة، وقد وضع برنامجا خاصا لذلك، وأعدت كراسة للتدريب العسكري تشمل اثني عشرة درسا، سحبت منه خمسون نسخة وزعت على القادة فقط، قد ركزت التدريبات على الجانب النظري والتطبيقي المتعلق بكيفية استخدام الأسلحة والمتفجرات، وتكتيك حرب العصابات وفن الكمائن والإغارة[3].

وقد خلف حسين آيت أحمد، محمد بلوزداد على رأس المنظمة سنة 1948، ثم عزل آيت أحمد وخلفه احمد بن بلة عام 1949، واستطاعت المنظمة الخاصة في ظرف وجيز أن تجند حوالي ألف وخمسمائة مناضلا، وأصبحت لها فروع في كامل القطر الجزائري تقريبا، فقد أسست فروعا لها في الأوراس وأنشأت الخلايا لغرض التدريب العسكري، وقد ترأس هذه الخلايا مصطفى بن بولعيد[4].

---

[1] - عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الثالثة 1947-1954، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص116.

[2] أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، 1989، ص ص 46-47.

[3]- مصطفى هشماوي، "التنظيم العسكري والسياسي للثورة الجزائرية"، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954، الملتقى الأول باتنة 1989، جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنة 1992، ص102.

[4] - زغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص ص 47-48.

من بين الصعوبات التي واجهت المنظمة الخاصة قضية السلاح والمال، فيما يتعلق بالسلاح لجأت المنظمة إلى الحصول على السلاح في سرية تامة، فدخلت أول دفعة سلاح من ليبيا إلى الجزائر عبر وادي سوف إلى بسكرة، وقد بلغ عدد القطع ثلاثمائة وعشرون (320) بندقية، كما قام المناضل بناي واعلي* بجلب دفعة أخرى من السلاح على مراحل.

أما في الجانب المالي فقد خصص للمنظمة الخاصة مائة ألف فرنك فرنسي قديم، ومن أصل المبلغ تدفع مخصصات قادة المناطق وهذا ما يعكس افتقار المنظمة للإمكانات المادية، ولهذا الغرض تم الهجوم على بريد وهران في 5 أفريل 1949، وتم الاستيلاء على مبلغ ثلاثة ملايين ومائة وسبعين ألف (3.170.000) فرنك فرنسي قديم، وقد نفذ هذا العمل: سويداني بوجمعة، بلحاج بوشعيب، محمد خيضر، عمر حداد[1].

وكانت هذه العملية من ضمن النشاطات المعروفة للمنظمة الخاصة، ويجب هنا أن نذكر أعمال أخرى قامت بها منها: تصفية أفراد الميليشيا في القبائل الصغرى وهم عبارة عن مرتزقة جزائريين هدفهم اغتيال الوطنيين الجزائريين، وكانت تدعمهم فرنسا وعلى رأسهم اوقارة، وقد تكفل ديدوش مردا باغتياله لكنه تراجع، وكلف مناضل آخر لم يكشف عن اسمه الذي يعلم بأمره حسين آيت أحمد ورقيمي الجيلالي، كما فجرت المنظمة تمثال الأمير عبد القادر الذي أقامته فرنسا، ونفذ العملية خمسة أشخاص يرأسهم محمد ماروك، كما تحملت المنظمة مسؤولية مقاومي القبائل بين 1945 و 1948، وعددهم خمسون (50) مناضلا توجهوا إلى الجبال هروبا من مضايقات الشرطة الفرنسية، هذا على الصعيد الداخلي.

أما خارجيا فقد أرسل وفدان ليعرضا على حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري الجديد فكرة إيجاد جهاز عسكري مشترك، ووجدت الفكرة استحسانا لدى علال الفاسي الذي لم يعلق عليها بالقبول أو الرفض بينما فشل الحوار مع صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الذي تعامل مع الوفد بصورة استعلائية، ووصف العمل بأنه صبياني، وتم اتصال أخر بين أحمد بن بلة ومناضلي الحزب الدستوري الجديد الذين تعاملوا مع بن بلة بصورة إيجابية، حيث رحب الشاذلي قلاقة بالفكرة واعتبر أن إيجاد منظمة عسكرية موحدة من اختصاص الحزب الدستوري، والذي كان يهمهم فقط هو كيفية صنع المتفجرات واستخدامها،

* قام بجمع تبرعات دون علم الحزب وشراء عشرون رشاشا وثلاثون مسدسا وخمس بنادق حربية وصندقين من القنابل.

[1] ـ غنية م: "المنظمة الخاصة، المرجع السابق، ص21.

وسيقوم أحمد بن بلة بجولة ثانية إلى تونس بصحبة بلحاج الجيلالي لتركيز التعاون على الجانب التقني، وانتقل أعضاء من مناضلي حركة الانتصار إلى تونس من بينهم بوقادوم مختصين في صنع المتفجرات وكيفية استخدامها لإفادة التونسيين بخبراتهم[1].

وقد تم اكتشاف المنظمة الخاصة في حادثة تبسة*، فقد تقرر في 18 مارس 1950 تأديب عبد القادر رحيم (خياري)، ونظم العملية مراد ديدوش واختار معه مصطفى بن عودة عبد الباقي بكوش، حسين بن زعيم، إبراهيم عجامي، حيث تمكن هؤلاء من استدراج عبد القادر خياري خارج تبسة، إلا أنه استطاع الافلات من قبضتهم وإعلام الشرطة الفرنسية بالحادث.

فألقى القبض على العشرات من المناضلين بما فيهم رئيس المنظمة أحمد بن بلة والمناضل أحمد محساس اللذان وضعا في سجن البليدة، وتمكنا من الفرار عام 1952 من السجن وتوجها إلى القاهرة.

وبعد سنة 1950 أصبح الكثير من أعضاء المنظمة متابعون من طرف الشرطة الفرنسية لكنهم ظلوا يشتغلون بصفة سرية للقيام بعمل عسكري، وبقوا على اتصالات خارجية بحركات التحرر في كل من تونس والمغرب الأقصى بهدف توحيد الكفاح المسلح[2].

وما يؤكد ذلك قول محمد بوضياف: "في ربيع 1952 اتصل بي عبد الحميد مهري عضو اللجنة المركزية وأخبرني أن ضابطان من الريف المغربي تخرجا من كلية بغداد الحربية، اوفدهما عبد الكريم الخطابي وجاء الشابان من تونس وطلبا مني ايصالهما إلى أحمد مزغنة بغرض الإعداد للكفاح المسلح، وهذان الضابطان هما الهاشمي الطود وحمادي الريف، وقد تبين أنهما على اتصال بثلاث جهات، الأمير عبد الكريم الخطابي، والمخابرات المصرية، وبعض أعضاء حزب الشعب في مكتب المغرب العربي بالقاهرة، وعادا يحملان تصورات إيجابيا عن الوضع في الجزائر"[3].

---

[1] ـ محمد حربي، المرجع السابق، ص ص 59-63.

* علق الدكتور العربي الزبيري على الحادثة: "إن عبد القادر خياري المناضل والمسؤول بالحزب اتهم بتعاونه مع السلطة الفرنسية بتبسة، لذلك أرسل العربي بن مهيدي مجموعة من المناضلين لمعاقبته، إلا أنهم فشلوا في اختطافه وألقي القبض على اثنين من التنظيم، وهذا الأمر مستبعد وبعيد عن الواقع لأن المنظمة الخاصة من مبادئها السرية وهذا ما يسري على جميع أعضائها".

[2] ـ عمار بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني"، الذاكرة، العدد 3، السنة 2، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص ص 36-37.

[3] ـ عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المرجع السابق، ص ص 120-121.

وفي المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية الذي انعقد بالجزائر من 4 إلى 6 أفريل 1953 طالب أحد أعضاء المنظمة وهو رمضان عبد المالك بضرورة إعادة تنظيمها، وتقرر ذلك فعلا في شهر أفريل 1953، وأثناء المؤتمر انقسم أعضاء الحزب إلى قسمين أحدهما ينادي بأولولية الكفاح السياسي يقوده بن خدة وحسين لحول، والثاني ينداي بالكفاح المسلح بقيادة مصطفى بن بولعيد ورمضان عبد المالك، ولم تلبث أن وجدت المنظمة نفسها أمام صعوبات أبرزها انفجار القنابل عن طريق الخطأ بالأوراس يوم 17 جويلية 1953، واشتداد الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلا أنها تجاوزت هذه الصعوبات[1].

فيما يتعلق بانفجار القنابل التي كان يجمعها مصطفى بن بولعيد في دكان أحد المناضلين انتهت خاتمته بسلام، حيث اتصل بن بولعيد بالحزب وتحصل على مبلغ مالي قدره مائتين وخمسين ألفا (250.000) فرنك فرنسي قديم، دفعه لبعض الجهات الفرنسية التي استطاعت أن توقف التحقيق في القضية وتغطيتها.

أما بالنسبة لأزمة حركة الانتصار فقد حدث خلاف كبير بين أعضاء اللجنة المركزية ومصالي في خريف 1953، وكان له أثر كبير على المنظمة السرية، وقد حاول أعضاؤها إيجاد حل للتصدع والانشقاق الذي حدث داخل الحزب، وقد تعمق الخلاف والتصدع أكثر عام 1954، وبذلك قرر أعضاء المنظمة الخاصة إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في شهر مارس 1954، وكانت تضم مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، كريم بلقاسم، محمد خيضر، حسين آيت أحمد وأحمد بن بلة، ويقول ابن الميلي في مذكراته: "وقد شدد أعضاء رئيس الحزب مصالي الحاج وعلى أعضاء اللجنة المركزية، ولما فشلوا في التوفيق بين الطرفين كرسوا نشاطاتهم لتنظيم العمل الثوري السريع"[2].

وقد تم حل اللجنة الثورية في 20 جويلية 1954 لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل الإعداد العسكري بهدف الإسراع في تفجير الثورة الجزائرية، ولتفويت الفرصة على كل الأطراف المتصارعة داخل حركة الانتصار من جهة، ومن جهة أخرى العدو الفرنسي الذي كان يراقب هذا الانقسام عن كثب، ويراه مناسبا لخدمة مصلحته بالجزائر، فكان لابد من اتخاذ خطوة

[1] ـ د. عمار بوحوش، "تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 38.
[2] ـ عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، نفس المرجع، ص ص 402، 403.

جديدة وجريئة تجلت في الاجتماع التاريخي الذي سمي باجتماع الاثنين والعشرين*.

وفي يوم 25 جويلية 1954 تم تدارس مجموعة من الجوانب المتعلقة بالمنظمة الخاصة، وأزمة حركة الانتصار ومن يقف وراءها، واستعراض وجهة نظر أعضاء اللجنة الثورية من هذه الأزمة، وقد قامت تقارير عن أوضاع المناطق فأكد بن بولعيد أن التحضيرات متقدمة بالأوراس، وفي الاجتماع الموالي الذي تمخضت عنه لجنة الستة** تقرر جمع الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة وهيكلتهم في التنظيم الثوري الجديد، واستئناف التكوين العسكري اعتمادا على كراسات تحتوي على دروس عسكرية للمنظمة الخاصة، وتنظيم الفرق الأولى التي تتولى جمع السلاح وصنع المتفجرات للشروع في العمل المسلح هو تفجير الثورة الجزائرية[1].

انعقد اجتماع لأعضاء لجنة الستة في 10 أكتوبر 1954 بمنزل بوقشورة تم فيه تقسيم القطر الجزائري إلى مناطق عسكرية وكان عددها خمس، المنطقة الأولى أوراس النمامشة والثانية الشمال القسنطيني والثالثة القبائل والرابعة الجزائر والخامسة وهران، كما قسمت كل منطقة إلى نواحي عسكرية والاتفاق على أن تكون الثورة شاملة لتفويت الفرصة على فرنسا لاحتواء الثورة.

وعقدت اللجنة الثورية اجتماعا أخرا بالرايس حميد وفي 23 أكتوبر 1954***، تقرر فيه تحديد تاريخ اندلاع الثورة، إطارها السياسي جبهة التحرير الوطني والعسكري جيش التحرير الوطني[2]، والذي سيضم جميع الطاقات الراغبة في تحرير البلاد آخذا بذلك بعدا وطنيا ومتجنبا تلك

---

* ضم الاجتماع الذي ترأسه مصطفى بن بولعيد في بيت المناضل إلياس إدريس:
1-مراد ديدوش، 2-باجي مختار، 3-مصطفى بن بولعيد، 4-محمد العربي بن مهيدي، 5-زيروت يوسف، 6-محمد بلوزداد، 7-سويداني بوجمعة، 8-الزبير بوعجاج، 9-بن عبد المالك رمضان، 10-بوالصوف عبد الحفيظ، 11-الخضر بن طوبال، 12-محمد بوضياف ، 13-رابح بيطاط، 14-مشاطي محمد، 15-مصطفى بن عودة، 16-أحمد بوشعايب، 17-مرزوق محمد، 18-حبشي عبد السلام، 19-بوعلي السعيد، 20-ملاح رشيد، 21-العمودي عبد القادر، 22-عبد القادر خليفي.

** تتكون لجنة الستة من: مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، العربي بن مهيدي، محمد بوضياف، رابح بيطاط، والتحق بهم فيما بعد كريم بلقاسم.

[1] - محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1984، ص ص 81-132.

*** أليس من توافق النوايا وصدق الأقدار أن يكون في هذا التاريخ هو الذي نظم فيه القائد شريط لزهر هجوما على فرقة الدرك الاستعمارية بضواحي قنتيس (تبسة) مما استدعى اجتماعا طارئا للجنيرال سبيلمان Spillmann قائد القوات الاستعمارية في الشرق الجزائري مع كبار ضباطه في مدينة تبسة لدراسة الوضع يوم 24 اكتوبر 1954. انظر: .Montagogne, La Guerre d'algerie

[2] - ازغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 61.

الحسابات الحزبية الضيقة التي قد تؤثر على العمل المسلح. وبهذا كان جيش التحرير الوطني الإطار العسكري للثورة والذي أوكلت له مهمة تقويض أركان الاستعمار الفرنسي، وإثارة الضمير الوطني للشعب والحصول على انضمامه ومشاركته الفعالة في الثورة التحريرية وكان هذا الجيش الناشئ رمزا لآمال الشعب المضطهد[1].

وكان مركز القيادة يتألف من قائد عسكري يمثل السلطة العسكرية والسياسية في المنطقة وله نواب ومساعدين، وكان توزيع القادة على المناطق كلآتي:

ـالمنطقة الأولى (أوراس النمامشة): عين على رأسها مصطفى بن بولعيد ونواهب شيحاني بشير والطاهر نويشي وعباس لغرور، ويؤكد المجاهدون الأوائل أن الشهيد مصطفى بن بولعيد وضع النواة الأولى لجيش التحرير*، وقسم جيشه إلى تسعة وثلاثين فوجا شاركوا كلهم في ليلة أول نوفمبر 1954 الموافق لـ 06 ربيع الأول 1374، نجح ثلاثة وثلاثون فوجا شاركوا في أداء مهامهم، وتميزت هذه المنطقة بنشاطها العسكري المكثف وتعرف أيضا بالجنوب القسنطيني، تؤكد المصادر أن منطلق الثورة ومصدرها أوراس النمامشة الأمر الذي جعل فرنسا تخصص عمليات حربية ضدها للقضاء على الثورة. وكان جيش المنطقة الأولى يضم بين ألف وألف وخمسمائة (1000 و1500) رجل يملكون من السلاح ست بنادق ورشاش، وهذا الجيش مسلح بنسبة 75 % سلاح حربي، 25 % سلاح صيد، وهناك ألف ومائة (1100) رجل جاهزين لحمل السلاح وثلاثة آلاف (3000) احتياطي جاهزين للالتحاق بجيش التحرير مسلحين بالمذاري والعصي، وقد كانت هذه المنطقة قوة ضاربة سواء بقيادة مصطفى بن بولعيد أو شيحاني بشير[2].

---

[1] ـ كمال عبد الرحيم، "تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"، مجلة الجيش، العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر، 1980، ص ص 21-22.

* بشير شيحاني المجاهد الحاج الأخضر إلى أن الاستعداد للثورة في أوراس النمامشة كانت مع بداية ربيع 1954، وكان مصطفى بن بولعيد يقوم باتصالات مع أعضاء المنظمة الثورية في أنحاء الوطن بمساعدة شيحاني بشير، وأصبح الشعب في الأوراس متقبلا لفكرة الثورة رغم عدم التصريح بأن القادة سيقومون بتفجير الثورة، وفي شهر جويلية عقد اجتماع تقرر فيه توزيع الخلايا العسكرية عبر جهات معينة من الأوراس ولما كان أول نوفمبر كان الكل على أتم الاستعداد لتنفيذ الأوامر وبذلك انطلقت من الأوراس الخلايا الثورية الأولى التي شكلت النواة الأولى لجيش التحرير.

[2] ـ يوسف مناصرية: "واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى 1954-1955"، مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة في الأوراس، باتنة، 1420هـ-1999م، ص ص 34-35.

ونشير إلى أن مصطفى بن بولعيد قام بتقسيم منطقة الأوراس إلى خمسة أقاليم وعين على رأس كل إقليم قائدا، ناحية آريس بقيادة مدور عزوي، ناحية عين القصر بقيادة الطاهر نويشي، ناحية خنشلة يقودها عباس لغرور، ناحية عين مليلة يقودها حجاج بشير ناحية بريكة يقودها بن بالة محمد الشريف[1]، وقبل اندلاع الثورة عقد اجتماعا مع هؤلاء القادة في مزرعة بعزي لخضر يوم 31 أكتوبر 1954، ووزع عليهم الأسلحة والألبسة وقال لهم: "منذ الآن أنتم تمثلون جنود جيش التحرير"[2].

-المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني): قادها ديدوش مراد ونوابه زيروت يوسف والأخضر بن طوبال، عرفت في الوثائق الفرنسية بالشمال القسنطيني أو كوندو أو السمندو، كانت تضم -وفقا للاحصاءات الفرنسية- بين تسعمائة إلى ألف ومائتي (900 و1200) مجاهدا إلى غاية 1955، أسلحتهم تتكون من أربع (04) أسلحة رشاشة، ومسلحة بنسبة ثلاثين بالمائة (30 %) سلاح حربي، وسبعين بالمائة (70 %) سلاح صيد، ويتبع المجاهدين ألف (1000) رجل جاهزا لحمل السلاح وكان لها ألف ومائتي (1200) رجل احتياطي، ومربعها النشيط القل، القرارم، عزابة، سكيكدة، ثم توسعت إلى مناطق أخرى، وقد قام ديدوش مراد بتقسيم منطقته إلى أربعة نواحي ناحية سوق أهراس يرأسها باجي مختار، عنابة وضواحيها بقيادة مصطفى بن عودة، الناحية الوسطى بقيادة زيروت يوسف، والناحية الغربية قادها الأخضر بن طوبال.

-المنطقتان الثالثة والرابعة: عرفت في الوثائق الفرنسية باسم منطقة الجزائر، لكننا لا نوافق الرأي الفرنسي، بنيت المنطقة الثالثة على خصائص جغرافية، وهوية عرقية تميزها الذاتية والفردية والطابع الخاص القبائلي، تكونت من المهاجرين العائدين من فرنسا، تمركز معظم رجال الثورة في تيزي وزو وقد عمت الثورة وادي الصومام، ووادي الساحل وطريق البويرة والأخضرية وبومرداس وكان على رأس هذه المنطقة كريم بلقاسم ونوابه عمر أوعمران وزعموم، ومحمدي السعيد تشمل القبائل العليا والسفلى والقبائل الصغرى وهي مقسمة إلى ثلاث مناطق صغيرة تنقسم بدورها إلى عشر نواحي والناحية إلى ثلاثون قسمة، وكانت تضم حتى أكتوبر 1955 خمسمائة رجل مسلح بنسبة ثلاثين بالمائة (30%)

[1] بوالطمين جودي الأخضر، لمحات من ثورة الجزائر، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 20-22.

[2] - Garhat – Abbas. Autopsie d'une Guerre, p92.

سلاح حربي، وسبعين بالمائة (70%) سلاح صيد، ولها خمسمائة (500) رجل جاهزا لحمل السلاح.

أما بالنسبة للمنطقة الرابعة الجزائر العاصمة عين على رأسها رابح بيطاط ونوابه سويداني بوجمعة والزبير عجاج، وبوشعايب أحمد، مقسمة إلى خمسة أقسام وكان بها خمسون (50) مجاهدا حسب تقرير أول نوفمبر الذي أشار إليه عمر أوعمران في مؤتمر الصومام 1956.

-المنطقة الخامسة: تسمى في الوثائق بمنطقة وهران كان ينشط بها الثوار الجزائريين القادمين من الريف المغربي، وقد تزامن نشاطهم وظهور جيشهم مع ظهور فكرة علال الفاسي الرامية إلى توحيد جيش التحرير المراكشي والجزائري، وكان قائدا المنطقة العربي بن مهيدي المدعو (البسكري) بمساعدة بن عبد المالك رمضان، وعبد الحفيظ بوالصوف كانت تضم 05 أقسام عسكرية، أما جيش المنطقة فهو مقسما إلى قسمين الأول متمركز غرب تمركز غرب تلمسان والثاني جبال الطراوة وكان تعداد الجيش يبلغ حوالي ثلاثمائة (300) رجل إلى جانب مائتين (200) آخرين جاهزين لحمل السلاح كانت له ثلاثمائة (300) بندقية حربية، ومائة وخمسين (150) بندقية مخزنة[1].

كما اعتمد مبدآن للتنظيم العسكري مبدأ اللامركزية، وذلك نظرا لاتساع القطر الجزائري إذ كان من غير الممكن أن تسير العلميات العسكرية لجيش التحرير الوطني وفق مبدأ المركزية لذلك أعطيت كل الصلاحيات لقادة المناطق للتصرف والعمل حسب ظروف المنطقة هذا بالنسبة للمبدأ الأول، أما المبدأ الثاني فهو إعطاء الأولوية في العمل للداخل إذ لا يمكن القيام بأي عمل دون العودة إلى المقاتلين في الداخل، كما تم تسطير مخطط العمل العسكري وفق ثلاث مراحل[2].

المرحلة الأولى: العمل على وضع أسس الجهاز العسكري والسياسي لتفجير الثورة وضمان استمراريتها وشموليتها، وذلك عن طريق العمليات العسكرية، وتجنب المواجهة المباشرة مع العدو، ومهاجمة عملاء السلطة العسكرية.

المرحلة الثانية: تعميم العمل العسكري وخلق جو من عدم الاستقرار، وإيجاد كفاح شعبي يتزعمه جيش التحرير، وتكوين سلطة مضادة

---

[1] - يوسف مناصرية: "واقع الثورة العسكري في خلال السنة الأولى 1954-1955"، المرجع السابق، ص ص 35-41.

[2] - محمد حربي، نفس المرجع، ص 111.

للاستعمار أساسها الشعب الجزائري الذي من مهامه الاستعلامات والتموين.
المرحلة الثالثة: تكوين مناطق محررة من الصعب الوصول إليها من طرف العدو وإيجاد تناسق بين العمل السياسي والعسكري وتقاسم الأدوار المختلفة.

اما على الصعيد الخارجي فقد توجب على وفد الخارج المشكل من احمد بن بلة وحسين آيت احمد ومحمد خيضر الحصول على دعم عربي، وتكوين شبكات التموين بالسلاح لتزويد جيش التحرير بالأسلحة والذخيرة لمواصلة الثورة التحريرية[1] .

[1] ـ محمد حربي، المرجع السابق، ص 111.

الباب الأول
التمويل والتموين

الفصل الأول

التمويل في الداخل

تعد الأموال الركيزة الأساسية لأي عملية تحررية فعن طريقها يتم الحصول على مختلف المؤن من أسلحة وأغذية وألبسة، كما يمكن عن طريق هذه الأموال تسخير طاقات بشرية لإنجاح العملية التحررية، وكذلك توظيف هذه الأموال من أجل استمالة عناصر قد تكون معادية للعمل الثوري، وقد استطاعت الثورة الجزائرية في ظرف وجيز أن تجد مصادر مالية مختلفة ومتنوعة معتمدة في ذلك على الشعب الجزائري الذي لم يبخل على جيش التحرير الوطني بمساعداته المادية والمعنوية، ولعل الأموال التي وظفتها الثورة الجزائرية عند اندلاعها بدأ التفكير في جمعها قبل سنة 1954م، ونشير هنا إلى الدور الذي لعبه بعض المناضلين في حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، وكذلك الدور الذي لعبه أعضاء المنظمة الخاصة، فقد كانت عملية جمع الأموال والحصول عليها تتم بطريقة سرية من أجل توظيف هذه الأموال في شراء الأسلحة وكذلك في تغطية النفقات والمصاريف الخاصة ببعض قادة المنظمة السرية سواء في الداخل أو الخارج.

ولقد تنوعت هذه المصادر المالية ولكن بقيت قليلة نظرا للرقابة الشديدة التي كانت تفرضها فرنسا على الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية، وهذا إذا ما اعتبرنا أيضا أن نشاط المنظمة الخاصة كان سريا، ومع ذلك فقد خططت للحصول على الأموال بأية طريقة، حتى ولو كلفها ذلك التضحية ببعض المناضلين في سبيل هذه المهمة، والسؤال الذي يمكن طرحه هنا كيف استطاعت الثورة توظيف الأموال القليلة في تغطية كل المستلزمات المادية وحتى البشرية، وهل تمكنت الثورة من تجاوز الضائقة المالية وتنويع مصادرها في هذا المجال؟

1- مفهوم التمويل

نعني بالتمويل تلك الأموال التي كانت تجمع أثناء الثورة وحتى قبل سنة 1954م، لتصرف في عدة مجالات متعلقة بالعملية التحررية، ويعد المال أهم عوامل انتصار الثورة الجزائرية لأن كل الجوانب الأخرى متوقفة عليه كان الاهتمام بقضية الأموال من الأمور الأساسية التي ركزت عليها المنظمة الخاصة ، لاسيما وأنه منذ تأسيسها واجهت مشكلة نقص المال، فقد كانت الميزانية المخصصة للمنظمة شهريا لا تتعدى 100 ألف فرنك فرنسي قديم، ومن هذه الميزانية كانت تدفع مستحقات قادة المناطق أي حوالي 6000 فرنك قديم للمناضل الواحد إلى غاية شهر ديسمبر 1948 م، وبذلك كانت المنطقة الخاصة بحاجة ماسة للمال، وكانت تعاني نقصا فادحا في هذا المجال، ولعل ذلك راجع إلى افتقار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى الإمكانات المادية[1] .

ولعل هذه المتاعب المالية للحزب قللت من فاعلية المنظمة الخاصة لذلك صمم أعضاؤها إيجاد حل لهذه الوضعية المزرية مهما كلف الأمر، وقد كان الشباب المنتمي لهذه المنظمة يخاطب قادة حركة الانتصار " إننا لانعدم نقودا في الجزائر، وإنما يجب أن نأخذها حيثما توجد في البريد، أو في البنوك، لنكن منطقيين مع أنفسنا إذا كنا على استعداد للتضحية بحياتنا في هجوم عنيف ضد المحتل فلا ينبغي أن نتخثر احتراما أمام خزائن ماله"[2].

كانت المنظمة بحاجة ماسة للمال لأن العمل الثوري يحتاج إلى السلاح، وقد حاول قادتها صرف مبلغ 500 فرنك بالتقسيط للشهر الواحد لشراء الأسلحة، ولكن المتطلبات كانت أكثر، لذلك تقرر البحث عن مصدر المال فكان الهجوم على بريد وهران الذي قرره أحمد بن بلة ومجلس أركان المنظمة الخاصة بموافقة حسين لحول[3].

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص 49 .

[2] روبير ميرل : **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب بيروت 1983، ص 82 .

[3] Mahfoud Kaddache , **Histoire du Nationalisme Algérien**, 2eme édition tome 02 .ENAL.ALGER . p .

وافق قادة الحزب على مضض بقبول مشروع الهجوم على بريد وهران* بعد أن برأوا أنفسهم سلفا من كل مسؤولية، وكان وفق المسؤوليات المتوفرة لأعضاء المنظمة أن العملية ستمكن من الحصول على مبلغ ثلاثين مليون فرنك، وكان بالإمكان أن تغطى كل النفقات، إذ ستملأ خزانة حزب حركة الانتصار، وستمكن أيضا من شراء السلاح[1].

في بداية 1949 كانت مسألة العتاد لا تزال مطروحة ، وكانت خزينة حركة الانتصار خاوية لان المعارك الانتخابية قد كلفت كثيرا ، كما ان الدعم المالي للفئات الميسورة لم يكن من نصيب حركة الانتصار ، بل كان يذهب للاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و أمام نقص الأموال قررت المنظمة الخاصة في إحدى مداولات هيئة الاركان أن تدرس بصفة سرية القيام بعملية أو عدة عمليات من أجل الحصول على الأموال ، و في نهاية جانفي 1948 أبلغ جلول نميش مسؤول المنظمة الخاصة بوهران و كان موظفا بمصلحة البريد عن عمليتين ممكنتين فهناك القطار الذي يأتي من بشار نهاية كل شهر و به مئات الملايين ، أو بريد وهران المركزي حيث تتراكم به أموال كبيرة كل يوم أول اثنين من الشهر[2].

درست المنظمة الخاصة هذه المسألة المتعلقة بالحصول على الأموال من بريد وهران في اجتماع ضيق بالجزائر العاصمة حضره أحمد بن بلة و بلحاج و رقيمي ، و من الوهلة الاولى تم رفض فكرة

---

* يقول أيفه بريستر في كتابه: **"في الجزائر يتكلم السلاح"**، ص،ص 124 ، 125 " هاجمت مجموعة من المسلحين، وفي وضح النهار مركز البريد الرئيسي في وهران، واستولت على كل الأموال الموجودة فيه، وكتبت الصحف عن عملية سطو قامت بها مجموعة من الشباب المجرمين، إلا أن سلطات الاحتلال كانت تعرف أن العملية لم تكن مجرد سطو إجرامي بل أنها عمل سياسي واضح، عندما بدأت الثورة الأيرلندية ضد الانجليز، باحتلال لمركز البريد أخذ القلق يساور السلطات الاستعمارية، كلما هوجم أحد مراكز البريد، كان احتلال مركز البريد في وهران بالتأكيد عملا سياسيا، فقد نفذتها منظمة عسكرية سرية نشأت مع نشوء التنظيم السياسي وأصبح لها مجموعات قتالية فرعية في كل أنحاء الجزائر ودعيت هذه بالمنظمة السرية شبه العسكرية. سبب العملية العسكرية ضد مركز البريد كان بسيطا، فالمنظمة كانت تخبئ السلاح، وبما أن كمية السلاح التي كانت تصل إليها عن طريق الفارين من الجندية كانت قليلة، فقد بدأت المنظمة في شراء السلاح، أما المال فقد حصلت عليه من مركز البريد الرئيسي، وهو شكل من أشكال جمع المال مارسته كل التنظيمات الثورية في العالم، رئيس المنظمة هو بن بلة، استطاعت السلطات الفرنسية اعتقاله وحكم عليه بالسجن".

[1] روبير ميرل: المرجع السابق، ص 82 .

[2] حسين آيت أحمد ، **روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1952 -1942**، ترجمة سعيد جعفر ، دار البرزخ 2002 ص 152.

السطو على الأموال الموجودة بالقطار لان العملية تتطلب تنظيما و امكانات كبيرة ، وتم الاتفاق على الهجوم على بريد وهران ، و سافر حسين آيت أحمد و أحمد بن بلة و التقيا بنميش الذي رسم صورة دقيقة لبريد وهران من خلال كيفية فتح مكتب البريد ، وكذا كيفية احضار الاوراق المالية و الوثائق ، و أكد أن موظفي البريد يحضرون قبل فتح مكتب البريد للزبائن بربع ساعة، لذلك إذا تمت العملية وجب أ لا تستغرق نصف ساعة.

لقد هيئت كل التدابير من أجل الهجوم على بريد وهران ، وتم الاتفاق على أن يشارك ثمانية رجال في العملية حيث يدخل اثنان الى مبنى البريد و يبقى اثنان في الخارج للحماية ، و السائق ينتظر أمام مدخل البريد المركزي ، وقد تكلف أحمد بن بلة بمهمة إيجاد المناضلين الذين سيقومون بالهجوم على بريد وهران[1] .

نجحت المنظمة الخاصة في 05 أفريل 1949 م من الحصول على مبلغ مالي قدره 3170000 فرنك قديم، وهذا الهجوم تقرر بناء على معلومات قدمها نميش جلول، أعده آيت أحمد بمساعدة بن بلة قائد المنظمة الخاصة في ولاية وهران، ونفذته مجموعة مؤلفة من سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب، ومحمد حيفر، وعمر حداد [2].

لعل الدافع الذي كان وراء الهجوم على بريد وهران * هي أن أموال المنظمة الخاصة لم تكن كافية، وكانت حركة الانتصار غير حريصة على ضبط ميزانية للمنظمة الخاصة تستطيع من خلالها تغطية كل نفقاتها، وهذا ما جعل الوضعية المالية للمنظمة تعرف تدهورا واضحا، وأمام تقصير الحزب وجب على المنظمة الاعتماد

---

[1] حسين آيت أحمد، المرجع السابق ، ص ، ص184،185

[2] محمد جربي ، المرجع السابق ص 59 .

* : يذكر أحمد بن بلة في مذكراته أن منفذي العملية على البريد حملوا الأوراق المالية في حقيبة قديمة، وفي عجلة الفرار سقط أحد أقفال الحقيبة في سيارة " تراكسون " التي تم استعمالها في تنفيذ العملية، ورغم أن هذا القفل كان صغيرا فإنه لم يفلت من الباحثين الذين جمعوه كوسيلة إثبات، ومر زمن والتحقيق يدور حول نفسه إلى أن أحيل أحد ضباط الشرطة القضائية الذي قد شارك في البحث إلى الاستعلامات العامة، وهذا الضابط بينما كان يفتش منزل أحد مناضلي حزب حركة الانتصار، رأى فيه حقيبة، وقرر أخذها لاستعمالها الشخصي، ولما عاد إلى منزله وجد صعوبة في فتح الحقيبة ونظر فيها فوجد أن أحد أقفالها غير موجود، عندئذ تذكر القفل الذي وجده قبل شهور، فأسرع بالحقيبة إلى الشرطة القضائية وهناك وجد أن القطعة المفصولة تتلاءم من الحقيبة ، عندئذ أدركت الشرطة أن الهجوم على بريد وهران لم تكن سرقة نفذها الأوروبيون بل عملية دبرها الحزب، وابتداء من تلك اللحظة بدأت الإيقافات والتعذيب وإنتهى الخيط إلى أحمد بن بلة.

على نفسها، وسوف نجد بذلك مفتاح تمويلها الذاتي بفضل قائمة المؤسسات العمومية الكبرى التي وضعتها ضمن مخططاتها، وبذلك كان مكتب بريد وهران هدفا للمنظمة الخاصة، وقد كلفت المنظمة محمد خيضر بتسيير الأموال على الفور وتقرر سحب القيمة المالية خلال مرحلتين لأن نائب حركة الانتصار لم يرضى إلا بأخذ الأوراق النقدية ذات القيمة الكبيرة، والجزء المتبقي من المبلغ كان كبيرا لذلك تقرر سحبه فيما بعد، وقد تكلف محمد يوسفي بتحويل المبلغ بعد أن رفض عبد القادر بلحاج مسؤول الشؤون العسكرية القيام بذلك، كما تم تكليف التاجر الوهراني عيسى مقران بتحويل المبلغ المتبقي إلى أوراق نقدية ذات القيمة الكبيرة والجزء الآخر تم تحويله إلى مكتب البريد المركزي[1].

كانت الأموال التي بحوزة المنظمة الخاصة غير كافية، وقد اعتمدت في مجال التمويل على مساهمات المناضلين وقد كان جزء من هذه الأموال ينفق على المصالح العامة للمنظمة لاسيما تلك الورشات التي أنشأتها في الجزائر وبلاد القبائل حيث كان يتم تمويلها من طرف المناضلين، وكانت تهتم بالإعداد التقني ولم تتوصل المنطقة الخاصة إلى تكوين نوعي لمناضليها فيما يتعلق بالجوانب التقنية نظرا للنقص الفادح في الجانب المالي[2].

وكانت المنظمة تسعى لاقتناء أجهزة اتصال حديثة ، فقد أبلغ محمد يوسفي حسين آيت أحمد أن هناك ضابطا سابقا في البحرية الأمريكية يريد بيع جهاز بث بعيد المدى يمتلكه ، وقد تم ترتيب لقاء بين هذا الضابط و حسين آيت أحمد ، فأخبر الضابط آيت أحمد بأنه من اصل ألماني يعمل لدى البحرية الامريكية و أنه يبحث على الأموال وجواز السفر من أجل الفرار الى اوروبا ، و كان على المنظمة أن توفر له ذلك ، و قد تمكنت المنظمة من الحصول على هذا الجهاز النادر بعد أن دفعت مبلغ 20000 فرنك لهذا الضابط كعربون

[1] محمد يوسفي: **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة**، ترجمة محمد الشريف بن دالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002 ، ص 110 .

[2] Mohamed Harbi: **F.L.N.Mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir 1945-1962**, Paris, P 73

للحصول على جهاز الاتصال، كما كانت المنظمة تنفق الأموال التي يتم جمعها من التجار و ميسوري الحال على الأسلحة[1].

استغلت المنظمة الأموال في شراء قطع السلاح وتحركات بعض قادة المنظمة في الداخل والخارج، كما تم توظيف الأموال للتستر على بعض القضايا الخطيرة التي كادت أن تعصف بحزب حركة الانتصار، وهنا نذكر انفجار القنابل التي كان يجمعها مصطفى بن بولعيد في دكان أحد المناضلين بالأوراس، فقد انتهى هذا الحادث بسلام، فقد اتصل مصطفى بن بولعيد بالحزب وتحصل على مبلغ مالي قدره 250.000 فرنك قديم دفعة لبعض الجهات الفرنسية التي استطاعت أن توقف التحقيق في القضية وطي ملفها[2].

وعشية اندلاع الثورة الجزائرية فإن تحالف بن بو لعيد وبوضياف مع أعضاء اللجنة المركزية في الفترة الممتدة بين شهر مارس وجويلية سنة 1954م قد سمح لمؤسسي جبهة التحرير الوطني بالتصرف في أموال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وهذا من أجل تغطية نفقات أنشطتهم في الداخل والخارج لاسيما تلك الاتصالات الروتينية والتنقلات بين مختلف مناطق الوطن أو حتى السفر إلى الخارج، كما نجد أن اللجنة المركزية قامت بصرف خمس مرتبات شهرية مسبقة لبعض الأعضاء الذين كانوا ينشطون في إطار مكافحة وإضعاف جناح المصالية، و هنا يصعب تحديد المبلغ الذي تحصلت عليه جبهة التحرير الوطني من هذه المصادر المختلفة، ولكن من المؤكد فإن هذه المبلغ الذي تحصلت عليه جبهة التحرير الوطني من هذه المصادر المختلفة ولكن من المؤكد فإن هذا المبلغ لا يقل عن المليون فرنك قديم[3].

وإلى جانب هذه المصادر المالية التي خدمت ميزانية جبهة التحرير الوطني فإن مصطفى بن بولعيد قد قام بالتبرع بقسم كبير من ممتلكاته لفائدة جبهة التحرير الوطني، وكذلك الأمر بالنسبة لديدوش مراد الذي تبرع بميراثه، وفي هذه الأثناء استطاع الحاج بن علا جمع مبلغ قدره 1500.000 فرنك قديم من منطقة الظهرة عن طريق

---

[1] حسين آيت أحمد المرجع السابق ص،ص155،154

[2] عمار بوحوش: " تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني "، المرجع السابق، ص 38 .

[3] محمد حربي: **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، ترجمة نجيب عيد ، صالح المثلوثي، الجزائر 1994، ص،ص 69،70

التبرعات، وفي قسنطينة تم توزيع اشتراكات المنخرطين المجمدة من مارس إلى جويلية على مستوى القسمات خلال الصراع الذي حدث داخل حركة الانتصار، و في منطقة القبائل احتفظ كريم بلقاسم بأموال الاشتراكات التي كانت تابعة للمصاليين، وقد خصص نسبة 10% من أموال هذه الاشتراكات لشراء الأسلحة، وعلى العموم فإنه مع اقتراب اندلاع الثورة، وعندما حان موعد شراء الأسلحة من الخارج لم يكن في ميزانية جبهة التحرير الوطني سوى مبلغ 1400.000 فرنك قديم، وبالتالي كانت الجبهة بحاجة ماسة للأموال[1].

عند اندلاع الثورة الجزائرية لم تكن قضية التمويل منظمة بشكل جيد، ومع مرور الوقت تمكنت الثورة من إرساء قواعد تنظيمية لهذه العملية، ونجحت في ضبط وتنظيم مصادر التمويل حيث عينت مناضلين يتولون مسألة جمع الأموال وتسجيل الإيرادات والنفقات، وقد أصبحت العملية تخضع لنوع من التنظيم وفق معايير و مقاييس معينة.

2- مصادر التمويل

في سنة 1954 كان تمويل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يتم بإشراف جناحين متصارعين هما: المركزيين والمصاليين، وعند اندلاع الثورة التحريرية انطلقت جبهة التحرير بمنيزانية بسيطة تقارب واحد مليون فرنك قديم كان يوجد بخزينة الثورة، ولمواجهة متطلبات الثورة في بدايتها تم وضع قواعد وتنظيمات مختصة في التمويل تحت إشراف مناضلين من أمثال محمود عبدون على مستوى القصبة، وصديق تامزالي على مستوى تونس، ثم بعد ذلك أصبحت إدارة التمويل تحت إشراف محمود الشريف ثم أحمد فرنسيس ثم بن يوسف بن خدة، وقد وضعت لجنة التنسيق والتنفيذ وبعد ذلك الحكومة المؤقتة برنامجا خاصا بالتمويل، وقد كانت لجبهة التحرير فروع للتمويل بالمغرب والمشرق وحسابات بنكية في أوروبا، وكذلك خزينة مركزية مقرها دمشق، أما فيما يخص الداخل فقد تم إيجاد نظاما جبائيا وإقامة فروع لجمع الأموال وإيصالها

---

[1] المرجع نفسه، ص،ص 70،69 .

إلى مراكز القيادة بالمناطق العسكرية، وقد كان تنظيم التمويل من المهام الرئيسة لقيادة الثورة[1].

أ- الاشتراكات

كانت الاشتراكات عبارة عن مساهمة تؤدى بانتظام وموزعة بطريقة متفاوتة حسب المناطق والولايات[2].

لقد فرضت الثورة منذ سنة 1954 م مبلغا من المال اعتبرته واجبا على كل مواطن قادر، لأن الجهاد بالمال سابق على الجهاد بالنفس، ولعل الالتزام بالاشتراك يعد دليلا وحجة على مدى دعم المواطن للثورة، وقد تشددت الثورة في دفع هذه الاشتراكات حيث قررت عقوبات ضد المتهربين منها، وكان أحيانا هذا الاشتراك يعد قياسا بين الموالي للثورة أو ضدها، وقد مست الاشتراكات الغالبية العظمى للشعب الجزائري مع مراعاة الإمكانيات المادية لكل فرد[3]، حيث كان المبلغ يحدد حسب الدخل الفردي، ويدفع هذا المبلغ مقابل وصل رسمي مع تبيان الجهة الصادر منها سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير، وكذلك مبلغ الاشتراك، ويكون الوصل مرقما من طرف القابض ويحمل ختما يبين الجهة الصادر عنها سواء جيش التحرير أو جبهة التحرير وقد كان مبلغ الاشتراك في بداية الثورة مائتي فرنك ثم تطور المبلغ ليصل إلى 500 فرنك، و في الأعوام الأخيرة من الثورة وصل مبلغ الاشتراكات إلى 1000 فرنك، وكانت وصولات الاشتراكات تختلف من حيث الطباعة والشكل واللون، ففي بداية الثورة كان الوصل عبارة عن قصاصة من الورق تتضمن معلومات مكتوبة باليد تشير فقط إلى مبلغ الاشتراك واسم المشترك ثم بعد ذلك أصبحت تطبع حيث كان الوصل يتضمن مبلغ الاشتراك والجهة الصادر عنها، ويكتفي المسؤول المالي بكتابة اسم ولقب المشترك في خانة متخصصة لذلك وهذه الوصولات كانت مرقمة ترقيما تسلسليا [4].

---

[1] Gilbert Meynier, Mohamed Harbi : **Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962**, Casbah édition . Alger, 2003. P 471

[2] Ibid, p471

[3] **تقرير الملتقى الجهوري المتقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية**، الولاية الرابعة، التقرير السياسي 1959 –1962 ص 31

[4] أنظر الملحق رقم 09 **"وصولات اشتراك "**، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان، بئر العاتر تبسة.

وقد كان الأشخاص الذين يتكلفون بجمع التبرعات يسلم لهم اعتماد للقيام بمهامهم حتى يكون التمويل منظما من جهة، ومن جهة أخرى حتى تجنب الثورة الشعب من أي ابتزاز قد يقوم به بعض الأشخاص لمصالحهم الخاصة، كما تساعد هذه الاعتمادات على نجاح المكلفين بجمع الأموال من أداء مهامهم دون مشاكل أو صعوبات[1].

وقد حدثت تجاوزات مالية في بعض الولايات فقد صدر عن هيئة الأركان العامة للولاية الثانية من المنظمة الخامسة تقرير يؤكد على ضرورة البحث عن عناصر تتمتع بسمعة وأخلاق عالية للقيام بجمع التبرعات، فقد أكدت التجربة السابقة أن لعض العناصر لجأت إلى اختلاس الأموال، ناهيك على أن جمع التبرعات لا يخضع لصيغة تنظيمية، وإن وجدت تلك الصيغة فإنها محدودة ومقتصرة على نطاق ضيق، وقد أصبح هناك أشخاص انتهازيين يستغلون الأموال لمصالحهم[2]، ونجد أن التجار ملتزمين بدفع الاشتراكات بينما يتهرب منها العمال والموظفون، وقد اخترق تنظيم جمع الأموال عناصر تجمع الأموال لصالحها، وبالتالي فإن تضييع مصادر التموين يعد خسارة للثورة، ومن ثم لابد من اتخاذ التدابير اللازمة وإرغام الذين تهربوا من دفع الاشتراكات على أدائها، و نجد أيضا أن الذين يدفعون الاشتراكات بانتظام أصبحوا متخوفين من دفع هذه الاشتراكات ويطالبون بوجود مناضلين مخلصين، وهذا ما عطل المدخولات المالية، وبالإضافة إلى أن هناك عصاة يرفضون دفع الاشتراكات وهذا ما أثر على الجانب المالي للثورة، ونتيجة هذه المشاكل فإنه أصبح من الصعب معرفة عدد المشتركين، وكذلك من الصعب تقديم حسابات مدققة حول الاشتراكات الشهرية، وأصبحت مدخولات الثورة معظمها يأتي من العمليات المسماة أخذ الأموال بالتهديد أو العنف، ونجد أن العمال والموظفين يتملصون من رقابة منظمة المنطقة وهذا ما جعل مساهمتهم ضعيفة جدا، وبالمقابل نجد سكان الأرياف والفقراء هم الذين يسددون

---

[1] أنظر الملحق رقم 10 " **اعتماد خاص بجمع المؤن**" ، الصندوق رقم1- ت23، متحف المجاهد، تبسة.

[2] علي كافي: **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962**، الجزائر 1999 ، ص- ص 184-190.

اشتراكاتهم بانتظام، ونجد التبرعات والغرامات تكاد تكون منعدمة وبذلك فمدخولات الثورة المالية ليست مرضية للأسباب السالفة الذكر[1].

كان مساعد التمويل على مستوى الحي أو القرية يتكفل بمهمة جمع الأموال، و هذه الاشتراكات كانت تجمع في خلايا جبهة التحرير من طرف المناضلين والمتعاطفين، وتسلم إلى الجهات المعنية أثناء الاجتماعات الدورية وتسجل في سجلات محفوظة ومراقبة من طرف المحاسبة، وهذا المال يعطى للمحافظ السياسي في القسمة مقابل وصل ممضي وعليه الختم[2].

ب- التبرعات والهبات

كانت تقدم من طرف التجار والحرفيين وميسوري الحال خاصة في المدن، وهذه التبرعات في الغالب كانت بشكل عفوي وتلقائي، وكانت تختلف من سنة إلى أخرى حسب الظروف المادية، وأحيانا يتم الحصول عليها بناء على توصية مقدمة من طرف مسؤول القسم[3].

وقد كان هناك من المعمرين الذي يقدم إعانات مالية للثورة نتيجة عدة ظروف وأسباب فقد ورد في أحداث الصحف الفرنسية مقال حرره الصحفي الفرنسي جان دانيال إثر جولة قام بها في الجزائر تضمن ما يلي: " المعمرون يعينون جيش التحرير " ، " إذ كان سكان بعض المدن الجزائرية صار لا يهمهم من حرب الجزائر إلا مبلغ الأرباح التي يستثمرونها فإن هناك فرنسيين كثيرين أصبحوا يتساءلون عن إمكانية العيش تحت السيادة العربية، مما يدل أنهم يتوقعونها هذا في المدن، و أما في الأرياف فإن تواجد المعمرين الأوربيين وقوات جبهة وجيش التحرير صار شيئا عاديا فالمصادر العسكرية نفسها تعتبر أن 80 % من المعمرين الفرنسيين يقدمون إعانات شهرية إلى جيش التحرير، والدليل على ذلك أن جميع القوائم التي عثر عليها مع جثث الثوار تحمل هذه العبارة " معمر صديق، عشرة آلاف فرنك "، و قد أكد لي جنودنا أنه كلما رأيت ضيعة أوربية لا يحرسها الجيش الفرنسي فإن ذلك دليل على أن صاحبها يدفع إعانات للثوار، وتحادثت مع عدة معمرين يعتبرون أن قيام جمهورية جزائرية أمر ممكن

---

[1] المرجع نفسه، ص ص190 ، 201.

[2] علي كافي: المرجع السابق، ص 184-201.

[3] أحداث الثورة التحريرية الأوراس، ج1، التقرير السياسي- التقرير الجهوي للولاية الأولى، **الملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة 1954- 1962**، باتنة، ص 57.

الوقوع، وكل ما يحيرهم في الوقت الحاضر هو معرفة ما إذا كانت حكومة هذه الجمهورية ستترك لهم أراضيهم"[1].

وقد كان الأوربيون واليهود يقدمون مساهمات مالية للثورة عن طواعية أو نتيجة ضغوط، كما كان المستوطنون وشركات نقل المسافرين وبعض الشركات النفطية تقدم أموالا للثورة، وأحيانا تلتجئ جبهة التحرير إلى فرض القوة ضد المستوطنين من أجل الحصول على الأموال، بالإضافة إلى أن الجبهة كانت تقوم بحملات واسعة عبر الوطن لجمع الحلي سواء الفضة أو الذهب[2].

ج- الغرامات

حسب النظام الداخلي لجيش التحرير وللجبهة كانت تفرض غرامات مالية على المخالفين لنظام الثورة، وعلى المجرمين حسب درجة المخالفين أو الجرم وكانت المحاكم أو المجالس الشعبية هي التي تحدد القيمة المالية لهذه الغرامات، وتدفع مقابل وصل رسمي صادر عن السلطة الحاكمة، وفي فرنسا والجزائر تم إنشاء نظاما خاصا يفرض غرامات على مرتكبي الأخطاء والذين أخلوا ببعض المبادئ، وهذه الغرامات تفرض على المدخنين ورواد المقاهي الفرنسية والحانات ومناطق لعب القمار وبيوت الفساد وانتهاك حرمة شهر رمضان، والذين يقيمون حفلات زفاف أو ختان دون ترخيص، وأحيانا كانت تقام هذه الحفلات بترخيص ومع ذلك كانت الغرامات تدفع للثورة[3].

د- الضرائب

كانت تعد مصدرا أساسيا للأموال، وتفرض على أصحاب المواشي والمحاصيل الزراعية، وقد تم تدعيمها بعدة ضرائب أخرى تفرض على أصحاب السيارات والاستهلاكات في المقاهي، والشكاوي التي ترفع لمحاكم جبهة التحرير الوطني، وعلى عقود الملكية والزواج والمبادلات التجارية، وعلى الجزائريين العائدين من فرنسا، وبالرغم من هذه المساهمات تبقى العائدات المالية للضرائب قليلة، خاصة وأن معظم الشعب الجزائري يعاني الفقر إذ لا يتحمل الاشتراكات ناهيك

---

1 " صحفي فرنسي يفضح إنهزام لاكوست أمام الثورة " ، **المجاهد**، العدد 23. الأربعاء 07 ماي 1958م ، وزارة الإعلام ص13.

2 Gilbert Meynier : Op.cit . p472.

3 Ibid .

عن الضرائب التي كانت تفرضها أيضا القوات الفرنسية، ونجد الكثير من المواطنين كانوا يتهربون من دفع الضرائب* لجبهة التحرير الوطني أو الاشتراكات التي كانت تشرف عليها المجالس الشعبية، وقد كانت الأموال التي يتم جمعها عن طريق الاشتراكات مصدرها الجزائر أو فرنسا، وكانت قيمة الاشتراكات بفرنسا أكثر مما كانت عليه في الجزائر[1].

كانت الضرائب جبايتها سنوية على كل الجزائريين في الداخل والخارج، وتفرض على بعض الأغنياء والتجار، وعلى كل من يشتري أرضا أو عقارا من معمر وتصل هذه الضريبة إلى نسبة 20 % من قيمة الملك[2].

ونشير هنا إلى أن الدعاية الفرنسية كانت تؤكد أن الجزائريين يدفعون الضريبة بسبب الخوف وتحت تهديد وضغوط جيش التحرير، ونلاحظ بأن الفرنسيين لا يتصرفون على أساس أن الذي يدفع الضريبة مجبر، فالذي يقع بين أيديهم متلبسا بعملية دفع المال يعامل معاملة العدو، مثله مثل الذي يجمع المال ليس كونه ضحية يدفع تحت تأثير الخوف، فمثلا عند استجواب الفلاحين أو الأشخاص الذين يلقى عليهم القبض يطرح عليهم السؤال من طرف القوات الفرنسية:" قد دفعت الضريبة؟ لمن كنت تدفعها؟"، وإذا لم تكن هناك إجابة يتعرض الشخص إلى كل أنواع التعذيب، وبالرغم من كل هذه الإجراءات فإن معظم الجزائريين كانوا يدفعون هذه الأموال بمحض إرادتهم[3].

هـ- الزكاة

---

* الضريبة الوطنية قررتها جبهة التحرير الوطني، ويدفعها الجزائريون في الوطن وخارجه، وهذه الضريبة تقتطع نسبيا حسب ارتفاع المدخول، وبالاتفاق مع الدافع، وهي المصدر الوحيد لتمويل الحكومة الجزائرية، ومنها تمول الثورة الجزائرية، وتدفع تكاليف الحياة لعائلات المجاهدين والشهداء الذين سقطوا في ساحات القتال، وبواسطتها تقدم جبهة التحرير المساعدات للقرى التي دمرها = الفرنسيون، وفي المناطق المحررة تمثل مسألة جباية الضريبة الوطنية إحدى أهم مسؤوليات السلطة الجزائرية ، أما في المناطق التي مازالت تحت السيطرة الفرنسية فيجمعها رجال ثقة من جبهة التحرير، وجمع الضريبة هو عمل خطير مثل أي نشاط آخر لجيش التحرير.

[1] Gilbert Meynier : Op.cit. p472.

[2] **تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية**، الولاية الرابعة، التقرير السياسي 1959-1962 م مطبعة الجيش الجزائر، ص 32.

[3] إيفه بريستير: **في الجزائر يتكلم السلاح- نضال شعب من أجل التحرير**، ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1989، ص، ص244 ، 243.

تعطى على حساب بلوغ النصاب والحصول كما تنص عليه الشريعة الإسلامية، وتفرض الزكاة على الأموال أو الماشية أو العقار والأثاث والمحاصيل الزراعية وقد تقدم الزكاة في شكل حبوب بالنسبة للمحاصيل، وأيضا في شكل نقود، وبالإضافة إلى هذه المصادر المالية هناك مصادر أخرى تتمثل في الغنائم وهي كل ما يأخذ من العدو الفرنسي والموالين له وهي عبارة عن مبالغ مالية وأشياء ثمينة، وكان يمنع على أي قائد أو مسؤول الاحتفاظ بأي مبلغ مالي أو شيء على أي قائد أو مسؤول الاحتفاظ بأي مبلغ مالي أو شيء آخر من هذه الغنائم لصالحه [1].

وقد كان جنود جيش التحرير يتنقلون في الأرياف والقرى، وقد وجدوا في سكان هذه المناطق الدعم المالي و المعنوي ، حيث كانت النساء تتكلف بإعداد الطعام وغسل الملابس، وقد لعبت المرأة الجزائرية في مجال التمويل دورا بارزا إذ تبرعت العديدات بحليهن ومجوهراتهن لصالح الثورة الجزائرية ، بل نجدوا بعض الفتيات يتبرعن بكل مهورهن وجهازهن لجيش التحرير ، و من النساء من كانت تنفق الأموال من أجل شراء الدواء و تخزينه لصالح الثورة . [2]

وقد لجأت بعض الجهات إلى استغلال الثروات الطبيعية كمصدر أساسي للتمويل وهذا ما قامت به القاعدة الشرقية حيث استغلت مادة الفلين حيث كانت هذه المادة تنزع من الأشخاص، وبعد ذلك تنقل عبر وسائل نقل إلى الأراضي التونسية، وقد تم نقل كميات كبيرة من الفلين إلى الأراضي التونسية بواسطة البغال والحمير ولدى وصول المادة إلى الأراضي التونسية توضع في المراكز التي خصصت لها ليتم بعد ذلك تسويق المادة[3]، وبالإضافة إلى الفلين توصلت القاعدة الشرقية إلى إيجاد مورد مالي آخر تجاوزت به أزمتها المالية، ويتمثل هذا المورد في الماشية التي يستولي عليها المسلون من مزارع الكولون ثم تنقل إلى القطر التونسي ليتم بيعها هناك، وبالأخص

---

[1] "جيش الثورة التحريرية " **المجاهد،** العدد 10 – 15 ديسمبر 1957 وزارة الاعلام 1984 ، ص12

[2] أنيسة بركات : **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية،** المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985 ، ص، 39

[3] الطاهر سعيداني : **" مذكرات " القاعدة الشرقية الثورة النابض،** ط1 الجزائر 2001 ، ص-ص 110-112.

في سوق " غار ديماو " واستطاعت بذلك الثورة أن توفر أموالا معتبرة عن طريق هذه العمليات[1].

كانت كل المبالغ المالية التي تجمع بواسطة الاشتراكات أو يتحصل عليها من مختلف المصادر السابقة الذكر يدفعها رؤساء اللجان مع تقاريرهم الشهرية إلى الرقيب الأول السياسي للقسمة، وهذا يدفعها بدوره مع تقاريره الشهرية إلى مسؤول القسمة، وهذا الأخير يدفعها بدوره مع تقاريره الشهرية إلى مسؤول الناحية، ومسؤول الناحية يدفعها مع تقاريره إلى مسؤول المنطقة ومن هذا الأخير إلى مسؤول الولاية وتقرير الناحية يكون شهريا بينما تقرير القسمة يكون كل شهرين، وكانت القسمات خلال الاجتماعات الشهرية تحدد احتياجاتها المالية وترفع طلبها إلى الناحية مع تقريرها الشهري، ومجلس الناحية يحدد في محضر جلسته الشهرية تلك الاحتياجات حسب الأولويات ويرفعه مع تقاريره الشهرية إلى المنطقة ثم يدرس هذه الاحتياجات في الاجتماع الذي يضم مجلس المنطقة ومسؤولي النواحي، وترفعها المنطقة مع تقاريرها كل شهرين إلى مجلس الولاية، وفي اجتماع مجلس الولاية الذي يحضره مسؤولي المناطق يدفع مسؤول الولاية المبلغ المالي المخصص لكل منطقة إلى مسؤول الأخبار والاتصال، وهذا بدوره يوزعها على مسؤولي المناطق ومسؤول المنطقة يدفعها إلى الملازم الأول الإخباري الذي يدفعها إلى مسؤول الناحية ومسؤول الناحية يدفعها إلى المرشح الإخباري الذي يسلمها إلى مسؤول القسمة وهذا الأخير يسلمها إلى الرقيب الأول الإخباري الذي يدفعها إلى رئيس اللجنة ومنه إلى المكتب التجاري، وهذه هي الطريقة القانونية في تسليم الموال، وقد يحدث أحيانا أن تقدم الأموال مباشرة من مسؤول المنطقة إلى مسؤول الناحية ومنه إلى مسؤول القسمة وهذا حسب الظروف التي تمر بها الثورة، ويحاسب المسؤول المكلف بجمع الأموال عن الأموال الناقصة أو الفائضة بالاعتماد على الوصول التي يحتفظ بها لنفسه مقابل الاشتراكات والتبرعات وغيرها[2].

3- مجالات صرف الأموال:

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص 110-112.

[2] أحسن بومالي: " لقاء مع المجاهد أحمد بن إبراهيم " ، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 67، السنة 1984، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص 66.

كانت الأموال التي تجمع يتم إنفاقها في كل المجالات المتعلقة بالثورة، وقد تم التركيز على توفير المؤن المختلفة لجيش التحرير، وقد تمثلت أنواع المؤن في المواد الغذائية بصفة أساسية كما ذكرنا سابقا ويمكن حصرها في القمح والدقيق والعجائن والتمور، وبعض المواد الغذائية الأخرى، بالإضافة إلى السمن والدهون، وفي بداية الثورة كان كل فوج أو مجموعة من المجاهدين تتولى توفير مؤنها بصفة ذاتية، وقد كان يغلب على المواد الغذائية تلك التي تقاوم الظروف الطبيعية لمدة طويلة وكان القمح و الشعير يحضر بصورة تقليدية حيث لم تكن هناك مطاحن وإنما كانت العائلات الجزائرية في الأرياف خاصة تتولى طحن الحبوب وإعداد الأطعمة والأغذية لجنود جيش التحرير، وهناك من المجاهدين من كان يعاني نقص الغذاء ، فقد التجأ العديد منهم في سنوات الثورة الأولى حيثما ينعدم الغذاء إلى أكل الأعشاب والحشاش الجبال أو الوهاد[1].

ولعل ما زاد في بذرة الغذاء حالة الطوارئ التي أعلنتها السلطات الاستعمارية حيث ظهرت بموجبها المحتشدات ولئن كان في ظاهرها نقمة فقد ساعدت كثيرا على نشر مبادئ وأهداف جيش التحرير من جهة، ومن جهة أخرى تحولت إلى مصدر تموين للثورة سواء كان ذلك في الأرياف أو المدن[2].

أما النوع الآخر من المواد التموينية فهو اللباس إذ لم يكن في بداية الثورة لجيش التحرير لباس موحد، فقد كان المجاهدون ألبستهم متنوعة ومختلفة، وهناك من يجمع بين الألبسة المدنية والعسكرية، هذه الألبسة في الغالب تم الحصول عليها من عند الذين شاركوا مع القوات الفرنسية سواء في الهند الصينية أو الحرب العالمية الثانية، وهناك من ظل يحتفظ باللباس العسكري الذي شارك به في الثورة التونسية، وهناك أيضا الألبسة التي كانت تباع جملة في الأسواق، أما الأحذية فقد كانت معظمها بلاستيكية أو تقليدية الصنع[3].

---

[1] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحريرية الكبرى**، جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة، بسكرة 17 مارس 1957، ص 17 .

[2] محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992)**، ج2، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر 2005، ص24 .

[3] أحسن بومالي : المرجع السابق، ص92.

وفيما يتعلق باللباس فقد كان هناك الجاهز، وهناك الألبسة التي تخاط ثم بعد ذلك توزع على جنود جيش التحرير، وفي بعض المناطق يلتجئ المجاهدون إلى اللباس التقليدي المعروف بالقشابية وهي مشهورة في القطر الجزائري كذلك لم تكن هناك قبعات عسكرية، فقد كان يوضع على الرأس العمامة لاسيما في المنطقة الأولى[1].

وأحيانا يتم الحصول على الألبسة من عند المجندين الجزائريين في الجيش الفرنسي،ويشير المجاهد زين الدين بن قربة (الولاية الخامسة) أنه كانت بمدينة بشار قاعدة عسكرية كبيرة بها أكثر من ستة آلاف جنديا فرنسيا، وكان بها عدد كبير من المجندين الجزائرين ، فقد كان هؤلاء يزودن جيش التحرير في بعض المناطق بالألبسة العسكرية وأحيانا يكلف بعض التجار بشراء الألبسة وتخزينها لتوزع على المجاهدين، كما يكلف آخرون بشراء الأقمشة لتحول إلى ملابس بعد خياطتها، وهناك من الجنود الفرنسيين المكلفين بغسل الثياب يقومون ببيع الألبسة العسكرية بأي ثمن[2].

أما الأدوية فهي غالبا ما تكون خاصة بالجروح والكسور والصداع، وهي قليلة وفي بعض المناطق تكون نادرة[3].

وقد حظي هذا الجانب باهتمام كبير من طرف جيش التحرير لما للجانب الصحي من دور فعال خلال الثورة، لكن التموين بالأدوية كان من بين المشاكل التي ظلت تجابه الثورة بسبب المراقبة الصارمة التي يمارسها العدو، لاسيما الأدوات المتعلقة بإجراء العمليات الجراحية، والتي لا يمكن الحصول عليها إلا في حالات نادرة وبعد إحضار وصفة تخضع للرقابة الصارمة، ورغم ذلك فإن جمع الأدوية وجلبها إلى مراكز جيش التحرير كان يتم عن طريق مواطنين معينين لهذا الغرض، وعند الحصول على الدواء يقوم المكلفون بجمع الأدوية وتخزينها وتوزيعها بتسجيل كل ما يرد من أدوية ضمن محضر بحضور الصيدلي و الممرض والمشرف الذي يتولى الإشراف على خزن وتوزيع الأدوية وتخزينها وتوزيعها بصفة منتظمة، وهو بدوره

---

[1] **الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة،** ج2 ، م1 ، دار الثورة الإفريقية ، الجزائر 1984 م ص ص 196 –170 .

[2] علي العياشي : " ندوة حول التموين خلال الثورة "، **مجلة أول نوفمبر**، عدد مشترك 93-94،المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص29 .

[3] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحريرية**، ص 13،12 .

يخضع للرقابة الدورية لسلطة المسؤول الصحي، وإلى جانب التقيد بهذه الإجراءات فإنه يوجد على مستوى المنطقة مخزن للأدوية تسند مهمة الإشراف عليه إلى ممرض المنطقة، ومما يدل على أن الثورة التحريرية قد اهتمت بالقطاع الصحي لاسيما في مجال توفير الأدوية فإنها أقامت شبه مستشفيات للعلاج ولتكوين الممرضين، وكانت المستشفيات الخاصة بالثورة تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة التضاريس والإمكانات وهذه المستشفيات كانت مقراتها عبارة عن مخابئ أو مغارات أو كهوف أو في شكل خيم، وكانت معظم الأدوية التي توجد بها عشبية تقليدية، وعلى العكس من ذلك نجد جيش الحدود سواء الشرقية أو الغربية كان يتوفر على وسائل صحية مناسبة بل وحتى أطباء أمثال محمد الصغير النقاش التيجاني هدام، بشير منتوري ، الدكتور بوذراع ، كما استفادت الثورة من الهلال الأحمر الجزائري الذي كان لـه دور إيجابي في تعزيز ميدان الصحة وكذلك تقديم المساعدات الاجتماعية للسكان بالمؤن والألبسة والأدوية [1].

وإذا كانت بعض المناطق خلال الثورة لم تجد صعوبات فيما يتعلق بالأدوية، فان مناطق أخرى كانت تعاني من مشكل توفر الدواء، كانت معظم الأدوية التي كانت تتحصل عليها الثورة تأتى من تونس أو المغرب، وكانت المنطقة الأولى ترسل المصابين بجروح إلى تونس للعلاج وقد تعقدت الأمور بعد إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة[2].

وربما كانت أوضاع المناطق أو الولايات لا يختلف بعضها كثيرا في الجانب الصحي، فبعض الجهات كالمنطقة الثانية كان بها أطباء من أمثال الأمين خان، الذي التحق بالثورة بعد إضراب 19 ماي 1956 م، وقد وصلت الإمكانات الصحية بالولاية الثانية سنة 1958م إلى 390 سريرا في 25 مركز تمريض، منها ما هو مخصص للتمريض والآخر مخصص للمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية طبية لمدة طويلة، وغالبا ما تكون هذه المستشفيات في أماكن آمنة سواء في الغابات وتكون قريبة في منابع المياه، وأحيانا تكون في المداشر أو الدواوير ويكون المستشفى في شكل كوخ مخصص للجرحى والمرضى، وغالبا ما تكون المستشفيات التقليدية مقسمة إلى قسم

---

[1] أحداث الثورة التحريرية الأوراس ، ص 59 - 61 .

[2] علي العياشي: " ندوة حول التموين خلال الثورة " المرجع سابق، ص 30 .

للرجال آخر للنساء، وقسم آخر للعاملين به من ممرضين ومسعفين وغيرهم، وبالمستشفى مخابئ جزء منها خاص بالأدوية وآخر بالتموين، وبه مخابئ مموهة لحماية المريض في حالات المداهمة أو الإنذار، وهذا المقر يكون سريا أحيانا بعيدا عن مركز العلاج ويحظى بحراسة خاصة، وكان المستشفى يرمز له برقم معين مثلا 123 يعني المستشفى التابع للقسمة رقم 03 بالناحية الثانية المنطقة الأولى، ولا يحق للمريض بأي حال من الأحوال التنقل إلى مركز آخر خارج المنطقة أو الولاية[1].

ويمكن القول أن الثورة قد واجهتها مشاكل كثيرة في الجانب الصحي لاسيما في مرحلتها الأولى ونذكر من هذه الصعوبات :

1. قلة وسائل الإسعافات العاجلة وندرتها في اغلب الأحيان.
2. عدم وجود مختصين في العمليات الجراحية، وانعدام العتاد الخاص لحفظ الأدوية.
3. الافتقار إلى الآلات الطبية الضرورية مما أدى في كثير من الأوقاف إلى إجراء الكثير من العمليات الجراحية الخطيرة في ظروف سيئة قد تستدعي أحيانا بتر أحد أعضاء حجم المصاب،كما يتم أحيانا نزع الرصاص وشظايا القنابل دون تخدير، وبواسطة آلات ليس لها علاقة بالطب مثل المنشار الحديدي، أو شفرات الحلاقة وغيرها من الأدوات[2].

أما النوع الأخر من المؤن فيتمثل في الآلات والمعدات سواء تعلق الأمر بآلات الخياطة أو الآلات الطبية البسيطة وقد كان يتم اقتناؤها من طرف المواطنين أو المجاهدين الذين يملكون مثل هذه الوسائل، فالموطن أو الجاهد الذي يملك هذه الآلات أو المعدات ويكون جيش التحرير في حاجة إليها يأخذها معه المجاهد أو يسلمها المواطن إلى جيش التحرير وتصبح تحت تصرفه، لكن بعد تنظيم عملية التموين، خصصت ميزانية لشراء كل المعدات التي يحتاجها الجيش من آلات الخياطة والكتابة والورق والحبر، أو حتى الآلات الطبية، وكانت كل منطقة أو ناحية توفر هذه الوسائل بطريقتها الخاصة، وفيما يتعلق بالآلات كان الاهتمام كبيرا بالآلات الخاصة بخياطة اللباس

---

[1] علي كافي، مرجع سابق ،ص 162.
[2] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس** ، ص60 .

والأحذية، ووسائل الإنارة التقليدية مثل مصابيح الفحم الحجري، بالإضافة إلى توفير الوقود، كما استطاع جيش التحرير أن يوفر آلات الكتابة والطبع والنسخ والسحب، وكل هذه الوسائل كانت تشترى كباقي المواد والوسائل التموينية الأخرى، وهناك عدد كبير من جنود التحرير شكلوا القاعدة الأساسية للثورة في مجال تحرير الوثائق والتقارير وكذلك المرسلات والسجلات المختلفة[1].

كما يعد السلاح عنصرا أساسيا في مجال التموين وهو أساس وعماد جيش التحرير في المعركة، وكانت عناية الجاهد بسلاحه كبيرة بحكم أنه الملازم له في كل الظروف وهو الذي يدافع به عن نفسه ويهاجم به القوات الفرنسية، وقد كانت الأسلحة التي يمتلكها جيش التحرير عند اندلاع الثورة تقليدية تتمثل أساسا في بنادق الصيد والمسدسات، والقلة من يمتلك سلاحا أتوماتيكيا كالمدفع الرشاشة، وكانت معظم الأسلحة أمريكية ألمانية أو فرنسية أو إ إنجليزية[2].

ويعد الشعب الجزائري مصدرا آخر من مصادر تموين جيش التحرير بالسلاح إلى جانب ما كان يتحصل عليه من أسلحة كغنائم سواء في المعارك أو الكمائن أو المواجهات الطويلة .

كما أن مداخيل الثورة المالية كانت تصرف في عدة ميادين ومجالات أخرى مثل صرف مرتبات النقل والإقامة والإيواء للذين يمثلون الثورة في الخارج، وكذا مساعدة المناطق والنواحي والقسمات ذات الدخل الضعيف[3]. وأيضا تقديم الإعانات لعائلات المساجين وكانت المنحة لا تتعدى 500 فرنك قديم لكل فرد، كما كانت هناك منح رمزية تمنح للمعلمين والمدرسين، وكذلك تقديم رواتب جنود جيش التحرير[4]، وقد أقر مؤتمر الصومام الرواتب بالكيفية الآتية:

الجندي : 1000 فرنك، الجندي الأول 1200 فرنك، العريف 1500 فرنك، العريف الأول 1800 فرنك، المساعد 2000 فرنك، الملازم الأول 2500 فرنك، الملازم الثاني 3000 فرنك، الضابط الأول 3500 فرنك، الضابط الثاني 4000 فرنك، الصاغ الأول

---

[1] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة**، ص 18 .

[2] Zdravco Pecar : **Algérie. Témoignage d'un Reporter Yougoslave sur la Guerre d'Algérie**, Alger 1987, p 57.

[3] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، تقرير الولاية الأولى 1956 ، 1958 م ص 105.

[4] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، التقرير السياسي 1959-1962م ، ص 58.

4500 فرنك، وللإشارة فإن الأدوات الخاصة بجنود وضباط جيش التحرير يقتنوها بأموالهم الخاصة ما عدا الأشياء المتعلقة بالمؤن فإن الثورة هي التي توفر لهم ذلك، كما كان الممرضون يتلقون منحة تقدر بـ 1500 فرنك شهريا، أما الأطباء المساعدون (أي طلبة السنة الثانية طب) يلحقون بالملازم الأول ويتلقون مبلغا قدره 2500 فرنك شهريا، وطلبة السنة الثالثة فما فوق والمتخصصين في الطب يصنفون في رتبة الضابط الأول ويتقاضون مبلغ 3500 فرنك شهريا، كما كانت هناك منحا عائلية يتلقاها المجاهدون الذين لهم عائلات يكفلونها، أما المسبل والفدائي فهم يتلقون إعانات حسب مدة العمل فقد تكون خمسة عشرة يوما أو شهرا، وكانت هناك إعانات تصرف لعائلات الشهداء حيث تتلقى عائلة الشهيد في البادية مبلغا ثابتا قدره 2000 فرنك بالإضافة إلى 2000 فرنك إضافية لكل شخص في العائلة، وفي المدينة تكون منحة العائلة 5000 فرنك و إضافة 5000 فرنك للفرد الواحد في العائلة كما كانت هناك إعانات تقدم للمنكوبين جراء القمع الاستعماري[1].

وقد وجهت تعليمات للموظفين السياسيين للتكفل بالتمويل والتموين، وبما أن المال هو شريان الثورة كان لابد من مراقبة مجالات صرف أموال الثورة وعدم الإسراف والتبذير في هذا الجانب، لاسيما و أن مصدرها في الغالب هو الشعب الجزائري الذي تعرض في بعض المناطق والجهات إلى أنواع من الابتزاز المالي، لذلك وجب مراقبة عملية جمع الأموال وعدم فرض أكثر ما هو مستطاع على أفراد الشعب[2]، وقد صدرت أوامر بعد انعقاد مؤتمر الصومام تؤكد على ضرورة إجراء تحقيقات وتحريات دقيقة حول بعض الأشخاص الذين ربما يمتلكون ثروات ولكن لا يساهمون في الثورة بأموالهم بشكل فعال عكس بقية الشعب، لذا وجب اكتشاف هؤلاء وفرض مبالغ مالية عليهم وعلى ما يملكون من ثروات[3].

---

[1] يحيى بوعزيز : "**الثورة في الولاية الثالثة 1954 - 1962 م**" ، ط1 ، الجزائر 2004 ، ص ، ص 92,93 .

[2] المرجع نفسه ، ص 100.

[3] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 100.

وبذلك كان المحافظ السياسي يتولى الحسابات الدقيقة المتعلقة بالجانب المالي، ويكون التقرير المالي جزءا من التقرير الذي يقدمه إجباريا كل شهر إلى مسؤوليه حسب السلم التصاعدي[1].

يكون التقرير المالي * لكل شهر يحمل في الغالب رقم الولاية والمنطقة والناحية والقسمة، ويكون مقسما إلى قسمين قسم لمدخولات وآخر للمخروجات، تتضمن المدخولات قيمة الاشتراكات، وكذلك التبرعات والمبالغ المالية التي تم الحصول عليها عن طريق العقوبات ومبالغ البيع وفي الأخير يحسب المبلغ الإجمالي يضاف إليه المبلغ المتبقي سابقا ليكون عبارة عن " مدخول كلي "، أما المخروجات فتحدد فيها القيمة المالية للتموين وما تم إنفاقه على اللباس والإتصال، وكذلك الموال التي قدمت للفقراء والمحتاجين في شكل إعانات وغيرها وفي الأخير تجمع هذه النفقات لتشكل قيمة المخروج الشهري، وبعد ذلك يتم إيجاد الفرق بين المدخول الكلي والمخروج الكلي، وهو المتبقي في الصندوق[2] .

وتمكن الإشارة هنا إلى أن الأموال لم تكن متوفرة و قليلة في بعض المناطق، ففي التقرير الذي قدمته المناطق أثناء انعقاد مؤتمر الصومام قدرت الأموال التي تم الحصول عليها في المنطقة الثانية بـ 203,500,000 فرنك قديم، والمنطقة الثالثة كانت تمتلك بخزينتها مبلغ 200,000,000 فرنك قديم، والمنطقة الخامسة فهو مبلغ 80,000 ، وقد تجاوز بداية شهر ماي 1956 مبلغ 35,000,000 فرنك فرنسي، أما المنطقة السادسة مبلغ 10,000,000 فرنك قديم ، ونلاحظ هنا أن هذه الميزانيات مختلفة من منطقة لأخرى وذلك راجع إلى إمكانيات كل منطقة وإلى الطرق التي يتم بها جباية الأموال، وهذه الأموال في الحقيقة مخصصة للاتفاق على كل مستلزمات جيش التحرير الذي كان عدده عند اندلاع 660 مجاهدا وقد وصل العدد إلى 7500 مجاهدا عند انعقاد مؤتمر الصومام وحوالي 144014 مسبل،

---

[1] **تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحررية**، الولاية الرابعة ،" التقرير السياسي 1959 ، 1962 م – مطبعة الجيش ، ص 33.

* : يعد هذا التقرير في الغالب من طرف مسؤول القسمة ويكون مرفقا بإحصاء للشهداء المدنيين، و إحصاء للأسرى المدنيين و المنكوبين، وإحصاء للمناضلين واللجان الشعبية، ونشير إلى أن التقرير السياسي للقسمة يدفع شهريا لسياسي الناحية، وتقرير الناحية يدفع كل شهرين للمنطقة.

[2] أنظر الملحق رقم 11 : **التقرير المالي لشهر جوان 1960**، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد باتنة .

وتذكر بعض المصادر أن عدد جنود جيش التحرير كان إلى 20,000 مجاهد، 130,000 مسبل ناهيك عن الذين هم خارج الوطن لاسيما في تونس و المغرب[1].

وبذلك نجد أن المجموع العام لأموال الثورة عند انعقاد مؤتمر الصومام كان حوالي 893,500,000 دون احتساب أموال منطقة الأوراس، وعدد جنود جيش التحرير كان تقريبا 7469 والمسبلين 15570 [2].

كما كانت الأموال تنفق في ميدان الصحة الذي حظي باهتمام كبير من طرف قادة الثورة، حيث أصبح على مستوى كل ناحية ممرضين يتنقلون مع وحدات جيش التحرير، كما أنشئت هياكل صحية متنوعة، وقد صرفت أموال كبيرة من أجل التموين بالدواء، بالرغم من أن الثورة واجهت صعوبات كبيرة في مجال الحصول على الدواء، كما كانت الأموال تنفق من أجل النهوض بالتعليم ، وقد اهتمت الثورة الجزائرية بتعليم القرآن الكريم ، وأعطت عناية لمعلميه ، و أولت اهتمام للغة العربية ، وإذا كانت الثورة قد أنفقت أموالا على هذا الجانب في السنوات الاولى فقد زادت من نفقاتها بمرور وقت ، وأصبح التعليم إجباريا ، و كان المعلم يعد مناضلا مخلصا للثورة ، وكان يتلقى منحة تقدر بـ 5000 فرنك قديم شهريا ، وقد وزعت مبالغ مالية على القسمات و النواحي من أجل النهوض بالتعليم، فانتشرت الأناشيد الوطنية و الثورية التي تعبر عن البطولات والكرامة و عزة النفس وحب الوطن و الجهاد في سبيل الله ، وعن طريق الاهتمام بالتعليم إستطاعت الثورة أن تضمن الحد الضروري من الثقافة و الوعي القومي [3]

كما كانت هناك أموال تصرف على المسبلين الذين يسهرون على تنفيذ الاحكام، و هؤلاء أيضا كانوا يقومون بتحصيل الغرامات التي كانت تقررها الثورة ضد المخالفين لأوامرها، كما كان حراس الغابات يتلقون منحا مقابل الخدمات التي يؤدونها للثورة [4].

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق ، ص 151

[2] أزغيدي محمد لحسن ، المرجع السابق، ص 39

[3] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، التقرير السياسي ص ص 59- 63

[4] المرجع نفسه ص 77.

لعبت المنظمة الخاصة دورا إيجابيا في الإعداد المادي للثورة الجزائرية فعن طريق العمليات التي قامت بها كعملية بريد وهران استطاعت الحصول على مبلغ مالي هام سيوظف في الكفاح المسلح، كما وظفت الثورة الأموال القليلة التي كانت بحوزة المناضلين بمختلف المناطق لتفجير الثورة، حيث تمكنت الثورة عن طريق هذه الأموال إلى اقتناء أسلحة وذخيرة لا سيما من ليبيا عبر الطريق الصحراوي.

استطاعت الثورة أن تجد مصادر تمويل داخلية بالاعتماد على الشعب الجزائري وتجلت هذه العملية في الاشتراكات، والهبات، وأموال الزكاة، كما فرضت الثورة الجزائرية غرامات على بعض الأشخاص الذي يرتكبون أخطاء ومخالفات، كما وجدت الثورة الجزائرية في المعمرين الفرنسيين مصدر تمويل أساسي، وهذا ما وفر لقادة الثورة أموالا معتبرة استطاعت من خلالها بصفة تدريجية تدراك النقص الذي كانت تعاني منه في هذا المجال.

كانت هذه الأموال تنفق على مختلف المؤن وتأتي في مقدمتها قضية التموين بالسلاح حيث صرفت أموال كثيرة على الأسلحة والذخيرة وقوافل التسليح داخل وخارج الوطن، هذا بالإضافة إلى توظيف هذه الأموال في مجال التموين بالأغذية والألبسة وكذلك تقديم الإعانات لعائلات المجاهدين، وأرامل وأبناء الشهداء، وصرف رواتب جنود جيش التحرير.

كانت الثورة الجزائرية تراعي أوضاع الشعب الجزائري في مجال الحصول على المال حيث كانت العائلة الفقيرة تعفى من الاشتراكات بل وتقدم لها احيانا مساعدات مالية من أجل حل بعض مشاكلها، وقد وظفت الثورة شبكة بهدف الحصول على الأموال منتشرة في كل المناطق والنواحي والدواوير، وكانت عملية جمع الأموال تتم بطريقة منظمة حيث نجد أن الثورة كانت قد زودت المكلفين بجمع الأموال بتصاريح تساعدهم على أداء مهامهم، وكان هدف الثورة تجنيب الشعب الجزائري أية عملية ابتزاز قد تتم باسم الثورة الجزائرية، وكانت الأموال التي تجمع تسلم مباشرة إلى مركز القيادة بالمنطقة ثم بعد ذلك أصبحت الولاية هي التي تتولى مهمة جمع الأموال بعد التقسيمات التي أدخلها مؤتمر الصومام، وقد طبقت مسألة

اللامركزية في مجال التمويل وكذلك التموين حيث كانت كل منطقة تلتزم بجمع الأموال بنفسها وتسهر على صرف هذه الأموال في مختلف المجالات، وكانت ميزانية المناطق تتفاوت بحسب الظروف والمعطيات.

وقد حاول مؤتمر الصومام تنظيم الجانب المالي للثورة الجزائرية حيث أدخلت تعديلات جديدة على هذا الجانب إذ أصبح يخضع لهيكلة جديدة تختلف عن المرحلة التي سبقت سنة 1956م .

الفصل الثاني
التموين في الداخل

يعد التموين والتمويل أساس نجاح الثورة الجزائرية، من حيث جوانبها المادية والاستهلاكية سواء تعلق الأمر بالسلاح والذخيرة أو مختلف المؤن الأخرى من أغذية وألبسة وأدوية ومعدات الكتابة وغيرها، يمثل هذا الجانب في الثورة حلقة مترابطة في العملية التحررية من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فالتموين والتمويل لا يقتصران فقط على الجانب الاستهلاكي بل لهمل علاقة مباشرة بالجوانب الأخرى، وقد كان للتموين الدور الفعال في تواصل الثورة الجزائرية بل من خلاله تمكن جيش التحرير من مواجهة الآلة الاستعمارية الفرنسية وفرض إستراتيجية عسكرية ساعدته في تحقيق أهدافه المسطرة.

ويعتبر التموين نشاطا استراتيجيا خلال الثورة التحريرية، وهو الركيزة التي اعتمد عليها جيش التحرير الوطني لمواصلة نشاطه العسكري، إذ لا يمكن أن يستمر العمل العسكري ويتواصل دون توفر المؤن من ألبسة وأغذية وأدوية لجنود جيش التحرير، لذلك أعطيت عناية كبيرة للتموين من قبل قادة الثورة، وحاولوا تنظيمه، ورصد الأموال اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه جيش التحرير، وكان هذا العمل شاملا لكل القطر الجزائري، وقد واجهت الثورة في هذا الجانب مشاكل كبيرة، والسؤال الذي يطرح هنا كيف تمكن جيش التحرير من التغلب على هذه المشاكل، وكيف تم تنظيم عملية التموين في بداية الثورة ؟ وما هي أولويات العملية التموينية بالنسبة لجيش التحرير الوطني ؟و ما هي المصادر الرئيسية للتموين ؟

1- مصادر التموين

بالرغم من المشاكل والصعوبات الكبيرة التي واجهت المجاهدين الأوائل قبيل وعشية اندلاع الثورة الجزائرية فإن قادة الثورة أخذوا على عاتقهم مهمة إنجاح الثورة الجزائرية وذلك بالاعتماد على الإمكانات المادية البسيطة المتاحة وسوف يكون الشعب الجزائري أساسها[1].

لم تكن عملية التموين في بداية الثورة و إلى غاية1955م تخضع إلى تنظيم دقيق،فقد كان جيش التحرير يعتمد على سكان الأرياف بصفة مباشرة،و على ما يحمله المجاهدون من الأغذية التي لا تتعرض للفساد بسهولة مثل التمور، والأكلات الشعبية مثل "الروينة" كما يذكر ذلك المجاهد مرزاق شنافة من الولاية الخامسة[2].

لقد كان تموين جيش التحرير بمختلف المواد يتم عن طريق الشعب الجزائري، و قد حاولت الثورة منذ اندلاعها الاهتمام بهذا الجانب، و مع تطور جيش التحرير أخضعت عملية التموين إلى نظام خاص[3].

لقد التف الشعب الجزائري حول الثورة واحتضنها وغذاها بكل ما يمتلك من حماس وجهد وتضحية، لولم يكن الشعب الجزائري هو المتكفل بإمداد الثورة وتزويدها بما تحتاج لما أمكنها أن تستمر وتواكب الآلة الإستدمارية لأن الثورة كما شبهها ماوتسي تونغ بالسمكة والشعب هو الماء الذي تسبح فيه، فإذا لم يكن الشعب مؤيدا لها فذلك هو خطرها وبذرة موتها، وبالفعل فإن الشعب إلتف حول الثورة وغذاها بشريا وماديا[4].

كانت الإمدادات التموينية لجيش التحرير يتولاها السكان المدنيون الذين يقومون بنقل المواد الغذائية سرا وبكميات قليلة إلى جنود جيش التحرير في الغابات، وأحيانا كانت مجموعات من جيش التحرير تأتي إلى القرى التي يتواجد فيها الفرنسيون كي تختبئ وتتمون، بالرغم من أن الذي كان يساعد الثورة معرضا لعقوبة الموت،

---

1 **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحررية الكبرى**، ص7.

2 علي العياشي:"ندوة حول التموين خلال الثورة"، المرجع السابق، ص24،25

3 الغالي غربي: **الاستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ و الآثار، وهران 2005 .

4 **المجاهد**، العدد 11 / 01 نوفمبر 1957، وزارة الإعلام ،1984 ، ص 6 .

ومع ذلك كان الفلاحون يساعدون جنود جيش التحرير، وعندما ارتفع تعداد جيش التحرير لم تعد المؤن كافية، فكان العديد من الفلاحين يذهبون إلى الأسواق لشراء المواد الغذائية وبكميات قليلة كي لا يلفت الأنظار إليه، " فالفلاح السائر مع بغله المحمل بالمواد الغذائية يمكن دائما أن يقول أنه اشترى حاجيات أسرته "، وبعد ذلك أصبح العمال في المدن والفلاحين في الأرياف يعملون على جمع المواد الغذائية والأدوية ونقلها إلى مناطق تواجد جيش التحرير[1].

لقد أصبحت هناك روابط عميقة بين جيش التحرير والشعب وذلك عن طريق مجالس محلية سرية مشكلة من أفراد الشعب تعمل على جمع المؤن المختلفة، والأموال بالقرى والمداشر والدواوير، وهؤلاء الأشخاص اللذين يتكفلون بهذه المهام يتوخون في عملهم طابع السرية، وهم تابعون مباشرة لجبهة التحرير، وقد كانت مهامهم تتعدى إلى تنظيم استقبال المجاهدين والسهر على راحتهم وحراستهم[2]، وقد كان تموين المجاهدين يتم حسب الطاقة والإمكانات المتوفرة وحسب نشاط المتكفلين بجمع المؤن[3].

لقد كان سكان القرى والمداشر والدواوير يحضرون بأنفسهم ما يحتاجه جيش التحرير وقد نظم الشعب الجزائري من تلقاء نفسه أسلوبا مدهشا للمساهمة جماعيا في جمع المؤن من أسلحة وأغذية وألبسة وأدوية وإخفائها في أماكن بعيدة عن أنظار العدو، وكان في كل مرة تطرأ تعديلات على طرق جمع المؤن حتى تتمكن الثورة من إيجاد نظام محكم لهذه العملية المهمة، وقد تشكلت تحت رقابة جيش التحرير إدارة مدنية تعنى بالمسائل التموينية تجلت في تلك اللجان على مستوى المداشر والدواوير[4].

لقد كان السكان يقومون بجمع المؤن والأموال سرا بهدف تزويد جيش التحرير بها، أو تزويد بعض العائلات التي تحتاج للمساعدة لأنها قدمت أبنائها لجيش التحرير، أو أن معيلها أدخلته الإدارة الاستعمارية

---

[1] أيفه بريستر، المرجع السابق، ص،ص 179،180

[2] سليمان الشيخ: **الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، ترجمة محمد حافظ الجماني، الجزائر 2002، ص245.

[3] فرحات عباس: **ليل الاستعمار، حرب الجزائر و ثورتها**، ترجمة أبو بكر رحال ، د س ط ، ص263.

[4] "سر انتصارنا الثقة في الشعب"، **المجاهد**، عدد 33 ، السبت 01 نوفمبر 1958 ، وزارة الإعلام ،1984،ص 18.

السجن، وقد أصبح تضامن الشعب مع الثورة وفيما بينه محكما ومنسقا، فكلما اكتسح العدو قرية وهدم بنيانها وأحرق مؤنها يقوم أشخاص من الشعب الجزائري بملأ المتاجر بالبضاعة ويقوم أصحابها بتموين سكان القرية بكل ما يحتاجون إليه، وهناك دكانين ومخابز كانت تمون جيش التحرير والعائلات المعوزة وهذا بفضل المجهودات التي قامت بها تلك المجالس في الأرياف والمدن، وقد تضاعفت التبرعات والإعانات من شهر لآخر ومن سنة لأخرى [1].

لقد تشكلت اللجان الخاصة بالتموين مع اندلاع الثورة الجزائرية حيث كانت تنتقل من مكان لآخر بهدف جمع الإعانات والمؤن من أفراد الشعب، بل توغل بعض أفراد هذه اللجان إلى الدول المجاورة مثل تونس خاصة المناطق الحدودية المتاحة للحدود الجزائرية الغربية أو الشرقية فقد كانت هذه اللجان قد تحصلت على مؤن مختلفة من بعض المدن التونسية كالرديف حيث تم الحصول على أغذية وألبسة لصالح الثورة الجزائرية[2] .

لقد أولت الثورة الجزائرية اهتماما بالغا لقضية التموين رغم ضغوط العدو وحصاره الاقتصادي والعسكري على جميع المناطق خاصة المنطقة الأولى، لذلك جندت أفواجا تتولى مهمة الحصول على المؤن بصفة دائمة ومستمرة باعتبار التموين أساس نجاح الثورة وشريانها النابض، وقد اتخذت كافة التدابير والإجراءات بهدف الحفاظ على المؤن وصيانتها لمواجهة الصعوبات التي قد يعترضها جيش التحرير، وبالرغم من الفترات الحرجة التي مرت بها الثورة الجزائرية عامة، والمنطقة الأولى بصفة خاصة فإن التموين لم يتوقف، وقد كان يشرف على التموين مسؤولوا التموين في كل منطقة بنواحيها وقسماتها ودواويرها سواء تعلق الأمر بالشراء أو النقل أو التوزيع، فقد كان التجار يقومون بشراء الألبسة والمواد الغذائية والأحذية والأغطية بناء على قوائم تقدم لهم من طرف المسؤولين على التموين حسب الاحتياجات وتخزن بعد الحصول عليها في مخابئ خاصة معدة لهذا الغرض[3]، وفيما يخص المواشي من أغنام وأبقار وماعز وغيرها

---

[1] **المجاهد**، العدد 10 ، 15 سبتمبر1957 ، وزارة الإعلام،1984، ص 11 .

[2] محمد زروال: **اللمامشة في الثورة**، دار هومه، الابيار، الجزائر 2003 ، ص 53 .

[3] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، التقرير السياسي، ج1 الملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، ص 65-66 .

كانت توزع على المواطنين في الأرياف وأحيانا تجمع في مكان واحد، وفي حالة خوف اكتشافها من طرف العدو تذبح وتجمع كغذاء للمجاهدين والشعب، وكثيرا ما كان العدو يستولي على أموال الشعب من محاصيل ومواشي ويصادرها حتى لا تستفيد منها الثورة[1].

وبذلك يعتبر التموين من الخدمات الإستراتيجية إبان الثورة التحريرية، وقد تفطن العدو لذلك منذ الانطلاقة الأولى للثورة ولهذا جمع كل طاقاته من أجل:

1. عزل جيش التحرير بهدف محاصرته، ومراقبته ومهاجمة كل مصادر ومنابع تموينه.
2. نهب المحاصيل الزراعية، وإتلافها، وقطع الأشجار المثمرة وتسميم المياه الصالحة للشرب وإحصاء السكان وتوزيع المواد الغذائية بدقة.
3. محاصرة مداخل ومخارج المدن والقرى ومراقبة تحركات جيش التحرير وتفتيش المنازل.

ولعل هذا ما حث القيادة الثورية منذ البداية وفي جميع الميادين المدنية والعسكرية في الداخل والخارج إلى تنظيم وإرساء قواعد هيئة خاصة تعمل تحت قيادة مهيئة ومدعومة من طرف مجموعة من المجاهدين والمسبلين*، والعسكريين لديهم تجربة في هذا الميدان أي التموين، وقد كان الشعب الجزائري المؤمن بثورته ضد الوجود الفرنسي دعما للعملية التموينية بطريقة تلقائية وعلى كامل التراب الوطني وبجميع طبقاته الاجتماعية ولعل هذا ما حذا بالسلطات الاستعمارية إلى تجميع الشعب في المحتشدات وإنشاء المناطق المحرمة، محاولة غلق الحدود

---

[1] المرجع نفسه، ص 65-66 .

* : إن المسبل هو ذلك الشخص الذي وهب حياته من أجل نجاح الثورة بكل تفان وعزم وثقة ، وكان له الدور البارز في نجاح الثورة وقد أنشئت اللجان الشعبية فرع المسبلين يتراوح عددهم بين ثلاثة وخمسة أفراد حسب الحاجة في الدوار، منظمون تنظيما عسكريا وتنحصر مهام المسبل في نقل المؤونة بمختلف أنواعها من اللجان الشعبية إلى جهات أخرى حسب طلب جيش التحرير، ويتولون تشكيل قوافل التموين وتسييرها وحراستها حتى تبلغ مراكز جيش التحرير ، والقيام بجمع الحبوب وتوزيعها على العائلات لتنقيتها وتنظيفها وطحنها ، كما يقومون بجمع المواشي سواء كانت أغناما أو ماعزا ، وكذا الحيوانات المعدة لنقل المؤن، كما يتكفل المسبل بجمع الحيوانات والمواشي لجيش التحرير ويسهر على المحافظة عليها، والقيام بإحضار الطعام لأفراد جيش التحرير عند مرورهم بالدوار، و القيام بجلب الذخائر الحربية والأدوية والألبسة وكل ما يحتاجه جيش التحرير من المؤن ، كما يتصلون ببعض أفراد الجيش الفرنسي لإغرائهم بالأموال للتمكن من الحصول على الذخائر كما يقوم المسبل بحفر المخازن (الكازمات) لحفظ المؤونة والألبسة ولوازم جيش التحرير وإخفاء بعض المجاهدين فيها عند الضرورة .

الغربية والشرقية بالأسلاك الشائكة ، لقد كان جيش التحرير الذي وصل تعداده 30000 في الداخل و35000 على الحدود التونسية و المغربية ، يرتكز في تكتيكه على السكان المحليين في الأرياف بصفة خاصة و المدن لتلبية حاجياته اللوجستية، و نظرا لذلك تركز قمع جيش الاحتلال سريعا على السكان المحليين[1]

وبالرغم من هذه العراقيل والصعوبات فإن الدعم الشعبي لم يتوقف وتواصل حتى في الأوقات الصعبة في المدن والقرى ومثلما ذكرنا سابقا فإن القوات الاستعمارية لجأت إلى إقامة المحتشدات وكانت تراقب الأشخاص الذين يدخلون إليها ويخرجون منها مع التفتيش الدائم والمنظم، وحتى المواد الغذائية أصبحت توزع في أوقات محددة كل 15 يوما، والكمية الموزعة تكون على حسب عدد أفراد العائلة وهذا ما صعب عملية تموين المجاهدين، ولعل هذا ما دفع بالقيادة العسكرية لجيش التحرير إلى محاولة إيجاد طرق أخرى تضمن تواصل تدفق المؤن في مختلف الأماكن عن طريق:

أ- محاولة الحصول على عدد اكبر من جوازات المرور من طرف القوات الفرنسية للمقيمين في المحتشدات، وكلما كان العدد أكبر زادت كمية المواد الغذائية الموجهة إلى المجاهدين خارج المحتشدات، وهذه العملية عرفت نجاحا معتبرا بفضل النساء والأطفال والشيوخ وحتى الرعاة الذين كانوا يعتبرون أبرياء أمام السلطات الاستعمارية.

ب- عن طريق الأسواق الشعبية في المدن حيث يتوجه سكان البادية بشكل اعتيادي كل أسبوع إلى المدن من أجل التزود بالمؤونة، وهذه العملية كانت تظهر للعدو أن لا علاقة لها بالثورة لكن في الحقيقة كانت هذه المؤن توضع في أماكن مخصصة تنتقل فيما بعد إلى مراكز جبهة وجيش التحرير الوطني[2] .

ومن أجل التأكيد على حماية الموارد التموينية من أغذية وألبسة وغيرها يقوم المجاهدون باستخدام وسائل عديدة من أجل كسب صداقة بعض الجنود الجزائريين في صفوف الجيش الفرنسي، وكذلك بعض

---

[1] kamel kateb: **européens " indigènes" et juifs en algerie(1830-1962)**, éditions de l'institut national d'etudes démographiques, paris 2001, p 308

[2] Mohamed Guentari: **organisation – politico - administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962**, tome1, O.P.U Alger 2000, p 213-215 .

الجنود الأجانب في الجيش الفرنسي من أجل غض الطرق على تمرير هذه المواد، وتجدر الإشارة هنا إلى ذلك الدور الفعال الذي لعبه أصحاب الحيوانات (الأحمرة ، الجمال ، البغال) التي كانت تقوم بنقل المؤن، ناهيك على أصحاب السيارات والشاحنات[1] .

ونشير هنا إلى أن تموين جيش التحرير الوطني مثلما ذكرنا سابقا كان في البداية يتم عن طريق الجماهير بصورة عفوية وغير منتظمة، وبعد ذلك سوق يخضع إلى تنظيم محكم [2].

عند اندلاع الثورة التحريرية كان كل مجاهد أو جندي في جيش التحرير الوطني يحمل معه قدرا معينا من المؤونة وغالبا ما تكون مشكلة من مواد غذائية كالسميد والكسكس والزيت والحمص والبصل الذي يعد ضروريا نظرا لأهميته الصحية سواء في الحر أو في البرد، وأيضا السكر والقهوة، أما اللحم والفواكه فهي لا تظهر في وجبات جيش التحرير إلا نادرا وكان جيش التحرير معظمه مشكل من الفلاحين[3].

وكان المجند يرتدي حذاء من البلاستيك، والبذلة لم تكن عسكرية بل مقتصرة على الحد الأدنى من اللباس ولا تغير، ولعل ذلك راجع إلى قلة المؤن في بداية الثورة، لكن الشيء المهم بالنسبة للمجند في العملية التموينية هو السلاح الذي يعد الوسيلة الأساسية في الحرب، وللإشارة هنا فإن المؤونة كانت لا تفي بحاجة المجند لمدة اليوم، وهناك من المجندين من تكون معهم مؤونة كافية، وهناك من يفتقر لذلك، ولكن الشيء الإيجابي بالنسبة لجنود جيش التحرير هو روح التضامن المبني على وحدة الهدف وهو مجابهة العدو الذي يساعد على استمرار الثورة عن طريق اقتسام المؤن[4] .

وبذلك يمكن القول بأن التموين يعد نشاطا استراتيجيا خلال الثورة التحريرية، وقد اعتمد جيش التحرير الوطني على هذه الركيزة الأساسية لمواصلة العمل العسكري، حيث لا يمكن للثورة أن تستمر أو تتواصل دون أن يكون هناك سلاح وذخيرة وألبسة وأغذية لجنود جيش

---

[1] Ibid, p 215-217.

[2] أحسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى**، الجزائر 1985، ص 93 .

[3] Benjamin stora : **Histoire de la guerre d'Algérie (1954-1962)**, Edition la découverte , paris 1995, p38,39 .

[4] Ibid, p39 .

التحرير، ولذلك كانت من أولويات قادة الثورة هو الاعتناء بالجانب التمويني، وذلك بمحاولة تنظيمه، ورصد الأموال اللازمة لتوفير كل ما يحتاجه جيش التحرير، وكان هذا العمل شاملا لكل القطر الجزائري، وقد واجهت الثورة مثلما ذكرنا سابقا صعوبات كبيرة في هذا الجانب ولكن سرعان ما أمكن تذليلها، ولعل هنا يمكن القول بأن الثورة لم تكن لها مخابئ خاصة بالمؤن في الأشهر الأولى من اندلاعها، وكان التموين يتم بصفة مباشرة عن طريق الشعب، فقد كان إطعام المجاهدين يتم في الليل عند السكان، وفي النهار يختفون عن أنظار السلطات الاستعمارية، وقد تركز العمل في الأشهر الأولى على جمع المواد الغذائية التي تقاوم الظروف الطبيعية مثل الدقيق والفارينة والتمور، وهناك أكلة شعبية تسمى الروينة التي كانت تقاوم لمدة طويلة وكان المصدر الأساسي لهذه المؤن هو الشعب الجزائري، وكان هناك مسؤولون يتولون جمع هذه المواد الغذائية، كما كانت الثورة تستفيد من المحاصيل الزراعية في مواسم الجني والحصاد حيث كانت بعض المحاصيل كالقمح والشعير تخزن في مخابئ خاصة ويتم استغلالها في الأوقات المناسبة، وقد تركز التموين بصورة أساسية على السلاح الذي كان أساس العملية التموينية، وتجدر الإشارة إلى أنه في السنوات الأولى للثورة كانت معظم المؤن تخزن عند الشعب ويعود إليها المجاهدون عند الحاجة، وقبل سنة 1956م كان المسؤول السياسي هو الذي يشرف على التموين، وقد تطورت عملية التموين بعد 1955م، وقد كلفت دوريات بجلب القمح والتين وغير ذلك من المؤن ، لكن لم يكن هناك تنظيم محكم في هذا الجانب، وكان جيش التحرير يعتمد على التموين الذاتي من مختلف الاحتياجات حسب الإمكانات المتاحة، وحتى عدد الجيش وكذا انتشاره على التراب الوطني كان محدودا نظرا للإمكانات المحدودة والبسيطة[1].

وقد تكونت عقب الثورة لجان مختصة بالتموين في كل دوار أو قرية تعمل تحت إشراف مسؤول سياسي من جيش التحرير، وكان يراعى في العاملين بها الانتماء السياسي، والوضع الاجتماعي من

[1] علي العياشي: " ندوة حول التموين خلال الثورة " المرجع السابق،ص، ص 24،25 .

حيث العادات والتقاليد[1]، وكانت مهام هذه اللجان هي جمع التبرعات أو الاشتراكات وتوزيع المنح العائلية وتبليغها إلى عائلات الجنود، بينما عملها الأساسي يتجلى في تنظيم عملية التموين بالمواد الغذائية والملابس والأحذية وغيرها وما يستلزم من شراء أو نقل وتخزين في البيوت والكازمات (الدهاليز) [2] .

بالرغم من صعوبة المرحلة خلال الأشهر الأولى من اندلاع الثورة التحريرية فإن جيش التحرير استطاع أن يتحصل على قدر كاف من المؤن باستثناء الأسلحة و الذخيرة التي كان في أمس الحاجة إليها، كما أمكن لـه من توفير وسائل النقل من سيارات وشاحنات وحيوانات تستخدم حسب طبيعة المنطقة وأنواع المواد التموينية، وقد ظل التعاون المادي بين المناطق والنواحي متواصلا ومنتظما، حيث كانت المنطقة التي تمتلك فائضا من المؤن تساعد المنطقة المجاورة بما تحتاجه من أغذية وملابس وأدوية وأموال ومواشي، أو حتى حيوانات النقل لجلب الأسلحة والذخائر وقد كان للمنطقة الأولى دور كبير في تموين بقية المناطق[3] .

إن الأشخاص المكلفين بجمع المؤن غير مقيدين بطريقة أو أسلوب محدد في جمع المواد التموينية وإنما عملية الجمع تتم حسب الظروف المتاحة، وفيما يتعلق بالحصول على المؤن يجب أن يكون التحرك سريعا واستراتيجيا، وذلك باستعمال واستغلال كل القنوات والإمكانات التي يمكن أن توظف من أجل الحصول على المؤونة وذلك بالتزام السرية في العمل والانضباط والتنظيم، ففي كثير من الأحيان يتم تكليف التجار المختصين لشراء ما يحتاجه جيش التحرير في النطاق الجغرافي الذي ينشط فيه، أو توزيع قائمة بالمؤن المطلوبة على مجموعة من المواطنين المخلصين ليوفر كل واحد جزءا منها، وكانت الطرق والأساليب متعددة ومتنوعة وغير ثابتة، وقد شكلت مكاتب تجارية كانت تؤدي دورا استراتيجيا ولوجستيا لجيش التحرير، والمكتب التجاري في الغالب مشكل من أفراد على رأسهم عضو منتخب مكلف بجمع المال يقوم بشراء المؤونة من ألبسة وأدوية،

---

[1] عمار ملاح: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954**، دار الهدى عين مليلة 2005 ، ص 174 - 176 .

[2] عمار ملاح، المرجع السابق، ص 174 - 176 .

[3] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس،** ج1- التقرير السياسي، ص56.

ويكلف الأعوان والمواطنين بجمعها وغالبا ما يتم اقتناء الطلبات التموينية جملة واحدة إذا كانت الظروف مواتية وذلك باستعمال الحيل والمناورة واستثمار كل الطاقات لتوفير الطلب حسب القوائم المتعلقة بالاحتياجات [1] .

وبالرغم من الدور الإيجابي الذي كان يلعبه الأشخاص المكلفون بجمع المؤن فقد كانت تعترضهم صعوبات في هذا المجال من بينها صعوبة الحصول على المؤن بجميع أنواعها لاسيما في المناطق المحاصرة من طرف العدو، بالإضافة إلى عملية ترحيل السكان وتجميعهم في مراكز تجمع تصعب من مهمة المكلفين بجمع المؤن، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة من طرف القوات الاستعمارية، بالإضافة إلى عدم توفر أو ندرة بعض المؤن كالأدوية، وكثيرا ما كان الجيش الفرنسي يلتجأ على الإبادة الجماعية عن طريق المدفعية الثقيلة أو الطيران خاصة إذا ما علم أن سكان منطقة معينة قد مونوا جيش التحرير بالأغذية أو غيرها من المؤن أو قدموا مساعدات لأحد جنود جيش التحرير[2] .

وقد عانت معظم المناطق من مشاكل تموينية كبيرة وصلت في بعض المناطق إلى الوضع المعقد فقد عانت المنطقة الثانية بعد السنوات الأولى من اندلاع الثورة من نقص في الأسلحة والذخائر أما الوسائل الأخرى فتتمثل في الأفرشة والألبسة فقد أصبحت الألبسة التي يرتديها جنود جيش التحرير بالية نتيجة الحصار المضروب من طرف العدو الفرنسي، بالإضافة إلى ندرة الأدوية مما يجعل الوضع الصحي متدهورا وهذا ما أدى إلى ظهور أمراض جماعية لدى أفراد الجيش، كما أن حالة الشعب في بعض المناطق أصبحت متدهورة اجتماعيا نتيجة الفقر، وندرة المحاصيل، كما لجأ العدو الفرنسي إلى أساليب الإغراء المادية لمحاولة كسب الشعب، لكن الشعب الجزائري بقي يضمر العداء للمحتل، ولذلك سعت الثورة الجزائرية نتيجة هذه الصعوبات التي واجهتها في مجال تموين إلى محاولة تنظيم هذا

---

[1] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحريرية**، الولاية السادسة ، ص11.

[2] **المجاهد**، العدد 18 ، السبت 15/ 1958/02 م ، وزارة الإعلام 1984، ص 08 .

الجانب عن طريق هيكلة اللجان والمجالس الشعبية التي سوف يبرز دورها واضحا بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956 م [1].

في بداية الثورة كانت عملية التموين تتم بطريقة غير منتظمة وغير متخصصة، لكن مع مرور الوقت نجحت في تنظيمها وتخصيص وتدقيق مصادرها وهذا بتعيين مسؤولي النقل والتوزيع، وكذلك تسجيل المواد التي تدخل والتي تخرج، كل هذا يتم بطريقة دقيقة ومراقبة دائمة ولعل هذا عائد إلى اختلاف مصادر التموين التي نذكر منها:

1- الهبات الحرة التي يقدمها المواطنون بدون تحديد الكمية والكيفية أو المدة الزمنية فهذا يترك للتقدير الشخصي ولقدرة كل شخص، وغاليا ما تكون المؤن في شكل مواد أولية أو منتجات زراعية، أو في شكل ألبسة ومواشي وأشياء أخرى وهذه الهبات التي تستفاد منها الثورة كانت توضع عند مسؤول معين مقابل وصل يحمل قيمة المواد أو قيمة النقود وممضي من قبل السلطات المعنية [2] .

وكانت هذه الهبات أو التبرعات يتم استلامها بطريقة طوعية من طرف المواطنين وهي مختلفة ومتنوعة كما ذكرنا سابقا تشمل أغذية والألبسة وحتى قطع السلاح والذخيرة[3].

وهناك الغنائم وهي تتمثل في كل ما يغنمه المجاهدون أثناء اشتباكاتهم مع العدو، وتكون في شكل نقود أو أسلحة أو ألبسة وهي الأخرى تحسب وتسجل وهناك مواد تموينية كان يتحصل عليها عن طريق التجار والمواطنين وذلك بتقديم المال من أجل اقتنائها وكان مصدر هذه الأموال المخصصة للتموين الاشتراكات والتي تعتبر فرض عين على كل مواطن ينتمي لجبهة التحرير الوطني، وكانت الاشتراكات شهرية، وقيمتها تحدد حسب الدخل الفردي لكل شخص، وتمنح مقابل وصل رسمي على مستوى المنطقة أو الناحية موقع من طرف جبهة وجيش التحرير الوطني، وهذه الاشتراكات تجمع على مستوى خلايا جبهة التحرير الوطني من طرف المجاهدين أو

---

[1] علي كافي، المرجع السابق، ص 317-318 .

[2] Mohamed Guentari : op cit 258 .

[3] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحريرية** ، ص 08 .

المناضلين وتسجل في سجل خاص لتحفظ من أجل المراقبة والمحاسبة عند الضرورة [1].

كان قد حدد مبلغ الاشتراك بـ 200 فرنك فرنسي قديم ويقدم وصلا مقابل الاشتراك، وهذا الوصل مرقما ترقيما تسلسليا، وعلى جانب هذه الاشتراكات هناك الزكاة وكانت تؤخذ طبقا لقواعد الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي عن المواشي والأموال المنقولة والعقارية، ويتم تسلمها مقابل وصل رسمي، إلى جانب الجزاءات التي تفرض على المذنبين الذين ارتكبوا أخطاء، ويتم تقرير الخطية من طرف مكتب الإصلاح، ويتم تحديدها حسب درجة المخالفة وتدفع مقابل توصيل رسمي[2] .

وهناك الضرائب التي كانت شبه إلزامية على كل الجزائريين في الداخل أو الخارج، وهذه الضرائب تكون على الأموال والعقارات وممارسة التجارة وفق جداول وحسابات مدروسة من قبل مجلس قيادة المنطقة أو الولاية، وبذلك مثلت الاشتراكات والزكاة وكذلك الهبات والتبرعات التي كانت تقدم من طرف المواطنين بالإضافة إلى الغنائم التي يحصل عليها جيش التحرير سواء من القوات الفرنسية مثل الأسلحة و الذخائر أو من المعمرين كالحبوب و المواشي مصدر تموين أساسيا، فكان التموين قبل سنة 1956 يعتمد فيه بطريقة أساسية على الشعب الجزائري فهو الذي يقدم الغذاء أو العشاء لجنود جيش التحرير[3].

وفي حقيقة الأمر نجد أن القانون الداخلي لجيش التحرير قد أقر على أن المجاهد متطوع من اختيار نفسه في جيش التحرير، وهدفه هو الحصول على الاستقلال وتحرير البلاد وقد جاء في المادة الأولى من حقوق المجاهد على أن جيش التحرير الوطني هو الذي يوفر للجندي في الجيش اللباس والغذاء، وتوزع المؤن على المجاهدين بالتساوي كما يحق له الحصول على المنح العائلية التي توزع حسب أفراد العائلة، واللباس والسلاح الذي يسلم للجندي يكون مسؤول عنه بصفة

---

[1] Mohamed Guentari: op.cit, p258 .

[2] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة**، ص 08 .

[3] أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص93 .

مباشرة، وقد يتعرض لعقوبات في حالة التقصير أو الإهمال لاسيما إذا ما تعلق الأمر بالسلاح الذي يعد أساسيا في العملية التموينية [1].

وإذا ما سلمنا بأن الشعب الجزائري كان هو المصدر الأساسي في العملية التموينية لاسيما فيما يتعلق بإيواء جنود جيش التحرير فإنه بالمقابل كانت للإدارة الفرنسية وسائل تمكنها أحيانا من معرفة الأماكن أو أسماء العائلات والأشخاص الذين قدموا وجبات للمجاهدين مما يعرض هؤلاء للبطش والتنكيل، لذلك اصدر جيش التحرير الوطني أوامرا تؤكد على ضرورة احترام الأهالي بعدم تعريضهم إلى الأخطار وذلك عن طريق منع إقامة المجاهدين لدى الأهالي إلا للضرورة القصوى، والإقامة تكون فقط في المناطق المحصنة البعيدة عن أنظار العدو والتي لا تحمل مضرة للجيش أو الشعب[2].

ويمكن أن نستخلص من خلال ذكر مصادر التموين أنه مع بداية الثورة ونظرا لقلة عدد المجاهدين، لم تطرح مشاكل تتعلق بالتموين لأن الشعب الجزائري كان قادرا على تزويد المجاهدين بكل ما يحتاجون من طعام وشراب وحتى اللباس، فقد كان جنود جيش التحرير ينزلون لدى الأهالي حيث يقدم لهم كل ما يحتاجونه، وقد يمكن حصر هذه الفترة من أول نوفمبر 1954 م إلى صائفة 1955 .

أما المرحلة الثانية التي تأتى بعد صائفة 1955 م فقد ازداد فيها عدد المجندين وتزايد عدد جيش التحرير بحسب المناطق إذ لم يعد الشعب قادرا على إيواء إعداد كبيرة من المجاهدين ، لذلك فكرت الثورة في إنشاء بعض المعسكرات الخاصة بالتموين، وتوكل المسؤولية في التموين لأصحاب البيوت، وأحيانا تقوم النساء المجاهدات بإعداد الطعام في الجبال حسب الظروف والإمكانات المتاحة، وقد شارك حتى سكان الجبال والمناطق الريفية في عمليات تموين، وبعد سنة 1956م[3].

ازدادت أعداد جيش التحرير أكثر وبالمقابل شددت فرنسا مراقبتها على معظم القطر الجزائري وبدأت بملاحقة جنود جيش

---

1 أنظر الملحق رقم 01، **القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني**، الصندوق رقم1 العلبة ت23، متحف المجاهد ،تبسة.

2 أنظر الملحق رقم 02 ، **أوامر حربية من إدارة الجيش**، الصندوق رقم1، العلبة23 ، متحف المجاهد ،تبسة.

3 عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، ط1، قسنطينة 1999 ، ص- ص334 - 340 .

التحرير مما حال دون بقائهم في المناطق المكشوفة أو الحصول على الغذاء مباشرة من الأهالي حتى يتجنب تعريضهم للبطش والتنكيل من طرف القوات الفرنسية، وقد شددت فرنسا رقابتها على المسالك والطرقات لقطع التموين على جيش التحرير لاسيما وان بعض المناطق كانت تقوم بنقل المؤن ليلا على الحيوانات إلى الجبال أو المناطق النائية، وعند مجيء سنة 1959م أصبحت فرنسا تعتمد على نظام المحتشدات لعزل الشعب عن جيش التحرير وقد كانت تقوم بقنبلة السكان الذين لا يأوون لتلك المحتشدات، وقد استفاد جيش التحرير من المؤن التي تركها السكان الذين وضعوا في المحتشدات لاسيما فيما يتعلق بالحبوب والزيوت، كما كلفت أعدادا من جنود جيش التحرير بجني الفاكهة من الأشجار المثمرة كالتين وغيرها، وأحيانا نجد جيش التحرير يقوم بهجومات مفاجئة على مراكز تموين الجيش الفرنسي أو قوافل التموين ليستولي على ما في الشاحنات من أغذية وألبسة كما استفاد جيش التحرير من الأسواق الشعبية الأسبوعية، كما تكونت أيضا أسواق شعبية في الغابات[1].

2- شبكة التموين وأهم المراكز التموينية

كانت مهام شبكة التموين تتمثل أساسا في النقل والشراء والحفظ والتخزين والحراسة وكذا المراقبة ثم التوزيع وكذلك الإشراف على عمليات الحفر، وكذلك تحضير المخابئ وترقيمها، وهذه الشبكة المختصة في التموين تشكل إطار عمل متجانس ومتداخل إذ لم يستطع العدو الفرنسي اختراق هذه الشبكة أو الوصول إليها حتى ولو تم القبض على عنصر من عناصرها فإن العمل يبقى متواصلا، وقد لعب المسبلون كما ذكرنا سابقا دورا كبيرا في هذا المجال، فالمسبلون يشكلون تنظيما شبه عسكري يقومون بعدة مهام في هذا الإطار فهم الذين يقومون بنقل المؤونة بالمدن والأرياف والقرى إلى المناطق المحددة التي يتم الاتفاق عليها مسبقا مع أفواج التموين، وطبقا للتعليمات في مجال التموين يمنع على أي شخص سواء كان جنديا بجيش التحرير أو مسؤولا خارج فرقة التموين الإطلاع أو توجيه

[1] المرجع نفسه، ص 340 .

عمليات التموين وإنما يتكلف بذلك المساعد * أو مسؤول الرقابة بشرط أن يكون مصحوبا بأمر من المنطقة أو الولاية[1].

وغالبا ما نجد المساعد تتجلى مهامه في مراقبة العريف الأول للإتصال في مجال :

1 ـ جلب المؤن واللباس وكل الأشياء المادية المتعلقة بجيش التحرير الوطني.

2 – كما تخول له صلاحيته محاسبة العريف الأول عن الأموال التي تجمع وتدفع للناحية أو المنطقة والأموال التي تصرف في المكاتب التجارية.

3 – للمساعد صلاحية مراقبة مطالب مساعد التموين إلى أي مدى تم تنفيذها.

4 – كما يمكن له أن يراقب الكتب التجاري كلما دعت الضرورة لذلك.

5 – وضع خطط وأساليب وطرق لجمع المؤن وتنظيم موارد التموين، ومراقبة الأشخاص الذين يشترون المؤن ويحملونها.

6 – على المساعد توفير ما تحتاجه القسمة من المؤن لمدة ستة أشهر من غذاء ولباس ودواء وغير ذلك.

7 – مراقبة المراكز الخاصة بتموين جيش التحرير[2].

ـ مراكز التموين

عند اندلاع الثورة كان جيش التحرير يعتمد بصفة مطلقة على الشعب الجزائري، حيث يتناول المجاهدون الطعام والشراب عند السكان، وتكون لدى الشعب مراكز خاصة ليأخذ فيها جنود جيش التحرير قسط من الراحة في كل دوار أو دشرة أو قرية، ومع تزايد عدد المجندين في جيش التحرير الوطني وبمرور الوقت، وأمام تزايد تعداد القوات الفرنسية وتضييقها الخناق على جيش التحرير الوطني قررت قيادة الثورة تكوين مراكز خاصة للتموين تحت إشراف جيش التحرير في المناطق المحصنة، وفي الأماكن الإستراتيجية التي تتمركز فيها وحدات جيش التحرير باستمرار بعد عودتها من العمليات

---

* يشرف على القسمة سياسيا وعسكريا وإقتصاديا واجتماعيا، وله قوانين تبنى عليها أعماله ، وهو المسؤول عن تنفيذ الأوامر التي تصل إليه من النظام .

[1] **ملتقى تنظيم التموين خلال ثورة التحرير** ، ص 21 .

[2] Mohamed Guentari: op.cit, p 509 .

العسكرية أو عند تنقلها من منطقة إلى أخرى وبذلك تكون هذه المراكز أماكن لأخذ قسط من الراحة ومقرات للتموين، ومراقبة وصيانة الأسلحة وحفظ المواد الغذائية والصحية، وكذلك بمثابة مراكز للتدريبات العسكرية الضرورية بعيدا عن أنظار العدو، وكذا عقد الاجتماعات لدراسة مختلف المسائل السياسية و العسكرية[1].

وقد عمل جيش التحرير على إنشاء مراكز تموين طبيعية في شكل مغارات أو دهاليز أو كهوف بعيد عن أنظار العدو وتحركاته[2].

وكان يراعى في اختيار المراكز المخابئ عدة شروط منها أن تكون الأرضية صلبة لا تؤثر عليها العوامل الطبيعية كالأمطار والثلوج والسيول، وكذلك مراعاة التهوية، كما يتجنب المراكز ذات الرطوبة غير العادية وإنما اختيار الأماكن الجافة وذلك لضمان حفظ المواد الموجودة بداخلها، كما تؤخذ بعين الاعتبار وضعية المخبأ الرئيسي للمخبأ أو المركز حيث يجب أن يكون اختياره استراتيجيا حتى لا يشكل الدخول والخروج منه مشاكل قد تؤدي إلى اكتشاف المركز من طرف قوات العدو الفرنسي، على أن يكون الشرط الغالب في المراكز والمخابئ في المناطق الطبيعية المحصنة والمغطاة بالنباتات والأشجار، كما يلتجئ جيش التحرير بالاعتماد على مختلف عناصره بحفر المخابئ وتراعى فيها أيضا الشروط السابقة الذكر[3] .

وبالنسبة للمخابئ والمراكز كان هناك نوعان :

1- المخابئ المخصصة للأسلحة والمؤن.

2- المخابئ المخصصة للأفراد4.

بالنسبة للمخابئ المخصصة للأسلحة والمؤن فهي تابعة بصفة مباشرة لجيش التحرير يشرف عليها مسؤول التموين وعلى ملف جميع ما تحويه هذه المخابئ، وهو المسؤول عن إصدار الأوامر لصرف اللباس ومختلف المؤن والأسلحة، وكان هذا النوع من المخابئ موجودا في الجبال لأنها ذات حصانة طبيعية فقد لا يستطيع العدو الفرنسي الوصول إليها، رغم أنه في المراحل الأخيرة من الثورة طور أساليبه

---

[1] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس،** ص 78 .

[2] أحسن بومالي، مرجع سابق ص 93 .

[3] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة،** ص 22 .

[4] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس،** التقرير الجهوي للولاية الأولى، الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية 1956 –1958 م ، دار الشهاب باتنة، ص 98 .

العسكرية، أما النوع الثاني من المخابئ فهي موجودة لدى المواطنين لاسيما لدى بعض الفدائيين، ويلتجأ إليها جيش التحرير عندما تقع بعض المعارك، أو عندما يتعذر على بعض جنوده الالتحاق بالجبال عند مباغتتهم من طرف العدو الفرنسي، وهذه المخابئ متنوعة وتكون عند أسفل مكان الموقد، أو المدخنة أو الإسطبلات، وكان المواطنون يلعبون دورا كبيرا في إرشاد المجاهدين إليها، وهذه المخابئ بقيت سرية وكانت تخضع إلى نوع من التمويه البالغ الدقة، وغالبا ما يلتجئ القليل من الجنود لاسيما المحافظين السياسيين المكلفين بالاتصال إلى الاختباء بها، أو عندما يكون عدد الجنود قليل، وهذه المخابئ كانت كثيرة ومنتشرة في الأماكن السهلة كالحقول والبساتين، ونجد في الغابات المخابئ الخاصة بالأسلحة والمؤن[1].

وقد كان هناك أفراد مكلفين بحفر المخابئ في الأماكن الإستراتيجية وتجهيزها بالمرافق الضرورية، حيث يقوم هؤلاء الأشخاص بحفر عدد من المخابئ حسب الحاجة لتخزين المؤن وحفظها وظلت عملية حفر المخابئ وتجديدها متواصلة دون انقطاع، وكلما تمكن العدو من اكتشاف بعض المخابئ كمطامير الحبوب نتيجة الوشايه أو الاستنطاق عن طريق التعذيب يسارع فوج المخابئ إلى إنشاء مخابئ أخرى بديلة[2].

بالنسبة للمراكز كانت لها أهمية كبرى نظرا لأنها تمثل مصدر أمن وراحة لأفراد جيش التحرير وكذلك أساس تموين الجيش[3]، وهناك مراكز صحية بها أطباء وممرضون وطلاب مهمتها الاعتناء بجنود جيش التحرير، وهذه المراكز كانت بعيدة في الغالب عن التجمعات السكنية و القرى وبذلك تكون بمنأى عن قصف المدافع والطائرات الفرنسية[4].

وللإشارة فقد كانت هناك مراكز تمثل سجون خاصة بمتهمين يوضعون فيها حتى يحاكمون، وهذه المراكز توجد في الغالب في

---

[1] الجنيدي خليفة وآخرون: **حوار حول الثورة**، المركز الوطني للتوثيق و الصحافة والإعلام ج 4 ، ص 107 .

[2] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، التقرير السياسي، ص 18 .

[3] **تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية 1959-1962 م** ، الولاية الرابعة، ص29 .

[4] مصطفى طلاس، بسام العسلي: **الثورة الجزائرية**، ط1 ، دار الشورى ، بيروت 1986 ، ص 180 .

مناطق محصنة تخضع لحراسة دائمة ويقضي المسجون بالمركز فترة زمنية في انتظار التحقيق في أمره إما سجنه أو إطلاق سراحه، وهناك مراكز أخرى كانت عبارة عن سجون مخصصة لأسرى العدو يوضع فيها الأسير في انتظار محاكمته بإطلاق سراحه أو نقله للخارج أو عرضه على قيادة الثورة، أو إعدامه لاسيما إذا كان من كبار المجرمين أو المعمرين الذين يقفون وراء الأعمال الإرهابية[1].

يمكن القول أن مراكز التموين كانت منظمة من طرف جيش التحرير في أماكن محددة ومخصصة لتخزين المواد التموينية بجميع أنواعها يشرف عليها عسكريون ومدنيون حسب طبيعة المراكز، وقد كانت هذه المراكز مع بداية الثورة محصورة في نطاق جغرافي محدد، وبعيدة عن بعضها البعض مما جعلها غير كافية، وقد تعززت فيما بعد بمراكز جديدة وغالبا ما يبعد المركز عن الآخر مسافة ليلة أو يوم مشيا على الأقدام، وقد تم اختيار هذه المراكز بكل دقة وعناية، وكان معظمها متمركزا في الجبال، والأماكن التي يتم الوصول إليها بصعوبة حتى لا تتمكن قوات العدو الفرنسي من اكتشافها، وكثيرا ما كان جنود جيش التحرير يقومون بحفر مخابئ التموين وإلى جانب مراكز التموين الداخلية ثم إنشاء مراكز تموين على طول الحدود الشرقية والغربية، وقد قسمت المراكز حسب المهام المسندة إليها وحسب نوع المؤونة، فكلما ذكرنا سابقا فهناك المراكز الخاصة بالتموين بالغذاء ويتمثل دورها في جمع المواد الغذائية وتوزيعها وكانت بمثابة مراكز بريد أيضا لأنها تقوم بمهمة توزيع الرسائل، وهناك المراكز الطبية التي تقوم باستقبال المرضى والجرحى ومعالجتهم، وكذلك تمثل صيدليات للأدوية إلى جانب المراكز الأخرى السابقة الذكر[2].

وقد ارتبطت أسماء المراكز والمخابئ بأسماء بعض المدن مثل قسنطينة، عنابة ، أو الجبال مثل الجبل الأبيض و أم الكماكم والزريقة وزاريف الواعر وجبل فوة ، أو بواسطة الأرقام التي يعرفها المجاهدون والمسبلون أو يطلق على المخبأ أو المركز اسم دوار أو مشتى للتستر عليه خوفا من العدو وعملائه ومثلما ذكرنا سابقا غالبا ما

---

[1] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، ص 129 .

[2] Mohamed Guentari: op.cit, p 222 .

تكون المراكز مجهزة بكل وسائل الطبخ وأنواع المؤن لاسيما الأغذية التي لا تحتاج إلى إشعال النار مثل الطمينة والسويكة، والرفيس والتمور، ومن خصائص هذه الأغذية أنها تقاوم مدة طويلة، ولعل التفكير في إيجاد هذه المراكز هو ضمان مؤونة جيش التحرير في الظروف الصعبة، وغالبا ما نجدها مقسمة إلى مخابئ عسكرية حيث يتم إنشاؤها من طرف فوج الهندسة العسكرية لجيش التحرير قرب المراكز ويشرف عليها جنود من جيش التحرير، وهناك مخابئ مدنية تشرف على إنشائها اللجان الشعبية، حيث يتولى المسبلون حفرها وبناؤها في سرية تامة في مواقع لا تلفت اهتمام أنظار العدو[1].

وقد كانت هذه المراكز و المخابئ تحظى بأهمية كبيرة، لأن قضية الإمداد ضرورية، والثورة بحاجة إلى الدعم اللوجستي، لذلك وضعت الثورة تخطيطا محكما للمخابئ، وحاولت ربطها ببعضها البعض، فنقل المؤن من مكان إلى آخر مثل السلاح والذخيرة الحربية كان يخضع لتخطيط محكم، وكان الإمداد يتم حسب التقسيمات الجغرافية للمنطقة أو الناحية أو القسمة، وحتى في طريقة إعداد المخابئ أو المراكز كان يتوخى السرية التامة فالذين يعدون المخبأ أو المركز ينتقلون بعدها إلى مكان آخر حتى لا يكشف المخبأ الذي لا يعرفه أحد سوى مسؤول الناحية وحتى الذين قاموا بحفر وإعداد المخابئ ليس لهم اتصال إلا بالذين ينقلون المؤونة [2].

وكانت المخابئ المخصصة للتموين باللباس والمعدة للخياطة وصناعة الأحذية مجهزة برفوف خشبية، أما الذخيرة الحربية فقد كانت توضع في صناديق للحطب أو الحديد وسط نفايات النجارة حفاظا عليها من الصدأ، وقد لعبت دورا كبيرا في الحفاظ على المؤن وكذلك على وثائق الثورة، وبالرغم من اكتشاف العدو للكثير من المخابئ و المراكز فإن الثورة لم تتأثر نظرا لكثرة انتشارها هذه المخابئ وكثيرا ما كان جيش التحرير يستغل الكهوف والمغارات الطبيعية في الجبال والأماكن المحصنة كمراكز علاج، أو اختباء أو إدارة خاصة بالجيش، أو لكتابة وسحب المناشير وحفظ السجلات والآلات، كما أنشئت مراكز خاصة بمجالس القسمات والنواحي والمناطق، أما مخابئ الأسلحة

---

[1] **أحداث الثورة التحريرية،** ص 79-80 .

[2] الجنيدي خليفة، مرجع سابق ، ص 109.

والذخيرة فهي خاصة لا يعلمها سوى مسؤول الناحية وعضو الناحية للتموين والفوج الذي يعمل بالمخبأ [1].

وقد خصصت مراكز كمحطات لمرور أفراد جيش التحرير حيث يتناولون فيها وجباتهم الغذائية، ويحملون ما يحتاجونه من الطعام، وهناك مراكز يحضر فيها الطعام لينقل إلى المجاهدين في أماكن تواجدهم، وهناك من المراكز ما حددت مهامها في إطعام وتزويد أفواج الاتصال، بينما تختص المراكز الكبيرة في تموين الكتائب، ولعل سبب كثرة و انتشار المخابئ والمراكز يعود إلى كثرة عدد جنود جيش التحرير وكذلك إلى ضمان المؤونة بصفة مستمرة، وتحاشيا لجمع المؤن في مركز واحد وما قد ينجر عنه في حالة كشفه من طرف العدو[2].

بالإضافة إلى أن توزيع جنود جيش التحرير على هذه المراكز يوفر الأمن والحيطة، كما تعود زيادة عدد هذه المراكز إلى العامل الزمني، فوحدات جيش التحرير تختلف أدوارها في الليل والنهار، فهناك وحدات تكون بالمركز في النهار وأخرى تصل إلى المركز بالليل، ومن ثم نجد المركز الواحد لا يفي بشروط الإقامة من إطعام وإسعاف للجرحى أو الإيواء، والذين يشرفون على هذه المراكز هم من الرجال والنساء الذين يمتلكون صفات أخلاقية عالية، ومن أجل تزويد هذه المراكز أعد جيش التحرير قوافل من المدنيين والعسكريين لنقل المؤن على ظهور الحيوانات لإيصال المؤونة، وكثيرا ما تتعرض هذه القوافل إلى مطاردة وقنبلة من طرف قوت العدو الفرنسي، ولعل ذلك ما أصبح ظاهرا على سلوك بعض الحيوانات التي أصبحت تفر فور سماعها لدوي الطائرات، وهناك من الحيوانات من يتوقف أو يغير طريقه أو يعود إلى الخلف عندما يكون العدو في الطريق أو على مسافات بعيدة[3].

ويمكن القول أن جيش التحرير الوطني كان قد أعد في كل منطقة مخابئ طبيعية لتخزين ما يحتاجه من مؤن مختلفة ،يسهر على تنظيمها مسؤولوا المؤن ،وقد ساهم الشعب بصورة مباشرة أو غير

---

[1] **أحداث الثورة التحريرية**، ص 81 .

[2] **أحداث الثورة التحريرية**، ص 82 .

[3] المرجع نفسه، ص 82 .

مباشرة في إعداد بعض المخابئ ،كما تم تكليف عناصر موثوقة بنقل الأغذية والألبسة ، وكانت هذه المراكز موجودة بمناطق إستراتيجية قريبة من نقاط المياه خاصة بالمناطق الصحراوية ، ولعل ذلك ما يؤكده المجاهد وزاني الطيب من عين الصفراء ، وكانت المؤن الموجودة بالمراكز أو المخابئ عبارة عن إحتياطي لجنود جيش التحرير لا سيما فيما يتعلق بالغذاء عندما يشتد الحصار الفرنسي في عمليات التمشيط والمتابعة لوحدات جيش التحرير [1]

وبذلك كانت هذه المخابئ والمراكز أساسية لأنها ساهمت في انتشار جنود جيش التحرير بكافة المناطق، واستطاع جيش التحرير أن يحقق انتصارات عسكرية على الجيش الفرنسي في العديد من المرات.

3- تنظيم عملية التموين

أ- تنظيم المخابئ والمراكز

كانت الإدارات تمثل القيادات السياسية التنفيذية للولايات، أي بعبارة أخرى مناطق القتال و المناطق المحررة، و الولاية كانت تتألف من أربع قطاعات، والقطاع يتجزأ إلى أربع مناطق وكل منطقة تقسم إلى نواحي، و في المناطق الكبيرة تقسم الناحية بدورها إلى أربعة أقسام، و هذه الإدارات التي نشأت في ظروف الحرب إلى جانب مهامها العسكرية كانت تتولى تنظيم الحياة المدنية و العسكرية وهذه الإدارة تابعة إلى مسؤول الولاية و على رأسها لواء، إلى جانب المفوض السياسي للولاية رفقة ضابط مسؤول عن قضايا التموين و آخر عسكري مسؤول عن القضايا التنفيذية، و كانت الإدارات السفلى منظمة تنظيما دقيقا[2].

وكانت بمثابة حكومات الولايات مثلها مثل أي بلد آخر يحتوي على محافظات و بلديات، و هذه الإدارات ستكون تابعة للجنة التنسيق و التنفيذ إلى غاية خريف 1958 ، لتكون تابعة بعد ذلك للحكومة المؤقتة، و هذه الإدارات سوف تقوم بجميع المهام المتعلقة بتنظيم مالية الولاية، كما أنها المسؤولة عن التموين، و الإنتاج في ولايتها و عن النشاط الثقافي و الجوانب المتعلقة بالصحة، و لها صلاحيات على

---

[1] علي العياشي :"ندوة حول التموين خلال الثورة "،مرجع سابق ص 25

[2] إيفه برستير، المرجع السابق ، ص 236 .

مستوى القرى، فهي التي تتابع الإجتماعات الشعبية التي تقوم بها اللجان الخماسية [1].

و هذه اللجان في الغالب تتألف من القاضي و المسؤول المالي، و مسؤول التموين، و المسؤول الإداري ، و مسؤول الأمن الداخلي، و مسؤول التنسيق مع الجيش، و أحيانا تدمج مسؤوليات الإدارة و المالية معا، و أحيانا يضاف إلى اللجنة مسؤول ثقافي و صحي، و أحيانا يقوم المسؤول الإداري بهذه الواجبات، و هذه اللجان تقدم إلى القيادة تقارير مفصلة في جميع المسائل لاسيما التموينية منها، فهي التي تتولى مسألة جمع المؤن، وإعداد المخابئ و نقل كل ما يحتاجه جيش التحرير إلى المراكز و المخابئ المعدة لذلك[2].

كان لكل مركز أو مخبأ فرق متخصصة تابعة لقسمة التموين من مهامها اختيار مواقع المخابئ والمراكز، وغالبا ما تتكون من ثلاثة إلى أربعة أفراد وتكون على دراية تامة بالمنطقة، وهذه الفرق تتمتع بنظام خاص من حيث الدخول والخروج، وهناك من هذه الفرق من هي متخصصة في الحدادة وأخرى في الخياطة إذ غالبا ما يقوم عريف التموين بتقديم قطع القماش للخياطين الذين يتولون خياطة الألبسة الخاصة بجيش التحرير، وهناك فرق خاصة بصنع الأحذية، وأخرى خاصة بصيانة الأسلحة فهي لا تختلف اختلافا كبيرا من حيث تنظيمها على الفرق الأخرى، كما توجد فرق خاصة تطحن الحبوب، وأخرى خاصة برعاية المواشي والأنعام، وهذه الفرق تكون مراكزها قريبة من المناطق الآهلة بالسكان ويشرف على رعايتها ومراقبتها عريف التموين والعريف الأول الإخباري، وكانت لها تقارير خاصة تبين المدخولات والمخروجات، واستعمالات الحيوانات في نقل المؤن، كما يتم أحيانا شراء وسائل نقل كالشاحنات بأسماء مواطنين ولكل الملكية خاصة بجيش التحرير[3] .

وتعتمد بنية تسيير مراكز التموين والتخزين على ملازم أول أو ضابط أول على مستوى الناحية، وهؤلاء مسؤولون على مراقبة المراكز الرئيسية للتموين، ويقوم الملازم الأول في كل مركز بالتنسيق

[1] إيفه برستير ،" المرجع السابق ، ص 236 .
[2] المرجع نفسه ، ص 218 .
[3] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة،** ص 27 .

بين مخابئ التموين، وهذا التنظيم الذي ظهر بعد 1956 م كان يختلف من ولاية لأخرى حسب الظروف المادية والبشرية، وكانت مهام مسؤولي المراكز تتجلى أساسا فيما يأتي:

1. المراقبة والتنسيق بين المراكز الرئيسية.
2. التنسيق بين مخابئ التموين: وكانت المهام تقسم في مراكز التموين حيث تشكل فرق مخصصة في مجالات التموين، وتكون هناك فرق من مهامها استقبال المجاهدين العابرين من كل الجهات بغرض إيوائهم وتزويدهم بكل ما يحتاجونه من مؤن.
3. كما يتم في هذه المراكز استقبال وتوزيع البريد ويقوم بهذه المهمة مدنيون وعسكريون، وغالبا ما يتم ختم البريد بختم يحمل رقم المركز[1].
4. كما يتولى مسؤولوا مراكز التموين والتخزين مهمة تسجيل كل الأشخاص الذين يعبرون على المراكز في سجل سري مخصص لهذا الغرض[2].

وفي غالب الأحيان كانت مجالس الشعب * هي التي تتولى مهمة تسيير المراكز والمخازن، وتتلقى التوجيهات من السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، كما أنها تعد المسؤولة عن تسيير الشؤون الاجتماعية التي تهم السكان، ومجلس الشعب هو الذي يهيئ للمجاهدين مكان الإقامة، كما تتولى عملية تسجيل السكان، ويسهر على الأمن[3] .

وتسير هذه المجالس عن طريق مسؤول سامي يتولى عدة مهام اجتماعية، ويتجلى دورها التمويني في :

1. جمع الاشتراكات والتبرعات وكل ما يفرض على الأشخاص من تبرعات أو غرامات مالية أو غيرها .
2. جمع المؤن بمختلف أنواعها، وكذلك الألبسة والأحذية والأدوية .

---

[1] Mohamed Guentari . op.cit. p 222-224 .
[2] Ibid, p 224 .
* تشكل مجالس الشعب عن طريق الانتخابات وتتألف من خمسة أعضاء ومن بينهم واحد رئيس ، ومن صلاحيات هذه المجالس إلى جانب ما ذكرناه النظر في القضايا العدلية، والقضايا المالية، وجمع الاشتراكات والتبرعات واستقبال جنود جيش التحرير وتامين المأوى و المأكل لهم ، وتحضير قوافل التموين و السهر على حفظ المؤن وتخزينها.
[3] "مجالس الشعب"، **المجاهد**، العدد 10، 05 سبتمبر 1957 م ص 06 .

3.جمع الحيوانات من أغنام وأبقار وماعز أو بغال وخيول وحمير لاستخدام هذه الأخيرة في عمليات نقل المؤن[1] وإلى جانب المسؤول السياسي هناك مسؤول عسكري يعمل في حدود دائرته ، يتولى تقديم التقرير المتعلق بالعدة و العتاد، وللمسؤول العسكري صلاحيات تتعلق بتنظيم التموين فهو الذي يكون على اتصال دائم بمختلف دائم بمختلف شرائح الشعب ، كما يتسلم مختلف الأموال و الهبات ، ويمنح الاعتمادات المخصصة لمرتبات المجاهدين كما يتولى مراقبة مدخولات ومخروجات مراكز ومخازن التموين كما يجمع بالمجالس الشعبية للدواوير و يبلغها التعليمات ويسهر على شراء اللباس و المؤن الضرورية وإعداد مراكز خاصة بذلك تحسبا لكل الاحتمالات ، كما يتولى إعداد تقارير حول الحالة المعنوية للشعب ويقدم تقريرا ماليا وإداريا [2].

نظرا للأهمية الأساسية لعملية التموين بالنسبة لمسيرة الثورة فقد تم ضبط عملية التموين بشكل محكم ، وقد كان هناك اللجان الشعبية التي أنشئت على مستوى كل قرية ودوار ودشرة وهذه اللجان مثلها مثل المجالس تنبثق عنها هيئات فرعية وأقسام يرأسها مناضلين وتتشكل في الغالب من المسؤول العام أو رئيس اللجنة بالإضافة إلى كاتب ، وعضو الأخبار والاتصال ، وعضو مهمته جمع الأموال بمثابة أمين للمال حيث يشرف على جميع أموال الاشتراكات الشهرية من مسؤولي المشاتي وكذلك الزكاة والتبرعات ، ثم يقدمها للمسؤول السياسي للقسمة عن طريق رئيس اللجنة ، كما يتولى جمع الحبوب و المواشي ، وغالبا ما يقدم تقارير مفصلة عن الأموال التي يقدمها إلى أمين المال ، كما تم تعيين مسؤولي المراكز من طرف اللجان الشعبية على مستوى النطاق الجغرافي التابع لها ، ومسؤول المركز هو الذي يتلقى التموين من طرف اللجنة عن طريق بيانات مفصلة ، كما يتولون الإشراف على المخابئ التابعة للمراكز ، ويسهرون على راحة الوافدين إليها، وعدد المراكز يختلف من منطقة إلى أخرى بحسب الأهمية[3].

---

[1] مسعود فلوسي : **مذكرات الرائد مصطفى مراردة " بن النوي "**، عين مليلة ، الجزائر 2003، ص240.

[2] علي كافي ، مرجع سابق ص 110،111 .

[3] **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، ص13 ،15.

كما كان هناك مسؤول التموين الذي يعمل تحت إشراف اللجنة وهو تابع لها هرميا من القسمة إلى الولاية، واللجنة تخصص له الاعتمادات اللازمة للقيام بمهمته، وتحدد له مختلف الطلبات، ونظرا لدوره الرئيس في التموين فقد أعطيت له صلاحية تعيين مختلف أعضاء اللجان التابعة له وتحديد دورها ومراقبتها ومن بين هذه اللجان :

- **لجنة الشراء:** وتهتم بتنظيم الشراء في المدن والقرى وإقامة التنظيم في المحتشدات لإرسال المؤن بواسطة النساء والأطفال، وكذلك مراقبة الطرق والمسالك التي تمر بها قوافل التموين و السهر على حمايتها.

- **لجنة التوزيع:** مهمتها تزويد المراكز الموجودة في حيزها الجغرافي بمختلف المؤن من ألبسة وأدوية وغيرها[1].

- **لجنة النقل والتخزين:** التي تتولى تحضير وإقامة المخابئ الضرورية والسهر على حفظ وصيانة أمن مخازن التموين، وكذلك الإشراف على حماية الحيوانات التي تستخدم في نقل المؤن، كما أن مسؤول التموين مطالب بإعداد سجلات وتقارير حول العملية التموينية[2].

إن تنظيم مراكز التموين كان يتم بصفة دقيقة ومنظمة عن طريق سجلات رسمية تحتوي على حسابات دقيقة تكون لدى ممون القسمة والناحية والمنطقة والولاية، وكل مركز أو مخبأ له بطاقة فنية وإدارية من حيث التسيير، ويكون معلوما لدى الكتائب وإطارات جيش التحرير وهذا فيما يتعلق بالمراكز الخاصة بمجالس المنطقة أو الناحية أو القسمة، أما الذين يشرفون على المراكز بالنسبة للولاية فهم مجاهدون تختارهم قيادة الثورة بناءا على معايير ومقاييس دقيقة، ينسقون مع مسؤولي المراكز في المناطق والنواحي والقسمات، وهذه المراكز تتلقى المؤن من طرف الممون الذي تقدم له قوائم بكل ما يحتاجه المركز بالولاية أو المنطقة أو الناحية أو القسمة ويقوم هذا الأخير بتقديم كل ما تحتاجه المراكز من مؤن بكميات معلومة عن طريق أشخاص يترددون على المراكز في سرية تامة، ويتولى الممون

---

1 على كافي ، مرجع سابق ، ص113 .

2 علي كافي، المرجع نفسه، ص114 .

في مختلف النواحي الجغرافية مسؤولية شراء المؤن وإيصالها عن طريق بعض المسبلين مقابل مبالغ مالية تدفع له لتغطية النفقات، ليتم بعد ذلك توزيع المؤن على المراكز ويقدم الممون الأقل رتبة تقريرا مفصلا للممون الأكثر رتبة عن كل العمليات المتعلقة بالتموين، وعن طريق هذا التموين المحكم للمراكز تمكنت الثورة الجزائرية من الاستمرار و التواصل والتصدي لمحفظات العدو[1].

ب ـ أنواع السجلات الخاصة بالتموين

تضبط عملية التموين عن طريق سجلات خاصة، وهي عبارة عن جداول حسابية موضحة بشكل دقيق تتضمن إحصائيات حول عمليات شراء المؤونة، وكذلك المدخول والمخروج من المؤن والسلع المستهلكة[2]، وهذه السجلات نجدها في غالب الأحيان مقسمة، فهناك سجل خاص بالحبوب، وسجل مخصص للألبسة أو الأدوية، وسجل خاص بالمنتجات الأخرى من حيث المدخول والاستهلاك، كما تتضمن بعض السجلات أعضاء مختلف اللجان و المراكز، وأيضا هناك سجلات خاصة بالحيوانات (أنعام، بغال، حمير) ، بالإضافة إلى هذه السجلات توجد التقارير وهي أنواع:

1-تقرير خاص عن المدخولات و المصاريف و الباقي في المخازن من مختلف المواد.

2-تقرير خاص حول المشتريات.

3-تقرير حول نشاط مصالح التموين و القوافل و المكلفين بالشراء و الصعوبات المعترضة من حيث ارتفاع وانخفاض الأسعار وسبب ذلك وحالة طرق التموين ووسائل النقل، وهل تتم تلبية حاجيات القسمات والدواوير بطرق منتظمة .

4-تقرير حول الحالة العامة للمخازن والمخابئ، ومدى نجاح عملية صيانة الحبوب والمواد الغذائية وغيرها من التلف والفساد.

5-هناك تقارير أدبية حول سلوكات عناصر شبكات التموين وعددهم وإمكاناتهم المادية[3].

---

1 **أحداث الثورة التحريرية الأوراس**، ص 81 .

2 علي كافي، مرجع سابق، ص 114 .

3 علي كافي ، مرجع سابق، ص 114 .

تقسم في الغالب السجلات إلى أربعة أعمدة واحد مخصص للمؤن المتبقية في المراكز والمخابئ سابقا، والثاني خاص بالمداخيل والثالث خاص بالمخروج والرابع للمتبقي من كل أنواع المؤن سواء كانت ألبسة أو معدات، وتتضمن السجلات الخاصة بالمخابئ على أرقام المخازن أو المخابئ ومحتوياتها[1]، وهذه السجلات توجد على مستوى كل قسمة تحت إشراف مسؤول التموين وتسجل فيها كل الأشياء المتعلقة بالتموين سواء الواردة أو الصادرة، وعلى مستوى الناحية يوجد سجل شامل يحتوي على مجموع سجلات القسمات ومساعد تموين الناحية وكاتبه هما المسؤولان عن هذا السجل، أما على مستوى المنطقة يوجد سجل خاص وشامل يحتوى على مجموع سجلات النواحي يشرف عليه ملازم أول وكاتب حيث يتوليان مسؤولية التدوين ومراقبة هذه السجلات، وهناك سجلات متعلقة بالشراء تتضمن فواتير النفقات المالية وهي تحت مسؤولية العريف الأول الإجباري، ولعضو المكتب التجاري سجل خاص المشتريات[2].

وللإشارة فإن المكتب التجاري ينشط في إطار علاقة قائمة بين مجموعة من مسؤولي التموين والمساعدين لكل وظيفته ودوره في إطار الوظيفة الخاصة والمحددة، ويعد المكتب التجاري أساس العملية التموينية ويخضع إلى نظام دقيق يمكن أن نوضحه كمايلي:

1-الملازم الأول للاتصال والإخبار على مستوى الناحية تتجلى مهامه في الآتي:

- مراقبة صرف ميزانية تسيير الصندوق الأسود
- مراقبة عرفاء التموين في القسمات.
- ضبط ميزانية التموين مع مساعد التموين.
- مراقبة المخروجات المالية ومجالات صرفها.

2-العريف الأول السياسي على مستوى القسمة يقوم بما يلي:

- تبليغ تعليمات وتوجيهات القيادة للمجالس واللجان الشعبية .
- اختيار المناضلين و أفواج المسبلين.
- يراقب المدخولات المالية ويجمعها.

[1] ملتقى تنظيم التموين أثناء الثورة، ص27.
[2] ملتقى تنظيم التموين أثناء الثورة، ص27.

- يوزع المنح لعائلات الشهداء والمجاهدين والمحتاجين[1].

3-العريف الأول الإخباري على مستوى القسمة.

- يوجه أعضاء المكاتب السرية .
- يقدم ميزانية الصندوق الأسود للقسمة.
- يراقب المكاتب التجارية .
- يقترح على عريف التموين قائمة المؤونة.
- يقوم بتسيير المؤونة من المكاتب التجارية إلى مسؤول التموين.

4-مساعد القسمة من المهام التي يتولاها:

- يقوم بصيانة المؤن وتوزيعها ومراقبتها.
- يشرف وينسق مع العرفاء في التنظيم والتسيير والرقابة .
- مراقبة الذين يحملون المؤن (المسبلين).
- يعقد اجتماعات دورية مع العرفاء لتقييم التموين كل شهر.

5-مسؤول فوج المسبلين من مهامه:

- نقل المؤونة وتوزيعها وحراستها.

وفي إطار الحديث عن تنظيم التموين فقد كانت تصدر أوامر عن قيادة الولاية تتعلق بهذا الجانب نذكر منها أنه يجب على كل قسمة أو ناحية أو منطقة أن يكون لديها من المؤن ما يكفي جيشها لستة أشهر على الأقل، وإذا وجد هناك نقصان يعد ذلك تهاونا، وإذا رأى مسؤول التموين نقصانا أو تهاونا في تنفيذ مطالبه من طرف المكاتب التجارية أو العريفين الأوليين وجب عليه إخبار الناحية أو المنطقة أو الولاية، كما يجب على مسؤول التموين أن يكون على علم بالمدخولات والمخروجات الشهرية والمتبقي من المؤن شهريا[2].

وقد كانت هناك تقارير تعد شهريا خاصة بتنظيم التموين فهناك تقارير خاصة بشراء المؤن مقسمة إلى خانات وأعمدة حيث تتعلق الخانة الأولى نوع من المؤن المراد شراؤها من طرف المسؤولين التابعين للمكاتب التجارية حيث تذكر المؤن المحتاج إليها والمراد اقتناؤها لاسيما فيما يتعلق بالأغذية كالدقيق والتمور والعجائن

---

[1] المرجع نفسه، ص 14، 15.

[2] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة** ، ص15 .

والزيوت والحليب والمصبرات المختلفة[1]، ونجد في الخانة الثانية العدد المراد شراؤه وغالبا ما يكون أمام اسم المؤونة وفي الخانة الثالثة نجد ثمن المؤونة بالكيلوغرام الواحد من المؤن أو العلب وفي الخانة الرابعة نجد الثمن الإجمالي لكل مؤونة، وفي الأخير هناك المبلغ الإجمالي للمؤن، أما اللباس ففي غالب الأحيان تخصص لـه خانة حيث نذكر أنواع الألبسة المراد شراؤها، والمواد التي تستخدم في الحياة اليومية لجنود جيش التحرير، ويذكر العدد المراد شراؤه وثمنه ثم السعر الإجمالي لكل نوع وفي الأخير يوضع الثمن الإجمالي للمؤن التي تم اقتناؤها[2].

كما كانت توضع أو تعد تقارير شهرية حول المؤن من حيث المدخولات والمخروجات ففي كل شهر يتم إعداد هذه التقارير وقد كان نظاما معتمدا لتنظيم عملية التموين أثناء الثورة فقد كانت تعقد اجتماعات شهرية على مستوى القسمات والنواحي يتم من خلالها مناقشة كل الجوانب المختلفة للثورة من ضمنها متطلبات التموين من الاستهلاك والنفقات أو من حيث الحاجيات، وكذلك إثراء هذه الاجتماعات بجملة اقتراحات، وقد كان العريف الأول الإخباري يقدم تقارير شهرية لمساعد التموين للناحية، وبعد ذلك يقوم المساعد بإعداد تقرير شامل لمجموع القسمات ويقدمه إلى مسؤول المنطقة، ومثلما ذكرنا في بداية حديث عن السجلات فإن التقارير أيضا مقسمة إلى أعمدة فهناك عمود يتضمن أنواع المؤن سواء تعلق الأمر بالأغذية أو اللحوم، ثم يتضمن العمود الثاني المتبقي من هذه المؤن كالادخارات ، أما الخانة الثالثة فهي متعلقة بالمدخولات من المؤن حيث يتم ذكر عدد المواد التموينية بالتفصيل وفي الخانة الرابعة يتم التطرق إلى المخروجات، ثم نجد في الخانة الخامسة المتبقي وهو الفرق بين المدخولات والمخروجات، كذلك الأمر بالنسبة للألبسة التي يوضع لها

---

[1] أنظر الملحق رقم 03، " **قائمة الشراء من التموين و اللباس لشهر جويلية 1960** "، متحف المجاهد – باتنة .

[2] أنظر الملحق رقم 03، " **قائمة الشراء من التموين و اللباس لشهر جويلية 1960** "، متحف المجاهد – باتنة .

عمود خاص ويذكر أيضا المدخرات والمدخولات والمخروجات والمتبقي منها [1].

كما كانت تعد تقارير خاصة حول مخابئ التموين تحمل أرقام المخابئ واختصاصاتها حيث كانت كل ولاية تتلقى تقاريرا من طرف مسؤولي التموين على مستوى القسمات والنواحي تحمل أسماء مخابئ التموين، وهذه التقارير مقسمة إلى أعمدة وخانات وهي الأخرى على غرار التقارير السابقة الذكر، حيث نجد رقم القسمة المتواجد بها المخبأ على مستوى الولاية والمنطقة والناحية، ثم يشار بعد ذلك إلى رقم المخبأ، وفي الخانة الموالية يتم ضبط اختصاص المخابئ من حيث أنها معدة للمؤونة أو للأرشيف الخاص بالدفاتر، أو أنها مراكز صحية خاصة بعلاج الجرحى و المصابين واستقبال المرضى، وقد تكون مخابئ للاستراحة، أو نجدها عبارة عن مخابئ لتجميع الأدوية وكان لزاما على ساعد القسمة إعداد مثل هذا التقرير بصفة دورية ومنتظمة[2].

كما يتولى مسؤول التموين إعداد بطاقة مراقبة شهرية تتعلق بالمؤن الموجودة بالمخابئ والذي يتولى عملية المراقبة هو مساعد التموين على مستوى القسمة، وتتركز عملية المراقبة أساسا على مقارنة ما هو موجود في التقارير الشهرية المدونة وفي السجلات على مستوى القسمات، وما هو متوفر من مؤن في المخابئ وذلك بتسجيل الملاحظات حول مدى توفر أو انعدام المؤن سواء كانت زيادة أو نقصان أو ضياع، وغالبا ما نجد بطاقة المراقبة مقسمة إلى ثلاث خانات رئيسية نجد في القسم الأول نوع المؤونة المتوفرة بالمخبأ سواء كانت أغذية أو ألبسة ويليها مباشرة العدد أو الكم المتوفر، أما الخانة الثالثة فهي مخصصة للملاحظات من حيث الزيادة أو النقصان أو التلف والضياع[3]، ويمكن أن نشير إلى أن بطاقات المراقبة يتم إعدادها بإحكام من طرف مساعد التموين أو العريف الأول، ولا يحق لأي كان

[1] أنظر الملحق رقم 04، **تقرير إخباري لشهر جانفي 1960**، العلبة116 قسم التموين، وأنظر الملحق رقم 05، **التقرير الشهري للتموين واللباس والمدخولات والمخروجات**، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ، باتنة

[2] أنظر الملحق رقم 06 ، **تقرير المخابئ وأرقامها وإختصاصها لشهر يونيو 1959**، العلبة 116 قسم التموين، متحف المجاهد، باتنة .

[3] أنظر الملحق رقم 07، **بطاقة المؤونة واللباس الزائدة والناقصة في المخابئ**، العلبة 116 قسم التموين، متحف المجاهد ، باتنة .

مهما كنت مسؤوليته أو رتبته العسكرية الدخول إلى المخابئ، على أن تتولى جهات أخرى فيما بعد مسؤولية مراقبة السجلات والتقارير الشهرية[1].

وقد يعد تقرير مفصل و متخصص حول نوع واحد من المؤونة من حيث المدخول والمخروج لاسيما فيما يتعلق بالحبوب لأنها تعد من أهم المؤن التي يحتاجها جيش التحرير [2] . و أحيانا يتولى مسؤول الإخبار والاتصال مهام تكوين لجان من الجيش تتولى مراقبة المخابئ خوفا من فساد المؤن أو الذخائر، وكذلك إحصاء المستودعات وما تبقى فيها من ذخائر، وتقديم حول ما يحتاجه الجيش من مؤن وأسلحة [3].

ويمكن القول هنا أن رؤساء اللجان في نهاية كل شهر يقدمون تقاريرهم إلى مسؤول القسمة، وهذه التقارير تتضمن النشاطات التي قامت بها كل لحنة خلال الشهر المنصرم، ويراعى في صياغتها الطريقة الخاصة (المنوال) في كتابة التقارير حيث يتم ذكر التاريخ وساعة الابتداء ونوع العمل وساعة الانتهاء ثم الملاحظات، بالإضافة إلى ذلك فإن كل تقرير يرسله رئيس اللجنة يكون مرفقا بتقريرين الأول يتضمن المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية التموين على مستوى الحيز الجغرافي الذي ينشط فيه المكلفين بالتموين، ويقدم فيه اقتراحات وهي عبارة عن حلول يراها ضرورية لتجاوز الصعوبات والمشاكل، والتقرير الثاني يتضمن لمحة موجزة عن نشاطات مسؤول التموين اليومية من حيث تحركاته، وتنقلاته ومقابلاته للأشخاص، وهذه التقارير تعد إجبارية وهذا لتتمكن القيادة من معرفة كل الأشياء عن مسؤول التموين حتى لا تقع تجاوزات في قضية التموين، وتقارير القسمات في الغالب يتم إعدادها وتحضيرها اعتمادا على تقارير القاعدة بعد الاجتماعات التي تعقد على مستوى القسمة، حيث يتم تدارس وضعية القسمة من كل الجوانب وتطرح جميع المشاكل وبعد ذلك يتم اقتراح الحلول، وفي نهاية الاجتماع يشرف مسؤول القسمة بنفسه على نسخ تقارير الفروع في التقارير النموذجية للقسمة، ثم

[1] أنظر الملحق رقم 07، **بطاقة المؤونة واللباس الزائدة والناقصة في المخابئ،** العلبة 116 قسم التموين، متحف المجاهد، باتنة .

[2] أنظر الملحق رقم 08، **تقرير ضبط المدخول والمخروج من الحبوب لشهر نوفمبر 1959**، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ، باتنة .

[3] مسعود فلوسي، مرجع سابق، ص 246 ،247 .

يقدمها مرفوقة بمحضر اجتماع مجلس القسمة إلى الناحية، وعندما تقدم تقارير القسمات إلى مسؤول الناحية يسلمها بدوره إلى الكتاب الإداريين و يحتفظ لنفسه بمحاضر اجتماعات القسمات، وفي الاجتماعات المشتركة التي تعقدها الناحية مابين مجلسها ومسؤولي القسمات تدرس الوضعية العامة للقسمات من جميع النواحي على ضوء التقارير الواردة من هذه القسمات إلى الناحية، وفي هذه الاجتماعات تقدم كل قسمة تقييما شاملا على كل ما أنجزته ونفذته، والمشاكل التي واجهتها بناء على ما ورد في محضر اجتماعها الشهر الفارط، وتقدم في آخر الاجتماع توجيهات وملاحظات عامة تشمل جميع الميادين، وبعد ذلك يتم إعداد محضر جلسة يكون موقعا من طرف كل الحاضرين[1].

إن تنظيم عملية التموين تجلت بصورة واضحة عقب انعقاد مؤتمر الصومام 1956م، فقد أحدث المؤتمر تحولات هامة على صعيد الثورة الجزائرية، كان من أهمها التقسيم الجغرافي لتراب الوطني وتنظيمه بكيفية تسمح الاتصال بين جميع أجزائه حيث انقسم القطر الجغرافي إلى الولاية برئاسة صاغ ثاني (COLONEL) يساعده ضابط، و المنطقة يرأسها ضابط ثاني وله مساعدين برتبة ضابط أول، والناحية يتولى قيادتها ملازم ثاني وثلاث مساعدين برتبة ملازم أول، والقسمة التي يرأسها ضابط برتبة مساعد ونواب له برتبة عريف أول[2].

لقد أرسى المؤتمر على مستوى هذه التقسيمات الجغرافي قواعد أساسية لعملية التموين إذ وضع على مستوى القسمة مسؤولا للتموين برتبة عريف أول تابع لقائد القسمة، وعلى مستوى الناحية مسؤول للتموين برتبة عريف أول تابع لقائد القسمة، وعلى مستوى الناحية مسؤول التموين برتبة مرشح تابع أيضا لقائد الناحية، ونجد على مستوى المنطقة مسؤول للتموين برتبة ملازم أول وكذلك الشأن بالنسبة للولاية، ومن أجل تحقيق الارتباط الوثيق بين جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير والجماهير تم تشكيل نظام الدوار وهو عبارة عن نظام

---

[1] أحسن بومالي: " لقاء مع المجاهد أحمد بن ابراهيم " ، المرجع السابق، ص- ص63- 66 .

[2] Yves Courrière: **La Guerre d'Algérie. Le Temps de léopards**, édition Rahma, Alger 1993, p577.

يشكل حلقة وصل بين الجيش والجبهة والمواطنين يمكن كل دوار أو قرية من المساهمة في الثورة مساهمة فعالة بحكم أن سكان الأرياف هم الذين كانوا يمثلون الدعم اللوجستي للثورة، ويتولى هذا التنظيم سكان الدوار الذين تتوفر فيهم شروط معينة وتكون المسؤوليات كالآتي:

1. رئاسة الدوار.
2. نائب رئيس الدوار يتولى العمل السياسي.
3. نائب رئيس الدوار مسؤول التموين.
4. عضو مكلف بالاستعلامات وجلب الأخبار.
5. عضو مكلف بجمع المال.

وقد لعب في هذا التنظيم الفدائيون والمسبلون دورا هاما لا يقل عن ذلك الدور الذي كان يقوم به جيش التحرير الوطني[1].

ويمكن القول أن الولايات التي انبثقت عن مؤتمر الصومام قد قامت بإعادة هيكلت نفسها لقد ظهرت بها لجان نظامية نصبت بغرض أداء مهامها سواء تعلق الأمر بشؤون جيش التحرير أو الشعب، ولقد كان لظهور المجالس الشعبية الدور الإيجابي في نجاح عمل جيش التحرير، فهذه المجالس تعتمد في تأدية مهامها على المشتى والدوار الذي أسندت له صلاحيات واسعة في مجال التموين من حيث التكفل بالمأوى و المأكل وكل الأعمال الضرورية التي تخص الجيش والشعب[2].

لقد أولي مؤتمر الصومام عناية كبيرة بالتموين بعد أن تم تنظيم تموين الجيش على كل المستويات، فعلى مستوى اللجان الخماسية في القرى كان هناك مسؤول التموين الذي انحصرت مهمته في تحضير التموين وتوفيره بالكميات اللازمة للمجاهدين، وعلى مستوى القسمة كان هناك الفريق المكلف بالتموين مهمته تنحصر في القضايا التموينية وبذلك وضع مؤتمر الصومام هيكلة لنظام التموين، فصار مسؤول التموين يتواجد في كل نطاق جغرافي[3].

ولقد تجلى اهتمام الثورة بالقضايا المتعلقة بالجانب التنظيمي في ظهور لجنة التنسيق والتنفيذ التي كانت من بين مهامها تأمين

---

[1] علي العياشي " لقاء مع المجاهد عمار قليل "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 69، السنة 1984 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين ص30-32.

[2] محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ص90، 91 .

[3] **ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة** : ص 31، 32 .

الاتصالات بين الولايات بصفة منتظمة وقد أسندت مهام لأعضاء اللجنة تتعلق أساسا بالجانب العسكري والاجتماعي حيث تولى العربي بن مهيدي الشؤون الحربية، وعيسات إيدير الشؤون الاجتماعية وسعد دحلب الدعاية والشؤون الخارجية، وكريم بلقاسم الاتصالات وبن خدة المواصلات، وقد كانت من بين القضايا الجوهرية التي ركزت عليها اللجنة هي مسألة التموين والتسليح والقضايا الجوهرية المتعلقة بوسائل النقل[1].

لم تلبث أن تحولت لجنة التنسيق والتنفيذ والتنفيذ إلى الحكومة المؤقتة ولعل من المشاكل التي تمت إثارتها في اجتماع سبتمبر 1957 م ، تلك القضايا المتعلقة بالتموين لاسيما في مجال السلاح حيث قدم العقيد عمر أوعمران ومستشاره مبروك بلحسين تقريرا يؤكد وجود مشاكل لوجستية ولدت ونوع من الإحباط لدى جنود جيش التحرير لذلك كان لابد من تشكيل حكومة، ولعل فرحات عباس قد دافع عن فكرة إنشاء لجان ثلاثة متخصصة للحرب والمالية والشؤون الخارجية، وقد رأى كريم بلقاسم مسؤول مديرية الحرب ربط علاقات خارجية في كل مجال الإمداد بالسلاح، أما بن طوبال فقد أكد على تزايد جنود جيش التحرير من مهمة وبالمقابل سجل نقصا فادحا في الجانب المادي لاسيما الأسلحة بالولاية الرابعة والخامسة [2] .

ولعل هذه المشاكل اللوجستية كانت دافعا وراء ظهور الحكومة المؤقتة وما يهمنا هنا أن الجانب المتعلق بالتموين المتعلق بالتموين خلال الثورة سيحظى باهتمام خاص من قبل الحكومة المؤقتة والدليل على ذلك ظهرت وزارة خاصة للتسليح والتموين بقيادة محمد الشريف، بالإضافة إلى الوزارة المخصصة للمالية والاقتصاد برئاسة أحمد فرنسيس، ووزارة المواصلات والاتصالات الخارجية والمخابرات بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، ولعل هذه الوزارات كان لها الدور الأساسي في تطوير الجانب المادي للثورة على الصعيد الداخلي والخارجي[3].

---

[1] إسماعيل العربي: " من لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الحكومة المؤقتة "، **مجلة الباحث**، العدد 04، نوفمبر 1986 ، المطبعة المركزية للجيش، ص، ص 14 ، 15 .

[2] محمد حربي : المرجع السابق،ص، ص 185,184.

[3] فتحي الديب: **عبد الناصر وثورة الجزائر**، ط1 ، القاهرة 1984، ص 389 .

وقد طرأ تعديل على الحكومة المؤقتة في جانفي 1960 م حيث تم جمع وزارة التسليح والتموين العام ووزارة المواصلات العامة والاتصال في وزارة واحدة أصبحت تسمى وزارة التسليح المواصلات العامة بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، وقد انبثقت عنها مديريات فرعية فبالإضافة إلى مديرية التسليح والنقل ظهرت المديرية الفرعية للتزويد والتموين العام وكانت مهامها تتجلى في تزويد وتموين وحدات جيش التحرير، وتتفرع عنها هياكل للشراء والصناعة والتخزين والجمركة ، أما نقل المؤن فقد كان من اختصاص مديرية النقل والسلاح، وكانت لجنة الشراء تتولى مهمة الحصول على المؤن من الداخل والخارج مقابل مبالغ مالية، وكانت البضائع التي يتم شراؤها تخضع للمراقبة والتحليل كالأغذية، وتتولى مصلحة المحاسبة متابعة عمليات الشراء وتدفع بصفة منتظمة الكشوف البنكية، وتعتمد على شركات جزائرية في عمليات الاستيراد كما تم إنشاء معمل خاص بالخياطة مختص في خياطة كل أنواع الألبسة الخاصة بالجيش، بالإضافة إلى معمل خاص بتحميص القهوة[1].

[1] **التسليح والمواصلات أثناء الثورة**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر 2001، ص، ص 104,103.

استطاعت الثورة الجزائرية أن توظف الإمكانات المادية البسيطة التي كانت تحصل عليها من الشعب الجزائري مباشرة في تموين جيش التحرير، وفعلا كان الشعب الجزائري مصدر التموين الأول بالغذاء واللباس والدواء، وحتى السلاح.

ولم يكن التموين خاضعا لتنظيم محكم وبمرور الزمن استطاعت الثورة الجزائرية أن تطور هذا الجانب وذلك بتنويع مصادر التموين الداخلية إذ أصبح هناك من يشرف على تزويد جيش التحرير بما يحتاجه من مؤن مختلفة عن طريق الشراء أو الحصول عليها في شكل هبات.

وقد تكونت فرق خاصة مضطلعة في هذا الجانب، و عملت الثورة جاهدة على تجنيب الشعب الجزائري البطش و الاضطهاد الفرنسي ففي بداية الثورة كان جيش التحرير يلتجيء إلى القرى و المداشر و الدواوير للحصول على المؤونة، وكثيرا ما كانت فرنسا تلتجيء إلى الانتقام الوحشي من أجل قطع مصادر التموين عن الثورة، لذلك سعى جيش التحرير إلى إيجاد مراكز تموين وراحة و علاج خاصة به ولم يعد يتصل بشكل مباشر بالسكان من أجل تناول وجبات الغذاء أو غيرها، و حتى و إن تم ذلك فقد طبق مبدأ الالتزام بالسرية.

لقد استطاعت الثورة أن تجد نظاما تموينيا مهيكلا، فقد أقامت المراكز الخاصة بالمؤن، و قد كانت مقسمة و مخصصة لكل أنواع المؤونة التي يحتاجها الجيش من ألبسة و أغذية و أدوية، وهذه المراكز كانت بعيدة عن أنظار العدو الفرنسي، وقد ساهمت التضاريس المتنوعة للجزائر في التمويه على هذه المراكز التي لم يستطع الجيش الفرنسي رغم محاولات التمشيط الوصول إليها.

وقد تمكنت الثورة الجزائرية من توظيف شبكات تموين مختصة في هذا الجانب استطاعت أن توفر كل ما يحتاجه الجيش في العملية التحررية، بالرغم من الصعوبات التي واجهت هؤلاء الا أنهم كانوا حريصين على استمرار تموين الجيش نظرا لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية خلال الثورة، و بمرور الزمن تم تذليل تلك الصعوبات لا سيما بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956 م الذي أعطى

أولويات أساسية للجانب التمويني و ذلك بتوفير الإمكانات المادية و البشرية لأجل إنجاح هذا الجانب المهم.

الفصل الثالث

التمويل في الخارج

إذا كانت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها قد أعطت أهمية بالغة للجانب المالي، و عملت جاهدة للبحث عن مصادر التمويل المختلفة، فإن هذا الجانب المهم ظل يحظى بأهمية بالغة منذ الانطلاقة الاولى للعمل الثوري الى غاية الاستقلال، لاسيما و أن هناك جوانب كثيرة كان يجب الاعتناء بها و لن يتأتى ذلك الا بتوفير خزينة تساهم في تطوير هذه الجوانب، فجيش التحرير الوطني ظل بحاجة دائمة الى الاسلحة و المؤن، و ظلت الثورة تبحث عن السلاح والمؤونة في الداخل و الخارج لذلك كان لابد من توفير المال أولا، كما أن التنقلات الداخلية و الخارجية لقادة الثورة كان يجب تغطية مصاريفها بتخصيص جزء من الأموال لهذا الغرض، و إن تمكنت الثورة الجزائرية في البداية من إيجاد مصادر تمويل داخلية لعب فيها الشعب الجزائري الدور الأساسي من خلال تلك الإشتراكات و التبر عات و الهبات فإن الثورة الجزائرية بدأت البحث عن مصادر خارجية للتمويل، و استطاعت في ظرف وجيز أن تهيكل الجالية الجزائرية في الخارج لأجل هذا الغرض لأنها في نظر الثورة الجزائرية جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري، و كان اهتمام الثورة بالجالية الموجودة بأوروبا لاسيما بفرنسا بالغا، فعن طريق المهاجرين الجزائريين سوف تتدفق أموال كثيرة للداخل و تستفاد منها الثورة في عدة مجالات، لاسيما و أن الظروف المادية للجزائريين الموجودين بأوروبا كانت حسنة مقارنة بأوضاع الجزائريين في أرض الوطن، كما لجأت الثورة الجزائرية الى توظيف شبكات جزائرية و أجنبية من أجل الحصول على المال، و كان محرك هذه الشبكات الجزائرية الإيمان بالثورة، أما الأجنبية فكان هدفها الربح المالي، و بدأت الثورة كذلك في البحث عن مصادر أخرى للأموال لدى الدول العربية و الإسلامية، و حتى لدى الدول الأخرى في مختلف قارات العالم و التي كانت تساند حركات التحرر بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

لذلك سوف تسعى الثورة الجزائرية الى الاهتمام بمصادر التمويل الخارجية و هيكلتها على غرار ما وقع في الداخل، و سوف تسعى جاهدة من أجل الحصول على الأموال في أوقات قياسية لاسيما و أن جيش التحرير الوطني كان بحاجة ماسة الى المؤن بمختلف أنواعها، و من ثم سوف يهيكل الجانب التمويلي في الخارج و يخضع

لنظام دقيق بعيدا عن أنظار المخابرات الفرنسية، و عملاء الاستعمار، لأن فرنسا كما هو معلوم كانت تتتبع نشاط الثورة في الداخل كما في الخارج، و في هذا المضمار نشير الى منظمة اليد الحمراء الإرهابية التي كانت تقتفي نشاط قادة الثورة في العواصم العربية و الأوروبية.

و السؤال الذي يطرح هنا ما مدى مساهمة الجزائريين بالخارج في المجال التمويلي المتعلق بالثورة الجزائرية، و ما هي المصادر التمويلية الأخرى التي وجدت فيها الثورة الجزائرية متنفسا حقيقيا، و هل كانت هذه الأموال كافية لتغطية نفقات الثورة و احتياجاتها ؟.

1- دور المهاجرين في أوربا

لعب المهاجرون الجزائريون في أوروبا ولاسيما بالوسط السياسي والاجتماعي الذي لم يألفوه في بلادهم فقد أحسوا بأوضاعهم المزرية وطبيعة الاستعمار الذي كان مفروضا عليهم نتيجة خضوعهم للمستعمر بالجزائر، ومن ثم سرعان ما استطاعت هذه الفئة من المهاجرين التكيف مع الأوضاع الجديدة فقامت بتأسيس أول حزب سياسي وهو نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري فحركة الانتصار للحريات الديمقراطية[1].

والجزائريون الذين اضطروا للهجرة سواء بسبب مواقفهم السياسية المناهضة لغطرسة الأوربيين، أو بسبب تجريدهم من الأراضي الخصبة وتجويعهم حتى يقبلوا الخضوع للإدارة الاستعمارية، أو نتيجة البحث عن مصادر للرزق لتحسين أوضاع عائلاتهم لعبوا دورا كبيرا في تحرير الجزائر من هيمنة الاستعمار الفرنسي[2].

قبل التطرق إلى المساهمة المادية لهؤلاء المهاجرين لاسيما الجانب المالي في الثورة الجزائر، نشير إلى أن عدد هؤلاء قد تضاعف من عشرية لأخرى مع النصف الأول من القرن 20، فقد بلغ عددهم عام 1920 حوالي 21 ألف مهاجر ثم وصل العدد إلى 44 ألف عام 1922 ثم إلى 71 ألف عام 1924[3]، وقد وصل عدد المهاجرين الجزائريين بفرنسا عام 1955م إلى 201.828 مهاجر[4].

انتظم هؤلاء في أوساط المهاجرين بفرنسا، لكن التنظيم السياسي الذي استطاع أن يستقطب حوله أغلبية هؤلاء هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، حيث رحب معظمهم باندلاع الثورة وسارع إلى تأييدها ومساندتها وكان الاعتقاد السائد لديهم بأن جناح مصالي الحاج هو الذي كان وراء تفجير الثورة هذا إذ ما اعتبرنا أن معظم المهاجرين كانوا يقرون الولاء المطلق لمصالي الحاج، ولعل ما

---

[1] أحمد صاري :" دور المهاجرين الجزائريين في الثورة " ، **المصادر**، العدد 01، صيف 1999 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، ص 240.

[2] عمار بوحوش : **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962م**، ط1 – بيروت 1997 – ص 239.

[3] أحمد صاري، المرجع نفسه ، ص 239.

[4] عمار بوحوش، المرجع نفسه ، ص 541.

يؤكد ذلك هو نسبة المهاجرين العالية سواء في بلجيكا وفرنسا التي انضمت إلى الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التي شكلها مصالي الحاج في 05 ديسمبر عام 1954، وظل هؤلاء يدينون لها بالولاء إلى غاية سنة 1956 أين بدأ المهاجرون يغيرون مواقفهم تجاه هذه الحركة لعدة أسباب لعل أهمها ظهور اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[1].

لقد اضطلع المهاجرون بدورهم السياسي والعسكري والمالي حيث انخرط الآلاف منهم في الكفاح المسلح بينما سينخرط 90 % من العمال في اتحادية جبهة التحرير بفرنسا التي تعود فكرة إنشائها إلى محمد بوضياف حيث كلف مراد طربوش خلال اللقاء الذي جمع بينهما في سويسرا بإعادة إدماج المنظمات والجمعيات العمالية وتنظيم الجالية الجزائرية بفرنسا وإدماجها في ثورة التحرير، وكانت الشرطة السويسرية التي تراقب تحركات بوضياف قد أوعزت إلى الشرطة الفرنسية باعتقال محمد طربوش الذي خلفه فيما بعد مجموعة من المناضلين من أمثال غراس، ومشاطي، وبن سالم، وقد تم تقسيم التراب الفرنسي إلى أربعة مناطق جغرافية الشمال وباريس الضفة اليسرى، وباريس الضفة اليمنى، والشرق، والجنوب الفرنسي، وما إن بدأ المناضلون في مزاولة نشاطهم حتى تفطنت مصالح المخابرات الفرنسية وبدأت باعتقال هؤلاء لكن لم يؤثر ذلك على نشاط الاتحادية، وكان هذا التنظيم يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1-تأطير العمال وتجنيدهم في معركة التحرير ماديا وبشريا.

2-تحسيس الأحزاب والقوى التقدمية في فرنسا بالقضية الوطنية الجزائرية [2].

كان نشاط الاتحادية متمركزا أساسا في المناطق التي تعرف كثافة سكانية عالية للعمال الجزائريين، وقد قسمت التراب الفرنسي فيما بعد إلى ست ولايات*، والولاية تم تقسيمها إلى مناطق والمنطقة

---

[1] أحمد صاري، المرجع نفسه ص ، ص 240 ، 241.

[2] سعدي بزيان: " صفحات عن دور العمال الجزائريين في المهجر في ثورة نوفمبر 1954 " **الذاكرة**، العدد 03 ، السنة 02، خريف 1995 م ، المتحف الوطني للمجاهد ، ص ، ص 176 ، 177.

* : الولاية الأولى تشمل باريس الداخلية، الولاية الثانية تشمل باريس الخارجية أي باريس وضواحيها، الولاية الثالثة تشمل ليون – لابورغون، وماصيف سنترال ... الولاية الخامسة أو ولاية الشرق وتعد الولاية المتميزة الولاية السادسة: تضم منطقة الشمال، وكان بالولاية الأولى 33000 ألف منخرط حسب تقارير الشرطة الفرنسية و حسب F.L.N 36000 ، الولاية الثانية حسب الشرطة الفرنسية 48000 منخرط ، و حسب F.L.N منخرط، الولاية الثالثة 1500 منخرط و حسب جبهة التحرير

إلى نواحي بنفس التنظيم العسكري والسياسي الذي كان معمولا به في الجزائر، وقد أنشأت الاتحادية لجنة تتكفل بكل القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية والمالية والنقابية، وقد امتد نشاطها خارج التراب الفرنسي إلى بلجيكا وسويسرا وألمانيا وإيطاليا وبذلك استطاعت الاتحادية أن تهيكل الطبقة العاملة في المهجر داخل التنظيم[1].

تعد فيدرالية فرنسا من أهم المنظمات السياسية التي شاركت في تحرير الجزائر، وذلك بفضل نشاطاتها الواسعة، وقد تمكنت هذه الاتحادية من توظيف المهاجرين في أوربا كانوا يشتغلون ويتحصلون على أجورهم بانتظام، لذلك سيشكل هؤلاء مصدر تمويل خارجي للثورة، وقد شكلت الأموال التي كان يدفعها هؤلاء إلى الثورة نسبة 80 % من ميزانية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[2] .

وفي فرنسا كانت قيمة الاشتراكات أكثر مما كانت عليه في الجزائر، وكانت تقدم الأموال من طرف الجزائريين عن قناعة، أما في الجزائر فغالبا ما تتحصل الثورة عليها تحت الضغط[3].

لقد تعدت نسبة العمال المشاركين في دعم الثورة الجزائرية 90 %، ولقد كانت هذه الأموال تشكل فعلا أساس الثورة، وهذه الأموال كانت تصل إلى قادة الثورة عبر عدة طرق ومن بينها توظيف الأجانب سواء من فرنسا أو أوربا لنقل الأموال وتحويلها إلى الجهات المعنية، ومن الذين اعتمدت عليهم الثورة في هذا المجال " هنري كونيال " و" فرنسيس جاكسون "[4].

وتذكر بعض المصادر أن العمال الجزائريين في فرنسا كان عددهم يتعدى نصف المليون، وكانت أجورهم تصل إلى 40 ألف فرنك فرنسي قديم، وقد كان هؤلاء يدفعون اشتراكاتهم للثورة بانتظام[5].

في العامين الأولين من اندلاع الثورة وبالضبط ما بين 1954 إلى سنة 1956 كانت المساهمات المالية للمهاجرين الشهرية ثابتة

36000 ، والولاية الرابعة 14000 وحسب جبهة التحرير 36000 الولاية الخامسة 8000 منخرط وحسب جبهة التحرير 36000، الولاية السادسة 6000 منخرط وحسب جبهة التحرير 36000 منخرط.

[1] أحمد صاري، نفس المرجع ص 241.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق ص 544.

[3] Gilbert Meynier, op.cit. p472.

[4] عمار قليل، المرجع السابق ، ص 352.

[5] سعدي بزيان، "صفحات عن دور العمال الجزائريين"، المرجع السابق ، ص 181 .

حيث كانت محددة في قيمة 1000 فرنك قديم عن كل مهاجر، وكانت هذه المساهمات إجبارية على كل المناضلين والمتعاطفين مع الثورة الجزائرية، لكن بمرور الوقت ومع ارتفاع الاحتياجات المالية والمادية للثورة الجزائرية ارتفعت معدلات الاشتراكات تدريجيا فقد كان العمال يدفعون مبلغا شهريا قدره 1000 فرنك قديم بين سنتي 1954-1955 م ، ثم ارتفعت المساهمة عام 1956 م لتبلغ 2000 فرنك قديم، وفي سنة 1957 م أصبحت تقدر بـ 2500 فرنك قديم، وفي سنة 1958 م وصلت إلى 3000 فرنك قديم، ثم ارتفعت إلى 4000 فرنك قديم عام 1959 م ووصلت عام 1962 م إلى 5000 فرنك قديم، وبالنسبة لمساهمة التجار في الثورة الجزائرية فقد لعب هؤلاء دورا بارزا في الجانب المالي فقد كانوا يدفعون مبلغا ماليا يتراوح بين 5000 فرنك إلى 50000 فرنك قديم للشهر مع مراعاة وضعية كل تاجر ومدخوله الشهري[1] تقدر بـ 15000 فرنك قديم، وقد كان حوالي 15000 جزائري بفرنسا وأوربا يساهمون بانتظام في دفع اشتراكاتهم تحول إلى سويسرا لصالح الثورة، وقد تمكنت الثورة من فتح حسابات مالية لها تحت أسماء مستعارة [2] وقد دعم الثورة الجزائرية أساسا وماديا وذلك من خلال العلاقات التي كانت تربطهم مع الاتحادية[3].

وقد كان كل طالب يقدم مساهمة مالية ما بين 500 إلى 1000 فرنك قديم شهريا حسب وضعية كل طالب سواء الاجتماعية حسنة تكون مساهمتهم مرتفعة مقارنة بأندادهم الذين لا يتقاضون المنحة، ونشير هنا إلى أنه كانت تراعي ظروف المهاجرين في دفع الاشتراكات الشهرية، فكل مهاجر جرد من ممتلكاته أو أمواله يعفى من دفع الاشتراكات وتفرض عليه مساهمة رمزية محصورة بين 500-1000 سنتيم للشهر، وينطبق الإعفاء كذلك على المعوزين الذين يستفيدون من المساعدات المالية لجبهة التحرير الوطني[4].

كانت التقنية المعتمدة في جمع اشتراكات الجزائريين بالمهجر قد اعتبرت أن تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية هو البداية لدفع

---

[1] سعدي بزيان: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954**، دار هومة ، الجزائر 1998، ص 63

[2] سعدي بزيان، صفحات عن دور العمال، المرجع السابق، ص 182.

[3] أحمد صاري، المرجع السابق ، ص 244.

[4] سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة ، مرجع سابق ص 62

المهاجرين لاشتراكاتهم لصالح الثورة، لا تبعا لتاريخ انتماء المهاجر إلى جبهة التحرير، وكان المهاجر الذي بدأت مساهماته المالية الشهرية بعد اندلاع الثورة بشهور أو سنوات ملزم بدفع المتأخر من الاشتراكات، وهذا ما أوجد مشاكل حقيقية للعديد من المهاجرين، فهناك من فضل دفع المتأخرات حفظا على حياته والبقاء بالقرب من عائلته، بينما قرر بعض المهاجرين التنقل من منطقة إلى أخرى داخل التراب الفرنسي حتى يفلتوا من رقابة الذين يقومون بجمع الموال، ولعل الأموال تبدو صارمة وذلك لضمان تدفق الموال للثورة، ولكن هناك من يرى أن الذين تولوا مهمة جباية الأموال يبثون عن مصالح شخصية بل هناك من أصبح يستغل قسطا من الأموال لصالحه و يلجأ إلى تعويضها برفع الاشتراكات على بعض المهاجرين وهذا ما أدى إلى بروز نوع من التذمر بين صفوف بعض المهاجرين[1].

كانت المساهمات المالية الإجمالية للمهاجرين في الثورة في السنوات الأولى لاندلاعها لا تتعدى بضعة ملايين من الفرنكات، ولكن بمرور الزمن ارتفعت المساهمة المالية حيث تذكر بعض المصادر أن الثورة أصبحت تتلقى ما قيمته 01 مليار فرنك قديم شهريا[2].

ولعل ارتفاع هذه المداخيل يعود إلى ارتفاع نسبة الاشتراكات من جهة، ومن جهة ثانية إلى تبرع المهاجرين بمبالغ إضافية تعادل مرتب يوم عمل في المناسبات الكبرى كيوم اندلاع الثورة الجزائرية [3].

وكذلك إلى نشاط اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا التي استطاعت أن تجند مزيدا من المناضلين وأن تجد عشرات المتعاطفين مع الثورة الجزائرية من داخل فرنسا وأوربا وكذلك قدرتها على التنظيم الجيد للمغتربين الجزائريين في أوربا وتوظيفهم في خدمة الثورة[4].

وفي سنة 1955 أكد رئيس الوزراء الفرنسي السابق ادغارفو أن 300 ألف عامل جزائري في فرنسا يعيلون مليون ونصف مليون في الوطن، وقبل سنة من ذلك أعلن أصحاب العمل الفرنسيون أن الأموال التي يرسلها الجزائريون من فرنسا لدعم عائلاتهم بلغت مقدار

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص 113 .
[2] احمد صاري، المرجع السابق، ص242.
[3] عمار قليل، المرجع السابق ص 352 .
[4] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق ص 69-70.

مجموع أجور القطاع الزراعي بأكمله، وفي سنة 1957 أعلن وزير الجزائر الاشتراكي لاكوست أن الأموال التي أرسلها العمال الجزائريون إلى عائلاتهم بلغت 40 فرنك سنويا، وكان العامل الجزائري يحرم نفسه من مبلغ 10.000 فرنك شهريا كي يرسله إلى عائلته[1].

وفي حقيقة الأمر لم يكن الجانب المالي يقتصر على الاشتراكات بل كثيرا ما كان يتبرع الجزائريون بمبالغ مالية إضافية تعادل مرتب يوم عمل في المناسبات الوطنية، مثل مناسبة أول نوفمبر[2]

وفي أوروبا كانت فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا تحاول صناعة أوراق مالية مزورة عن طريق شبكات ألمانية وهولندية مكونة من مناضلين ينتمون إلى الحركة التروتيسكية (الأممية الرابعة) ، ولعل اكتشاف هذه الشبكة وإلقاء القبض على عناصرها أدى إلى فشل هذه المحاولة، وكد كانت موجة الاعتقالات واسعة أدت إلى الإطاحة بعدة عناصر تابعة لقيادة الأممية الرابعة، وفي ظل تطور نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت المساهمات المالية تزداد ونظرا للمستوى المعيشي الحسن للمهاجرين الجزائريين فقد ساهم ذلك في تطور ميزانية جبهة التحرير الوطني[3].

كما تمكنت المخابرات الفرنسية من كشف مصادر مالية للثورة كان وراءها أشخاص وأصحاب شركات رأسمالية تدعم الثورة، وكانت لبعض الشركات أهداف مستقبلية قد تتجسد بعد استقلال الجزائر، ومن هذه الشخصيات نجد "كروب" صاحب شركة صناعة الحديد في ألمانيا، و"بيريطا" صاحب مصنع السلاح في ايطاليا، وكذلك شركة النفط الايطالية التي كانت تحت إدارة " انريكو ماتيي"، كما تلقت الثورة أموالا من أحد وارثي العائلة المالكة لشركة المطاط الايطالية وهو " جوفاني بريلي"[4].

وبدون شك فإن هذه النسبة تؤكد لنا المساهمة الفعالة والحقيقية للمهاجرين الجزائريين في ثورة التحرير الوطني بفرنسا[5].

---

1 أيفه بريستير، المرجع السابق، ص،ص 58 ، 59.

2 عمار قليل، المرجع السابق ، ج1 ، ص 352

3 Gilbert Meynier, Op.cit. p472.

4 Ibid. p473

5 عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 545 .

لقد تضاعفت مساهمات العمال الجزائريين في المهجر من سنة الى أخرى ، فقد بلغت مساهماتهم المالية عام 1958 ، 2.8 مليار فرنك فرنسي قديم ، وارتفعت الى 5.07 ف .ف. قديم عام 1959 ، و في نهاية 1960 بلغت هذه المساهمة 5.9 مليار ف . ف. قديم ، و في شهر جانفي 1961 بلغت مساهمات العمال الجزائريين 4.9 مليار ف.ف.قديم[1].

وقد صادرت للعمال الجزائريين مبالغ مالية هامة ما بين 1956م إلى 1962 م بلغ مجموعها تقريبا 1.2 مليار فرنك قديم ، ولعل قيمة المبلغ أي مليار فرنك كان سيذهب لخزينة الثورة الجزائرية ولو لم تتمكن السلطات الفرنسية من مصادرة، هذه الأموال .[2]

وقد بلغت مخزونات الأموال التي تم جمعها من المهاجرين بفرنسا وأوربا عام 1958 م حوالي 105 308 238 ، وبلغت قيمة النفقات من هذه الأموال في السنة الموالية 1959 م حوالي 645 668 399 فرنك قديم، ووصلت عام 1960 إلى 1.02 مليار فرنك قديم و انخفضت النفقات عام 1961 م إلى 469 825 337 فرنك قديم ونجد أن المخزونات المالية ترتفع من سنة إلى أخرى ماعدا عام 1960م حيث عرفت تراجعا، ولعل هذه النفقات تعكس لنا حقيقة مساهمة المهاجرين في الثورة الجزائرية[3].

وتشير بعض المصادر إلى أن ميزانية الثورة مع أواخر الخمسينات بلغت حوالي 20 مليار فرنك قديم، وقد كان نصف الميزانية تقريبا كما ذكرنا سابقا ثم الحصول عليه عن طريق المهاجرين الجزائريين بفرنسا، وقد أصبحت بذلك ميزانية خاصة للثورة لاسيما بعد تأسيس الحكومة المؤقتة وتمكن أحمد فرنسيس من أن يلعب الدور الكبير في هذا المجال[4].

وقد أصبح الجانب المالي يحظى بالمكانة الخاصة لاسيما وأن ميزانية الثورة أصبحت تخضع لرقابة الحكومة المؤقتة التي تناقش

---

1 سعدي بزيان، صفحات عن دور العمال الجزائريين، مرجع سابق، ص 67

2 المرجع نفسه، ص 65

3 Ali Haroun : **la 7 é wilaya**, Editions Rahma Alger 1992 p 492 .

4 Abbas FARHAT . op.cit . p 266 .

الأمور المتعلقة بالمسائل المالية وتصوت على الميزانية إلى جانب المهام الأخرى المنوطة بها[1].

2- دور الدول العربية وغير العربية

ابتداء من سنة 1958 ازدادت أهمية جبهة التحرير حيث تنوعت الإمكانات والموارد المالية، وأصبحت المساعدات تأتي من معظم بلدان العالم، سواء من الحكومات أو المنظمات أو الجمعيات المتعاطفة مع الثورة، وكانت الأموال تدفع لجبهة التحرير، وقد كان للدول العربية الدور البارز في هذه العملية[2].

إن أول الدول العربية عند اندلاع الثورة الجزائرية قد أبدت نوع من التردد والتشكيك ولم تقتنع بأن ما يحدث في الجزائر هو فعلا ثورة شاملة ضد الاستعمار، ونستثني المملكة العربية السعودية هنا والتي سارعت إلى دعم الثورة منذ البداية، ولعل أول جولة قام بها محمد خيذر عبر عواصم الدول العربية لجمع الأموال والمساعدات المالية للثورة لم تحقق نتائج إيجابية حيث تحصل على وعود من السعودية بإمكانية تقديم مساعدة مالية قدرها مائة مليون سنتيم، ولم تقدم بقية الدول العربية الأخرى لا الأموال ولا الوعود[3].

وفي حقيقة الأمر كانت مساهمات الدول العربية في الجانب المالي ضعيفة وقد وصلت الأموال التي كان يتم جمعها من الدول العربية 12 مليار مخصصة لتمويل الثورة، وقد طرأ على هذه المساهمة ارتفاع فيما بعد بلغ نسبة 22 % ، وكانت الأموال في الغالب مصدرها مصر وسوريا وكذلك المملكة العربية السعودية و العراق والكويت، وبالنسبة للدول المغاربية مثل تونس و المغرب وليبيا فإن الأموال التي كانت تقدمها للثورة غير منتظمة ولا تسلم في الآجال المحددة، وكان من المفروض أن تقدم للثورة الجزائرية ما قيمته 150 مليون فرنك فرنسي قديم سنويا، وكانت مصر من بين الدول العربية الأولى التي قدمت الدعم للثورة الجزائرية واستطاع قادة الثورة أن يوفروا ميزانية معتبرة للثورة عن طريق القاهرة وقد واجهتهم في البداية مشاكل كبيرة، ويذكر أحمد بن بلة أنه التحق بالقاهرة عام

[1] إسماعيل العربي، " من لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الحومة المؤقتة "، المرجع السابق ، ص 22 .

[2] Gilbert Meynier. Op.cit. p472.

[3] محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 140-141 .

1953 م بعد سنة من رحيل الملك فاروق، وقد مر بظروف صعبة رفقة زملائه حيث لم يكن يملك أموالا تفي حتى بأغراضه اليومية يقول أحمد بن بلة: " كنا نعيش في ظروف جد حرجة إن القول في مصر مثل الأرز في الصين، وخلال أربعة أشهر كان القول هو الوجبة الوحيدة التي تناولناها يوميا، وكانت الوجبة تكلف قرشا، ووسائلنا لم تسمح لنا بأن نقدم لأنفسنا شيئا إضافيا"، لقد استطاع بن بلة عن طريق خبرته النضالية في أن يقنع القاهرة في دعم الثورة الجزائرية، ومن تعديل فكرتهم الرامية إلى تمويل حركة تحرير موحدة مشكلة من ثلاثة فروع وطنية لتحرير شمال إفريقيا، لأن الوحدة في نظر بن بلة أبعد ما تيكون عن التحقيق، وبذلك سوف يتمكن قادة الثورة بالقاهرة من توفير المال اللازم حتى تتخطى الثورة الصعوبات التي قد تواجهها عشية الإنطلاق[1].

وعشية اندلاع الثورة الجزائرية عمل الوفد الجزائري على البحث عن مصادر أساسية للتمويل وقد كانت لحركة التحرير المغاربية اتصالات بعبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية فقد تم عقد اجتماع للأمانة يوم 12 فيفري 1955 لدراسة شؤون دول شمال إفريقيا وقد خرج الاجتماع بجملة من القرارات أهمها:

1- العمل على تشكيل اللجنة الممثلة لجبهة التحرير الجزائرية في القاهرة لتضم كافة الأحزاب والهيئات وإعادة النظر في المسائل المالية.

2- اعتماد مبلغ من اشتراكات الدول الأعضاء لدعم حركات التحرر بشمال إفريقيا[2].

ابتداء من 1958 كانت المساهمات المالية تأتي تباعا من دول الخليج مثل الكويت ومنطقة الجزيرة العربية، وقد إزدادت مساهمة العراق بعد ثورة 14 جويلية 1958، وكانت مصر تمثل عونا هاما للثورة الجزائرية، لكن مساهمتها كانت أقل من الناحية المالية مقارنة بالجانب العسكري، وللإشارة فإن مصر كانت تعتبر دولة فقيرة، وفي كثير من المرات تقدم أسلحة غير صالحة للثورة الجزائرية، وبعض

[1] روبير ميرل، المرجع السابق ص 94-95 .
[2] فتحي الديب، المرجع السابق ص 85 .

المؤن مثل الأرز والبصل والفول مقابل الأموال التي كانت تجمع لصالح الجزائر في الأيام والتظاهرات التي كانت تقام لصالح الثورة[1].

وفي حقيقة الأمر فإن مساهمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في دعم حركات التحرر المغاربية كانت ضعيفة، حيث كانت ترسل تحويلا شهريا من المال قدره 750 جنيه تقتسمه مكاتب الدول الثلاث الجزائر، تونس، والمغرب، وبعد استقلال المغرب وتونس قطعت الجامعة العربية حصتها، وأصبح مكتب جبهة التحرير بالقاهرة الذي يرأسه محمد خيذر، وتوفيق المدني بالأمين العام عبد الخالق حسونة، وساعده أحمد الشقيري، وتمحور النقاش حول القضية المالية، فقد طلب خيذر من الأمين العام أعتبر أن هذا الطلب مستحيل التحقيق، ولا يمكن للجامعة أن تدفع للثورة الجزائرية شيئا، ولم ينفق على لحساب مكتب جبهة التحرير لدى الجامعة سوى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه (ثلاثة ملايين فرنك)، وهذا المبلغ لا يكاد يغطي نفقات وفد جبهة التحرير أيام انعقاد هيئة الأمم، وقد طلب الأمين العام من الوفد الجزائري بذل الجهد والمساعي لدى الدول العربية من أجل الحصول على الأموال، ويبدو أن الجامعة العربية كان دعمها نسبيا للثورة الجزائرية لاسيما فيما يتعلق بالمسألة المالية[2].

ولما وقعت حادثة اختطاف الطائرة الجزائرية اتصل توفيق المدني بعائلة خيذر حيث تحصل على المال الخاص بالوفد وتم تسليم الموال بعد ذلك إلى أمين المال عمر دردور مقابل وصل جاء فيه " تسلمنا من الأخ توفيق المدني تحويلات على البنك ممضيان من خيذر على بياض رقم 299 109 ، ورقم 299110 و 210 جنيه مصري و 3933 دولارا ، وكان الوصل ممضيا من طرف أحمد أمين الدباغي، وعمر دردور [3].

ورغم حادثة الاختطاف فإن مكتب القاهرة ظل ينشط في مجال البحث عن سبل دعم الثورة الجزائرية بالمال، وكان كل مرة يرفع الرسائل إلى الجامعة العربية مطالبا الدول العربية بأن تخصص في ميزانياتها السنوية مقدارا، يحدد نسبة دفعة فيما بينها ليكون هذا المقدار

---

[1] Gilbert Meynier. Op.cit. p473.

[2] أحمد توفيق المدني: **حياة كفاح ـ مع ركب الثورة التحريرية،** ج3، الجزائر 1982، ص ـص 118 -168.

[3] أحمد توفيق المدني، نفس المرجع، ص 271 .

ميزانية الثورة الجزائرية، حتى لا تكون مضطرة لبذل الجهود باستمرار للحصول على المال الذي يساعدها على مواصلة الحرب[1].

وفي الحقيقة فإن مصادر الأموال الخارجية كانت تأتي من الدول العربية والدول الصديقة والمنظمات الدينية ومن العمال الخيرية، وقد استطاع مكتب القاهرة بين 01 نوفمبر 1956 م و31 جويلية 1956م أن يوفر أموالا معتبرة حيث استطاع أن يجمع حوالي 21025 جنيه مصري من جامعة الدول العربية، و15000 جنيه من دمشق و 2402 من السعودية بالإضافة إلى 706 جنيه من دول أخرى، وقد كان بالصندوق 4210 جنيه عبارة عن مخلفات مالية تركها خيذر بإضافة حصة مالية أخرى بالدولار 3933 دولار تركها خيذر، و2402 من أمانة الجامعة العربية، وكانت أموال المكتب في الغالب تنفق في شكل مرتبات لأعضاء الوفد، وفي تغطية تذاكر السفر والاعتمادات ومصاريف الإقامة، وكذلك في الطباعة، بالإضافة إلى أن جزء من الأموال يذهب في شكل إعانات لبعض الطلبة الجزائريين المعوزين بالقاهرة[2].

استطاعت الثورة الجزائرية أن تجد مصادر مالية عن طريق الدول العربية، مما ساهم في نوفمبر ميزانية أكبر للثورة، وقد لعبت الدول العربية مثل مصر الدور البارز في هذا المجال عن طريق المهرجانات والأسابيع الخاصة بالثورة الجزائرية، وقد لعبت وسائل الإعلام دورا مهما من أجل توعية الحكومات والجماهير العربية لدعم الثورة الجزائرية بالأموال الكافية[3]، فقد جاء في مجلة روز اليوسف المصرية في 13 جانفي 1958 م مقالا ورد فيه " إن الثورة المسلحة التي يشنها شعب الجزائر منذ ثلاث سنوات، ونعني بذلك السلاح وكل تبعات الثورة وأعبائها المالية والسياسية والدولية، والقوة الوحيدة بناء على ذلك التي تستطيع مساعدة ثورة الجزائر هي الدول العربية خصوصا مصر، سوريا، فقد قدما للجزائر الكثير ولكنهما مازالتا تستطيع أن تقدم الأكثر، وما تحتاجه ثورة الجزائر اليوم ميزانية ثابتة

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه، ص 289-290 .

[2] المرجع نفسه، ص 345 .

[3] " المال للثورة الجزائرية هكذا يهتف العرب " **المجاهد**، العدد 17 ، 01 فيفري 1958 م، وزارة الإعلام 1984، ص 05.

تغني عن عملية التبرعات والاعتمادات وتوفر على الجزائريين على الأقل جهد تدبير المال[1].

كما ورد في جريدة الرأي السورية في 20 جانفي 1958 م مقالا جاء فيه " لم يعد السلاح وحده كافيا لضمان النصر بل تحتاج الحرب للوازم عديدة يأتي المال في مقدمتها لأنه مفتاح الحل لكل اللوازم والحاجات التي تريدها برامج الثورة، المال هو ما تريده حربيا في الجزائر، المال المستمر المتدفق لكبر عتاد فرنسا هو السبيل الوحيد لاستمرار المقاومة، المال هو ما علينا أن نقدمه للثورة الجزائرية، ولم تعد الحملات والتبرعات لتوفره، لمثل هذه الثورة، بل أن الأمر أصبح اليوم أكبر من أن تؤمنه الإعانات المنتظمة... وسيكشف الستار عن كيفية جمع الأموال من قلب الجزائر ومن أبناء الجزائر المقيمين خارجها، سيذهل العالم بروعة هذا التنظيم ودقة أجهزته التي تشرف على جباية الأموال، وتوصلها كما هي الحال إلى الجبال سلاحا وإلى المشاتي دواء و للمشردين لباسا، وسيتفاجأ العالم خاصة الشعب العربي كم هي ضئيلة للغاية رغم الضجيج والدعاية المنظمة لتضخيمها، هذا المال الذي تحتاجه الجزائر يجب أن يقدم من بلادنا ومن مواردنا ومن خزائن دولتنا، إن تقديم المال هو واجب الحكومات العربية، فالتبرعات لم تعد تجد نفعا، وبإمكان مصر وسوريا تقديم المال اللازم إن أدرك حكامها جدية الثورة الجزائرية، وباختصار فإن المال هو ما تريده ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، وهو من ضروريات جيش التحرير سلاحا، مؤنا ، غذاء "[2].

وبالفعل مع تطور العمل الثوري في الجزائر وبفضل عمل الوفد الخارجي انتظمت أسابيع خاصة للثورة الجزائرية ففي 30 مارس 1958 م انتظم أسبوع الجزائر بالقاهرة وقد افتتحه جمال عبد الناصر الذي أعلن على مساهمته بمرتب شهر لصالح الثورة، وأمر الأستاذ أحمد حسن الباقوري أن تساهم وزارة الأوقاف بمبلغ 32 ألف جنيه لصالح ثورة الجزائر، كما تبرع بمرتب يوم كل ضباط المدارس ومفتشيها وموظفيها في هيئة التربية العسكرية، كما تبرعت نقابة المعلمين بمبلغ ألف جنيه، وبنك القاهرة بأحد عشر ألفا، وأسرة موظفي

---

[1] " المال للثورة الجزائرية هكذا يهتف العرب "، نفس المرجع، ص 05.

[2] **المجاهد**، العدد 17، ص5.

وزارة الشؤون الاجتماعية بألف جنيه، كما قرر مجلس نقابة الأطباء التبرع لجبهة التحرير بمبلغ 500 جنيه لمساعدة مساعدي الجزائر، كما تلقى الاتحاد المصري العام للعمال من نقابة النقل العام بالإسكندرية مبلغ 400 جنيه لصالح الثورة، كما تلقى اتحاد العمال العرب من رابطة مستخدمي وعمال الحركة الميكانيكية مبلغ 100 جنيه لهذا الغرض، وافتتح المؤتمر الإسلامي قائمة التبرعات للجزائر بعشرة آلاف جنيه، وتبرع الحاضرون بمبلغ 290 جنيه منها 100 جنيه قدمها الحاج أمين الحسيني والهيئة العربية العليا بفلسطين[1].

كما ساهم الإخوان المسلمون بمصر في ثورة الجزائر عن طريق الأموال التي كانت تجمع من طرفهم في مختلف التظاهرات، وتبقى مساهماتهم المالية قليلة مقارنة بجمعية الإسلام العالمية[2].

وقد قدمت سوريا هي الأخرى مساعدات مالية معتبرة لثورة الجزائر، فبعد الزيارة التي قام بها وفد جبهة التحرير الوطني إلى سوريا في 15 مارس 1957 وكان يضم الشيخ البشير الإبراهيمي وعمر أوعمران، وتوفيق المدني، وعبد الحميد مهري، وعمر دردور تقدم الرئيس الأول شكري القوتلي إلى أعضاء الوفد بثلاث شيكات موقعة من طرفه بها مبلغ بـ 1.800.000 ليرة سورية، بالاضافة الى مبلغ آخر بالدولار يقدر بـ:13213049 دولار، واعتبر الرئيس السوري أن هذا المبلغ يعد رمزيا[3] .

وفي أسبوع الجزائر الذي انتظم بالقاهرة قدمت سوريا أموالا معتبرة الى وفد جبهة التحرير الوطني في شكل تبرعات من موظفي وزارة الداخلية السورية، وللإشارة هنا فقد قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة تسليم 50 ألف جنيه من الممتلكات الفرنسية المحجوزة في مصر إثر العدوان الثلاثي إلى الهيئة المشرفة على أسبوع الجزائر بالقاهرة سنة 1958، كما قررت تسليم مبالغا من الأموال الانجليزية المحجوزة، كما قررت دائرة قناة السويس التبرع بـ: 50 ألف جنيه للثورة الجزائرية.

---

[1] " يوم الجزائر 30 مارس 1958 م، " **المجاهد**، العدد 22 . 15 أفريل 1958 م . وزارة الإعلام ، ص 06 .

[2] Gilbert Meynier , Op.cit. p473.

[3] أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ، ص 300، 301 .

أما الأردن فقد قدم أموالا معتبرة للثورة، ففي أسبوع الجزائر الذي أنتظم بالقاهرة تبرع الملك حسين بمبلغ 1400 دولار للثورة بعد حضور مقابلة رياضية بين فرقة عسكرية أردنية وفرقة تابعة لجبهة التحرير في كرة القدم، وحضر المقابلة 30 ألف متفرج، وقد تم جمع 5000 دولار في هذه المباراة قدمت لثورة الجزائر[1].

وفي سنة 1959 م سلم الملك حسين 30.000 دينار ووعد بتقديم أموال أخرى عن طريق التبرعات الشعبية لصالح الثورة الجزائرية[2].

وكان العراق يقدم أموالا للثورة الجزائرية منذ انطلاقتها ولكن لم تكن كافية، وفي سنة 1958 م صرح السيد نديم الباجاجي وزير المال العراقي أمام البرلمان بان الحكومة العراقية ستمنح مساعدة مادية للثورة الجزائرية أكثر من تلك التي كانت تقدمها نظرا لتحسن ميزانية العراق، ومن المعلوم أن الميزانية العراقية كانت تخصص للثورة الجزائرية مساعدة مالية قدرها 250000 دينار أي 250 مليون من الفرنكات، ولكن النواب طالبو برفع هذا المبلغ، وقد أيدت الحكومة العراقية فكرة إحداث صندوق مشترك بين الدول العربية لمساعدة الثورة الجزائرية حتى تحقق مزيدا من الانتصارات[3].

وبعدها بسنة سلم عبد الكريم قاسم مبلغ ثلاثة أرباع مليون دينار للثورة الجزائرية كما وعد بتسليم نصف مليون آخر منتصف شهر جوان 1958م، وثلاثة أرباع مليون أخرى في شهر أكتوبر 1959م ليصبح مجموع ما سيدفعه العراق مليوني دينار[4].

وقد تطورت المساعدات المالية للمملكة العربية السعودية لثورة الجزائر، فقد أعلن الشيخ إبراهيم السليماني سفير المملكة السعودية أن حكومته وافقت على تخصيص مبلغ 250 ألف جنيه سنويا لمساعدة الجزائر منذ سنة 1958 م في الوقت التي أعلنت فيه الجامعة العربية

---

[1] **المجاهد**، العدد 22، ص 06.

[2] فتحي الديب، المرجع السابق ص 438 .

[3] " مساعدة العراق للثورة الجزائرية " **المجاهد**، العدد 16 ، 15 جانفي 1958 م ، وزارة الإعلام ص 10 .

[4] فتحي الديب ، نفس المرجع ص 438 .

عن طريق لجنة الشؤون السياسية للجامعة تخصيص ميزانية سنوية لثورة الجزائر، كما قرت الموافقة على إنشاء صندوق دائم للجزائر[1].

كما كانت ثورة الجزائر تتحصل على أموال معتبرة من تونس ويساهم في توفير هذه الأموال الجزائريون المقيمين بتونس حيث كانوا على غرار إخوانهم في الجزائر يقدمون اشتراكات منتظمة لجبهة التحرير الوطني، وقد نشطت في مجال جمع الأموال بتونس ودادية الجزائريين المسلمين بالقطر التونسي التي استطاعت أن تتحصل على أموال من المناضلين والمتعاطفين مع الثورة الجزائرية وكان مبلغ الاشتراك محددا بـ 100 فرنك قديم، يقدم للمتبرع مقابل مساهمته وصلا صادر عن الودادية مرقما ترقيما تسلسليا موقعا من طرف أمين المال، ويحتوى على مبلغ الاشتراك[2]، كما أقامت جبهة التحرير الوطني قاعدة لها بتونس مختصة في جباية الأموال لصالح الثورة، وكانت الاشتراكات في تونس التي يقدمها المناضلون في جبهة التحرير الوطني أو الجزائريين بالقطر التونسي أو التونسيين المؤيدين للثورة الجزائرية تحدد قيمتها بالعملة المحلية أي الدينار التونسي، وقد كانت قيمة الاشتراكات سنة 1956 م مائة مليم ويحمل الوصل المسلم للمتبرع اسم الجهة الصادر عنها الوصل وهي جبهة التحرير الوطني – قاعدة تونس – وقد ارتفعت قيمة الاشتراكات لتصل إلى خمسمائة مليم أي ما يعادل 1000 مليم أي دينار تونسي، وبقي الوصل يحمل نفس المواصلات التي ذكرناها سابقا[3].

كانت مصادر التمويل في تونس متنوعة فهي متأتية من الجالية الجزائرية الموجودة في تونس، وكذلك كانت هناك أموال يتحصل عليها من الذين يملكون عقارات و لديهم تجارة وأموال معتبرة فقد كان هؤلاء يقدمون مساهمات شهرية تدفع للخزينة العامة للثورة ، وقد استفادت المناطق الحدودية الشرقية لاسيما القاعدة الشرقية من هذه الأموال وتوظيفها لشراء الأسلحة والمؤن [4] .

---

[1] **المجاهد**، العدد 22 ، ص 06 .

[2] أنظر الملحق رقم 12، " **الودادية للجزائريين للمسلمين بالقطر التونسي**" بلقاسم بن سلطان، بئر العاتر، تبسة. .

[3] أنظر الملحق رقم 13 ، " **وصولات اشتراك صادرة عن جبهة التحرير الوطني في تونس 1956، 1957، 1960** " المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان- بئر العاتر، تبسة.

[4] أنظر الملحق رقم 14، " **جبهة التحرير الوطني قسم المالية 20-08-1958**" الوثيقة رقم113، صندوق العرض رقم3 متحف المجاهد الطارف.

وقد كانت للقاعدة الشرقية اتصالات ببعض المناضلين في تونس الذين قدموا خدمات جليلة للثورة الجزائرية في مختلف المجالات لاسيما الجانب المالي ، فقد تمكنت القاعدة الشرقية عن طريق المناضل محمد الرزقي في سحب حوالات بريدية على مراحل مختلفة، من المكاتب البريدية التونسية لاسيما بريد عين دراهم، وقد أرسلت هذه الأموال مع أشخاص مكلفين بهذه العملية إلى الجزائر[1].

ولعل صعوبة تنقل الجزائريين على تونس نظرا للحصار الذي كانت تضربه فرنسا على الحدود من جهة، ومن جهة ثانية فإن عمليات مرور جيش التحرير كانت تخضع لقانون الثورة الذي ينص على ضرورة حمل جواز مرور لعابر الحدود نحو تونس، كل ذلك حال دون الحصول على أموال إضافية من تونس، ومن ثم وجدت الثورة في بعض المناضلين بتونس متنفسا للحصول على أموال عن طريق حوالات بريدية كانت تحمل أسماء مستعارة، وقد كانت القيمة المالية لهذه الحوالات تختلف من حوالة بريدية إلى أخرى حيث تجد هذه المبالغ تتراوح 6000 فرنك قديم إلى 17000 فرنك قديم[2].

كما كان يتم سحب حوالات من تونس بالعملة المحلية أي الدينار التونسي فهناك حوالات بقيمة 10 دينار، وأخرى بقيمة 5 دينار، وقد يرتفع المبلغ المالي للحوالة إلى 20 دينار، وقد ينخفض إلى دينار واحد، وهذه الحوالات مثلما ذكرنا سابقا تصرف من مكتب البريد التونسي لأشخاص لا يثيرون أية شكوك لدى السلطات الاستعمارية وهم في الحقيقة مناضلين سخرتهم الثورة لهذه المهام النبيلة يعبرون الحدود الجزائرية التونسية من أجل تبليغ البريد، وكذلك من اجل الحصول على الأموال وجلبها إلى خزينة الثورة بالحدود الشرقية لاسيما القاعدة الشرقية[3].

وقد لعبت تونس دورا معتبرا في الثورة الجزائرية فقد كانت للثورة موارد مالية بهذا القطر الشقيق، كما تم عقد مؤتمر مغاربي سنة

---

[1] أنظر الملحق رقم 15، "**du frère de rezki**" الوثيقة رقم130، صندوق العرض رقم3، متحف المجاهد الطارف.

[2] انظر الملحق 16، **au frère a rezki** ، الوثيقة رقم 131، صندوق العرض رقم3، متحف المجاهد الطارف، وأنظر أيضا الملحق رقم 17، 18، 19، 20، 21، 22 متحف المجاهد الطارف.

[3] أنظر الملحق رقم 23،**au frère a rezki** ، الوثيقة 126 صندوق العرض 3 متحف المجاهد الطارف، وأنظر أيضا الملحق 24 ، 25، 26 متحف المجاهد الطارف.

1958 م بتونس من أجل تدارس جوانب متعلقة بالثورة الجزائرية، وقد مثل الحكومة المغربية أحمد بلافريج ونائبه عبد الرحيم بو عبيد، والحكومة التونسية يمثلها الباهي الأدغم كاتب الدولة للرئاسة وكذا الصادق المقدم كاتب الدولة للخارجية و الطيب المهيري كاتب الدولة للخارجية وعضوان من الديوان السياسي للحزب الدستوري الحر وهما أحمد التليلي، وعبد المجيد وعبد الحفيظ بوصوف وقد انضم إليهم أحمد أو منجل ، وأحمد فرنسيس والكومندان قاسي وآيت حسين والرشيد قايد، وقد خرج المؤتمر بقرارات لصالح الثورة الجزائرية منها التأكد على ضرورة إعانة الثورة الجزائرية ومساندتها، فقد بلغت المناقشة أقصاها، فتم الاتفاق على تقديم إعانة مالية للثورة الجزائرية وكذلك إعانة اللاجئين، وتقديم إعانات أخرى في مجالات مختلفة، وقد كانت دراسة تمويل وإعانة الثورة من الموضوعات الأساسية التي ركز عليها المؤتمر، واتخذت حول هذه النقطة قرارات في غاية الأهمية، حيث تم تكليف المكتب الدائم للمغرب العربي لمتابعة المسألة المالية وتنفيذها، وقد تأكيد القضية من طرف المكتب الدائم للمغرب العربي[1].

وكما في البلدان العربية الأخرى، انتظم في تونس أسبوع الجزائر وكان الشعب التونسي الذي قاسم الشعب الجزائري في ثورته لم يبخل على الثورة الجزائرية بتقديم المال والغذاء والملبس وقد نظم الحزب الدستوري التونسي في كامل القطر التونسي اجتماعات عامة حضرها آلاف المواطنين، ووجهت برقية إلى الرئيس الحبيب بورقيبة لدعم الثورة الجزائرية بالمال ومختلف الاحتياجات الأخرى، وقد تمكنت الثورة عن طريق إقامة هذه الأيام والأسابيع من جمع أموال سوق توظف في شراء الأسلحة و المؤن وغيرها[2].

كما كانت تونس مصدرا أساسيا للمال فقد اهتدى قادة الثورة إلى استغلال الثورات على الحدود الشرقية لاسيما مادة الفلين، فقد تم إعداد مخطط دقيق حول كيفية الاستفادة من هذه المادة وكان المخطط يشمل:

1. إيجاد فنيين في مادة الفلين.
2. البحث عن وسائل نزع الفلين من الأشجار.

---

[1] "مؤتمر تونس كيف بدأ وكيف انتهي" ، **المجاهد** ، العدد 26 ، 2 جويلية 1958 م ، وزارة الإعلام ص 05 .

[2] **المجاهد**، العدد 22 ، ص 07 .

3. البحث عن وسائل نقل الفلين إلى الأراضي التونسية.
4. إنشاء مراكز لتجميع الفلين بتونس .
5. إيجاد متعاملين لتسويق هذه المادة.
6. ضرورة إقناع الحكومة التونسية بهذا المخطط .

وفعلا بالاتفاق مع الحكومة التونسية تم نقل كميات كبيرة إلى عدة مناطق بالتراب التونسي مثل مركز عين دراهم، وطبرقة، وكان الفلين ينتقل من تونس إلى إيطاليا التي اشترت منه كميات كبيرة، كانت تسلم ثمنه بالعملة الصعبة، وقد سعت الثورة مع الحكومة التونسية جاهدة من أجل إعفاء عملية التصدير من الرسوم الجمركية، لكن تونس أصرت على دفع ضريبة التصدير وبقيت تتلقى نسبة من الأرباح وبالإضافة إلى هذا المورد المالي، كانت تقطع الأخشاب من الأراضي الجزائرية لتباع إلى المواطنين التونسيين القاطنين على الحدود التونسية وذلك لاستعمالها في مختلف الأغراض اليومية، وهناك مورد مالي ثالث يتمثل في قيام بعض المسبلين الجزائريين بالاستيلاء على المواشي التابعة للمعمرين وبيعها في الأسواق التونسية مثل غارديماو، وبالفعل فقد تم الاستيلاء على أعداد كبيرة من الماشية وبيعها في أسواق تونس وقد تمكنت الثورة الجزائرية بفضل هذه الموارد الطبيعية توفير أموال معتبرة[1].

كما كانت ليبيا تمثل محور ارتكاز رئيسي للثورة الجزائرية، فإلى جانب دعم هذا القطر الشقيق للثورة بالسلاح، كانت تمثل أيضا مصدر تمويل رئيسي فقد تشكلت بليبيا لجنة دعم الجزائر وبالضبط في طرابلس[2]، وكانت هذه اللجنة تتلقى الدعم من جميع أفراد الشعب الليبي سواء في المناطق الجنوبية أو الشرقية والذين يحضرون إلى طرابلس ويلتقون بالمتطوعين في حملات جمع التبرعات في مناطق طرابلس[3].

إن حكومة ليبيا لم تبد تأييدها العلني للثورة عند اندلاعها حتى لا تتعرض لمضايقات من طرف الدول الاوربية ، لكن الشعب الليبي

---

[1] إبراهيم العسكري : **لمحات من سيرة الثورة التحريرية ، ودور القاعدة الشرقية** ، دار البعث قسنطينة ، 1992 ، ص ص 301 - 304 .

[2] حبيب وداعة الحسناوي: "دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954 م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1962 م"، **محاضرة** ، جامعة وهران، 1993.

[3] حبيب وداعة الحسناوي " دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954 م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1962 م "، مرجع سابق.

ابدى تعاطفا مع الثورة الجزائرية، وقد كانت لبعض العناصر الليبيا اتصالات مباشرة بقادة الثورة الجزائرية من اجل عرض المساعدة الليبية للثورة الجزائرية ، وامكانية الاستفادة من الدعم الشعبي الليبي[1].

وقد ازداد التعاطف الليبي مع الثورة الجزائرية و في 18 ماي 1956 م عقد اجتماع في بيت الهادي المشريقي حضره طلاب وتجار ومثقفون وقد أسفر هذا الاجتماع على تشكيل لجنة أخرى لمناصرة الجزائر سميت (اللجنة الليبية لإعانة جيش التحرير الوطني الجزائري)، وتكونت هذه اللجنة من السادة جميل مبروك، سعد علي الشريف ، الأمين بن حامد، محمد النجار، الهادي المشيرقي وغيرهم، وقد انبثقت عن اللجنة الرئيسية لجنة المالية والتي بشرت عملها سريعا ، لأن الثورة الجزائرية بأمس الحاجة إلى المال، وكلف بأمانة صندوق اللجنة السيد الهادي المشيريقي بمساعدة ثلاثة أعضاء وهم جميل مبروك ، الهادي شنشن، سعد الشريف، وعين السيد راسم باكير وهو من أعيان طرابلس رئيسا لمكتب جمع التبرعات، ولم تمضي أيام قليلة عن تشكيل اللجنة حتى بدأت التبرعات تتوالى على صندوق اللجنة من مختلف الجهات[2].

ونتيجة لتزايد الدعم الحكومي والشعبي للثورة الجزائرية، ونتيجة تزايد نشاط اللجنة، وارتفاع عدد المتطوعين انتقلت اللجنة من مقرها المؤقت وهو متجر أحد الأعضاء إلى شقة تابعة لمصلحة الأوقاف في باب الحرية بطرابلس، وقد تم إعادة تسمية اللجنة وهو لجنة نصرة الثورة الجزائرية وكانت تضم العناصر الأولى و أعضاء جدد، وقد أثبتت هذه اللجنة فاعليتها وانضباطها، وأصبحت تشرف على اللجان الفرعية داخل طرابلس، وقد أعدت إيصالات للتبرعات من خمسة قروش إلى عشرة جنيهات، وقد أصبح للحنة رصيد مالي كبير في المصرف، وقد بدأ أعضاء اللجنة يسلمون جزءا من الأموال التي جمعوها وفق محاضر رسمية موقعة من جميع أعضاء اللجنة إلى بعض قادة الثورة الذين يزورون ليبيا، واستمر العمل بهذه الطريقة

---

[1] عبد الله مقلاتي: **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 -1962**، مذكرة ماجستير، قسنطينة 2001 .

[2] محمد الصالح الصديق : **الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر**، ط1،شركة دار الأمة، الجزائر 2000 ، ص-ص 147-151.

حتى عام 1957 م إلى أن تأسس مكتب جبهة التحرير* بطرابلس و أصبحت الأموال التي يتم جمعها يتم تحويلها إلى حساب هذا المكتب بأحد المصاريف الموجودة بطرابلس، وقد ازداد نشاط لجنة جمع التبرعات بفضل ثقة الناس في أعضاء اللجنة، وبفضل الإجراءات التي اتبعتها اللجنة بتقديم الشكر والعرفان للمواطنين على صفحات الجرائد وحثهم على تقديم المزيد من التبرعات[1].

كما وقد اتبع أعضاء اللجنة نظاما صارما لضمان تدفع الأموال، وتسهيل عمليات التبرعات، وتوصيل المبالغ المالية إلى مستحقيها، وقد كانت أول فرصة لتواجد أحمد بن بلة بطرابلس فقدمت لـه اللجنة في بدايات تشكلها شيكا بمبلغ قدره خمسة آلاف دينار، كما قدمت مبالغ مالية أخرى للهلال الأحمر الجزائري، كما تحصل أحمد بن بلة بعد ذلك على مبلغ ألفي دينار، كما تسلم ممثلو جيش التحرير الجزائري على مبلغ خمسمائة دينار ليبي[2].

كما انتظمت بليبيا أيام وأسابيع خاصة بثورة الجزائر حيث تقام حفلات و مهرجانات لجمع التبرعات ، وقد يمتد هذا اليوم أو الأسبوع لأكثر من شهر تشارك فيه كل الجهات سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي من أجل توفير مبالغ مالية للثورة الجزائرية عن طريق التبرعات ، كما كانت تعد طوابع بريدية تذكارية بهذه المناسبة وتباع وتكون مدا خيلها لصالح الجزائر على جميع المعاملات التجارية هذا بالإضافة إلى خصم نسبة معينة من مرتبات موظفي الحكومة و المؤسسات العامة [3] .

إن الشعب الليبي قدم مساعادات مالية كبيرة للثورة الجزائرية، وقد تم تقييم المساعدات المالية الليبية سنة1962 م حيث بلغت 247612325 جنيه ليبي وكانت مصادر هذه الأموال قد توزعت بالطريقة الآتية:

---

* أنشىء في شهر جوان 1957 م ، برئاسة أحمد بودا ، و ضم المكتب في عضويته محمد الصالح الصديق ، وكان مسؤولا عن الإعلام في المكتب و المشرف على برنامج صوت الجزائر بالإذاعة الليبية ، ويساعد بشير القاضي ، وضم المكتب أيضا حسن يامي و كان ضمن قسم الإعلام .

[1] حبيب وداعة الحسناوي ، مرجع سابق .

[2] الهادي ابراهيم المشيرقي: **قصتي مع ثورة المليون**، ط1، الجزائر 2000، ص-ص 132-134 .

[3] محمد الصالح الصديق ، المرجع السابق ص-ص 195 - 198 .

- مجموع القيمة المالية للبطاقات والأوراق المطبوعة 190202 جنيه ليبي .

-مجموع القيمة المالية لبيع جلود الأضاحي 24000 جنيه ليبي .

-مجموع القيمة المالية للتبرعات المختلفة، ومداخيل الفرق الرياضية والفنية 33000 جنيه ليبي[1]

وفي حقيقة الأمر فإن مساهمات الدول العربية كانت مختلفة ومتباينة حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تعيشها تلك الدول.

وإلى جانب المساهمات المالية التي أشرنا إليها سابقا نشير هنا إلى أن الثورة الجزائرية قد تلقت من الكويت مساعدة مالية أواخر الخمسينات فقد تحصلت الثورة على مبلغ مالي قدره 10500000 روبية عام 1958م، و في عام 1959م على مبلغ 41358000 روبية بالإضافة إلى مساعدات أخرى للاجئين الجزائريين[2].

وقد انتظمت أيام وأسابيع لفائدة الجزائر من اجل جمع الأموال في عديد الدول الإفريقية والآسيوية، فيوم 30 مارس 1958 م كان يوما للتضامن الإفريقي الآسيوي مع الثورة الجزائرية ومما جاء في هذا اليوم فيما يتعلق بالجانب المادي:

1. تخصيص أسبوع أو ثلاثة أيام على الأقل لجمع التبرعات في الطرق والتجمعات.
2. إصدار طابع بريدي تذكاري خاص بهذه المناسبة .
3. فرض ضريبة يوم الجزائر على جميع المعاملات والمدفوعات.
4. خصم نسبة معينة من مرتبات موظفي الحكومة و المؤسسات العامة.
5. جمع التبرعات من الأفراد و الهيئات و الشركات التجارية وغيرها[3].

وبالرغم من هذه المصادر المالية المتنوعة إلا أن الأموال التي تحصلت عليها الثورة كانت قليلة وغير كافية مما جعل الحكومة

---

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق ، ص 282 .

[2] الثورة العربية في الجزائر تدخل سنتها السادسة، **لجنة جمع التبرعات لمجاهدي الجزائر**، الكويت 1959 م ص 05.

[3] **المجاهد**، العدد 21 ، الثلاثاء 01 أفريل 1958 م وزارة الإعلام، 1984، ص 03 .

المؤقتة تقوم برفع رسائل متكررة إلى بعض الجهات التي كانت تدعم الثورة الجزائرية من اجل الحصول على الأموال، ففي رسالة وجهتها الحكومة المؤقتة إلى القاهرة جاء فيها: إن الثورة تعاني أزمة مالية عنيفة ازدادت حدتها من الأشهر الأخيرة لسنة 1959 م ولتجنب هذا الوضع المتدهور تم اقتراح جملة من الحلول لضمان تدفق المال الكافي للثورة الجزائرية منها:

1- ضرورة التزام الجمهورية العربية المتحدة بدفع حصتها المالية التي أقرتها جامعة الدول العربية في أقرب الآجال، لاسيما وأن العراق قد تعهد بالدفع لكن مازال لم يسلم أموالا للثورة وكذلك الأمر بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وإزاء هذه المعطيات كان يخشى أن تقع الثورة الجزائرية في مشاكل لوجستية بسبب قلة الأموال.

2- ضرورة دفع حصة الجمهورية العربية المتحدة نقدا بالعملة الأجنبية أو الليرة السعودية ليسهل صرفها في الأسواق الخارجية[1].

3- دراسة إمكانية تقديم قرض مالي للجزائر في السوق العربية الداخلية تحت ضمان الحكومة، أو السماح لقادة الثورة بالتعامل رأسا مع المؤسسات النقدية الرسمية لاقتراض مبالغ مالية بضمان الحكومة، على أن يتم تسديدها فيما بعد من الأموال التي تدخل للخزينة الخاصة بالثورة وبالفعل فقد أمر جمال عبد الناصر بدفع قسطين من الميزانية المخصصة للثورة الجزائرية حالا كما راسل كل الجهات المعنية من أجل تقديم العون المالي للثورة الجزائرية[2].

فيما يخص الدول الإفريقية تلقت الثورة الجزائرية دعما معنويا ودبلوماسيا، ولكن من الناحية المالية كان الدعم ضعيفا، وفي أسيا قدمت اندونيسيا التي كان على رأسها أحمد سوكارنو مساعدات مالية للثورة، أما الاتحاد السوفيتي فقد كان يبحث عن الحلقة الضعيفة في المعسكر الغربي، وكان يعتقد أنها تتجسد في فرنسا الديغولية[3].

ولذلك كان لا يريد مضايقة فرنسا تاركا الصين ويوغسلافيا في مؤازرة الثورة، وقد ساعد الاتحاد السوفيتي الثورة الجزائرية بطريقة غير مباشرة عن طريق طول أخرى مثل تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا،

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 463 ، 462

[2] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ص 463.

[3] Gilbert Meynier. Op.cit. p473.

وفيما يخص الغرب لم تصل أي مساعدات من ناحية الحكومات، ولكن كانت تصل منح مالية عن طريق منظمات طلابية، ومنظمات مناهضة لأمريكا، وهي عبارة عن مساعدات مالية تحت غداء سياسي، وكانت مصادر هذه الأموال الحركات العمالية في بريطانيا، والتكتلات الاشتراكية في ألمانيا، لاسيما منظمة الشبيبة الاشتراكية الألمانية (فالكن)[1].

وهذه الأموال التي كانت تجمع صرفت منها الولايات أواخر الخمسينات 8.8 مليار فرنك قديم، وفي عام 1959 صرفت 9.4 مليار فرنك قديم، وبين 1961-1962 صرفت 12 مليار فرنك قديم حسب تصريح بن خدة، وهذا على حساب ميزانية إجمالية تقدر بـ: 27 مليار فرنك قديم، وهذا ما يعني أن الولايات التي تصرف عام 1957 ثلثين من الميزانية الإجمالية لم تعد تستهلك سوى نسبة44% من الميزانية في نهاية الستينات، وهذا ما يعني أيضا أن لجنة التنسيق والتنفيذ ووزارات الحكومة المؤقتة فيما بعد كانوا يستهلكون باقي الميزانية، والقسط الأكبر كان يستهلك من طرف وزارة الحرب ووزارة القوات العسكرية ووزارة التسليح والتموين ووزارة التسليح والاتصالات العامة، فقد بلغت نسبة مصاريفها 77% من الميزانية العامة عام 1959 ، وهذا ما يعني أن الولايات كانت تعتمد على تمويل نفسها بنفسها أي التمويل الذاتي على حساب ميزانيتها الخاصة التي كانت تتضاءل عاما بعد آخر بالإضافة إلى اشتراكاتها التي كانت تقدم إلى الخزينة المركزية بمقدار يتراوح ما بين 600 و 700 مليون فرنك قديم[2].

[1] Ibid, p473.
[2] Ibid, p474.

لقد تمكنت الثورة الجزائرية في ظرف وجيز من إيجاد مصادر تمويل خارجية، و كان المصدر الأول المهاجرون الجزائريون بأوروبا الذين هيكلتهم فيديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، و أصبح هؤلاء يقدمون اشتراكات شهرية للثورة الجزائرية لاسيما و أن رواتب العمال كانت حسنة، كما كان العديد من المهاجرين يقدمون أموال الزكاة مباشرة للمسؤولين عن جمع الأموال للثورة الجزائرية بأوروبا، و قد لجأت الثورة إلى فرض غرامات على بعض المخالفات التي كانت ترتكب من طرف الجزائريين بالخارج على غرار ما كان يحدث بالداخل، و قد كان الدعم المالي للثورة يتم بقناعة مطلقة من طرف الجزائريين الموجودين بالخارج، و إن حاول البعض التملص من الالتزامات المالية فإن الثورة تستطيع ملاحقته و الحصول على المستحقات المفروضة عليه، و سواء كان هذا الدعم بقناعة أو عن طريق الإكراه في بعض المرات فإن هؤلاء المهاجرين كان لهم الدور البارز في الجانب المالي فقد مثلوا فعلا مصدر تمويل أساسي وقد فاقت مساهماتهم المالية تلك المساهمات التي كان يقدمها الشعب الجزائري في الداخل.

و إذا كانت الثورة الجزائرية قد راهنت على الجالية الجزائرية بأوروبا و حتى في بعض الدول العربية مثل الجالية الجزائرية الموجودة بتونس و ليبيا فإنها استطاعت أيضا استمالة بعض الأجانب من جنسيات أوروبية مختلفة من أجل الحصول على المال، و لعلنا نشير هنا إلى بعض الفرنسيين و غيرهم من الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية و جهروا بآرائهم المعادية للاستعمار الفرنسي، و سارعوا إلى تقديم إعانات مالية كبيرة للثورة، كما كان هناك من الأوروبيين من يدعم الثورة من أجل أهداف اقتصادية و سياسية قد تتحقق بعد الاستقلال لذلك كان العديد من الفرنسيين و الإيطاليين و حتى بعض الأجانب بسويسرا يسارعون في عرض خدماتهم و تقديم مساعداتهم للثورة الجزائرية.

وإذا كانت أوروبا قد مثلت موطن دعم أساسي للثورة الجزائرية عن طريق الشبكات التي كانت تنشط فوق أراضيها فإن الثورة الجزائرية ظلت تبحث عن مصادر أخرى من أجل الحصول على

الأموال، و لعلنا في هذا الإطار نشير إلى الدعم العربي و الإسلامي للثورة الجزائرية سواء بقارة إفريقيا أو آسيا، لقد خصصت الجامعة العربية أموالا لصالح الثورة الجزائرية على الرغم من قلتها، كما فتحت بعض الدول العربية مثل ليبيا و مصر و تونس و غيرها مكاتب للتبرعات لصالح ثورة التحرير الجزائرية، و تم تنظيم أيام و أسابيع للتبرعات و تقديم العون للكفاح المسلح في الجزائر، و للإشارة هنا فإن الأموال التي جمعتها الثورة الجزائرية من هذه الدول كانت قليلة مقارنة بالمصدر المالي الذي كان موطنه القارة الأوروبية.

لقد تمكنت الثورة الجزائرية تنظيم و هيكلة الجانب المالي منذ 1956 م و تشكلت ميزانية خاصة بالثورة، و عرفت زيادة كبيرة في الجانب المالي لاسيما منذ سنة 1957 م ، و تطورت أكثر ميزانية الثورة الجزائرية بعد قيام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

الفصل الرابع
التموين في الخارج

لقد لعب الشعب الجزائري الدور البارز فيما يتعلق بتموين الثورة الجزائرية بكل ما تحتاجه من مؤن مختلفة، و رغم المساهمة الايجابية للشعب الجزائري من أجل إنجاح الثورة الجزائرية التي راهنت على الشعب في سبيل تحقيق الاستقلال ، إلا أنها بدأت تبحث منذ الانطلاقة عن مصادر تموين في الخارج من أجل تعزيز مصادر التموين الداخلية ، و من أجل استمرار الكفاح المسلح الذي يحتاج إلى إمكانات مادية كبيرة، لذلك حاولت الثورة الجزائرية الاستفادة من الوضع الإقليمي و العالمي في سبيل توفير المؤن المختلفة، و عملت بذلك على توظيف الحدود الغربية و الشرقية و الجنوبية لجعلها مصدر تموين خارجي، فقد توجهت أنظار قادة الثورة في البداية نحو دول الجوار مثل المغرب الأقصى و تونس و ليبيا و عن طريق هذه الدول كانت تتدفق مؤنا مختلفة لجيش التحرير الوطني و تأتي في مقدمة ذلك الأسلحة، كما أن هذه الدول قد فتحت أراضيها بعد حصولها على الاستقلال لجيش التحرير، وحتى للاجئين الجزائريين الذين دفعتهم الظروف القاسية إلى ترك ممتلكاتهم و أرزاقهم و الرحيل إلى الأراضي المجاورة، و قد طبقت الثورة الجزائرية استراتيجية دقيقة فعن طريق هؤلاء اللاجئين كان يتم تموين جيش التحرير بصفة مباشرة، لاسيما و أن هذا الجيش سواء على الحدود الشرقية أو الغربية كان على اتصال مباشر بهؤلاء اللاجئين الذين كانوا يتنازلون عن حاجاتهم المادية و يقدمونها للثورة الجزائرية، لذلك فإن تضحيات هؤلاء كانت كبيرة جدا فبالإضافة إلى أنهم مشردين و متابعين من طرف قوات العدو الفرنسي فإنهم كانوا يعتبرون أنفسهم معنيين مباشرة بالثورة الجزائرية، و كانوا سندا حقيقيا لها بشريا و ماديا، فالعديد من المؤن التي كانت تأتي إليهم عن طريق الدعم الدولي في إطار المنظمات الإنسانية كانوا يتنازلون عنها لصالح الثورة الجزائرية.

كما تمكنت الثورة الجزائرية من إقامة مراكز تموين في المغرب الأقصى و تونس و ليبيا، و لعلنا في هذا المضمار نشير إلى تلك الو رشات الخاصة بالسلاح التي أقيمت بالأراضي المغربية وكان للقائد عبد الحفيظ بوصوف الدور البارز في إقامتها، كما كانت العديد من الدول الإسلامية تساند الثورة الجزائرية و تقوم بجمع المؤن لها

وإرسالها كلما سمحت الظروف، و نجد أن الثورة الجزائرية قد هيكلت عملية التموين بالخارج و أنشأت ومقرات خاصة بجمع المؤن المختلفة و يمكن أن نشير هنا إلى النشاط التمويني للثورة بليبيا و تونس و المغرب الأقصى و كذلك مصر.

إن الدعم العالمي للثورة الجزائرية في الجانب اللوجيستيكي كان مهما فعن طريق المساعدات الدولية المختلفة تم تخفيف الضغط الذي مارسته فرنسا على الثورة الجزائري و على جيش التحرير الذي وظف كل الوسائل من أجل إيجاد تعاطف دولي متبعا في ذلك كل الأساليب، و لعل عمليات المتابعة الفرنسية لجيش التحرير على الحدود الشرقية و الغربية لدليل على اقتناع السلطات الفرنسية بأن المؤن كانت تتدفق عبر هذه المناطق ومن ثم كان لابد من تطويقها، فلجأت إلى الأسلاك الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية و الغربية كما لجأت إلى قصف القرى الحدودية، ووضع الشعب الجزائري في المحتشدات، و أقامت المناطق المحرمة من أجل تجفيف مصادر تموين الثورة، كما حاولت الضغط على دول الجوار مثل تونس والمغرب الأقصى من أجل الكف عن تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر للثورة الجزائرية، وأحيانا جسدت أفعالها بأعمال عدوانية، و قد تجلى ذلك مثلا في قصف ساقية سيدي يوسف على الحدود المشتركة الشرقية بين تونس و الجزائر، كما ابتدعت طريقة حق متابعة الثوار و كل ذلك من أجل عزل الثورة عن مصادر التموين الخارجية.

1- مصادر التموين

عشية اندلاع الثورة الجزائرية كان لابد على الوفد الخارجي المشكل من أحمد بن بلة، وحسين آيت أحمد، ومحمد خيذر القيام باتصالات في عدة مناطق خارجي الجزائر سواء في أوربا أو العالم

العربي لاسيما مصر من أجل تكوين شبكات لوجستية لتزويد جيش التحرير بكل ما يحتاجه من مؤن و أسلحة[1].

كانت مصادر تموين جيش التحرير، المناطق الحدودية كانت قوات جيش التحرير الوطني المتمركزة على الحدود الشرقية تعتمد في تموينها على سكنات تلك المناطق لاسيما الجالية الجزائرية التي كانت تقطن سوق الأربعاء والكاف، والرديف وقفصه بالأراضي التونسية، وقد كان يشرف على جمع المؤن جنود جيش التحرير بالإضافة إلى بعض الجمعيات مثل جمعية " السيف الأسود" « l'Epée Noire » والتي كانت تابعة لجيش التحرير الوطني الجزائري و كانت تنشط بجهة قفصة بتونس[2].

وقد لعبت المنطقة الأولى دورا بارزا في تموين جيش التحرير لاسيما وأن العدد من المؤن كانت تأتي عن طريق الحدود الشرقية، وتمتاز هذه المنطقة الحدودية بتنوع تضاريسها مما جعلها تعتبر مركزا حيويا لنقل المؤن والأسلحة إلى الداخل، فالحدود الشرقية كانت مفتوحة مباشرة على تونس و منها يمكن الإنتقال إلى الدول العربية الأخرى حتى الخليج العربي، وقد أصبحت هذه المنطقة تشكل العمود الفقري للثورة الجزائرية، وقد كان العديد من الجزائريين يقطنون بتونس في شكل تجمعات سكانية كبرى و هذه التجمعات نجدها تشغل أجزاء من المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين، وقد شارك العشرات من الجزائريين في المقاومة التونسية، وقد ساهم سكان المناطق الحدودية وقدموا إعانات كبيرة للثورة سواء كانت أموال أو مؤن مختلفة من أغذية وألبسة، وحيوانات، وهذا ما جعل سكان هذه المناطق يتعرضون إلى كل أنواع التنكيل والاضطهاد من قبل القوات الفرنسية من حرق للممتلكات، وتهديم للبيوت، وقتل وتعذيب مما دفع بالعديد منهم إلى الفرار بعد أن صودرت كل ممتلكاهم، ومع ذلك بقوا مخلصين للثورة[3].

نظرا لكثافة و انتشار ثورة التحرير الوطني على الحدود الشرقية خاصة في السنوات الاولى ، فقد كان تضامن الشعب التونسي

---

1 محمد حربي، المرجع السابق، ص 111.

2 عميرة علية الصغير: " جيش التحرير الوطني التونسي حقيقته ومصيره"، **المجلة التاريخية المغاربية**، عدد 109 جانفي 2003، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان ، تونس، ص 144.

3 Mohamed Guentari : op.cit, p.p . 764 – 766.

إيجابيا على الحدود الجزائرية التونسية، فقد شكل السكان التونسيين بالمنطقة الحدودية دعما مباشرا لجبهة وجيش التحرير في المجال السياسي ، و في مجال التموين لاسيما فيما يتعلق بمرور الاسلحة و المعدات الطبية والغذائية ، و لقد كان هذا الدعم التونسي للثورة منطلقه الاساسي أن الكثير من الجزائريين قد شاركوا في الثورة التونسية ضد الاستعمار الفرنسي ، و من ثم سوف تفتح الحدود التونسية أمام تهريب السلاح و دخول المؤن للثورة [1].

لقد انتظم الجزائريين بتونس وفق تقسيم إداري كانت لقد وضعته جبهة التحرير الوطني وفقا لمعطيات معينة وبذلك تم تقسيم الإقليم التونسي إداريا حسب تواجد الجالية الجزائرية كالأتي: المنطقة الأولى تونس العاصمة والرابعة صفاقس، والخامسة قفصة، والسادسة قابس والسابعة سوق الأربعاء، أما تواجد الجالية الجزائرية بليبيا، فلم يكن كبيرا مثلما نجده في تونس أو المغرب الأقصى باستثناء بعض العائلات التي هاجرت إلى ليبيا في وقت مبكر، وبذلك تم تشجيع الظروف الطبيعية كالمناخ والتضاريس على تمركز السكان بكثافة على طول الحدود الجزائرية الليبية وهذا ما صعب مهمة جبهة وجيش التحرير التموينية في هذه المناطق الحدودية[2].

وصل عدد اللاجئين الجزائريين بتونس والمغرب بين 250000 و300000 لاجئ وقد ساهم هؤلاء مساهمة كبيرة في تمويل وتموين جيش التحرير سواء عن طريق جمع الأموال أو تهريب السلاح إلى داخل الجزائر، وكذلك تزويد جيش التحرير بكل ما يحتاجه من مؤن، ولعل الشيء الذي بجب ذكره هنا أن هؤلاء السكان كانوا يتلقون مساعدات من دول عربية أجنبية خلال إقامتهم بتونس والمغرب وحسب بعض الإحصائيات فقد كانت حوالي 29 دولة و 65 منظمة دولية تساعدهم بالمؤن والموال أي ما قيمته 22 مليون دولار أمريكي، وبحسب تقارير المنظمات الدولية فقد كانت هذه المساعدات تأتى من منظمات الصليب الحمر الدولي، وجمعيات خيرية أمريكية وبريطانيا، وكذلك المحافظة السامية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة

---

[1] اسماعيل دبش : **السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962)** ، دار هومة الجزائر ، ص، ص114 ، 115

[2] Mohamed Guentari : op.cit, p759.

التي قدمت مساعدات معتبرة لهؤلاء لاسيما أثناء الفترة التي كانوا بها في تونس والمغرب الأقصى[1].

ولقد كانت العديد من الأغذية و الألبسة يتم تحويلها إلى الداخل ليستفاد منها جيش التحرير الوطني نظرا لأن هؤلاء المهجرين كانوا يعتبرون أنفسهم جزءا مهما من العملية الثورية، وكانوا يعتبرون أنفسهم أنهم لا يختلفون عن إخوانهم داخل الجزائر وأن من واجبهم المساهمة في الثورة بكل ما يملكون ولو على حساب ظروفهم الصعبة التي يعيشونها في المناطق التي تم ترحيلهم إليها.

وكانت جبهة التحرير الوطني ذكرنا سابقا قد أحدثت تقسيمات إدارية تابعة لها مباشرة في البلدان الأوربية والعربية، فقد كانت فرنسا على سبيل المثال مقسمة إلى ست ولايات، كما كان نشاط جبهة التحرير يمتد إلى بلجيكا وسويسرا وألمانيا الفيدرالية، و قد كانت دول أوربا الغربية تؤلف سوقا رئيسيا لمختلف الأسلحة والمؤن ، وقد وجدت الثورة الجزائرية منذ انطلاقتها دعما ماديا في أوروبا حيث احتضن الجزائريون الثورة و أمدوها بالأموال ، فقد ساهم عمال المهجر بـ 500 مليون فرنك فرنسي قديم أي ما يساوي نصف مليار سنتيم و هي قيمة اشتراكاتهم الشهرية التي كانت تدفع بانتظام لاتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا [2].

و لقد كانت الثورة تتلقى المؤن من مختلف الجزائريين القاطنين بالدول الأوروبية بفضل مساهماتهم المالية و التي تجلت في الاشتراكات الشهرية حيث كانت قيمتها 1000 فرنك فرنسي قديم ، ثم ارتفعت عام 1957 لتصل الى 1500 فرنك فرنسي قديم ، وفي عام 1961 وصلت الى 3000 فرنك فرنسي قديم ، و هذا بالنسبة للعمال كما كانت الاموال الاخرى تؤخذ من أصحاب المقاهي و المحلات ، حيث تتلقى الثورة ما بين 10000 الى 15000 فرنك فرنسي قديم ، وكانت مداخيل العمال الجزائريين بفرنسا حوالي 120 مليار فرنك فرنسي قديم ، تحول من هذه الاموال 80 مليار الى عائلاتهم بالداخل و يستغل جزء من هذه الاموال للتموين [3]

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق ، ص 541-547.

[2] سعدي بزيان، "العمال الجزائريين في المهجر"، المرجع السابق ، ص46.

[3] سعدي بزيان، "العمال الجزائريين في المهجر"، المرجع السابق ص 64

أما في الشرق والغرب أي إيطاليا وإسبانيا فقد كانت عبارة عن مراكز انطلاق وتوزيع للمؤن والأسلحة و الأموال إلى كل من المغرب الأقصى وتونس، وفي المغرب وتونس كانت هناك القواعد اللوجستية الأساسية لجيش التحرير، وقد تم تقسيم الحدود الجزائرية التونسية، و الجزائرية المغربية التي تتمركز بها وحدات كبيرة لجيش التحرير إلى منطقة شمالية ومنطقة جنوبية حيث نجد غارديماو في تونس، ووجدة في المغرب يشكلان مقر قيادة الأركان العامة فيما بعد[1].

وكانت الحدود الشرقية للجزائر تتميز بإستراتيجيتها الخاصة مقارنة بالمناطق الأخرى كما تتميز جغرافيا بتضاريسها المعقدة و الصعبة سواء بجبالها أو تلالها، و تمتد المنطقة الأولى الأوراس تقريبا على طول الحدود الشرقية و تتغلغل في جزء كبير من قلب الجزائر، و هي بذلك تشكل صورا لا يمكن اختراقه من طرف قوات المشاة الفرنسية وكذلك سلاح الطيران الفرنسي، و بذلك سوف تلعب الحدود الشرقية دورا بارزا في التموين و التسليح، و سوف تفي بحاجات المناطق الشرقية بالأسلحة والذخائر و المؤن ، نظرا لقربها من الدول العربية خاصة تونس . و يمكن الإشارة هنا إلى أن تواجد الجزائريين في تونس كان كبيرا قبل اندلاع ثورة أول نوفمبر ، و لقد عمل الجزائريون بتونس سواء في المناصب الإدارية أو حتى المهن الحرة، وقد لعب تواجد الجزائريين بتونس دورا كبيرا في الحياة السياسية أو العسكرية بالنسبة للمنطقة وللمغرب العربي فقد انضم العديد من الجزائريين بالانضمام إلى الحركة الوطنية التونسية، أو الالتحاق بجيش الوطني التونسي، وكان الجزائريون هناك يتابعون باهتمام التطورات السياسية التي كانت تجري بالجزائر،و لقد كان الكثير منهم طرفا في هذه التغيرات، إذلم يبخلوا بمساهماتهم و اشتراكاتهم كمناضلين، كما شاركوا في الاجتماعات والتجمعات العامة، وكان للطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة دور كبير في الحياة السياسية والفكرية و كانت لهم اتصالات بالمعاهد والنوادي داخل الجزائر. [2]

و عند اندلاع الثورة الجزائرية كان قادة الثورة على اتصال مباشر مع الجالية الجزائرية بتونس و التي اندمجت بسهولة مع الثورة،

---

[1] سليمان الشيخ، مرجع سابق ، ص ص 240 ، 343.

[2] Mohamed Guentari, op- cit, P 764.

و سوف تقوم بدعم الثورة بالسلاح والأموال ، لا سيما و أن العديد من الجزائريين كانوا قد فروا إلى تونس هروبا من بطش الاستعمار الفرنسي و قمعه و بذلك سوف يقومون بكل عمل في سبيل نجاح الثورة و طرد الاستعمار لا سيما و أن قادة الثورة منذ البداية قد ركزوا على إحصاء هذه التجمعات و نظموها في شكل خلايا لتكون بنية نظامية تشكل قاعدة جبهة التحرير الوطني و قد قسم الإقليم التونسي وفق بنية و تقطيع استراتيجي مبني على تنظيم خاص تشرف عليه جبهة التحرير على النحو الآتي[1]:

المنطقة الأولى: تونس العاصمة و تضم 10 مناطق

المنطقة الثانية : ولاية بنزرت

المنطقة الثالثة : ولاية الكاف

المنطقة الرابعة : ولاية صفاقص

المنطقة الخامسة : ولاية قفصة

المنطقة السادسة : ولاية قابس

المنطقة السابعة : ولاية سوق الأربعاء[2].

وقد تشكل مكتب لجبهة التحرير الوطني بتونس يسهر على تنظيم التجمعات الجزائرية ، كما يتدخل المكتب لإزالة الصراعات و النزاعات الداخلية وكل المشاكل الإدارية المتعلقة بشؤون الثورة و الجزائريين، وقد كان ممثل لجيش التحرير الوطني ينسيق مع السلطات العسكرية التونسية في عدة مسائل و قد أنشأت قيادة الثورة الجزائرية بالتنسيق مع السلطات التونسية مراكز استقبال للمجندين، كما أنشأت معسكرات ومراكز خاصة بقيادة الثورة على طول الحدود منها غار ديمار، الكاف، فريانة، تالة عين دراهم، سوق الأربعاء، الرديف تبرسق، تاجروين، ساقية سي يوسف، قفصة، القصرين، قايس .

وقد لعبت الجالية الجزائرية الموجودة بالجنوب الغربي لتونس و غرب تونس مجهودات جبارة لدعم الثورة الجزائرية بالمؤن المختلفة كما سهلت مهمة انتقال ومرور المكلفين بالسلاح إلى ليبيا،

---

[1] : Ibid, p p 766-770

[2] Mohamed Guentari, op- cit, p p 766-770

مثل مصطفى بن بولعيد، فقد وجد مساعدة كبيرة من طرف هذه الجالية عندما كان يعبر التراب التونسي إلى ليبيا .[1]

عند اندلاع الثورة توغل بعض الثوار الجزائريين إلى التراب التونسي منهم الجيلالي بن عمر، وعمارة محمد الأخضر، و كان هؤلاء يحظون بمكافئة و احترام كبيرين لدى التونسين لا سيما بن عمر الجيلاني الذي كان قد شارك في الثورة التونسية حتى توقيف القتال و قد انتقل هذه الأخيرة إلى الحدود الجنوبية الغربية لتونس و ركز نشاطه في بعض المناطق الحدودية بين تونس و الجزائر، و كان قد توغل مع مجموعات من المجاهدين إلى مناجم الرديف بهدف ربط علاقات كفاح مع بعض المناضلين الجزائريين و التونسيين بهدف الحصول على المتفجرات، كما كانت له اتصالات في المتلوي ، و أم العرائس، وقصفه والريف و قد عين مسؤولا مهمته جمع الأسلحة و الذخائر و المؤن المختلفة على طول الشريط الحدودي الجنوبي الغربي لتونس، كما لعب صالح الخنشلي، وقمودي العربي دورا كبيرا في مجال التوعية وتهيئة الأجواء بتونس لدعم الثورة الجزائرية بالمال و السلاح.[2]

وبتونس سوف تشكل مراكز لاستقبال المؤن والأسلحة و الذخائر الآتية من ليبيا و التي غالبا ما تهرب إلى الجزائر عبر الطريق الصحراوي، حيث تكونت مراكز بالجنوب الغربي في توزر، و نفطة حيث كانت الشاحنات الآتية من بن غردان تفرغ حمولتها بهذين المركزين ليخزن بهما و يهرب بعد ذلك عبر الجنوب التونسي بواسطة الجمال التي كانت تشترى بأموال الثورة من بعض المناطق التونسية البعيدة عن هذه المراكز مثل دوز، وقبلي.

وكثيرا ما كانت الجالية الجزائرية هي التي تتكفل بمهمة شراء و جمع الجمال وإيصالها إلى مراكز التموين بتونس، وكانت الدورية في الغالب تشكل من05 إلى 10 أفراد، وهذه المراكز كانت تحتوي على مؤن وأسلحة متطورة لم تستعمل إطلاقا مثل البنادق نصف الآلية،

---

[1] العقيد عبد المجيد بوصبيع: **ملتقىقوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 186 / 01 .

[2] العقيد علي بوغزالة: **ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 01/186.

والمتوسطة الإنجليزية و الفرنسية و قد استطاعت هذه المراكز إرسال آلاف قطع السلاح والذخائر إلى الولايات الشرقية.[1]

وكانت المؤن والأسلحة التي تأتي إلى هذه المستودعات مصدرها ليبيا فقد لعب الوفد الخارجي لجبهة التحرير وعلى رأسه بن بلة في تهيئة الأوضاع لتهريب السلاح عبر تونس و ذلك بالاعتماد على جماعات صالح بن يوسف مقابل تسليم الطرف التونسي نصيبه من السلاح ليكون التعاون جيدا في مجال نقل وتوصيل السلاح إلى الحدود الشرقية للجزائر.[2]

و يمكن أن نشير هنا إلى أن الأوضاع السياسية في تونس في هذه الأثناء قد اشتملت مظاهرها ببدأ المفاوضات يوم 14 أوت 1954م بين ممثلي تونس والحكومة الفرنسية، وقد أصر الطرف الفرنسي على ضرورة إيقاف الكفاح المسلح وتسليم الفلاقة لأسلحتهم، وقد أصدرت الحكومة التونسية يؤيدها بورقيبة نداء إلى الثوار في نوفمبر 1954 تطالبهم بتسليم أسلحتهم، و تم تسليم الثوار لأسلحتهم ابتداء من ديسمبر 1954م، واستمرت المفاوضات التونسية الفرنسية ليتم توقيع بروتوكول فرنسي تونسي عام 1955م ، و قد تزعم صالح بن يوسف الروسي حركة معارضة الاتفاق، وفي الوقت الذي تم فيه توقيع الاتفاقات حاولت مصر فتح جبهة قتال جديدة بتونس وذلك عن طريق دعم أيضا صالح بن يوسف بهدف وصول المؤونة والسلاح عن طريقهم إلى الجزائر، وقد تم وضع الترتيبات بليبيا بالاتفاق مع الطاهر لسود حليف صالح بن يوسف وأحمد محساس ممثل الثورة الجزائرية، وكما تم وضع خطة لتنسيق الجهود الجزائرية التونسية لتهريب السلاح و في هذا الإطار حرص كل من محساس، و عبد العزيز شوشان لبذل الجهود من أجل تمرير كميات من المؤونة والأسلحة الموجودة بليبيا إلى تونس.[3]

وقد كان نشاط عبد الحي بتونس واضحا فيما يتعلق بالتعبئة السياسية والبحث عن مصادر التموين، وقد اسند مهمة التموين بالسلاح

---

[1] العقيد عبد المجيد بوصبيع: **ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات و البحث رقم التسجيل 01/186 .

[2] فتحي الديب، المرجع السابق، ص- ص 63-66.

[3] فتحي الديب، مرجع سابق، ص ، ص 126 ، 127.

لعبد الكريم هالي [1] الذي كانت له اتصالات مع بشير القاضي و أحمد بن بلة في ليبيا و قد استطاع قادة الثورة احتواء الحركة اليوسفية واعتمدوا على مناضليها في الحدود التونسية الجزائرية لتمرير السلاح إلى المناطق الشرقية، ومن المناضلين الجزائريين الذين كانوا يتعاملون مع الحركة اليوسفية في مجال التسليح إلى جانب عبد الكريم هالي، بلقاسم السوفي، ومبروك الوردي، ومبروك زناتي [2].

و نتيجة الزيادة المعتبرة للأسلحة بالمخازن الليبية، ونظرا لحاجة الثورة المسلحة للسلاح والذخيرة أصبح تهريب السلاح بواسطة الجمال لا يكفي، أو بمعنى آخر سجلت محدوديته، وبذلك كان لزاما على قادة الثورة الاعتماد على طريق تونس بعد اللقاء الذي جرى بين أحمد بن بلة و الحبيب بورقيبة حيث أصبح تنقل شبكات التسليح يتم بحرية، و منذ خريف 1955 كانت شحنات الأسلحة التي أحيانا يفوق وزنها 30 طنا تمر عبر مدنين و قابس ثم إلى تونس و بعد ذلك تنقل إلى الحدود الشرقية للجزائر حيث تقسم الأسلحة على مختلف المناطق بحضور ممثليها.[3]

وقد رأت اللجنة العسكرية المكلفة بمهمة التموين بالسلاح ضرورة العمل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف التي بدأت حركته تتراجع اللجنة، ورغم معارضة محمد خيضر فإن أحمد بن بله قد وافق على اقتراح اللجنة، و في نفس الوقت طلب من محساس عدم مغادرة ليبيا و الانتقال إلى تونس ، لا سيما وأن المسؤولين عن التسليح الجدد لم يتوصلا إلى اتفاق مع عبد الحي بتونس، وقد تطورت الخلافات داخل اللجنة المكلفة بالسلاح فقد ألقى عبد الحي الأوراسي القبض على حامد روابحية مما دفع بالسلطة التونسية إلى التدخل في هذا الخلاف وتم إلقاء القبض على عبد الحي و أطلقت سراح الذين سجنهم ، مما دفع بأحمد بن بلة إلى البحث عن مسؤول يتولى أمر السلاح بتونس بدل عبد الحي .[4]

---

[1] العقيد عبد المجيد بوصبيع: ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة ، مرجع سابق.

[2] بشير القاضي: **ملتقى قوافل التسليح إبان الثورة**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 03/186

[3] Bachir .El Kadi : " la route tunisienne s’ouvre aux convoix d’armes ", **El Watan**, 10/01/2005.

[4] أحمد توفيق المدني، المرجع نفسه ، ص ، ص 185 ، 186.

في سنة 1956 عين أوعمران مسؤول التسليح و التموين على الحدود الشرقية والغربية مبعوثا من لجنة التنسيق و التنفيذ، و قد عين عمار بن عودة مسعدا له و نائبه في المنطقة الشرقية،و قد انتقل عمار بن عودة بين تونس و ليبيا و القاهرة وكذلك أوروبا من أجل جلب السلاح للثورة كما ساهم من تخفيف حدة المشاكل، و أصبح لكل ولاية مكتب بتونس و ذلك للاهتمام بعبور الأسلحة لا سيما الولايات الحدودية كالأولى و الثانية حيث كان لهما ممثلين في الخارج (تونس) و في الداخل بينما كانت الولايتين الثالثة والرابعة تمثلان مهام مراقبة عبور الأسلحة عبر الحدود واختراق الأسلاك الشائكة، و قد أولت لجنة التنسيق و النفيذ اهتماما بالغا لقضية عبور السلاح إلى الداخل حيث عبرت عن هذه الإشكالية بما يلي : يجب أن ندرك بأن تموين جيش التحرير بالأسلحة هو دائما ضمن الأولويات، لأن توقف مرور السلاح بضعة أشهر تجعل الوضعية أكثر خطورة " ، و قد قدمت اللجنة بعض الحلول في سبيل تزويد جيش التحرير بالمؤن والأسلحة و الذخائر واقترحت ما يلي :

1- على الحدود الشرقية

أ- ضرورة فتح الثغرات التي تسمح بعبور الأسلحة.

ب- التفكير من الآن في إمكانيات إنزال السلاح بالمظلات.

2- على الحدود الغربية :

أ-محاولة الحصول على الدعم لا سيما من أسبانيا .

ب- استعادة – و بكل الطرق – مخازن الأسلحة و الذخائر الخاصة بالفرنسيين والأمريكيين المتواجدة على التراب المغربي[1].

وقد مثلت قضية التموين والتسليح مشكلا حقيقيا للجنة التنسيق والتنفيذ رغم أن السلطات الفرنسية كانت تعترف بأن السلاح ظل يتدفق إلى الداخل رغم المراقبة الشديدة، ففي شهر جويلية عام 1957 عقد سالات مؤتمر صحفيا أكد فيه أنه كل شهر تدخل إلى الجزائر 1500 قطعة سلاح و ما يقارب ¾ من الأسلحة يأتي من تونس، أما ¼ فيأتي عن طريق الحدود الغربية، كما أشار أحد الكتاب الفرنسيين إلى أنه من

[1] Mohamed Teguia : op-cit, P 121-323.

شهر جانفي إلى جوان 1957 قدر عدد السلاح المهرب من تونس إلى الجزائر ب 8000 قطعة سلاح .[1]

وقد اعتمد عمار بن عودة على مناضلين من ليبيا مثل سالم بتليك الذي وضع شاحنة تحت تصرف الثورة لنقل السلاح من ليبيا إلى تونس و كذلك المناضل التونسي أحمد التليلي الذي كان يساعد شبكات التسليح الجزائريين في نقل الأسلحة دون علم حكومة بورقيبة، انطلاقا من مركزين غردان إلى مدنين ثم الحدود الشرقية للجزائر .

وفي تونس كان يحضر ممثلي الولايات لاقتسام السلاح، و كانت الولاية الثالثة والرابعة دائما نصيبها أكبر لأنها بعيدة عن مراكز التموين على عكس القاعدة الشرقية والولاية الأولى.[2]

وقد عمل أو عمران جاهدا الذي كان يشرف على مصلحة التسليح والتموين العام جاهدا على توفير المؤونة والسلاح و إيصالها إلى المراكز المتواجدة على الحدود الجزائرية التونسية، وقد واصل هذه المهمة أيضا محمود الشريف الذي أصبح وزير التسليح والتموين العام بعد تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1959م [3].

وقد تطورت عملية التموين والتسليح على الحدود الشرقية بعد إجتماع مجلس الثورة عام 1959 حيث أصبحت وزارة التموين و التسليح العام ووزارة الاتصال تحت مسؤولية عبد الحفيظ بوصوف و قد ظهرت بذلك مديرية التسليح الشرقية والغربية، وقد لعبت مديرية التسليح الشرقية دورا كبيرا في تموين جيش التحرير بالسلاح، وأصبحت المراكز تمتلك مخزونا كبيرا من الأسلحة و الذخيرة بعد أن تنوعت مصادر السلاح و كذلك تطور وسائل النقل البحرية و البرية و أصبح جيش التحرير يمتلك بتونس 25 شاحنة لنقل السلاح تصل حمولة الواحدة إلى 25 طن وقد نقلت هذه الشاحنات ما بين 1960 إلى

---

[1] Ibid, P 323.

[2] عمار بن عودة :" شهادة " **الملتقى الوطني للتنظيم و التموين بالولاية التاريخية الثانية خلال ثورة التحرير الوطني**، قالمة 18/17/مارس 2001 ، مكتبة السمعي البصري ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، رقم التسجيل 345 / 01.

[3] عبد الرحمن عمراني،" التسليح أثناء الثورة"، مرجع سابق ، ص 100

1962 ما يزيد عن 13000 طن من السلاح و الذخائر إلى المراكز المتواجدة على الحدود الجزائر التونسية.[1]

ورغم تدفق كميات كبيرة من السلاح الموجه للثورة الجزائرية عبر الأراضي التونسية فقد طرأت مشاكل أثرت على السلاح إلى الولايات الشرقية فقد أوقفت السلطات التونسية مرور السلاح إلى الجزائر في شهر جوان 1958، و صادرت شحنة من السلاح تحتوي على 5070 بندقية، و 2037 بندقية رشاشة، و 2037 مسدس رشاشا و 20 بازوكا، وقامت بتكرير نفس العملية المرة الأولى في شهر ديسمبر 1958م، و الثانية في شهر فيفري و جوان 1959 حيث وضعت تونس مجموعة شروط مقابل عدم إعتراضها قوافل التسليح الموجهة للجزائر من بينها الإعلان عن مراكز ومستودعات السلاح، وكذا التعريف بمناطق تواجد معسكرات جيش التحرير الوطني، وعدد المجندين بالتراب التونسي، و كذلك الإبلاغ عن شحنات الأسلحة إلى تمر عبر أراضيها، و أسماء النشاط السياسيين ووظائفهم بتونس، و قد أثرت هذه السياسة على جيش التحرير في الداخل و على قواعده الخلفية بالحدود الشرقية.[2]

كما أن تونس كانت تأخذ 10 % من السلاح و العتاد الذي يمر عبر أراضيها وبذلك لم يكن لخطر القوات الفرنسية هو العائق في وصول السلاح إلى الحدود الشرقية الجزائرية ، بل أصبحت السلطات التونسية تشكل عائقا يعترض سبيل المكلفين بنقل السلاح إلى داخل الجزائر بفرضها شروط تعجيزية و اتخاذها إجراءات سياسية وعسكرية ضد جبهة و جيش التحرير بحجة فرض السيادة الوطنية و رفض وجود سلطة غربية في حدود دولة ذات سيادة.[3]

كما كانت تونس جد متخوفة ومتحفظة من جمال عبد الناصر ودعمه للثورة الجزائرية، لذلك قام بورقيبة بتوقيف مرور الأسلحة المصرية الموجهة لجيش التحرير الوطني، وهذا من اجل أن يسحب جبهة التحرير من أيدي عبد الناصر لتسهل عليه فرصة إجراء

---

[1] بوداود منصو " التموين بالسلاح في الغرب " **الملتقى الوطني الثاني حول الذكرى 21 لوفاة بوصوف** ، ميلة 30/12/ 2001 المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر رقم 03.

[2] محمد حربي، المرجع السابق ، ص 178.

[3] محمد صديقي، مرجع سابق ،ص 30.

مفاوضات سلمية لحل القضية الجزائرية بدل الحل الثوري الذي كان يفضله عبد الناصر، لكن تشكيل الحكومة المؤقتة بتونس، وإعداد جيش قوي على الحدود التونسية يدل بالرغم من الاختلافات السياسية على أن بورقيبة كان حليف لا يمكن الاستغناء عنه في ثورة التحرير الجزائرية[1].

كما تم إنشاء العديد من مراكز التموين على طول الحدود الجزائرية التونسية لاسيما المراكز الصحية التي كانت مشتركة بين تونس و الجزائر، ومن هذه المراكز التي كانت خاصة بالثورة وبتموين جيش التحرير بالدواء وتقديم العلاج المناسب مركز لحبيب تامر، و عزيزة عثماني، ورازي عبد الرحمان وهذه المراكز كانت موجودة بالعاصمة التونسية إلى جانب مراكز أخرى كانت موجودة في الولايات التونسية مثل مركز باجة، ومركز بنزرت، ومدنين وسوسة، وصفاقص، والكاف، والقصرين، وقابس، وسوق الأربعاء، والقيروان، وبالإضافة إلى مهمة هذه المراكز التموينية فقد كانت تستقبل الجرحى والمصابين الذين يرسلون من الداخل لأجل العلاج، بل نجد أيضا أن المستشفيات التونسية كانت مفتوحة للجرحى الجزائريين كما تم إنشاء وحدات للهلال الأحمر الجزائري على طول الحدود الشرقية الجزائرية التونسية، وكان يقدم المساعدات للسكان الجزائريين الفارين من بطش الاستعمار والذين يعيشون ظروفا صعبة، كما كان يقدم أيضا مساعدات للتونسيين، وكانت المؤن التي يتلقاها الهلال الأحمر تأتى من عديد الدول كالسويد و يوغسلافيا والدانمرك وتشيكوسلوفاكيا[2].

كما كانت المؤن التي يتلقاها جيش التحرير على الحدود في الشرقية وفي المناطق الداخلية تأتي من ليبيا، وقد تشكلت في ليبيا بعثة جزائرية تشرف على مصالح عديدة للثورة وقد أملت الظروف السياسية والعسكرية فكرة إنشاء هيئة تختص بتوفير كل حاجات الثورة، وقد ترأس الوفد بشير القاضي، الذي يحمل مبادئ الثورة منذ

---

[1] Gian Paolo calchi Novati, "Le bombardement de sakiet – sidi – youssef et les péripéties de la politique tunisienne face à la guerre d'Algérie", **Actes du IXe colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964)**, 8-9 mais 1998, Institut superieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 1999, P61-67.

[2] Mohamed Guentari : op.cit. p768.

اندلاع إلى جانب علاقاته الوحيدة مع بعض الشخصيات الليبية مثل الهادي المشيرقي، وكان يتولى بشير القاضي السيد كمال الساكر، والمناضل أحمد بودة الذي كان مناضلا سابق في حزب الشعب الجزائري، و قد كان بشير القاضي رئيسا لإدارة الثورة الجزائرية بليبيا منذ تأسيسها، ثم تولى الرئاسة أحمد بودة وأصبح بشير قاضي نائبا له، ثم بعد ذلك كمال ساكر، أما منصب السكريتاريا والمحاسبة فقد تولاها حسن يامي، وقد تم إنشاء مصلحة التمويل والتسليح في ليبيا وهذه المصلحة تتولى عملية إيصال المؤونة التي كانت تتحصل عليها الثورة الجزائرية من المشرق العربي أو من البلدان الأسيوية التي كانت تدعم الثورة الجزائرية، وهذه المؤن كانت مختلفة ومتنوعة حيث نجد الأغذية كالزيت والسميد و الأرز، والسكر، والحليب، و اللبن ، هذا بالإضافة إلى الأسلحة بمختلف أنواعها، وقد تولى مصلحة التموين والتسليح محمد الهادي عرعار ثم خلفه بعد ذلك عمر حداد، وقد كانت هناك أيضا مصلحة الهلال الأحمر التي كان يشرف عليها كمال ساكر بمعاونة الجيلاني عوني، وكانت تتجلى مهمة هذه المصلحة في جمع التبرعات لاقتناء مختلف المؤن، وكانت هذه المصلحة تولى بكل الشؤون الاجتماعية التي تخص الثورة الجزائرية[1].

كانت معظم المؤن التي يتم نقلها من ليبيا تصل إلى تونس لينقل جزء كبير منها إلى الداخل، وهناك جزء كان يوزع على اللاجئين لاسيما في ظل تزايد تعداد النازحين الجزائريين نحو الحدود الشرقية أو الغربية لاسيما عام 1956م ، وهذا ما سيولد مشكلة حقيقة في مجال تموين هؤلاء السكان، وسيشكل ذلك عبئا ثقيلا على عاتق قيادة جيش التحرير، وستحد هذه المشكلة من القدرات القتالية والمادية، ومن ثم لجأت قيادة لتموين هؤلاء اللاجئين وجيش التحرير، كما كانت هناك مؤن تتدفق على هؤلاء من عدة دول فقد استفادت الناحية الشرقية عام 1958م من مؤن مختلفة تمثلت في 15000 جلباب و15000 حذاء ، و15000 ، بدلة خاصة بجيش التحرير و 30000 بطانية صوف، و5000 طن من القمح ، و 1000 طن من السكر[2].

[1] محمد الصالح الصديق، المرجع السابق ، ص-ص 125-137

[2] فتحي الديب، المرجع السابق ، ص ،ص 365، 367.

و إذا ما نظرنا الى قضية اللاجئين نجد ان هناك من السكان من كان قبل اندلاع الثورة بتونس و المغرب الاقصى ، وهناك الذين نزحوا الى المناطق الحدودية بصفة اضطرارية ، وقد كان من هؤلاء اللاجئين من يدفع الاشتراكات بصفة دورية للثورة ، و ينخرط في الجيش ، و لقد استعملت الثورة الجزائرية اللاجئين كسلاح بالنسبة للمنظمات الانسانية بمختلف أنواعها حتى بفرنسا في حد ذاتها ، فقد زارت الكثير من المنظمات الانسانية الفرنسية اللاجئين بالمغرب و تونس ، كذلك كان الامر بالنسبة للمنظمات الاخرى بألمانيا و اسبانيا و السويد و النرويج و حتى الولايات المتحدة الامريكية ، كما نجد ان المجلات و المناشير التي كانت تصدرها جبهة التحرير الوطني لا تخلو من الاشارة الى المعاناة و المآسي التي يتعرض اليها هؤلاء على الحدود التونسية المغربية ، وقد كان الهدف من ذلك هو لفت أنظار الرأي العام العالمي الى هذه المأساة التي تسببت فيها فرنسا[1].

ومهما كانت الدوافع التي أدت باللاجئين للخروج من الجزائر فإن لهؤلاء كان الدور الواضح في الثورة على الصعيدين السياسي و العسكري ، و أصبحوا قوة وطاقة لجيش التحرير بصفة خاصة ، لقد اندمج عناصر جيش التحرير الوطني للاجئين على الحدود الشرقية و الغربية و تفاعل بشكل ايجابي مع هؤلاء السكان[2]

وبحلول 1957 أصبحت أمواج اللاجئين تتدفق بصورة كبيرة على المناطق الحدودية لاسيما الشرقية ، وقد كان هؤلاء هم العمود الفقري للثورة الجزائرية على الحدود ، حيث كانت تتلقى منهم المساعدات المادية و البشرية ، وفي نفس الوقت يتلقى اللاجئون تموينهم من الثورة ، وقد تشكلت لجان خاصة بالشؤون الاجتماعية مؤلفة من جيش و جبهة التحرير الوطني ، وتتمثل هذه اللجان فيما يلي :

1- منح كل لاجىء بطاقة تسمى بطاقة لاجىء
2- يتلقى كل لاجىء الخيام و المواد الغذائية و الملابس .
3- تتولى اللجنة مراقبة الحالة الصحية للاجئين .

---

[1] الجنيدي خليفة و آخرون: **حوار حول الثورة**، ج3 ص 42
[2] الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص ـ ص43-47 .

4- تقوم لجنة الشؤون الاجتماعية بإحصاء كل السكان على الحدود الجزائرية التونسية [1].

وجدت البعثات الدولية لاسيما الهلال الأحمر المصري صعوبات و مضايقات من طرف الحكومة التونسية التي كانت تريد وضع يدها على المؤن التي كانت تتوافد عبر أراضيها والخاصة باللاجئتين، و قد كانت حكومة بورقيبة تريد توزيع هذه المؤن بنفسها حتى تبين بأن لها الفضل في إحضار هذه المؤن ، و قد لاقت حتى البعثات الطبية صعوبات في التعامل مع التونسيين[2].

كما كان السكان الجزائريين على الحدود المشتركة بين الجزائر و مراكش يتلقون مساعدات، ولكن كانت قليلة لأن هدف المغرب الأقصى هو ممارسة ضغوط على جيش التحرير ، بالإضافة إلى سوء الوضع الاقتصادي بالمغرب، وقد تمكن اللاجئون من الحصول على مساعدات عن طريق البحر، لكن السلطات الاستعمارية كانت تصادرها لأنها في اعتقادها موجهة إلى جيش التحرير الوطني[3].

كان جيش التحرير الوطني يتحصل على الكثير من المؤن باسم المساعدات المادية المقدمة لهؤلاء اللاجئتين على الحدود الشرقية والغربية فقد كانت المساعدات يتحصل عليها جيش التحرير الوطني عن طريق العديد من الدول، وكانت هذه المؤن مموهة باسم اللاجئتين فقد تحصلت الثورة على كميات كبيرة من القمح الصلب ومادة الفرينة عن طريق بواخر إسبانية كانت تنطلق من سوريا وكانت هذه المؤن تسلم إلى الهلال الأحمر الجزائري بتونس ويتم توزيع جزء من هذه المؤن على اللاجئين، ففي 07 سبتمبر سنة 1958م رست سفينة إسبانية بميناء تونس، وكانت الشحنة يبلغ وزنها 949 طن من الفارينة و987 طن من القمح، وفي اليوم الموالي وصلت باخرة أمريكية تحمل 2400 طن من القمح الأمريكي مقدما من الو.م.أ إلى اللاجئين، و هي واحدة من الشحنات التي خصصتها الو.م.أ لإعانة اللاجئين الجزائريين، و في يوم 12 ديسمبر وصلت سفينة أمريكية أخرى تحمل 2400 طن من القمح ، وشحنة من الجبن تقدر ب 245 طن ، وكان

---

[1] ابراهيم العسكري، المرجع السابق ص، ص 328 ، 329

[2] فتحي الديب، المرجع السابق ، ص 366.

[3] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 367.

توزيع هذه المؤن يتم عن طريق إشراف الحكومة التونسية بواسطة الهلال الأحمر التونسي[1] .

ومن المناطق التي كانت تصل اليها المساعدات الغذائية للاجئين و التي حددتها لجنة الشؤون الاجتماعية منطقة عين سلطان و الفروحة و كهف النسور و معظم المناطق الممتدة على طول الشريط الحدودي الجزائري التونسي ، وقد أقام اللاجئون أكواخا ساهم جيش التحرير في المساعدة على بنائها [2]

لقد توسعت مهام لجنة الشؤون الاجتماعية و اصبحت تعمل جنبا الى جنب مع الصليب الاحمر الدولي حيث تقوم باستلام المواد الغذائية و الاغطية و الملابس و الادوية وتوزيعها مباشرة على اللاجئين ، كما لعبت هذه اللجنة دورا فعالا في تجنيد ابناء الجزائريين اجباريا في صفوف جيش التحرير الوطني [3]

و للاشارة فان لجنة التنسيق و التنفيذ قد أولت عناية فائقة لقضية اللاجئين حيث اهتمت بجميع المصالح الخاصة بهم على الحدود الشرقية و الغربية ، و أصبحت هناك ادارة عليا مهتمة بشؤونهم و انبثقت عليها مصلحة خاصة باللاجئين على الحدود الغربية و الاخرى على الحدود الشرقية ، وكانت كل مصلحة مؤلفة من خمسة أعضاء موزعين على الصحة ، والسكان ، وتنظيم العلاقات و جمع التبرعات ، و الجانب الاجتماعي ، والارشاد و التوجيه[4]

كما أولت الثورة عناية كبيرة لمسألة تموين اللاجئين و جيش التحرير الوطني باللباس ، و لهذا الغرض قامت بإنشاء ورشات خاصة بخياطة جميع أنواع الألبسة بما في ذلك الألبسة العسكرية لجيش التحرير الوطني [5].

كما كانت هناك مؤن تتحصل عليها الثورة من روسيا ، فقد تم إرسال مؤن مختلفة عن طريق الباخرة الروسية " فورقو" انطلاقا من ميناء البحر الأسود إلى تونس، وكانت هذه المؤن تتمثل في 10 آلاف

---

[1] **المجاهد**، العدد 29 ، 17 سبتمبر 1958، وزارة الأعلام، ص2.

[2] ابراهيم العسكري، المرجع السابق ص 329

[3] إبراهيم العسكري، المرجع السابق، ص 330

[4] Ben Atia Farouk: **les actions humanitaires pendant la lutte de libération Algérie (1954-1962)**, 1999 P 95 -96

[5] ابراهيم العسكري، نفس المرجع ص 333

طن من السكر و 05 أطنان من الأرز ، و20 قنطار من الحليب المجفف ، و 20 ألف متر من الكتاب و 2500 غطاء و 100 صندوق من الدواء .[1]

وفي المؤتمر العالمي للهلال و الصليب الأحمر الذي انعقد في نيودلهي وكان عدد المشاركين 80 وفدا من مختلف بلدان العالم ، بحضور 03 جزائريين و هم الشريف قلال، الدكتور بن تهامي ورشاد بن أحمد بصفتهم كملاحظين ، طلب السيد باجي قائد السبسي مندوب الحكومة التونسية من المؤتمرين إعانة مادية للجزائريين على الحدود الجزائرية التونسية ، وقد تقدمت سوريا ولبنان بعريضة بشأن بيع المواد الطبية بكل حرية ونادت اللائحة بسر احترام المهنة الطبية لأن السلطات الفرنسية في الجزائر ترغم الأطباء على الإدلاء بأسماء جرحى جيش التحرير وتجبرهم على كشف مراكزهم ، كما أن الصيادلة لا يمكن لهم أن يبيعوا القطن إلا برخصة وذلك تبعا لأوامر عسكرية صارمة ، وقد قبل المؤتمر هذه اللائحة [2].

وقد أصدر على إثر ذلك الصليب الأحمر نداء ينادي بضرورة إعانة اللاجئين الجزائريين الموجودين بالمغرب و تونس ، وفي الحقيقة فإن الإعانات التي قدمها الصليب الأحمر على اللاجئين بالقطرين الشقيقين تونس و المغرب قدر بـ مليون فرنك ، وهذا القدر لا يفي بحاجة اللاجئين[3].

وفي حقيقة الأمر فقد وجدت الثورة الجزائرية نفسها تعمل في إطار إستراتيجية مزدوجة فمن جهة كان لابد من حصول جيش التحرير على مختلف المؤن التي بحاجة إليها ، ومن جهة ثانية بذلت المصلحة الاجتماعية لجبهة التحرير الوطني قصارى جهدها لمعالجة المشاكل العويصة التي أفرزتها قضية اللاجئين ، فقد كان لابد من التكفل بهؤلاء فانتدبت الممرضين و الممرضات ، والمفوضين السياسيين بالاعتناء بهؤلاء ، لاسيما وأن هؤلاء السكان المدنيين هم من المشردين الأبرياء لم يغادروا أرضهم لمجرد رغبة في حياة هادئة بعيدة عن مناطق القتال لكنهم خرجوا لأنهم هم المقصودين لهذه

---

[1] **المجاهد** العدد 18 ، السبت 1958/02/15 ، وزارة الإعلام ص 02.

[2] **المجاهد**، العدد 13 ، الأحد 01 /12/ 1957م ، وزارة الإعلام . ص 06 .

[3] **المجاهد**، العدد 14 ، الأحد 15 /1957/12م ، وزارة الإعلام، ص 10.

الحرب التي يمليها المستعمر الفرنسي صابا حقده العنصري والديني من أجل إبادة الشعب الجزائري لأنه هم الممون الرئيسي للثورة وأساس جيش التحرير، ومعظم هؤلاء اللاجئين هم شيوخ وأطفال ونساء حملوا ما تبقى لهم من مؤن، وتوجهوا للحدود عن طريق الجبال، وقد امتدت مراكز اللاجئين على طول الحدود داخل القطرين المغربي و التونسي، واجتمعت العائلات على الشكل الذي كانت عليه في إقليمها الأصلي حيث بنت أكواخا من الخشب، وكانت نسبة الرجال تمثل 29 % معظمهم شيوخ و28 % نساء و 43 % ، أطفال وهناك من استطاع أن يخرج بماشيته ومتاعه ، وهناك من دمر الجيش الفرنسي مساكنهم وأحرق مواشيهم[1].

كما يمكن ان نشير مثلما ذكرنا سابقا الى أن تموين و دعم اللاجئين ماديا و حتى جيش التحرير الوطني كان يتم عن طريق الهلال الاحمر الجزائري و هو عبارة عن هيئة انسانية تم انشاؤها من طرف جبهة التحرير الوطني قصد مد يد العون و الحصول على المساعدات المادية من طرف المنظمات الانسانية الدولية ، و قد واجهت الهلال الاحمر في بدايته صعوبات جمة ، وقد وجه نداءات استغاثة للمجتمع الدولي قصد تقديم المساعدات للاجئين وكذا إسعاف الجرحى و علاج المرضى بالحدود الغربية و الشرقية ، كما ساهم في جمع مساعدات مادية كبيرة كان يتلقاها من المنظمات الإنسانية لتستفيد منها الثورة [2]

لعبت الحكومة المؤقتة دورا كبيرا في الاهتمام بالشؤون الاجتماعية واستطاع بن خدة أن يعطي دفعا للمصلحة المختصة بالجانب الاجتماعي وبمساعدة بن أحمد، والدكتور بن تامي وهما مسؤولان من الهلال الأحمر الجزائري تم إنشاء عيادات جديدة لصالح المرضى على الحدود الشرقية و الغربية [3].

ولقد ساهمت العديد من الدول العربية في تموين الثورة لكن هذه المساهمات التموينية لم تكن تفي بحاجات جيش التحرير و اللاجئين ، هذا اذا ما استثنينا مساعدات العراق و المملكة العربية السعودية و

---

[1] **المجاهد**، العدد 12. 1957/11/05م ، وزارة الإعلام 1984 ، ص 03 .

[2] **المجاهد**، العدد 12 ص 06

[3] Abbas Farhat, op.cit. p266.

الكويت ، و إذا كان العرب قد ساهموا في تموين الثورة فإن الشعب الجزائري في الداخل و الخارج كان وراء نجاحها[1].

كما تحصلت الثورة الجزائرية على العديد من المساعدات المادية و المؤن من العديد من الدول الآسيوية فقد زار كريم بلقاسم الذي ترأس وفد جزائري الصين الشعبية، وتمكن الوفد من إقناع هذا البلد من ضرورة تقديم مؤن ومساعدات للثورة الجزائرية وقد أثمرت هذه الزيارة على حصول الوفد على 02 مليون دولار تسلم للحكومة الجزائرية بشكل سري، كما تحصلت الثورة على أغذية تتمثل في القمح والأرز والشاي بالإضافة إلى الألبسة[2].

كما حصل الوفد الجزائري على مساعدات من كوريا الشمالية والفيتنام بعد زيارات قام بها الوفد لهذين البلدين [3] .

ولعل هذه المساعدات المادية المعتبرة تجعلنا ننوه بمساعدات دول المعسكر الشرقي و خاصة يوغسلافيا و الصين ، فلقد صرح أحمد توفيق المدني ذت مرة قائلا: " إن الصين الشعبية كانت ما تقدمه من مؤن يكاد يفوق ما تقدمه كافة الشعوب العربية لدعم الثورة الجزائرية "[4].

2- هيكلة التموين بالخارج

يعد التسليح القضية الإستراتيجية بالنسبة لقادة الثورة وقد تقرر إثر انعقاد مؤتمر الصومام 1956م وضع هياكل تموين وطنية في الخارج تتكفل بتموين الجيش بجميع ما يحتاجه من مؤن، وقد تم تعيين إثنين من القادة الساميين في جيش التحرير الوطني وهما العقيد بن عودة في الولاية الثانية، حيث كلفته لجنة التنسيق والتنفيذ بتسليح الولايات وتهيئة الوضعية السياسية وقد استقر بن عودة في تونس في ديسمبر 1956م و الذي أناب تدريجيا محساس لتغطية التموين في الحدود الشرقية كما تم تعيين أوعمران ممثلا للشؤون السياسية و العسكرية بتونس وهو من الولاية الرابعة[5].

---

[1] سعدي بزيان، المرجع السابق ص 66

[2] فتحي الديب، المرجع السابق . ص 471 .

[3] المرجع نفسه، ص 471 .

[4] سعدي بزيان، نفس المرجع ص 66

[5] Abdelmadjid Bouzbid: **La Logistique Durant La Guerre de libération national,** Mitidja Impression, Alger 2005. p35.

بعد اختطاف الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري في أكتوبر 1956 م من بينهم أحمد بن بلة ومحمد بوضياف الذي كان مكلف بالتسليح في الغرب تم تعيين العقيد عبد الحفيظ بوصوف قائدا للولاية الخامسة القيام بهذه المهمة.

وفي ديسمبر 1956م عينت الولاية الثالثة القائد قاسي على قاعدة تونس، وفي الوقت أرسلت الولاية الثانية كل من علي منجلي ، الهاشمي هجرس، وصالح بولحارث، وعلي بوحزيلة إلى تونس لتأمين توصيل السلاح إلى داخل الوطن.

كما سمحت السلطات التونسية مع بداية 1956 لجيش التحرير الوطني اتخاذ قواعد له على طول الحدود التونسية الجزائرية واتخاذ هذه القواعد لتنفيذ العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية[1].

بعد وصول أوعمران إلى تونس في 1957م انضم إليه بعد ذلك كل من كريم بلقاسم، وبن طوبال، ومحمدي السعيد، وبن خدة، وعبان رمضان وبعد وصولهم إلى تونس وقفوا على مشكل عدم التنسيق ومن ثم وجب إصلاح هذا المشكل، وقد اتخذ هؤلاء إجراءات تنظيمية وتنسيقية للعمليات لضمان فعالية التموين بالسلاح، ووضع هيكل قيادة موحد[2].

وللإشارة فإن عملية التموين واجهت صعوبات جمة سنة 1956م لعل أسباب ذلك ترجع إلى:

1-اغتيال العديد من القادة الساميين في الأوراس في مارس 1956م .

2-اختطاف الطائرة التي كانت تقل مسؤولي جبهة التحرير الخمسة من الدار البيضاء إلى تونس في أكتوبر 1956م .

3-توقيف السفينة آتوس التي كانت محملة بالسلاح التي تكفي آلاف الجنود على الحدود الغربية.

---

[1] Gian Paolo calchi Novati, "Le bombardement de sakiet – sidi – youssef et les péripéties de la politique tunisienne face à la guerre d'Algérie", **Actes du IXe colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964)**, 8-9 mais 1998, Institut superieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 1999, P60.

[2] Abdelmadjid bouzbid, o p .cit .p 38-39 .

4-اكتشاف البترول في جنوب الجزائر والذي تسبب في تشديد الرقابة الفرنسية.
5-العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956م أين يوجد المقر الرئيسي لجبهة التحرير، ونجم عن هذا العدوان احتلال قناة السويس لأشهر عديدة.
بالإضافة إلى ذلك التهديدات العالمية التي كان يتلقاها المصريون بسبب دعم الثورة الجزائرية علنيا.
6-بعد استقلال كل من تونس والمغرب أقامت السلطات الفرنسية نقاط مراقبة على الحدود البرية وفي الموانئ و المطارات.
7-حصول ليبيا على استقلالها عام 1951م إلا أنها بقيت خاضعة للرقابة الفرنسية والإنجليزية.
8-كان البحر الأبيض المتوسط مراقبا من طرف قوات الحلف الأطلسي وتواجد الأسطول السادس الأمريكي وهذا ما أدى إلى وضع رقابة مشددة على الحدود النيجرية الجزائرية بالإضافة إلى هذا كله كانت المخابرات الفرنسية تراقب كل الحركات عبر ليبيا وتونس و المغرب والجزائر[1].
وكانت هناك المنظمة الإرهابية والتي تسمى اليد الحمراء و التي اغتالت الكثير من إطارات جبهة التحرير الوطني، لاسيما أولئك المكلفين بالتموين لشعور السلطات الفرنسية بالخطر الذي يشكله التموين المكثف بالسلاح ضد الجيش الفرنسي.
إن هذه الصعوبات لم تؤثر على الروح القتالية لجيش التحرير، ولا على عمليات الدعم من الدول الصديقة والشقيقة، بل على العكس ازدادت العلاقات متانة وتجسدت على أرض الواقع و كانت مظاهرها التأييد المطلق للقضية الجزائرية في المحافل الدولية[2].
إن الهيكلة الجديدة للتموين التي أرسلت دعائمها في مؤتمر الصومام 1956م تحت قيادة الكولونيل أوعمران بدأت تتوسع بوضع شبكة تموين موزعة في الشرق والغرب والشرق الأوسط وأوروبا و إفريقيا، ففي الغرب الجزائري تم وضع هياكل ومراكز تموين إستراتيجية لاسيما في الغرب الأقصى بمدن الناضور، مليلة، طنجة،

---

1 Abdelmadjid bouzbid, o p .cit .p 38-39 .

2 Ibid, p39.

تيطوان، الدار البيضاء، الرباط، وأماكن أخرى، وفي الشرق بتونس كانت قيادة التموين قد أسندت للكولونيل بن عودة، وقد تم وضع قاعدة مهمة للتموين خارج مدينة تونس، في بوقرين، وجبل جلود[1].

وفي ضواحي تونس تحولت عمارة إلى مصنع لسلاح البنقالور وكان الجيش التونسي بالقيروان قد سمح باستعمال مخازنه لنقل الأسلحة إلى الحدود الجزائرية ، وقد كانت لجيش التحرير مراكز تموينية عديدة في طرابلس وبنغازي وزوارة، وفي مصر و بمرسى مطروح والسلوم، وفي ألمانيا كانت هناك قاعدة فرنكفورت تهتم بجمع واستلام الأسلحة والتجهيزات وإرسالها إلى جيش التحرير، وتم فتح مكتب من أجل التموين ، وفي بغداد عام 1958م في عهد نظام حكم عبد الكريم قاسم تم إرسال عدة طائرات شحن محملة بالأسلحة إلى ليبيا موجهة لجيش التحرير[2].

وممن أجل تسيير المعركة في الداخل وربط العلاقات مع الخارج فيما يتعلق بالتموين، كان مؤتمر الصومام قد وضع مسؤولين وقادة على مستوى الولايات لربط العلاقات بين الداخل و الخارج فيما يتعلق بالشؤون اللوجستية، فعلى مستوى الولاية الرابعة تم تعيين عمر أو صديق، أما الولاية الثالثة فقد كلف عبد الحفيظ أمقران وكانت مهام هؤلاء تنحصر في الإشراف على شبكات المعلومات التي تربط بين الداخل والخارج، أما الولاية الخامسة فقد كانت على ارتباط وثيق بالمصالح التموينية والمعلوماتية إلى أرسى قواعدها عبد الحفيظ بوصوف بالمغرب الأقصى، وقد كانت الولاية الخامسة والسادسة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقواعد اللوجستية التي كانت بوجدة، وكانت الولاية الخامسة تعد الحسن تجهيزا وهيكلة فيما يتعلق بكل الجوانب مقارنة ببقية الولايات[3].

وقد كانت الولاية الثانية هي التي تمثل حلقة الربط بين الجزائر والولاية الأولى إلى غاية 1962م، وقد كانت كل من الولاية الأولى و الثانية مرتبطة لوجستيا بتونس، وكان الربط بين الولايات يتم بطريقة تقليدية، وكانت بالولايات مراكز تموين تحتوي على وسائل مادية

---

[1] Abdelmadjid bouzbid, o p .cit .p 46 .
[2] Ibid, P-P 47-48.
[3] Gilbert Meynier – Op – Cit P-P 474-475.

يحتاجها جيش التحرير الوطني، و يشرف عليها ضباط اتصال، و هذه المراكز موجودة في أماكن سرية تحتوي على صناديق البريد والمؤن، والملابس والأغذية، ومعدات الطبخ والأدوية، والأغطية والأسرة،كما توجد بها أقسام خاصة بالإيواء، وأثناء دورة أفريل 1958م للجنة التنسيق والتنفيذ تقرر إنشاء خلية جديدة وهي مديرية التسليح والتموين العام بقيادة الكولونيل أوعمران وقد عوضت ما كان يسمى بمصالح التموين، كما تم إنشاء قيادتان عمليتان، قيادة العمليات الشرقية على رأسها الكولونيل محمدي السعيد، والأخرى في الغرب تحت قيادة الكولونيل هواري بومدين، وكان مهمة المديرية تتمثل في تموين القيادتين الشرقية والغربية بالوسائل مهما كان نوعها سواء كانت هبات أو أسلحة أو مشتريات أو عتاد حربي، وتموين الملاجئ الجزائرية في الحدود، حيث كان هناك 200 ألف شخص على الحدود التونسية فقط، وقد ورثت هياكلها من المصالح السابقة للتموين، وكانت إدراة التموين تحت مسؤولية مبروك بلحسين، والإدارة التقنية موكلة إلى النقيب الصادق قلال، والأمانة إلى عبد الرحمان بن عمراني، والمحاسبة والمالية إلى نور الدين فراج الذي كان يدعى " ناصر"، ومهمة التموين في أوربا (ألمانيا) كانت موكلة إلى عبد القادر يايسي المدعو " نواصري"و تتمثل مهمته في جمع الأسلحة والمؤن المختلفة بمساعدة فيدرالية فرنسا[1].

أما في ليبيا فقد كانت المزارع مقرات وقواعد تموين وكانت أهم قاعدة بليبيا تسمى " ديدوش مراد" وكانت هذه القاعدة مرتبطة بقواعد تموين في كوناكري بغينيا، وكيدال بمالي و في المغرب الأقصى تم إنشاء وحدات تموينية لصناعة الأسلحة[2].

وقد كان مسؤول التموين يتكلف بشراء ما يحتاجه جيش التحرير من مؤن وتخزينها بالمركز، وكانت هذه المؤن تتمثل في الملابس والأدوية، وآلات الخياطة، وأدوات الخياطة، والأدوات الجراحية والأحذية والأدوات المكتبية، والآلات الراقنة والخرائط، والبطريات، وكان مصدر هذه المؤن هو السوق المحلية، أو مصالح الثورة بالخارج و التي تشرف على توفير المؤن اللازمة و إرسالها إلى

[1] Abdelmadjid Bouzbid – Op- Cit P 55-56.
[2] Abdelmadjid Bouzbid – Op- Cit P 55-56.

جيش التحرير الوطني بالداخل، وكانت على مستوى الولايات تسير المراكز من طرف ضباط مكلفين بالتموين، أما على مستوى النواحي والقسمات فقد كان يشرف على هذه العملية صف ضباط وغاليا ما كانت هذه المراكز تسخر الإسكافيين والجزارين، والخياطين من أجل توفير كل ما يحتاجه جيش التحرير[1].

وقد كان عمال التموين يختارون من بين صفوف جيش التحرير الوطني من جميع رتبه، وفي بعض الحيان يأتون من فيدرالية فرنسا بسبب مؤهلاتهم التقنية، ويخضعون إلى اختبارات طبية واختبارات مستوى، ويوضعون تحت التجربة التطبيقية والتقنية حسب المؤهلات المطلوبة، ويتم التوظيف حسب عشرون اختصاص ابتداء من السائق إلى المسير، المخزني المحاسب، عمال التشحيم، وفيما يخص الذخيرة والمتفجرات كان العمال يتلقون عمليات تدريبية وتحسيسية لمدى خطورة المهمة وكانوا يختارون سرا، وكانت إحصائيات العتاد والعمال تتم شهريا، فمثلا معظم السائقين كانوا يختارون من مناجم الحديد بالونزة، ومنجم الفوسفات بجبل العنق، ومن عمال حقول البترول في الجنوب، لأن الشركات التي تشرف على المناجم والمحروقات تمتلك عتادا خاصا بالنقل وكان هؤلاء يخضعون لنظام عسكري مثل جنود جيش التحرير من حيث المأوى والكل وتلقي الأوامر، وهؤلاء السائقين كان غذاؤهم يتمثل في الكسرة (الرغيف اليدوي) وعلب المصبرات، وهؤلاء السائقين عندما تنقلهم في شكل قوافل تموين على خط تونس – مرسى مطروح بمصر كان لا يسمح لهم بإجراء أي اتصال خارجي لضمان سلامة قوافل التموين، وقد كان العمل متعبا في شهر رمضان وأحيانا يكون الإفطار على الماء فقط.

وكان هؤلاء يتم إيواؤهم بالثكنات العسكرية في الدول الشقيقة لإتمام عمليات الشحن والتفريغ.

وخلال سنة 1958 م ساعدت التجربة على تطوير وتحسين هياكل التموين، وأمن القواعد، وأماكن التصنيع[2].

---

[1] Gilbert Meynier – Op- Cit P 475.

[2] Abdelmadjid Bouzbid : op.cit, p ,p 52,53.

إذا كانت الثورة الجزائرية قد اعتمدت على الشعب الجزائري في الداخل من أجل تموين جيش التحرير الوطني بكل ما يحتاجه من مؤن، فإنها سارعت إلى البحث عن مصادر تمويلية في الخارج معتمدة في ذلك على دول الجوار مثل المغرب الأقصى وتونس وليبيا، وقد أقامت الثورة بهذه البلدان مراكز أساسية لتموين جيش التحرير الوطني وقد تطورت هذه المراكز بعد تمركز جيش التحرير الوطني على الحدود الغربية والشرقية.

وقد استغلت الثورة الظروف الاجتماعية للاجئين فطبقت استراتيجية الحصول على المؤن من العديد من البلدان وكان جزء من المؤن تستفاد منه الجالية الجزائرية على الحدود الشرقية والغربية المتاخمة في تونس والمغرب الأقصى، وجزء من المؤن يحول إلى جيش التحرير الوطني.

لقد كانت المساعدات الدولية معتبرة لا سيما من طرف الدول المتعاطفة مع الثورة الجزائرية، وقد كانت البلدان العربية والإسلامية في مقدمة الدول التي كانت تقدم هذه المساعدات، ولعلنا هنا نشير إلى تضامن ليبيا حكومة وشعبا وكذلك نشير أيضا إلى الدور البارز الذي لعبته مصر من خلال الدعم الكبير بالأغذية والأدوية والأسلحة التي كانت تأتي من عدة مناطق وتخزن في المراكز الخاصة بالثورة الجزائرية في القاهرة، وبعد ذلك تنقل على متن السفن نحو الجزائر.

لقد استطاعت الثورة أن تهيكل الجانب التمويني في الخارج على غرار ما فعلت بالداخل، وقد لعب قادة الثورة في الخارج الدور الكبير في هذا الإطار وأصبحت بذلك المؤن تتدفق باستمرار رغم المحاولات الفرنسية الرامية إلى قطع الدعم الدولي للثورة الجزائرية فيما يتعلق بالمساعدات المادية.

الباب الثاني

التسليح خلال ثورة التحرير

الفصل الأول

التسليح في الداخل

منذ الحرب العالمية الثانية باشر الجزائريون عملية جمع السلاح، و ظهرت هناك تجارة مزدهرة في هذا المجال، فقد تم تجميع أسلحة و ذخائر متنوعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية التي دارت بين قوات المحور والحلفاء، لاسيما و أن المنطقة العربية لم تسلم من رحى هذه الحرب، و نشير هنا إلى معركة تونس، و توغل دول المحور عبر الحدود الشرقية للجزائر من أجل مقاتلة دول الحلف، هذا بالإضافة إلى نزول الحلفاء بالجزائر عام 1942م، لذلك ساعدت هذه المعطيات بعض الجزائريين الحصول على أسلحة كثيرة كما أن الحدود بين الجزائر و تونس و حتى ليبيا كانت مفتوحة و الرقابة عليها كانت قليلة، و هذا ما ساعد على ازدهار تجارة السلاح، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الاهتمام بقضية التسليح لاسيما و أن الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية عن طريق المنظمة الخاصة قد أولى عناية لهذا الجانب، فقد شرعت المنظمة الخاصة منذ سنة 1947م في عملية التحسيس لجمع الأسلحة و تخزينها لأن هناك عملا تحرريا سوف يحدث لاحقا، كما بدأت تبحث عن عناصر تتسم بالوطنية و ملتزمة بمبادىء المنظمة الخاصة من أجل الاهتمام بهذه المسألة، و بدأت بذلك تحركات على مستوى العديد من النواحي في القطر الجزائري لاسيما بالأوراس و قسنطينة من أجل دراسة الأجواء، و تهيئة الظروف في سبيل الحصول على الأسلحة، و السؤال الذي يطرح كيف استطاعت الثورة أن توظف الأسلحة القليلة عشية انطلاقتها، و كيف تم الحصول على هذه الأسلحة و ماهي مصادرها المختلفة، و ماهي المصادر الداخلية للسلاح منذ سنة 1954م و إلى غاية الاستقلال؟

1-مصادر السلاح قبل 1954م

طرحت مسألة التسليح على المكتب السياسي لحركة الانتصار منذ شهر مارس 1947م، وقد اقترحت حلول منها البحث عن السلاح لدى الأحزاب المعدية للاستعمار والبلدان العربية والحكومات المتهمة

بقضية الجزائر، وقد أعطيت تعليمات للنواب خاصة الأمين دباغين المسؤول عن الشؤون الخارجية للبحث عن مصادر التزود بالسلاح لكن لم تتحقق النتائج المرجوة، فالسلاح كان موجودا لكن المشكلة المالية للمنظمة الخاصة حالت دون ذلك ، فقد خصص للمنظمة الخاصة مبلغ مالي قدره مائة ألف فرنك فرنسي قديم شهريا من ميزانية الحرب، ومن أصل هذا المبلغ كانت تدفع أجور قادة المناطق التي بلغت ستة آلاف فرنك قديم للشخص الواحد إلى غاية ديسمبر 1948م[1]، وهذا ما يعكس افتقار حركة الانتصار على دفعة أولى من السلاح تقدر بـ 300 قطعة من ليبيا وجرى شراء دفعة ثانية من السلاح بفضل التبرعات التي جمعها بناي واعلي دون علم الحزب، وكانت تضم 30 رشاشا و 30 مسدسا و 05 بنادق حربية، وصندوقين من القنابل الهجومية سوف تستخدم في أول نوفمبر 1954م [2].

وبالرغم من أن سوق الأسلحة يعد من القضايا الشائكة فقد كان لزاما على المنظمة أن تضع أسس حقيقية لهذا الجانب من أجل القيام بالثورة، وقد كانت المنظمة تسعى للاعتداء على التمويل الذاتي، واعتمادا على موارد مالية بسيطة تمكن مناضلو بلكور من الحصول على كمية من الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وذلك عند نزول الحلفاء على الشواطئ الجزائرية، وتم الحصول في بداية الأمر على كمية من الأسلحة الخفيفة الانجليزية والأمريكية، كما تم جمع أسلحة من منطقة القبائل سواء بشرائها أو تقديمها عن طواعية، كما أن عددا لا يستهان به من أحفاد الشيخ المقراني قد احتفظوا بكميات معتبرة من الأسلحة تمكنت المنظمة الخاصة من الاستفادة منها، كما أن سكان الشمال القسنطيني يعتبرون أن من واجبهم جمع السلاح وكذا سكان الأوراس لأنه نوع من الوفاء بالعهد وتجيد للموتى بالانتقام من العدو الفرنسي لاسيما وأن مجازر 08 ماي 1945 مازالت ماثلة أمامهم[3].

ويمكن أن نقول أنه المنظمة الخاصة تمكنت من الحصول على كمية معتبرة من السلاح بمنطقة الجزائر والقبائل ويرجع ذلك إلى دور ونشاط أعضاء المنظمة لاسيما المناضل بناي واعلي الذي تمكن عام

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق ، ص،ص 48,49 .

[2] محمد هشماوي ، " جذور نوفمبر 1954م في الجزائر " ، **مجلة أول نوفمبر**، العدد؟ سنة ؟ ، ص . 60

[3] محمد يوسفي، **المرجع السابق** ، ص – ص 95 – 96.

1947م من جمع مبلغ مالي في سرية تامة ودون **علم الحزب فقد** اتصل بالتجار وميسوري الحال في القبائل والجزائر وتمكن من جمع مليون ونصف المليون فرنك فرنسي قديم، وبمساعدة مناضل آخر يقطن ببلكور اسمه " كاب " كان متمرسا في تجارة السوق السوداء، **تمكن بناي واعلي من الحصول على أسلحة معتبرة تمثلت في** 20 رشاش " تشتاين ومموزين " وقطعتي سلاح من نوع طومسون كانت حالتهما سيئة**، و**30 مسدسا جديدا من عيار 07,65 منهم 09 **من صنع** النمسا وهناك نوعية أخرى " الكولت " و05 بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية وهذه الأسلحة التي تم الحصول عليها نقلت إلى دلس إلى الواجهة البحرية لمنطقة **القبائل لتكون بجانب عشرات قطع** الأسلحة التي تم شراؤها من أماكن مختلفة، وقد قام المحترفون في صناعة الأسلحة بجرجرة بصيانتها[1].

كان القطاع الوهراني يمثل المنطقة الأفقر حيث السلاح وقد جلب متاعب لمحمد بلوزداد، وقد حاول تدارك نقص السلاح حيث **أرسل المسؤول الأول للمن**ظمة الخاصة محمد يوسفي إلى جنوب المغرب الأقصى للبحث عن الأسلحة، وقد عمل هذا على تجنب القوات الفرنسية، وتلاني الجمارك من أجل تامين وصول السلاح، وقد تم جلب كمية من الأسلحة والذخائر من المثلث الفسيح (بشار، تندرار، وجدة) ويعتبر محمد بلوزداد أن تسليح الغرب الجزائري يعد أمرا مهما لاسيما وأن هذه المنطقة تمثل مهد مقاومة منذ 832 م، ويمكن الإشارة إلى أن آيت احمد ومحمود يوسفي تمكنا من الحصول على جهاز إرسال واستقبال من مقر قيادة إيزنهاور بفندق سان جورج، كما غنموا أجهزة إلكترونية من معامل الطيران المدني الواقعة بالدار البيضاء (هواري بومدين حاليا)، وقد كان لنقص المال الأثر الواضح في عدم الحصول على كميات كبيرة من السلاح[2].

ويمكن أن نخلص إلى أن المنظمة الخاصة لم تتمكن من الحصول على أسلحة كافية من الجزائر والقبائل ووهران و بذلك

---

[1] حسني آيت أحمد: **روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952**، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصنائعي 2002 ، ص 155.

[2] محمد يوسفي، **مرجع سابق** ، ص 96.

سوف تركز جهودها في منطقة الأوراس التي سوف تتحصل عبرها على كميات كبيرة من السلاح انطلاقا من الجنوب والشرق الجزائري.

خلال اجتماع هيئة أركان المنظمة أواخر سنة 1948 أخبر محمد بوضياف الهيئة أن هناك سوقا مزدهرة للسلاح في ليبيا انطلاقا من مدينة غدامس، وكان مسؤول المنظمة بالوادي سي العربي على علم بالخبر الذي علم به عن طريق تجار السلاح ومهربيه من ليبيا إلى وادي سوف[1].

وتعد منطقة وادي سوف معبرا رئيسيا للسلاح شراء ونقلا، ولعل من بين العوامل التي جعلت هذه المنطقة تلعب دورا هاما في هذا المجال هو خبرة سكانها فيها يتعلق بالمسالك والطرق الصحراوية، وكذا نجد أن هذه المنطقة متاخمة للجنوب التونسي وللشمال الغربي لليبيا وهذه المناطق بقيت بها أسلحة كثيرة من مخالفات الحرب العالمية الثانية، كما أن سكان وادي سوف متمرسين على تجارة القوافل منذ القدم ويعتمدون في تنقلهم على الإبل التي تحتمل الظروف الطبيعية القاسية، كما أن السكان على هذه المناطق الحدودية سواء في ليبيا أو تونس نجد تواصلهم تقليديا وهو ما سهل تجارة السلاح وتهريبه ويمكن الإشارة هنا إلى تلك العلاقة الطيبة التي كانت قد ربطت المقاوم الليبي الشيخ غومة المحمودي بمنطقة وادي سوف وسكانها وهو القائل حينما نصحه بعض رفاقه الهروب من وجه العدو: " روم الطايب وهروبك قدام لعدى خايب الرب يقتل والرصاص سبايب"[2].

ومن ثم نجد أن المنظمة الخاصة سوف تركز على الطريق الصحراوي لجلب الأسلحة، فقد تنقل سنة 1948 حسين آيت احمد ومحمد بوضياف إلى بسكرة بهدف تشكيل قافلة لجلب السلاح من ليبيا، وتم الاتفاق على أخذ مبلغ مالي من ميزانية المنظمة لشراء الجمال التي ستنقل عليها هذه الأسلحة ثم بعد ذلك يعاد بيعها، وقد تمت هذه العملية بنجاح إذ أمكن الحصول على كمية معتبرة من السلاح تمثلت في 100 بندقية وكمية كبيرة من الذخيرة، وقد دفع مقابل هذه الصفقة مبلغ مالي قدر بنصف مليون فرنك فرنسي قديم، وكان نقص الأموال سببا في

---

[1] حسين ايت احمد، مرجع سابق، ص 183.

[2] الأمين مناني: " دور سوف التاريخي في ثورة التحرير "، **مجلة المنار العربي**، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004 ، ص 16.

عدم الحصول على كمية أكبر من السلاح، وقد نقلت هذه الأسلحة من غدامس إلى وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس لتخزن ويحتفظ بها تحت رعاية مصطفى بن بولعيد مسؤول المنظمة[1].

ولعل شراء الأسلحة من الجنوب ونقلها إلى الأوراس لم يكن مرتبطا بسنة 1948 فقط، بل هناك عمليات أخرى تمت قبل هذا التاريخ ففي سنة 1947م سلم علي محساس مبلغا ماليا قدره 300 ألف فرنك قديم إلى عصامي محمد ببسكرة لشراء الأسلحة، واتصل هذا الأخير بمحمد بلحاج في الوادي وقام بشراء كمية من السلاح تمثلت في 33 قطعة من مختلف الأنواع ورأسها في حافلة على أساس أنها سلعة تجارية مرسلة إلى رزقون أحمد ببسكرة 25 قطعة في صندوق، و08 قطع في حصير ، و تمت العملية بنجاح لتأخذ الأسلحة فيما بعد طريقها إلى الأوراس[2].

كما استطاعت المنظمة الخاصة شراء كمية أخرى في السلاح في شتاء 1948م من صحراء فيض أولاد عمر قرب زريبة الوادي، وتم نقل السلاح عن طريق اسمايحي بلقاسم بأمر مصطفى بن بولعيد واشترك في العمل بعزي لخضر وبعزي محمد، وعزوي مدور، وكانوا حاملين معهم رسالة (رمز) وهي نصف ورقة من نوع عشرين فرنكا سلموها لصاحب السلاح الذي كان يحتفظ بالنصف الآخر، وتم نقل السلاح إلى قرية الحجاج تم بعد ذلك تخزينه بمكانين الأول بالقرب من جبل الظهري حيث يوجد منزل بعزي لخضر، والثاني بجبل الدرعان بالقرب من الطريق الرابط بين باتنة وأريس أين يوجد منزل بشاح محمد[3]، وقد كان عدد قطع السلاح 320 بندقية حربية[4].

وفيما يتعلق بهذه الصفقة نجد اختلاف حول ما ذكره محمد الطاهر عزوي والأمين مناني هذا الأخيرة يشير إلى أن هذه الصفقة التي تمت في شتاء 1950م كان محمد الصغير بلعيد الكائن بزريبة الوادي قد استدعى عصامي محمد، وتم الاتفاق على إرسال قافلة من الإبل لحمل السلاح وكان رفقة القافلة عبد القادر العمودي وبن موسى

---

[1] حسين آيت احمد، نفس المرجع ، ص 183.

[2] الأمين مناني: " دور سوق التاريخي في ثورة التحرير "، مرجع سابق، ص 16.

[3] محمد الطاهر عزوي : " الأعداد السياسي و العسكري للثورة في الأوراس، " **مصطفى بولعيد و الثورة الجزارية 1954م**"، جمعية أول نوفمبر باتنة 1999، ص ،ص 626 ، 627.

[4] المرجع نفسه، ص 627 .

البشير ومحمد بلحاج ومعهم الدليل صاحب الإبل وقد وصلت القافلة زريبة حامد بعد 03 أيام وتم نقل السلاح إلى الأوراس والتقى مصطفى بن بولعيد وعصامي محمد وكانت كلمة السر ورقة نقدية من فئة 20 فرنك مقسمة إلى نصفين نصف لدى مصطفى بن بولعيد والآخر لدى عصامي محمد وقدر السلاح المحصل عليه بـ : 250 قطعة وكمية من الذخيرة[1].

ومن هنا تخلص إلى استنتاج وهو الاختلاف الواضح بين ما أورده محمد عزوي و الأمين مناني، إذ نجد الأول يشير إلى أن الذين رافقوا القافلة هم بعزي لخضر و بعزي محمد، وعزوي مدور بينما يذكر مناني القائد مصطفى بن بولعيد، وعصامي محمد، كما نجد اختلاف أيضا حول عدد الأسلحة فالأول يشير إلى 300 قطعة سلاح معظمها بنادق حربية بينما يشير الأمين مناني إلى أن العدد كان 250 قطعة سلاح.

وبالرغم من هذه الاختلافات فإن الاتفاق يبدو واضحا حول مصدر هذه الكمية المعتبرة من السلاح وهو الجنوب الجزائري زريبة الوادي و زريبة حامد .

كما تم الحصول على كمية أخرى من السلاح من منطقة حاسي خليفة بالقرب من وادي سوف وتمثلت الأسلحة في المتفجرات التي كانت تسلم للأشخاص الذين كانوا يقومون بغرس النخيل حيث كانت المنطقة العلوية للمناطق الخاصة بزراعة النخيل حجرية مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى تسليم مادة الديناميت للمهتمين بغراسة النخيل، ولكن التنظيم السري عمل على إعداد قائمة اسمية وهمية لأشخاص على أساس أنهم استفادوا من هذه المادة، وحولت صناديق المتفجرات إلى الأوراس[2].

وقد كانت معظم الأسلحة الآتية عبر الجنوب مصدرها ليبيا عبر وادي سوف ثم بسكرة إلى الأوراس ، و قد لعبت المنظمة الخاصة دورا كبيرا في جلب السلاح منذ سنوات 1948، 1949 ، 1950م من ليبيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وأعدت لها مخابئ سرية في

---

1 الأمين مناني، " دور سوق التاريخي في ثورة التحرير "، مرجع سابق ، ص 16.

2 عبد القادر العمودي: **ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954** ، 19-1999/03/20، الوادي، رقم التسجيل:01/186 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،الجزائر.

منطقة الأوراس وعشية اندلاع الثورة دخلت منها كمية كبيرة إلى المناطق الشرقية منها 275 بندقية ستاتي استفادت منها المنطقة الثانية الشمال القسنطيني، كما أرسلت كميات أخرى إلى الأوراس، وقد أعطيت تعليمات لمناضلي المنظمة الخاصة بجمع الأسلحة من عند الأقارب والمتعاطفين مع الحركة الوطنية، سواء أسلحة صيد أو أسلحة حرب، كما كلفت جماعات أخرى بجمع و شراء الأسلحة والذخيرة والحصول عليها من عدة جهات سواء حراس الغابات أو التنظيمات المسلحة أو غيرها، كما لجأ البعض إلى التعامل مع المجندين الجزائريين المناصرين للفكر التحرري ومن خلالهم تم الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة من الثكنات التابعة للسلطات الاستعمارية مما دفع هذه الأخيرة إلى تجريد و نزع السلاح من بعض الثكنات بعد أن تسربت كميات كبيرة منه إلى الوطنيين الجزائريين.[1]

وقد لجأ التنظيم السري في الغرب إلى اغتيال الجنود الفرنسيين أو المتعاونين المسلحين في صفوفه بهدف الحصول على السلاح و من بين هذه العمليات تلك التي حدثت بمعسكر بالملعب البلدي حيث تم إلقاء قنبلة على تجمع للقوات الفرنسية ، بهدف الحصول على السلاح، وكذا عمليات اغتيال أفراد الشرطة و بمثل هذه الطرق كان يتم الحصول على السلاح لكنه قليل في الغرب مقارنة بالمنطقة الشرقية حيث لم يتم بعد وضع تنظيم معين لتامين السلاح في المنطقة الغربية ، و لعل المنطقة الشرقية كانت الأوفر حظا فقد خزنت بها كميات كبيرة من السلاح لا سيما في بلاد القبائل الأوراس ، و من أسباب توفر السلاح هو انفتاح هذه المنطقة على خطوط الإمدادات المباشر عبر ليبيا و تونس .[2]

ويمكن أن نستنتج أن الأسلحة الحربية و الذخيرة كانت موجودة بكميات كبيرة بالأوراس وهو ما جعل هذه المنطقة تتحمل عبء الثورة طيلة سنة كاملة بل و تقدم إمدادات من الأسلحة إلى المناطق المجاورة ، ولعل هذا الكم الهائل يعود إلى ذكرنا سابقا إلى انفتاح هذه المنطقة على الحدود التونسية و الليبية و لذلك نشطت عمليات تهريب الأسلحة

---

[1] عبد الرحمان عمراني " التسليح أثناء الثورة" المرجع السابق ص ـ ص 56ـ 62

[2] محمد صديقي: **الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح**، ترجمة أحمد الخطيب باتنة 1986 ، ص- ص 9 – 11.

عبر الحدود الشرقية أو الجنوبية الشرقية للجزائر، وهذا ما جعل القوات الفرنسية عن طريق مصالح الشرطة و الدرك و الجمارك بل وحتى هيئة الدوائر المشكلة من الخيالة تكثف نشاطاتها على الحدود المشتركة الجزائرية التونسية لمنع تسريب و تهريب السلاح للجزائر، كما شكلت فرنسا طابورين مغربيين للإحلال محل الدوائر لكن رفضت الإدارة الفرنسي فيما بعد بقائهما وهو ما ساعد على تهريب عدد من الأسلحة التي كان وراء إدخالها للجزائر زعماء الحركة الوطنية في إطار التنظيم السري (OS) ، وقد نجحت القوات الفرنسية في حجز وتوقيف عديد قوافل السلاح على الشريط الحدودي، فقد حجزت القوات الفرنسية بمدينة بئر العاتر جنوب تبسة 14 بندقية حربية و بندقية من نوع رشاش (MITRAILLEUSE) [1].

وفي تونس وبالضبط في مدينة فريانة المطلة على الحدود الشرقية للجزائر حجزت القوات الفرنسية 07 بنادق حربية، لكن ضعف إمكانات المراقبة الفرنسية حال دون وضع يدها على كل الأسلحة،وكانت تونس تعد المصدر الأساسي للسلاح الآتي إلى الجزائر، و تؤكد ذلك التقارير الفرنسية حيث تم حجز بين سنتي 1945,1943م 80000 ألف بندقية حربية وقرابة 3000 بندقية آلية ولعل إقبال الجزائريين على هذه الأسلحة يعود إلى انخفاض الأسعار إذ لم يتعدى سعر البندقية ألف فرنك، وكانت فرنسا دائما تعتقد أن وراء المسألة الحركة الوطنية.

وقد قامت السلطات الفرنسية بتوقيف أشخاص يقومون بتهريب السلاح عبر مدينة ونزه شرق تبسة، وورد في تقارير الدرك بين 18، 21 جانفي 1947 أن الموقوفين هم جزائريين و تونسي واحد مهمتهم تهريب السلاح وكانت الكمية المحجوزة مسدسين من نوع بريتا عيار 9 ملم ، و مسدس عيار 13 ملم ، و خمس مسدسات لم يضبط نوعها، و273 خرطوشة عيار 9 ملم نوع بار بلام PARABELLUM ، و 13 خرطوشة 09 ملم نوع بريتا، و03 خراطيش صنع أمريكي[2].

---

[1] يوسف مناصرية: " نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 "، **مجلة التراث**، العدد 10 ، جويلية 1999 ص – ص 134 – 137.

[2] المرجع نفسه، ص 138.

وحسب التقارير الفرنسية فإن مصدر السلاح مدينتي تونس وبنزرت ولذلك تعززت المراقبة على هذه المناطق لكشف مخابئ السلاح ورغم ذلك فقد اعترفت السلطات الفرنسية بصعوبة المراقبة و هذا ما مكن الأوراس من الحصول على انتشار الأسلحة الحربية بها، ولعل هذا ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للحد من هذه الظاهرة ويتجلى ذلك من خلال التقرير الذي اعقده المقيم العام السيد مونس (MONS) يوم 03 جوان 1948م الموجه إلى السيد جورج بيدو GERRGES BIDAULT وزير الخارجية الفرنسية الذي يشير إلى خطورة عملية تهريب السلاح من القطر التونسي إلى الجزائر وضرورة تكثيف مراقبة الحدود ولكن دون جدوى، ولعل انتشار الأسلحة بتونس مرده إلى مخلفات قوات المحور التي تركت كميا إعداد كبير من السلاح تم تسريب الكثير منها إلى الجزائر[1]، وبالرغم أن مصالح العتاد الفرنسية قد جمعت أكثر من 88000 بندقية في شهر أكتوبر 1947م و 4776 بندقية حربية خلال النصف الثاني من سنة 1947 و 3589 بندقية خلال الثلاثي الأول من سنة 1948[2]. وقد لجأت السلطات الفرنسية إلى أسلوب الإغراء لجمع السلاح فكل من يقدم سلاحا لها يتحصل على مبلغ مالي كمكافأة، فقد خصصت سنة 1948م مبلغا ماليا قدره خمسة ملايين و نصف المليون لهذا الغرض، رغم أنها في السابق كانت تلجأ إلى الأساليب القمعية و الردعية ضد مهربي السلاح إلى القطر الجزائري، و قد تعززت فرق المراقبة بفرق المهاري التي حجزت كميات من الأسلحة و الذخيرة عام 1948 م مجهزة للدخول إلى الجزائر، وزادت القوات الفرنسية من عمليات التفتيش ، ورفعت من سعر أسعار البنادق المقدمة لها ، و هذا ما شجع أكثر على التهريب فبندقية واحدة تباع أو تسلم إلى القوات الفرنسية يشترى بثمنها عدة بنادق تهرب للجزائر ، وهذا ما رفع من عدد الأسلحة الموجودة بالأوراس و نستتشف ذلك من خلال تقرير الكولونيل بلانش (BLANCHE) قائد مدينة باتنة في أكتوبر 1954م إلى الجنرال (SPILIMANN) على أن ناحية باتنة تتوفر على 10,000

---

[1] يوسف مناصرية: " نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 "، المرجع السابق، ص 136.

[2] - المرجع نفسه، 139.

بندقية حربية مختلفة الأنواع ، و بالتالي وجد عشرات الثوار في باتنة، تبسة، سوق أهراس مسلحين تسليحا جيدا وكل ذلك بفضل ما لعبته الحدود الشرقية من دور بارز في هذا المجال[1].

ويمكن أن نستنتج الكثير من الحقائق من خلال ما سبق و هو أن مصدر السلاح الأساسي الذي اعتمدت عليه الثورة عند اندلاعها 1954 هو الحدود الشرقية انطلاقا من تونس إلى الجزائر ، و كان لمهربي السلاح و تجاره الدور الكبير في الحصول عليه حيث تمكنت الحركة الوطنية الجزائرية من توظيف هذه العوامل الطبيعية و البشرية و استغلالها في التموين بالسلاح .

وقد كان السلاح في الغالب مصدره الأول تونس و ليبيا و بكميات أقل المغرب الأقصى ، و قد لجأ تجار الأسلحة في الكثير من المرات إلى شراء قطع الأسلحة الخفيفة و هي من مخلفات الإيطاليين بالجنوب التونسي و ليبيا و تهريبها إلى الجزائر ، و قد وضعت القوات الفرنسية يدها في عديد المرات على أعداد منها مثلما ذكرنا سابقا ، و من التقارير التي أشارت إلى تهريب السلاح عبر الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر ما ورد في إحدى الوثائق الفرنسية بتاريخ 1947 ما يلي : "بتاريخ 02 أكتوبر 1947م صودرت في الرقيبة التابعة للوادي خمس بنادق إيطالية من نوع ستاتي و عشرة آلاف طلقة ، هذا ما يؤكد أن هناك خط تهريب عبر الحدود الجنوبية الشرقية للجزائر " كما تمكنت فرنسا من مصادرة أسلحة كثيرة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة عام 1950 .[2]

وبالنسبة للحدود الغربية فقد كان تهريب السلاح محدودا ونطاقه الجغرافي ضيقا، فقد كان مناضلو المنظمة الخاصة على اتصال بإخوانهم المغاربة من أجل إعداد أرضية للعمل العسكري وتحضير المخابئ وجمع قطع الأسلحة والنضرة انطلاقا من منطقة الريف المغربية ، وقد تم توقيف عدد من الأشخاص من طرف

---

[1] يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص134.
[2] محمد صديقي ، مرجع سابق ص ، ص 23,24.

السلطات الاستعمارية بتهمة حيازة السلاح والذخيرة الحربية خاصة بعد الوصول إلى الخلايا السرية للمنظمة الخاصة عام 1950م .[1]

بالرغم من تشديد السلطات الاستعمارية مراقبتها للحدود و محاولة الوصول إلى خلايا التنظيم السري الذي ظل ينشط في مجال تهريب السلاح وتخزينه فإن نشاط الوطنيين الجزائريين المتشبعين بالفكر الثوري ظل متوصلا، وظل تجار السلاح يعتبرون أن هذا العمل هو مصدر للثروة والربح، ومن بين تجار الأسلحة الأخضر بن عبد الحفيظ بوزيان المتخصص في تهريب السلع من تونس، وقد استدعى هذا الأخير إلى منزل أحمد بن محمد براكني إلى جانب فرحي ساعي ببئر العطوش وتم تدارس فكرة البحث عن السلاح و تهريبه، فاعتبر أن هذا العمل يعد إيجابيا ناهيك على أنه مصدر ثراء، و قد اتصل الأخضر ين عبد الحفيظ بعلي بن مسعود السوفي القاطن في بن قشة بالقرب من زريف الساهل بغرض جمع الأسلحة، وإن كانت هذه العملية بالمنطقة الشرقية تعود جذورها كما ذكرنا سابقا إلى سنوات الحرب العالمية الثانية مثلما يؤكد ذلك الشيخ محمد الشبوكي الذي كانت له اتصالات مع حامد روابحية وكانت أولى عمليات جمع الأسلحة تبدأ من تلك القطع الحربية التي أنزلتها طائرة ألمانيا فقام السكان بإخفاء تلك الأسلحة لتستفاد منها الثورة فيما بعد، وقد كان تجار الأسلحة يجوبون الأسواق الأسبوعية متنكرين بهدف جمع الأسلحة.[2]

وقد توسع نشاط هؤلاء التجار إلى المناطق الجنوبية حيث تم جمع بندقيتين حربيتين وكان ثمن الواحدة حوالي 3000 فرنك ، وتم الاتصال مرة أخرى بعلي بن مسعود السوفي وتم الحصول على 03 بنادق حربية من نوع ستاتي و أكثر من 7000طلقة مقابل مبلغ مالي قدره 27000 فرنك ف. قديم، وتم نقل هذه القطع على المناطق الشمالية (تبسة)، كما تم الحصول على أسلحة من المواطنين القاطنين بالشريعة وتبسة وبئر العاتر و دوار الدرمون و غيره .[3]

---

[1] محمد قنطاري: " حقائق ووثائق عن تحضير و تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن و عمليات المسلحة و التخريبية "، **مجلة الذاكرة**، العدد 05 المتحف الوطني للمجاهد أوت 1998 ص –ص 28-41.

[2] محمد زرول، المرجع السابق ص ـ ص 33 ـ 37 .

[3] محمد زرول، المرجع السابق، ص 40.

ونشير هنا إلى أن السلطات الاستعمارية كانت دائما على يقظة في محاولة منها للوصول إلى الخلايا السرية المسؤولة عن جمع السلاح وتخزينه خاصة وأنها كانت تدرك أن المنظمة التي حلت عام 1950 سيعاد تشكيلها و يبقى نشاطها متواصلا .[1]

ورغم هذه الإجراءات فقد بقيت عمليات شراء وجمع الأسلحة متواصلة فعندما قام بعض المناضلين بالمناطق الشرقية لجمع السلاح للثوار التونسيين اتصل فرحي ساعي بإبراهيم عمارة بن رابح المكلف بهذه العملية وطلب منه مواصلة العمل لكن بشرط لا يسلم السلاح للتونسيين و إنما بتجميعها لتخزن في المناطق الشرقية بالجزائر (الأوراس) كما لعب الأزهر شريط دورا كبيرا في هذا المجال خاصة و انه كان من كبار تجار الأسلحة قبل 1954م ، وكان قد أعد مخابئ للأسلحة منها المخبأ الموجود لدى صهره حمه شريط، والآخرين بمنزل العيد شريط وصديقه " منور الجرفي"، كما نشط فرحي ساعي في مجال جمع الأسلحة وطالب الجزائريين على الشريط الحدودي الشرقي بمنع منح الأسلحة للتونسيين وقد وجه لوما و عتابا للأمين دربال المعروف ب " ولد علي أغيول " الذي كان قد قدم قطعا حربية للتونسيين، وقد امتد نشاط فرحي ساعي حتى مسكيانة شمال تبسة وشرقها إلى الونزة وكان ينشط بها مناضلين آخرين لجمع السلاح،[2]ومن بينهم باجي مختار الذي كان على رأس مجموعة من المناضلين الذين يقومون بالإعداد المادي للثورة وامتد نشاطهم حتى سوق أهراس وتم جمع عدد معتبر من السلاح بين بنادق رشاشة، و بنادق صيد وقد استشهد باجي مختار عند اندلاع الثورة 1954م.[3]

وقد ازداد نشاط المنظمة السرية في الأوراس فيما يتعلق بجمع السلاح لا سيما في الأوراس و قد تولى مصطفى بن بولعيد العمل على تنشيط الخلايا بالمنطقة، وتولى مراد ديدوش عمالة الجزائر، وعبد المالك رمضان عمالة وهران في حين تولى محمد بوضياف التنسيق بين الجهات المختلفة للوطن، وقد كلف مصطفى بن بولعيد بمهمة صنع القنابل المحلية وخزن الأسلحة والمتفجرات كما كلف بربط الاتصالات

---

[1] Ferhat Abbas, **Autopsie d'une guerre**, France, 1981, P- P 63-92 .

[2] محمد زرول، المرجع السابق، ص –ص 68-71.

[3] Zdravco pecar,op.cit P 52.

بالثوار التونسيين والقيام برحلة استطلاعية إلى طرابلس بغرض الحصول على السلاح ومعرفة مصادره ومخابئه، وقد حدث انفجار للقنابل في أحد المخابئ التي كان يجمع فيها مصطفى بن بولعيد الذخيرة في دكان أحد المناضلين، وقد نجح مصطفى بن بولعيد في التعامل مع هذا المشكل إذ قدم هذا الأخير مبلغ مالي قدره 250 ألف فرنك لبعض الجهات التي استطاعت أن تتستر عن الحقيقة .[1]

وقد نشرت جريدة لاديبيش بقسنطينة 22 جويلية 1953م الحادث بعنوان سلسلة انفجارات " يوم الأحد الموافق ل19 جويلية 1953 م على الساعة الثامنة ليلا كان المتنزهون في مدينة باتنة وكذا الأشخاص المكدسون في الساحات والمقاهي،أزعجوا بانفجار شديد آتيا من ناحية شارع فرنسا،وبعد قليل أردف بخمس انفجارات زرعت الرعب والهلع بالشارع المذكور،وتطايرت شظايا زجاج حانوت السيد مشلاك الواقع بشارع فرنسا رقم 20 وغطى دخان كثيف الناحية وفي الحين اعلم السادة : دولابلانك رئيس دائرة باتنة، ومالبال رئيس البلدية ونائب بالجمعية الجزائرية،وبن خليل نائب بالمجلس العام،و بيبي وعزيزي نائبان بالمجلس العمالي ، وقج النائب المساعد لرئيس البلدية، وأعضاء المجلس البلدي، و بيتي قاضي التحقيق، و ابادي وكيل النيابة العامة، و سارازين المحافظ المنتدب، ودوبروي محافظ الشرطة العدلية، وقد حضروا كلهم مكان الحادث واتخذوا جميع الاحتياطات الأمنية...وقد اكتشفت المصلحة المختصة قنابل أخرى لم تنفجر ...وقد أجريت استنطاقات والبحث لا زال جاريا .[2]

ورغم هذا الحادث فقد تواصلت عمليات جمع السلاح بمنطقة الأوراس ففي صيف 1954 انتشرت بعض الأخبار على أساس أن الثوار التونسيين يتوغلون إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية ويقومون بجمع الأسلحة، لذلك كان لابد من إيجاد حل لهذا المشكل لاسيما و أن هناك استعدادات تجري بالجزائر للقيام بعمل عسكري ضد فرنسا، و كان هناك لجنة مشكلة من تسعة عشر . مناضلا جزائريا بالحدود الشرقية تعنى بجمع الأسلحة قامت بعقد اجتماع في بئر العطوش بمنزل عياد أحمد براكني، و طرحت مسألة توغل الثوار التونسيين إلى

---

[1] عبد الرحمن بن إبراهيم، المرجع السابق ،ص ، ص 124، 125.

[2] عبد الرحمن بن إبراهيم، المرجع السابق، ص127 .

الجبهة الشرقية للجزائر و تم مناقشة الموضوع، و اتفق على تشكيل وفد للاتصال بمصطفى بن بولعيد و قد تم ذلك إذ اتصل بهذا الخير المناضل بوزيان و أخيه عمار و أحمد براكين وعياد براكين، و يونس بن يوسف براكين و غيرهم ، و قد حدث مصطفى بن بولعيد الوفد على الإسراع في جمع الأسلحة الموجودة على بوابة الحدود التونسية حتى بتطبيق استراتيجية التنكر في زي الثوار التونسيين، و فعلا تمكن عثمان بن رابح من جمع بعض الدفاتر التي تحمل اسم الحزب الدستوري الحر، و كان كل مناضل يقدم سلاحا يعطى له وصل من ذلك الدفتر .[1]

و فيما يتعلق بتوغل الثوار التونسيين إلى القطر الجزائري يذكر المناضل التونسي عبد الوهاب السندي أن الأزهر الشريط التونسي دعا الثوار التونسيين الدخول إلى الجزائر قبل 1954 للحصول على السلاح و من بين المقاومين التونسيين الذين عبروا الحدود الجزائرية الشرقية إلى الجزائر عبد الوهاب السندي وعلي ترعة، و عبد الله بن سعد و كان هدفهم الحصول على السلاح و أيضا للبحث عن مجندين جزائريين للالتحاق بصفوف الثورة التونسية، و قد تم الاتصال بمناضلين ينتمون لحركة الإنتصار (حزب الشعب) في دوار أولاد بوزيان قرب الشريعة بتبسة، و وجدوا دعما ماديا و معنويا من طرف السكان، إذ تحصلوا على مؤن متنوعة و قطع أسلحة كما جندوا مقاومين جزائريين ليلتحقوا بالثورة التونسية انطلاقا من الشريعة، ووادي هلال، و بئر العاتر و نشير هنا إلى أن بعض الجزائريين رفضوا تسليم السلاح للثوار التونسيين و كان ردهم أن هناك استعدادات تجري لتفجير الثورة بالجزائر .[2]

ومن هنا نستنتج أن المرحلة التحضيرية للثورة تبدأ منذ عام 1947م إثر تشكيل المنظمة الخاصة، و عمليا تبدأ بعد اكتشافها عام 1950م عن طريق أولئك المناضلين الذين تملصوا من قبضة السلطات الاستعمارية، و في هذا الإطار بدأت اتصالات على الصعيد الخارجي والداخلي بهدف الشروع في الكفاح المسلح، و في 23 مارس 1954

---

[1] محمد زرول، المرجع السابق، ص – ص 41-44.
[2] المناضل عبد الوهاب السندي، رقم التسجيل cote 101

أنشئت اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي تألفت في البداية من أربعة أعضاء إثنان من قدماء المنظمة الخاصة و هما (بن بولعيد و بوضياف) و إثنان من أعضاء اللجنة المركزية محمد دقلي المسؤول العام عن التنظيم و معاونه رمضان بوشوبة مراقب التنظيم و يرجع اختيار هذين الشخصين نظرا لإشرافها على كل أجهزة الحزب، و هذا ما يسهل لهما الاتصالات.[1]

و قد وضعت قاعدة الثورة في شهر جوان 1954م عن طريق مناضلين مخلصين سيبرمجون مراحل الكفاح المسلح و سيفجرون الثورة اعتمادا على الشعب و من هؤلاء نذكر مصطفى بن بولعيد ، أحمد بن بله، آيت احمد، ديدوش مراد، كريم بلقاسم، ومحمد بوضياف وغيرهم، و بذلك سوف تتحدد بدقة المسؤولية السياسية و العسكرية ويقسم الوطن إلى مناطق عسكرية تحت إدارة جيش التحرير .[2]

وبذلك تم تقليص مدة التحضير للكفاح المسلح إلى اقصر مدة على اعتبار أن الثورة ستتخطى معظم مشاكلها تبعا لمراحل تطورها، و تم بذلك إقامة نظام هيكلي لا مركزي معتمدا على البنية الأفقية التي تسمح بحرية الحركة دون عراقيل.[3]

و كانت اللجنة قد كلفت في وقت سابق بن بولعيد بالذهاب إلى ليبيا لتسلم الأسلحة التي وعد بها بن بلة، كما توجه بوضياف و بن مهدي إلى الريف المغربي، لكن السلاح لم يأت من ليبيا، كما لم يتحصل الوفد الذي ذهب إلى المغرب الأقصى على أية أسلحة إذ كانت وعود علال الفاسي مجرد كلام ووجد بن مهيدي نفسه في حيرة كبيرة أمام نقص السلاح بمنطقة وهران، و لم يكن يملك شخصيا سوى مسدسا من عيار 7.65 ملم مزود برصاصتين فقط.[4]

وبذلك سوف يبذل الوفد الخارجي قصارى جهده من أجل تخطي مشكلة التسليح وسيعمل أحمد بن بلة على توفير السلاح بكميات معتبرة مع المرحلة الأولى للثورة[5].

---

[1] سليمان الشيخ ، المرجع السابق، ص-ص 67- 69.

[2] محمد يوسفي : المرجع السابق 168.

[3] أحمد محساس: **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة**، ترجمة الحاج مسعود، محمد عباس، وزارة المجاهدين 2002. ص

[4] عبد الرحمان بن ابراهيم ، نفس المرجع ص ،ص 464 ، 465.

[5] محمد البجاوي: **حقائق عن الثورة الجزائرية**، دار الفكر الحديث ، بيروت 1971 ص 149.

ونشير هنا إلى أن قضية السلاح و حتى الأموال كانت المهمة ما قبل الأخيرة للجنة الستة، و كان مخزن السلاح الرئيسي يوجد بالأوراس و يضم حوالي 300 قطعة سلاح إيطالية تم شراؤها ما بين 1947 ، 1948م .[1]

وقد اندلعت الثورة في 01 نوفمبر 1954م و تم تقسيم الوطن إلى خمسة مناطق تحت إدارة جيش التحرير.[2]

المنطقة الأولى : أوراس النمامشة بقيادة مصطفى بن بولعيد و ينوبه شيهاني بشير

المنطقة الثانية : الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد نائبه زيغود يوسف .

المنطقة الثالثة : بلاد القبائل ... يقودها كريم بلقاسم و ينوبه عمر أوعمران.

المنطقة الرابعة : الجزائر بقيادة رابح بيطاط و ينوبه سويداني بوجمعة .

المنطقة الخامسة: وهران بقيادة العربي بن مهيدي و ينوبه عبد المالك رمضان و عبد الحفيظ بوصوف .[3]

وقد واجهت الثورة الجزائرية عند اندلاعها عدة صعوبات تتعلق بالتحويل و التموين وهياكل التنسيق و القانون الأساسي التأديبي و التخطيط للتسليح و التخزين و المخابئ، وتوزيع الرجال و العتاد في مناطق الثورة بطريقة محكمة، و قد عولجت هذه القضايا بدقة بالغة، لاسيما في مجال التسليح حيث سيبدأ الشعب يصنع استقلاله ببنادقه و بالذخيرة التي يمتلكها .[4]

2- توزيع السلاح على المناطق :

اندلعت الثورة التحريرية في فاتح نوفمبر 1954م 06 ربيع الأول 1374هـ و كانت عملياتها شاملة لكل الوطن هذا إذ ما استثنينا المنطقة الأولى التي فازت أيضا بسبق التوسع والانتشار و قوة التسلح، و بذلك فقد عمت الثورة جميع المناطق الباقية و اختلفت حدتها من مكان إلى آخر و قد اشتركت هذه المناطق في استراتيجية مرت بثلاث

---

[1] عمار ملاح ، المرجع السابق ، ص 56.

[2] محمد يوسفي، المرجع السابق، ص 168.

[3] عمار قليل ، المرجع السابق ، ج1 ، ص 169.

[4] محمد يوسفي، المرجع السابق ،ص 169.

مراحل، اعتمدت المرحلة الأولى على إحداث اللا أمن و ذلك بشل الحياة الاقتصادية للبلاد عن طريق التخريب و التهديم المتواصل و ضرب البنية التحتية للاستعمار، والهجوم على مراكز العدو وثكناته وإجبار السكان الأوروبيين على مغادرة البلاد، وتمثلت المرحلة الثانية بالتوغل في عمق الشعب و قتل الموالين للاستعمار، و كسب المزيد من المجندين الشباب في صفوف جيش التحرير و ليتم تسليحهم عن طريق الأسلحة المحصل عليها في الاشتباكات مع العدو، أو من ثكناته، و مراكز جيشه و شرطته، أو بفضل الجنود الشمال الأفريقيين الفارين بأسلحتهم و الملتحقين بالثورة، و قد اتسمت المرحلة الثالثة بالنشاط و الفاعلية كلما كانت الظروف مهيأة و مواتية [1].

و السؤال الذي يطرح هنا كيف كان واقع هذه المناطق عند اندلاع الثورة لاسيما فيما يتعلق بالإعداد المادي لا سيما السلاح و كيف ستتخطى الثورة هذا المشكل فيما بعد ؟

بالنسبة للمنطقة الأولى كان مصطفى بن بولعيد قد كثف من أعماله استعداد لتفجير الثورة و بعد أن طلب من مساعديه أداء اليمين أطلعهم على ساعة اندلاع الثورة [2].

وكانت الحركة الثورية قد أعطت الاوامر في صيف 1954 لاستخراج السلاح المخزن بالأوراس لاسيما الذي كان بقرية الحجاج ، وذلك لفرزه و صيانته و أعداده بغرض التوزيع ، مع الشروع في صنع القنابل كتلك التي تم صنعها بقرية تازولت و قرية الحجاج، و الذي كان مختصا في صنع القنابل بالمنطقة برغوث علي و بعزي علي واسمايحي بلقاسم ، و ابتداء من يوم 1954/10/08 شرع في توزيع السلاح من قرية الحجاج على مراحل ففي المرحلة الاولى تكلف مصطفى بن بولعيد و شيحاني بشير بحمل كمية كبيرة من السلاح في سيارته الى بلاد القبائل، أما المرحلة الثانية تكلف مصطفى بن بولعيد و شيحاني بشير بنقل كمية من السلاح الى ذراع الميزان، وفي المرحلة

---

[1] يوسف مناصرية: "واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى 1954 – 1955"، المرجع السابق ص،ص 33 ، 34.

[2] عمار بوحوش: "تحويل المنطقة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني "، مرجع سابق ص 50

الثالثة تم نقل كمية أخرى من السلاح الى المنطقة الثانية وبعد ذلك قام مصطفى بن بولعيد بتوزيع السلاح على المجاهدين بالأوراس[1] .

وكان مصطفى بن بولعيد قبيل اندلاع الثورة دائم التنقل بين الجزائر العاصمة وقسنطينة والأوراس بحذر في سرية بهدف تنظيم طلائع الثورة، و في ليلة 31 أكتوبر 1954م أعطى أوامره بتوزيع السلاح على المجاهدين، و كان قبل هذا التاريخ قد أخرج السلاح من مخابئه و أمر بتنظيفه وإعداده للتوزيع،و فعلا تم ذلك مع آخر ليلة من شهر أكتوبر، و وصل السلاح إلى مشوش، بنيان، غسيرة تاحموت . كيمل، زلاطو، أريس، إشمول، الشمرة، وكان السلاح مجمعا بمكانين الأول في دار بزي الأخضر، قرب وادي الحمام، و الثاني بدار طريسه بشير بالأوراس كذلك[2].

وكان مصطفى بن بولعيد قائد المنطقة الأولى قد قسم جيشه إلى تسع وثلاثين فوجا قاموا بالعمليات ليلة أول نوفمبر و نجح ثلاثة أفواج في مهمتهم نجاحا تاما .[3]

وللإشارة فإن قائد المنطقة الأولى رفقة نائبه شيحاني بشير قد نقلا عدد كبير من السلاح إلى السمندو و الخروب أي المنطقة الثانية و كان قائد المنطقة الأولى قد عقد آخر اجتماع بين ليلة أول نوفمبر 1954م في دار ابن شائبه بدشرة أولاد موسى بأشمول ، وفي دار بولقواس بخنقة لحدادة في تيبكاوين حيث قام بتوزيع ما تبقى من للسلاح المستخرج من مطامير قرية الحجاج الموجودة بها ديار عزوي و بعزي وبشاح، و قد بلغ عدد المجاهدين 350 في كلا الاجتماعين و كان بن بولعيد في شهر ديسمبر قد اتجه إلى بسكرة كمدني للاتصال بمحمد بلحاج لكن وجد أن السلاح الذي يوجد عنده قد أعطاه للمصاليين. [4]

وقد حاول قائد المنطقة (إحكام نظام دقيق حتى تسير العمليات وفق ما خطط لها، فقد وضع عباس لغرور على مدينتي خنشلة و قايس و قد أمر شيحاني بشير كل من موسى رواح و محمد البشير رداح

---

[1] محمد الطاهر عزوي : " الاعداد السياسي و العسكري للثورة في الاوراس 1 نوفمبر 1954"، المرجع السابق، ص 60

[2] عمار قليل ، المرجع السابق ، ص 199.

[3] يوسف مناصرية " واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى " نفس المرجع ص ، ص 34 ، 35.

[4] محمد الطاهر عزوي، " عظمة ثورة نوفمبر 1954م " المرجع السابق، ص ـ ص 21، 22.

للاتصال بعباس لغرور و كانت حصة خنشلة و قايس من السلاح قد أوصلها المناضلين المذكورين انطلاقا من قرية (بني موسى في الحجاج) إلى قرية يابوس و بعد ذلك تم نقل الأسلحة و الذخيرة المخزنة بيابوس إلى خنشلة و تم تفريغها (بفم تفيست) لتوزع على الجنود الذين شاركوا بها في العمليات الأولى .[1]

وتذكر المصادر أن جيش المنطقة الأولى كان يتراوح بين 1500 و 2000 مجاهد والسلاح الموجود بنسبة 75 %سلاح حربي، و25% سلاح صيد [2] .

و كان مصطفى بن بولعيد يعلق آمالا كبيرة على هذه المنطقة بحكم الأسلحة المتوفرة، و كان ينتظر منها الصمود مدة ستة أشهر حسب الإمكانيات المتوفرة، ولكن بقي مشكل السلاح مطروحا لذلك قرر مصطفى بن بولعيد أن يتولى شيحاني بشير القيادة و يتوجه في شهر جانفي 1955م إلى ليبيا لجلب السلاح و يلقى عليه القبض في 1955/02/11م و نقل من تونس إلى سجن الكدية بقسنطينة و حكم عليه بالإعدام إلا أنه تمكن من الفرار يوم 1955/11/04م رفقة الطاهر الزبيري و العيفة مغلاوي .[3]

و ما يمكن القول أن المنطقة الأولى كانت انطلاقتها الأولى ب 550 مقاتلا و حوالي 200 قطعة سلاح [4]و لعل نقص الأسلحة هو الذي صعب مسألة التجنيد في بداية الثورة .

أما المنطقة الثانية فقد كانت تحت قيادة ديدوش مراد و الذي يروى عنه أنه قال " أن الشعب سيروي عنا الأساطير عندما نكشف له اليوم عن مبلغ تفانينا في القتال و قوة عزائمنا في الدفاع عن بلادنا " .

وكانت منطقته مقسمة إلى 04 نواحي أما الأسلحة التي تمتلكها هذه المنطقة فهي قليلة معظمها بنادق حربية قديمة و أسلحة صيد و

---

[1] يحي شرفي: " الإعداد للثورة ووصف اندلاعها بالأوراس"، مجلة أول نوفمبر، العدد 58، الجزائر 1982 ، ص- ص 28، 29.

[2] يوسف مناصرية : واقع الثورة بالأوراس " المرجع السابق ، ص 36.

[3] عمار بوحوش " تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير"، المرجع السابق ،ص 50.

[4] مصطفى هشماوي " التنظيم العسكري و السياسي للثورة الجزائرية " معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م . الملتقى الأول بباتنة 1989، جمعية أول نوفمبر باتنة 1992 ص 104 .

بعض المتفجرات تم توزيعها على المجاهدين ليلة أول نوفمبر 1954م.[1]

و تعرف هذه المنطقة في الوثائق الفرنسية باسم الشمال القسنطيني ووفقا للإحصائيات الفرنسية فقد كانت تضم بين 900 و 1200 مجاهد إلى بداية 1955م، وكان سلاح الصيد يمثل بنسبة 70 % و للسلاح الحربي 30 % .[2]

و لعل هذه المنطقة انطلقت في ليلة 1 نوفمبر بحوالي 350 مجاهدا بأسلحة قليلة حيث لم تتعد 60 بندقية ما بين بنادق إيطالية من نوع "ستاتي" و بنادق الصيد[3] .

و قد نجح ديدوش مراد و نائبه زيغود يوسف بتنشيط العمليات العسكرية بهذه المنطقة وفي يوم 18 جانفي 1955م استشهد فخلفه زيغود يوسف الذي قام بهجومات 20 أوت 1955م و قد تحسنت وضعية المنطقة الثانية من السلاح بصفة تدريجية . [4]

بالرغم من أن التنظيم الثوري عرف نوع من التعثر في الأيام الأولى من اندلاع الثورة نتيجة رفض إطارات الشمال القسنطيني تعيين السيد رابح بيطاط على رأس المنطمة الثانية وقد تم وضع حل لهذه المشكلة حيث وقع بنيه وبين ديدوش مراد تبادل لأن هذا الخير كان قد عين في بداية الثورة على رأس المنطقة الرابعة [5].

و بالمنطقة الثالثة أوكلت القيادة ببلاد القبائل لكريم بلقاسم بمساعدة عمر أوعمران حيث عقد اجتماعا يوم 1954/10/03م لرؤساء الأفواج في تقربوست و بهاليل ، وذلك بهدف الوقوف على مدى الاستعدادات المادية، و بهدف شرح مبادئ العمل العسكري، و في يوم 08 أكتوبر 1954 عقد اجتماع آخر بقرية أولاد قاسم (بالبيطرو) الأخضرية حاليا بقيادة (سي محمد بوقرة) لبعث نواة الكفاح المسلح حيث تم تقسيم المناضلين إلى أفواج عسكرية و سياسية، و ركز في هذا الشأن على ضرورة جمع الأسلحة و الألبسة و المؤن المختلفة،

---

[1] بو الطمين جودي الأخضر ، لمحات من ثورة الجزائر ، ط II ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987، ص، 23 ، 24.

[2] يوسف مناصرية " واقع الثورة العسكري"، المرجع السابق ص 39.

[3] فتحي الديب ، المرجع السابق ، ص 37

[4] عمار بوحوش " تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير"، مرجعسابق ص51 .

[5] محمد العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول،ط1** ، قسنطينة 1984 ، ص123 .

و كذا توعية المناضلين وتحسيسهم بأهمية الثورة، ولعل المهمة هنا كانت صعبة فمن جهة أن الأسلحة الموزعة لم تكن كافية و من جهة أخرى فإن التنظيمات المصالية كانت منتشرة بكثرة و كانت هذه الأخيرة لا تقبل العمل خارج إطار الزعامة الفردية.[1]

وكانت منطقة القبائل عند اندلاع الثورة تضم ست مناطق عمليات عسكرية، ووصل عدد المجاهدين فيها إلى 570 مجاهدا، و بالنسبة للأسلحة فكما ذكرنا سابق كانت قليلة حيث لم يكن متوفرا سوى 88 بندقية ما بين النوع الفرنسي و الإيطالي، وبنادق الصيد بالإضافة إلى 45 مسدسا، و ثلاثة آلاف طلقة فقط لجميع أنواع الأسلحة.[2]

لكن بعض المصادر تذكر إلى أن عدد المجاهدين قد وصل في أكتوبر 1955م إلى خمسمائة رجل، و بالنسبة لسلاحهم كان بنسبة 70 % سلاح صيد، و نسبة 30 %سلاح حربي .[3]

وقد عمل كريم بلقاسم على توجيه عملياته من مقر قيادته في قرية إيغيل إيمولا، و قد أرسل نائبه عمر أوعمران لمقابلة عبان رمضان في قرية عزوزه قرب مبنى الحمام لمحاولة تجنيده، و قد التقى كريم بلقاسم ورابح بيطاط مع عبان رمضان في الجزائر، وكلفه بمهام التعاون مع ياسف سعدي، لكن أسر رابح بيطاط يوم 23 مارس 1955م جعل كريم يشعر بالقلق نتيجة عدم وجود قيادة ثورية بالعاصمة و هذا ما قد يؤثر على سير العمل العسكري لذلك قرر تعيين عبان رمضان مسؤولا عن الجزائر العاصمة و نائبه عمر أوعمران مسؤولا عن المنطقة الرابعة التي تمثل ناحية الجزائر و ما جاورها، كما تم تعيين ياسف سعدي وسعد دحلب و يوسف بن خدة و محمد بجاوي في مراكز مسؤولية بالجهة .[4]

أما المنطقة الرابعة فقد أوكلت مهمة قيادتها إلى رابح بيطاط و كانت المنطقة الرابعة تعاني من قلة السلاح الذي يكاد يكون منعدما، و لذلك سوف تركز العمليات الأولى على مهاجمة الثكنات التابعة للعدو و بقصد الحصول على السلاح، و لعل ما يمكن أن يشير إليه هنا هو الإغارة على ثكنة بوفاريك اعتمادا على الرقيب سعيد بن طوبال شقيق

---

[1] عمار قليل : المرجع السابق ص 208

[2] فتحي الديب : المرجع السابق ص 37.

[3] يوسف مناصرية " واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى" ، المرجع السابق ، ص 40.

[4] عمار بوحوش " تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني "، مرجع سابق، ص 51.

الأخضر بن طوبال، و كان السعيد يؤدي الخدمة العسكرية و كان تجنيده بالثكنة ببوفاريك، و كان الهدف هو الهجوم على الثكنة بغرض الحصول على السلاح بمساعدة الرقيب سعيد المسؤول عن الحراسة في تلك الليلة أي 1954/11/01م و قد تمكن المجاهدون من الدخول إلى الثكنة لكن أحد الحراس إنتبه إلى ذلك و هذا ما أدى إلى فشل العملية.[1]

وكانت المنطقة الرابعة تضم خمس مناطق عمل عسكرية و قد وصل عدد المجاهدين بها إلى 238 مجاهدا، و لكن الأسلحة قليلة جدا إذ لم تتعد 15 رشاشا.[2]

أما المنطقة الخامسة وهران فقد اسندت قيادتها للعربي بن مهيدي و هي تشغل مساحة كبيرة من الوطن، و قد عمل بن مهيدي على إنشاء خلايا ثورية بها بمساعدة عبد الحفيظ بوصوف، و كانت هذه المنطقة كغيرها من بقية المناطق تعاني من مشكل السلاح.[3]

وقد حاولت هذه المنطقة أن تنشط عسكريا تحت تأثير و كذا تحريض الثوار الجزائريين القادمين من الريف المغربي، و الذين كانوا يتلقون دعما و أوامر من الجزائريين الموجودين بالقاهرة، و قد تزامن نشاط الفرق العسكرية التي ظهرت بالمنطقة مع ظهور فكرة توحيد جيش التحرير المراكشي و الجزائري المعلن عنه من قبل الرائد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، وكانت المنطقة الخامسة تضم خمس مناطق عسكرية و قد بلغ عدد المجاهدين بها حوالي 400 مجاهد .[4]

ونتيجة لنقص السلاح قام جماعة من المجاهدين مع اندلاع الثورة على مهاجمة مخزن للأسلحة وذخيرتها باتفاق مع جندي جزائري و كان المخزن بحي (لكمين) بوهران، والهدف من وراء ذلك هو الحصول على الأسلحة لكن تغيير الحراسة واستبدال الجندي الجزائري بأوروبي أدى إلى فشل العملية، و قد قام المجاهدين بقيادة بن عبد المالك رمضان بهجوم على مركز الدرك الفرنسي بمستغانم ، كما قام أحمد زبانة برفقة مجموعة من المجاهدين بشن هجوم على مخزن

---

[1] مصطفى طلاس، بسام العسلي: الثورة الجزائرية، ط1 ، دار الشورة بيروت 1986، ص

[2] فتحي الديب ، المرجع السابق ،ص 37.

[3] مصطفى طلاس، مرجع سابق ، ص

[4] فتحي الديب : المرجع السابق ، ص 37.

الأسلحة وذخيرتها الحربية ب " لاماردو " بين سيق ووهران لكن الهجوم فشل ، ناهيك عن عمليات أخرى .[1]

ويمكن أن نستنتج أن عدد المجندين عشية اندلاع الثورة في فاتح نوفمبر 1954م قد وصل إلى 2363 و الذين تدربوا على السلاح حوالي 500 مجاهد فقط، أما بالنسبة للسلاح فقد كان ضئيلا فقد وصل عدد الأسلحة في بداية الثورة 368 بندقية موزعة ما بين البنادق الإيطالية و الفرنسية و إن كانت قليلة العدد، بينما بنادق الصيد كانت كثيرة و نجد من بين هذه الأسلحة حوالي 15 رشاش خفيف، و 45 مسدسا من ومختلف العيارات، يضاف إلى ذلك حوالي 20 قنبلة يدوية و كانت المساعي حثيثة من أجل إحضار 50 بندقية و 20 مسدسا موصى عليه من سويسرا، و كانت الذخيرة قليلة مقارنة بالأسلحة حيث لا تتجاوز ذخيرة كل سلاح 30 إلى 50 طلقة، و كان معظم المناضلين و المجاهدين الذين تم تدريبهم على السلاح حسب ما أشار إليه أحمد بن بلة كانوا موزعين على المنطقة الأولى أوراس النمامشة و المنطقة الثانية الشمال القسنطيني و الثالثة القبائل و بدرجة أقل المنطقة الرابعة أما منطقة وهران فكان عدد المدربين على السلاح ضئيلا نظرا لوجود عدد كبير من الفرنسيين إلى درجة لم تمكن من إتمام الاستعداد و إتمام التدريب والحصول على السلاح الكافي بعكس المناطق الشرقية و منطقة القبائل ذات التضاريس الصعبة و التي تصعب على القوات الفرنسية مراقبة النشاطات العسكرية.[2]

3- مصادر السلاح الداخلية

في سنة 1954 تكون تسليح جيش التحرير الوطني من بعض مستودعات السلاح الخاصة بجبهة التحرير الوطني، و من أسلحة الصيد القديمة التي تبرع بها السكان للمجاهدين، أو من الأسلحة التي تم الحصول عليها كغنائم ليلة أول نوفمبر، و عموما ففرق جيش التحرير الصغيرة كانت تفتقر إلى السلاح، إلى درجة أن نصف أفرادها إكتفوا بحمل القنابل اليدوية، أو الأسلحة البيضاء و مع مرور الزمن سوف يتحسن تسليح الجيش بشكل كبير[3].

[1] محمد قنطاري " حقائق ووثائق عن تحضير و تفجير ثورة أول نوفمبر بغرب الوطن" ، نفس المرجع ، ص ،ص 43 ، 44.
[2] فتحي الديب المرجع السابق ، ص 38.
[3] إيفه بريستير المرجع السابق ، ص 249 .

بالرغم من تخزين الأسلحة قبل انطلاقة الثورة إلا أن ما جمع لم يكن كافيا، كما أن معظم السلاح المخبأ أصبح عديم الفاعلية نظرا لوجوده في مخازن لا تتوفر على شروط الصيانة، وعند اندلاع الثورة وجدت بعض الأفواج نفسها تحمل بندقية واحدة أو إثنين وغالبا ما تستخدمان للدفاع و ليس للهجوم إلا عند الضرورة القصوى و بذلك سيكثف المجاهدون بحثهم عن السلاح لاسيما من الشعب حيث كان العديد من الأشخاص يملكون بنادق صيد غير مسجلة عند العدو و هذا ما يسهل الحصول عليها دون إثارة مشاكل.[1]

ولم يكن تزايد المجندين في صفوف جيش التحرير رغم أهميته كافيا لنجاح الثورة في بدايتها لأن السلاح لم يكن متوفرا كما أو نوعا، بالإضافة إلى نقص الذخيرة، فرجال جيش التحرير استطاعوا خلال الأشهر الأولى من الثورة جمع حوالي ألف قطعة سلاح مختلفة تتعلق بنادق الصيد و المساعدات المادية و البنادق الحربية الموروثة عن الحرب العالمية الثانية، و عند اندلاع الثورة كانت كل الآمال معلقة على نشاط مندوبية الخارج للحصول على السلاح، و كذا مجهودات محمد بوضياف الذي كلف بتعبئة الجزائريين بفرنسا و محاولة الاتصال بباعة ومهربين الأسلحة، و رغم الجهود المبذولة لم تتمكن المندوبية في الخارج من الحصول على السلاح و إدخاله إلى الوطن، لا سيما و أن العديد من الدول العربية لم تكن تعتقد أن الجزائريين سيقومون بالثورة .[2]

وقد تعقدت مهمة بوضياف في فرنسا بسبب سيطرة مصالي الحاج شبه كلية على هياكل حركة الانتصار و هذا ما صعب و عقد مهمة محمد بوضياف .

و نتيجة زايد نشاط الثورة عسكريا في الداخل لجأ قادة الثورة إلى الاعتماد على النفس و مضاعفة الجهود لتوفير السلاح، لذلك بدأ الاهتمام بصنع المتفجرات التقليدية، والعمل على جمع ما أمكن من الذخيرة و الأسلحة التي كانت موجودة بين أيادي المواطنين، كما رفعت الثورة شعار " سلاحنا نفتكه من عدونا " و هذا الشعار

---

[1] محمد كشود: " الوسائل المادية و البشرية التي استخدمها الشعب الجزائري إبان الثورة التحريرية الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون، المقاومة السياسية والحركات الوطنية حتى ليلة نوفمبر 1954م ،م1 ، ج 2 – ديوان المطبوعات الجامعية . 1981م ص،ص 16,17.

[2] محمد حربي المرجع السابق، ص ، ص 70 ، 71.

حقق نتائج إيجابية، وحتى إن حققت الثورة انتصارات عسكرية وسياسية في بدايتها فإن مشكل التسليح سيظل مطروحا، و ربما هذا ما شجع القوات الفرنسية لتجميع قواتها محاولة منها للقضاء على الثورة عشية انطلاقتها .[1]

وقد أثر نقص الأسلحة و الذخيرة على سير الثورة مما أدى أحيانا إلى توقيف التجنيد، وحصره في الأكثر خبرة و كفاءة، و كانت منطقة الأوراس كما أشرنا سابقا هي الممون لبقية المناطق، لكن وجدت نفسها هي الأخرى تعاني هذا المشكل مما اضطر قائدها مصطفى بن بولعيد إلى البحث عن مصادر خارجية للسلاح انتهت بإلقاء القبض عليه في طريقه إلى ليبيا،وإذا كان نقص السلاح قد بدأ واضحا في الأوراس فإنه كان سيئا في المناطق الأخرى ، و قد أشار إلى ذلك الطاهر الزبيري الذي أكد أن ناحية سوق أهراس عرفت أزمة حادة من حيث السلاح و الذخائر .[2]

وقد لجأت فرنسا إلى حجز بنادق الصيد الموجدة لدى المواطنين بعد ما تسربت لها أخبار تؤكد استعمال تلك الأسلحة من طرف المجاهدين لمواجهة الجيش الفرنسي ، و هذا ما صعب من مهمة جيش التحرير في مجال التسليح .[3]

وقد كان قادة الثورة في سباق مع العدو و من أجل نزع سلاح المواطنين أو تسليمه للثورة، فقد تمكن زيغود يوسف في المنطقة الثانية من جمع عشرات بنادق الصيد من المواطنين في الريف لا سيما و أن السلاح بالنسبة لسكان الأرياف آنذاك يعد مظهرا من مظاهر الرجولة، و التباهي به في الأعياد و الأعراس، و رغم صعوبة المهمة فقد توجهت وحدات من جيش التحرير و معها قوائم تحمل أسماء كل من لديهم السلاح في الدواوير والمداشر مطالبين إياهم بتسليم السلاح عن طواعية وحتى بممارسة الضغط إن استدعى الأمر ذلك، وكانت هذه الوحدات تستبق قوات العدو بهذه المداشر و القرى، وكان الدور الكبير في تسهيل مهمة جمع السلاح من المواطنين يعود أساسا إلى مناضلي حركة الانتصار المتمركزين بالأرياف، و هم الذين يشكلون جزء مهم

[1] العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص ، ص 125 ، 126 .
[2] محمد زروال ، مرجع سابق ، ص ،ص 74 ، 75.
[3] أحسن بومالي، المرجع السابق ، ص 89.

منهم بنية جيش التحرير فيما بعد و كانت هذه الأسلحة التي تجمع تؤخذ إلى مراكز خاصة بالأسلحة والذخيرة بعيدة عن أعين العدو، واعتمد في ذلك على وسائل نقل ليس من السهولة بما كان الحصول عليها، فالبغل في الريف شبيه بالشاحنة في المدينة، و بالتالي لا بد من إقناع المواطن الذي يستعمل حيوانه في نقل السلاح باعتماد طرق ملفقة كان يوهم بأنه سيحمل الحبوب أو سيخدم في نظام التويزه ودرس المحصول .[1]

وقد لجأ جيش التحرير نتيجة نقص السلاح إلى مهاجمة مراكز العدو و ثكناته العسكرية للحصول على الأسلحة .[2]

فعند اندلاع الثورة اتجه فوجان من جنود جيش التحرير بقيادة كل من عبيدي محمد الطاهر المدعو الحاج لخضر، و بعزي علي يرافقهما قرين بلقاسم نحو الثكنة العسكرية بباتنة و تمكنوا من الوصول إلى مخزن الأسلحة، و قد وجدوا السلاح ملفوفا بالسلاسل و حاولوا قطعها لكن تفطن القوات الفرنسية حال دون ذلك، وقد نجح الفوج الذي أغار على مركز الدرك بضم الطوب بقيادة نجاوي ناجي في الحصول على 20 قطعة سلاح، بما فيها أول رشاش من نوع (ماط) غنمه جيش التحرير بالأوراس، كما تم الحصول على كمية كبيرة من الذخيرة الحربية قدرت بحوالي 1200طلقة ، و في عملية الولجة بقيادة محمد الصالح عيساوي تمكن جنود جيش التحرير من الحصول على 55 قطعة من السلاح و كمية كبيرة من القنابل اليدوية و الخراطيش[3].

كما نفذت عمليات عسكرية على مراكز الشرطة بخنشلة، و تم الوصول إلى مخزن السلاح بثكنة خنشلة بعد عملية ناجحة نفذها جنود جيش التحرير لكن السلاح كان مخروما بالسلاسل والأقفال مما صعب الحصول عليه، و قد نجح عباس لغرور في الحصول على كميات من السلاح بعد كمائن نضمها إلى القوات الفرنسية برفقة جنود جيش التحرير، كما امتدت الهجومات على تبسة و سوق أهراس [4] التي

---

[1] علي كافي ، المرجع السابق، ص ،ص 79 ، 80.
[2] مصطفى طلاس ، مرجع سابق ، ص ، 170.
[3] يحيى شرفي " الاعداد للثورة ووصف اندلاعها في الأوراس "، **مجلة أول نوفمبر** عدد 58 ، ص – ص 30- 35
[4] بوبكر سالم " ليلة أول نوفمبر في خنشلة "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 46 ، 1980م المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر ، ص-ص 48-50

شهدت عدة كمائن و معارك منها المعركة التي استشهد فيها باجي مختار يوم 18 نوفمبر 1954، و معارك أخرى غنم فيها جنود جيش التحرير أسلحة متنوعة تحت إدارة و توجيه القائد جبار عمر تمكن المجاهدون من الحصول في معركة جبل بوحمرة 1955م على مدفع رشاش من نوع F.M.24.29 و هو أول مدفع يتم الحصول عليه، بالإضافة إلى 06 بنادق و أربعة رشاشات و جهازي للإرسال و الاستقبال من صنع أمريكي.[1]

و على مقربة من الحدود التونسية و بالضبط بمدينة تبسة كانت أفواج التسليح تقوم بدورها المنوط بها بهذه المنطقة التي تعد ممرا رئيسا لعبور قوافل التسليح، و كان فوج التسليح يتكون من 11 إلى 23 مناضلا مهمته تأمين مناطق عبور قوافل السلاح ، و مسؤول فوج التسليح يعد المسؤول الأول عن جمع الأسلحة وقد نجحت هذه الأفواج في الحصول على كميات معتبرة من الأسلحة و الذخيرة، و كان المنظم لافواج التسليح منتخب و يجب ان تتوفر فيه القدرة المادية و المعنوية على تحمل المشاق و الصعاب من أجل التنقل و كذا اجتياز الحدود ، و كان المنظم لفوج التسليح يعلن القسم بالقرآن الكريم على كتمان سرية العمل الثوري ولو كلفه ذلك حياته ، كما يتكلف بشراء سلاحه و معداته من ماله الخاص و هو خاضع في عمله لمسؤول اللجنة الخماسية تحت اشراف مسؤول الناحية العسكري ، و مسؤول فوج التسليح حينما يريد الحصول على السلاح يتجه الى المكان المحدد حيث يلتقي بالمسؤول عن جمع الاسلحة و الذخيرة و المعدات الحربية ، و بعد ذلك يواصل عمله بنفس الصورة ملتزما بكتمان سر الثورة [2]

و لعل عدم ظهور عمليات عسكرية في تبسة أول نوفمبر يعود إلى استراتيجية عسكرية كان يطمح إلى تطبيقها القادة الأوائل للثورة فقد ذكر المجاهد الوردي قتال أنه سأل مصطفى بن بولعيد " لماذا لم ترسل أفواجا إلى منطقة تبسة ليلة أول نوفمبر 1954 فرد عليه فيما معناه" لقد تركناها لنتنفس منها و نجلب الأسلحة لثورة، و لو أرسلنا إليها أفواجا لاختنقنا " و هذا دليل على حنكة مصطفى بن بولعيد

[1] : Zdravk – Pécar, Op.Cit P- 34 – 52 .

[2] " الإعداد للثورة و انفجارها في ناحية تبسة "، المرجع السابق ص 72

العسكرية [1] كما عرفت المنطقة الثانية في المرحلة الأولى من الثورة حدث عسكريا بارزا تمثل في هجومات 20 أوت 1955م بقيادة زيغود يوسف [2] و التي شملت الشريط الممتد بين سكيكدة والقل وقسنطينة شاملا على الخصوص مدينة سكيكدة و ضواحيها و مدينة الحروش ، ومزاج الدشيش ، وسيدي مزغيش ، والقل و الميلية، و الخروب و قسنطينة، و كانت من بين الأهداف المسطرة في الهجومات هو الحصول على السلاح من العدو الفرنسي [3].

كما تمكن جنود جيش التحرير بالمنطقة الثالثة القبائل بين سنتي 1954-1955 م من الحصول على أسلحة متنوعة من القوات الفرنسية و كانت استراتيجية قائد المنطقة كريم بلقاسم تعتمد أساسا على تسليح الثوار اعتمادا على الكمائن التي كانت توضع للقوات الفرنسية . [4]

وبذلك تواصلت في كل أنحاء القطر الجزائري عمليات الاستيلاء على الأسلحة من القوات الفرنسية دون انتظار الأسلحة التي تأتي من الخارج.[5]

وبالرغم من العمليات العسكرية التي قام بها جنود جيش التحرير للحصول على السلاح، فإن هذا المشكل ظل مطروحا و لكن سوف يلتجئ جيش التحرير إلى مضاعفة العمل العسكري لتذليل هذه المصاعب.

أما في الولاية الخامسة فإن الأسلحة كانت قليلة عند اندلاع الثورة ففي حديث لعبد الحفيظ بو الصوف مع صحيفة لوسرفاتور قال " في بداية الثورة لم تكن لنا إلا وسائل محدودة جدا، و خصوصا في ولاية وهران حيث كنت موجودا، و أهم الأسلحة التي كانت هي تلك التي نفسها من العدو و يجب أن أعترف بان العدو قدم لنا إعانات كثيرة بهذا الصدد، و ذات يوم تفتق ذهن الوالي الفرنسي لامبير عن فكرة هي توزيع الأسلحة على السكان حتى يدافعوا بأنفسهم ضد الثوار، و أقبل المسؤولون المحليون لجبهة التحرير الوطني ليسألوننا هل يقبلوا هذه الأسلحة أم لا ؟ فأبديت موافقتي ووزعت السلطات العسكرية الفرنسية

---

[1] يوسف مناصرية " واقع الثورة العسكري خلال السنة الأولى " المرجع السابق ص 44.

[2] Yves Courière , op.cit , P-P 181. 183.

[3] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ، ص 144,143.

[4] عبد الرحمان عمران " التسليح أثناء الثورة " نفس المرجع ص 96

[5] Ferhat Abbas OP-Cit P-P 92-104

على كل رجل بندقية حربية و مئة خرطوشة و بهذه الصورة تزودنا بعشرة آلاف بندقية،و لكن لم تكن لدينا الذخيرة التي تتلاءم مع تلك **الأسلحة**، و لذلك عندما أنتبه الوالي العام لامبير إلى عدم جدوى هذا الأسلوب و طلب استرجاع الأسلحة أرجعنا له بعضا منها.[1]

وأمام نقص الأسلحة أصبح جنود جيش التحرير حريصين جدا على صيانة السلاح و لم يكن بمقدورهم في بعض المناطق ممارسة تمرينات الرماية نتيجة نقص الذخيرة حتى لو كانت هذه الأسلحة بنادق الصيد، و قد كانت الولايات الحدودية أوفر حظا من حيث السلاح عن باقي الولايات، لأن الحدود فتحت مجالا حيويا لتهريب السلاح إليك الولاية الأولى والخامسة شرقا و غربا .[2]

وحتى إن تمكنت بعض وحدات جيش التحرير من الحصول **على أسلحة كالمسدسات** التقليدية فإن ثمن الذخيرة كان غالبا جدا، فقد وصلت قيمة 250 **خرطوشة مسدس إلى** 80000 فرنك فرنسي قديم و هذا ما أثار دهشة بعض قادة المناطق وزاد حرصهم أكثر على ضرورة الاحتفاظ بالذخيرة ، و عدم استخدامها إلا في وقت الحاجة.[3]

وقد استفادت الثورة الجزائرية من الثوار الجزائريين الذين شاركوا في الثورة التونسية ليس فقط في مجال الخبرة العسكرية و إنما في مجال التسليح فعندما اتفق التونسيون مع السلطات الفرنسية على تسليم أسلحتهم ابتداء من 04 ديسمبر 1954 في إطار مراحل تنفيذ الحكم الذاتي ثم الاستقلال رفض الثوار الجزائريون تسليم أسلحتهم للمسؤول عن جمع الأسلحة يدعى حسين بوزيان و فضلوا الدخول بهذه الأسلحة إلى القطر الجزائري للمشاركة في الثورة و تحرير البلاد، و للإشارة فإن العديد من الثوار التونسيين كانوا قد سلموا الأسلحة الرديئة للسلطات الفرنسية، و أعطوا الأسلحة الجيدة للثوار الجزائريين إلى جانب ما تملكه أولئك من سلاح .[4]

---

[1] النص الكامل لحديث الأخ بوصوف مع صحيفة لوبسارفاتور " الوالي لامبير زودنا بعشرة آلاف بندقية " المجاهد العدد 28 الخميس 1958/08/28**م ، ص** 14.

[2] Henri Alleg : La guerre d'algérie , tome 02- France 1984 p 98.

[3] Ibid, P- 98.

[4] المناضل التونسي عبد الوهاب السندي، **شهادة**، رقم التسجيل 101 Cot 1993/12/30م . مركز الحركة الوطنية التونسية– **تونس**.

و في شهر جانفي عاد الثوار الجزائريون إلى الجزائر وكان عددهم 15 مجاهدا يقودهم الأزهر شريط، قد عقد هذا الأخير اجتماعا لهؤلاء في خنقة الصفصاف و قد أقر المجتمعون رفض تسليم السلاح للسلطات التونسية لأن الثورة الجزائرية بحاجة إلى هذه الأسلحة، و قد جمع هؤلاء أسلحة كثيرة من فريانة واتجهوا بها مباشرة نحو الجبل الأبيض (بئر العاتر الشريعة) حيث كان عدد من جنود جيش التحرير يقودها فرحي ساعي، وعمار بن سعد ، و عبد الله النقريني، وعمار دعاس، و الجيلالي بن عمر و كانت مجموعة الثوار الجزائريين الآتية من تونس تتألف من لزهر شريط، الحاج صالح صفصاف، بلقاسم قلبي، محمد بن عبد الرحمن، علي بن عبد الحفيظ بالنور، علي بن زايد، لعبيدي ثابت ، ساعي فرحي، محمد بن عبد العزيز حميدة، الأمين دربال، العربي بوزيان و هناك من يضيف أسماء أخرى كعمارة إبراهيم المدعو عمارة بن سالم، و عبد العزيز سديرة و عبد الله بورقعة، عبد الله النقريني، وبودبوس الكامل، و غلاب بشير، و إذا كان البعض قد شارك في ثورة تونس فهناك من شرع في حرب فلسطين سنة 1948م مثل صالح صفصاف، الأزهر شريط، العربي جنة ، بن طيبة لحسن، مصطفى زرفاوي .[1]

وكانت عملية جمع الأسلحة على المناطق الحدودية الجزائرية التونسية تتم بصورة انفرادية و لقد لعبت الجالية الجزائرية الموجودة بالجنوب الغربي لتونس دورا كبيرا في مجال السلاح ، حيث تكلف العديد من الجزائريين بمهمة شراء الأسلحة من الجنوب التونسي مثل مدنين، ورمادة و قابس، و قبلي، كما أن العديد من الثوار التونسيين من تبر ع بسلاحه للثورة الجزائرية اعترافا بالجميل لا سيما و أن العديد من الجزائريين شاركوا إلى جانب التونسيين في ثورتهم ضد الاستعمار الفرنسي مثلما ذكرنا سابقا، و هناك من الثوار التونسيين من باع سلاحه لبعض أفراد الجالية الجزائرية، و هناك أيضا من رفض تسليم سلاحه و انضم إلى الثورة الجزائرية و لعل هذه الجاليات

[1] محمد زرول : المرجع السابق ص – ص 65-67

الجزائرية كان لها دور كبير في تسهيل مرور عدد من قادة الثورة و شبكات التسليح إلى ليبيا مثل مصطفى بولعيد .[1]

و بمرور الوقت ازداد نشاط جيش التحرير العسكري في كل المناطق و تنوعت عملياته العسكرية بين المواجهة المباشرة إلى أسلوب الكر و الفر و نصب الكمائن و هذا ما جعله يتحصل على أسلحة متنوعة و لعنا في هذا المضمار نورد شهادة الضابط فرنسي كلوسترمان الذي شارك في حرب الجزائر بصفته أحد كبار ضباط الطيران الفرنسي، وقد أدلى بشهادته هذه في المجلس الوطني الفرنسي و اعترف فيها بتزوير الحكومات الفرنسية للحقائق فقد ورد في جزء من شهادته تحت عنوان الثورة تتمركز و تحصن ما يلي " و في هذه الأثناء كان الثوار ينتظمون ويتحصلون على مزيد من الأسلحة الآتية بالخصوص من الغنائم التي يغنمها الجزائريون من العسكريين الفرنسيين الذين يسقطون في الكمائن ، فبين فاتح ديسمبر 1955م و فاتح ديسمبر 1956م نصب الجزائريون 285 كمينا غنموا في كل كمين ما لا يقل عن 10 بنادق حربية و ثلاث رشاشات و بندقية رشاشة مع ما يلزم الكل من ذخائر حربية، فإذا أضفنا إلى ذلك فرار المسلحين الجزائريين من الجند الفرنسي وانضمامهم إلى الثورة فهمنا كيف استطاع الثوار أن ينتقلوا إلى المرحلة الثانية من تكتيكهم الحربي[2].

وفي هذه الأثناء كانت جبهة التحرير تنظم في الشرق وفي أوروبا لشراء كميات ضخمة من الأسلحة، و كانت تهيئ الفرق الخاصة لنقل الأسلحة والعتاد الحربي، وكان تمرير الأسلحة وتهريبها على الحدود الشرقية و الغربية كلف فرنسا وضع 50 ألف جندي على الحدود[3].

ولعل هذه الشهادة للضابط الفرنسي يؤكدها تصريح كل من كريم بلقاسم ومحمد الشريف عضوا لجنة التنسيق و التنفيذ للمجاهد سنة 1958 حول عنصر العتاد والجنود حيث صرحا بما يلي " إن جيش التحرير الوطني مجهز الآن بأسلحة أوتوماتيكية حديثة تلحق بالعدو أفدح الخسائر و تجعله يتهرب من القتال يأتينا قسم كبير من هذه

---

[1] العقيد عبد المجيد بوصبيع، **قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954** ، 19 - 1999/03/20 الوادي ، رقم التسجيل 186 / 01/ المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر .

[2] **المجاهد، العدد** 24 ، الخميس 09 ماي 1958م ص ، ص 06 ، 07.

[3] المرجع نفسه، ص07.

الأسلحة من الغنائم التي يغنمها المجاهدون من العدو، كما أن الانضمامات الجماعية الضخمة التي يلتحق فيها الجنود الجزائريين بالجيش الفرنسي بصفوفنا مصطحبين عتادهم و أسلحتهم تمثل منبعا من منابع تزويدنا بالأسلحة و المدافع الرشاشة من نوع 12/7 مثلا و البنادق الرشاشة نوع 29 / 34 و المسدسات الرشاشة، و رشاشات طمسون والبنادق قاران التي توجد عند كثير من جنودنا اليوم، كل هذه الأسلحة جاءتنا مباشرة من الجيش الفرنسي، و مصدر هذه الأسلحة يدل على أن تسعة أعشار العتاد الفرنسي يأتي من أمريكا، و هناك قسم آخر من سلاحنا نشتريه من الخارج ثم ننقله إلى الداخل بسرعة و في استطاعتنا أن نؤكد أن كل فرقة من جيش التحرير تملك على الأقل بندقية رشاشة و تشتمل زيادة على ذلك جماعة متخصصة في مهاجمة المصفات و مجهزة بالبازوكا، كما أن الوحدات تملك المدافع الرشاشة الثقيلة و المدافع المضادة للطائرات تزايدت من يوم لآخر، بينما توجد وحدات عديدة مجهزة بمدافع الهاون متخصصة في مهاجمة المراكز الفرنسية.[1]

و في تحقيق للصحفي الإيطالي " ماريوجيوفانا " عن جريدة الكوربيري دي ترياسن الإيطالية ورد " ..... إن الأسلحة التي يستخدمها جيش التحرير الجزائري أغلبها يغنمها الثوار من الجيش الفرنسي و كلها مكونة من البنادق الحربية و البنادق الرشاشة الفرنسية بالإضافة إلى الأسلحة ذات الصنع الإنجليزي و الأمريكي والإيطالي"[2]

وفيما يتعلق بفرار المجندين الجزائريين من الجيش الفرنسي نشير أن جبهة التحرير الوطني قامت بنشاط كبير في هذا المجال منذ اندلاع الثورة وزعت بين أولئك المجندين فكرة الفرار من الثكنات، و كان التخطيط لهذا الفرار يشترط فيه ألا يفر المجند أثناء إجازة لأن فراره سيكون دون سلاح، و يجب أثناء الفرار أن يكون المجند حاملا لسلاحه و ذخيرته بالإضافة إلى القنابل اليدوية الممنوحة له من قبل الجيش الفرنسي، وقد تفطنت السلطات الفرنسية لعمليات الفرار مع أواخر 1955م مما جعلها تضرب حراسة مشددة على مخازن السلاح

---

1 المجاهد ، العدد 23 الأربعاء 07 ماي 1958م ص 06

2 المجاهد، العدد 16 ، 15 جانفي 1958م ص 07.

والذخيرة بالثكنات، و على سبيل المثال هنا نذكر فرار كتيبة جزائرية بكامل جنودها وضباطها الجزائريين بعد ما تمكنوا من قتل من معهم من الضباط و الجنود الفرنسيين وتخريب المركز الموجود " بالبطيحة " الذي يبعد عن سوق أهراس ب 07 كلم في الأسبوع الأول من شهر مارس 1956م، وكانت الكتيبة الفارة يقودها محمد عواشرية و عبد الرحمان بن سالم و قد بلغ عدد الفارين 106 جزائريا، و كانت الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها حوالي 200 قطعة سلاح من نوع (قارة) ، و 130 قطعة سلاح طومسون و 70 مسدسا، و06 مدافع هاون عيار 80 ملم، و12 مدفعا رشاش و 09 مدافع بازوكا، و 10 صناديق من القذائف و 40 ألف خرطوشة و 08 أجهزة إرسال و قد تم نقل هذه الذخائر والأسلحة على البغال، و يمكن الإشارة إلى أن عملية الفرار كانت شاملة تقريبا لكافة القطر الجزائري مما دفع بفرنسا إلى إبعاد الجنود الجزائريين كأوروبا و جلب الجنود الفرنسيين من أوروبا (ألمانيا الغربية) إلى الجزائر .[1]

و لعل حالات فرار المجندين الجزائريين و حتى بعض الجنود الفرنسيين قد ازدادت بصورة واضحة و قد أخذت منذ ربيع 1956 أبعادا لم تكن موجودة من قبل فمنذ بداية الثورة حدثت حالات كثيرة فر فيها مجندين جزائريين من الجيش الفرنسي وألتحقوا بصفوف جيش التحرير[2]، و بعد ذلك بدأت وحدات بأكملها تلتحق بصفوف الثورة، ونشير هنا أنه في أحد المواجهات مع جيش التحرير عاد قائد أحد المواقع الفرنسية مع جندي واحد من أصل 75 جنديا التحقوا بجيش التحرير، و أضطر الفرنسيون إلى حل وحدات جزائرية بأكملها أو نقلها كما ذكرنا سابقا إلى فرنسا خوفا من التحاقها بأكملها إلى الثورة، و نشير هنا إلى قصة أحد الفارين و هو ضابط الصف "مايو" و هو ابن نقابي فرنسي بالجزائر، فر في شهر مارس 1956 من وحدة المؤازرة الجزائرية رقم 57 و التحق بجيش التحرير، و قد أخذ معه عربة شحن مملوءة بالرشاشات و البنادق والذخائر ، و قد أثارت هذه العملية ضجة لدى الجيش الفرنسي، فقد أحالت القيادة الفرنسية قائد الوحدة إلى المحكمة العسكرية، و بعد أسابيع أرسل مايو رسالة إلى

---

[1] إبراهيم العسكري : المرجع السابق ، ص – ص 109 – 112.

[2] إيفه بريستير ، المرجع السابق ص ، ص 147، 148 .

الجرائد يوضح فيها موقفه قائلا : " عندما ينتفض الشعب الجزائري ضد الاستغلال الاستعماري فإن مكاني هو إلى جانب هؤلاء الذين يمارسون حرب التحرير... وعندما أقدم السلاح إلى المناضلين الجزائريين ، أعرف تماما أني أخدم وطني و كل عمال أوربا المخدوعين "[1] .

كما حاول البحث عن طرق أخرى للقضاء على الثورة بالتباحث مع سوستيل، و غي مولية ولوجون أولي، و بنطال و لونشان و غيرهم من السياسيين و العسكريين و قد وقع اختيار لاكوست لتنفيذ هذا المشروع الذي قد يحاصر به العمل العسكري لجيش التحرير فاهتدى إلى فكرة تسليح جزائريين أوفياء في نظره و اختار لهذا الغرض أحمد زيدات و الطاهر عشيش و محمد يازورن، و كلفهم بتجنيد مجموعات تتألف من 15 إلى 20 شخصا ليتم تسليحهم ثم تحاربون جيش التحرير تحت إدارة ضباط فرنسيين.[2]

وقد اتصل المناضلين سابقي الذكر بكريم بلقاسم و محمد سعيد فطلبا منهم تلبية طلب الولاية العامة، وهكذا تم تجنيد و تسليح العشرات في ظرف وجيز و معظم الذين جندوا كانوا مناضلين في جبهة التحرير، و عندما اكتملت العملية فر هؤلاء بأسلحتهم و التحقوا بجيش التحرير سنة 1956 بالولاية الثالثة، و قد عدد الأسلحة إلى أكثر من ثمان وعشون رشاشا خفيفا و حوالي 235 بندقية حربية.[3]

وبذلك تمكن جيش التحرير من الحصول على أسلحة كثيرة : من الجيش الفرنسي بعد هذه العملية التي سمتها القوات الفرنسية بالطائر الأزرق .[4]

و بذلك تحول الجيش الفرنسي إلى مصدر أساسي لتسليح جيش التحرير، فقد شكلت القيادة العسكرية الفرنسية وحدات من المتطوعين الجزائريين، و سلحوها بشكل جيد وصلت إلى 70000 بندقية، و قد سمى الفرنسيون هذه الوحدات " المعادون للفلاقة" لكن هؤلاء كانوا منذ البداية على صلة بجيش التحرير و بمرور الزمن التحقت هذه

---

[1] إيفه بريستير ، المرجع السابق ص 148 .

[2] يحيى بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين ، 19 - 20** ، ج 02 ،ط02 ، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر 1996م، ص 218.

[3] **المجاهد، العدد** 03 ، دون تاريخ ، ص – ص 35-40.

[4] سليمان الشيخ، **المرجع السابق ، ص** 76

الوحدات بالثورة الجزائرية و استفاد جيش التحرير من 70000 بندقية فرنسية[1].

وبذلك يمكن القول أن قسطا كبيرا من سلاح جيش التحرير هو عبارة عن غنائم من قوات الاحتلال بعد المعارك و الاشتباكات و الكمائن، و ذلك بناءا على تصريحات قادة الثورة، و شهادات الصحافيين الأجانب، و الباقي يشترى بأموال الشعب، كما تتم صناعة الذخائر و الألغام والمتفجرات المحلية و توجد مصانع لتصليح الأسلحة و صيانتها وتدريجيا بدأت تختفي بنادق الصيد المشدودة بالأسلاك، و المسدسات عيار 8 ملم، وحلت محلها الأسلحة نصف الثقيلة كالمدافع الرشاشة و البازوكا و مدافع الهاون عيار 45 ملم و 60 ملم، و 81 ملم، وكذا الأسلحة المضادة للطيران و هذا بعد مرور 03 سنوات تقريبا من عمر الثورة .[2]

وفي 20 أوت 1956م عقد مؤتمر الصومام شارك فيه 16 مندوبا ، 06 من المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) و هم زيغود ، بن طوبال، بن عودة،مزهودي علي كافي، رويبح، و04 من المنطقة الثالثة (القبائل)، كريم، محمدي عميروش، قاسي، و 03 من المنطقة الرابعة (ولاية الجزائر) عمران ، دهيلس (صادق)، و بوقرة (سي محمد)، 01 من منطقة الجنوب (06) علي ملاح وقد أضاف إيف كوريير عبان و بن مهيدي، و لكن عندما نطلع على محضر اجتماع 20 أوت 1956م بالنسبة لمسؤولي وهران و الجزائر وقسنطينة لم يشر إلى أكثر من ستة و هم بن مهيدي ، و عبان و كريم، و زيغود و عمران ، و بن طوبال، وعلي ملاح كان غائب، و إذا استثنينا عبان رمضان فالجميع كانوا مؤسسي جبهة التحرير الوطني، و ثلاثة منهم أعضاء سابقين في لجنة 22 (بن طوبال، زيغود، بن مهيدي ، واثنان من لجنة الستة (بن مهيدي ، كريم).[3]

وفيما يتعلق بمسألة المجندين و السلاح توقف المؤتمرين كثيرا عند هاتين المسألتين وأعطوهما قسطا كبيرا من المناقشة، فبالنسبة للتعداد البشري و السلاح كانت الإمكانيات تختلف من منطقة لأخرى

---

[1] إيفه بريستير، مرجع سابق ، ص ، ص 249 ، 250 .

[2] المجاهد، العدد، 11/ 01 نوفمبر 1957 – ص 10.

[3] محمد حربي، مرجع سابق، ص 149.

فبالنسبة للشمال القسنطيني كان عدد جنود جيش التحرير، 1669 مجند ، و عدد المسبلين 5000 شخص ، ومنطقة القبائل 3100 مجند، و 7470مسبل، و منطقة الجزائر 1000 مجند و2000 مسبل، والمنطقة الخامسة وهران 1500 مجند و 1000 مسبل، و بالجنوب كان هناك 200 مجندا و 100 مسبل .[1]

بينما فيما يتعلق بالأسلحة ، بالنسبة للمنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) كانت تمتلك 338 سلاحا حربيا ، و 3750 بندقية صيد ، ومنطقة القبائل 420 سلاحا حربيا و106 سلاحا خفيفا، و 4425 بندقية صيد، و الجزائر كانت تمتلك 205 سلاحا حربيا و 380سلاحا خفيفا و 1500 بندقية صيد، أما وهران فكانت تمتلك 1400 سلاحا حربيا، و 100 قطعة سلاح خفيفة و 1000 بندقية صيد، و الجنوب كانت بحوزته 101 قطعة سلاح حربي، و 60 قطعة سلاحا خفيفاو 100 بندقية صيد.[2]

ومن خلال الأعداد و الإحصائيات المقدمة سابقا يمكن أن نستخلص بعض النتائج.

- وصل عدد جنود جيش التحرير إجمالا دون حساب المنطقة الأولى إلى 7469 مجندا، و عدد المسبلين 15570 و هم عبارة عن جنود احتياط[3].

- بالمقابل نجد 2464 قطعة سلاح حربي ، و 646 سلاح خفيف، و10775 بندقية صيد ، ونستنتج من هذه الأعداد أن جيش التحري بعد مرور سنتين و07 أشهر كانت معظم أسلحة جيش التحرير عبارة عن سلاح الصيد، بينما الأسلحة الحربية والأسلحة الخفيفة قليلة بالمقارنة مع عدد جنود جيش التحرير أو القابلين للتجنيد في جيش التحرير ، و هذا ما يؤكد أن مصادر السلاح الداخلية أو حتى الخارجية منها لم تكن كافية ، لأن هذا من ينتسب إلى جيش التحرير أو ينتمي إليه لا يحمل سلاحا[4].

---

1 محمد صديقي، المرجع السابق ص 28.

2 محمد حربي ، مرجع سابق ، ص 150.

3 نفس المرجع، ص150.

4 "شبكة القنابل"، من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، المحافظة السياسية للجيش الجزائر 1974م ص، ص 72-76.

ويمكن أن نقول أن منطقة الغرب (وهران) مقارنة بعدد المجندين و القابلين للتجنيد قد **وصلت إلى حد الاكتفاء ، ورغم ذلك فقد** دق قادة الثورة ناقوس الخطر إذ كان لابد من تكثيف الجهود أكثر من **أجل الحصول على السلاح و بذلك أزداد النشاط أكثر بعد سنة** 1956 من أجل توفير السلاح ، لا سيما و أن الجيش الاستعماري قد سخر كل ما يملك من أجل القضاء على الثورة ففي الولاية الرابعة تم إنشاء ورشات لصنع القنابل بواسطة ملح البارود (النيطرون) و القطن، وكانت هذه الورشات متنقلة بسبب عمليات التفتيش وكانت هذه الأخيرة موجودة بالبليدة، وحي القصبة في ناحية الباب الجديد وزنقة الزواف و نهج غرناطة، و باب الوادي، ونهج ليون روش[1].

وكانت الشبكة المتخصصة في صناعة القنابل تتخذ بناية مشكلة من ثلاث طوابق الأول خاص بالمواد الأولية **، و الثاني للصناعة و** التركيب و الثالث للخزن والاستعمال، وكان هذا التنظيم معقدا للغاية رغم انه يبدو بسيطا، و كانت اليد العاملة مكونة من مهندسين و**أطباء وتجار** وكانت المواد الخاصة بالتفجير كأسلاك القطن المتفجرة، و **ملح الزئبق، و**البلاستيك و غيره يتحصل عليها من الصيدليات، ومحلات العقاقير و مقالع الحجارة، **والمناجم وكانت صناعة القنابل تتم عبر مراحل**[2]. فبعد إحضار المادة الأولية (**المتفجرات**) يتم تعبئتها في اسطوانات السيارات، أو قوالب الأسمنت، أو العلب الخشبية وكان نوع القنابل وكميتها يختلف بحسب القوة التي يراد إعطاؤها للقفل و تشرف مجموعة متخصصة في الكيمياء على إعداد البطاريات و المفرقعات و يشرف آخرون على فك أجهزة المنبهات و تركيبها في القنابل حتى يصبح التحكم في وقت انفجارها ممكنا ، و قد كانت القنابل في البداية حجمها كبيرا ثم طورت لتصبح صغيرة و مفعولها قويا ، وكانت أول تجربة لهذه القنابل يوم 30 **سبتمبر** 1957**م ضد المصالح** الفرنسية، و لعبت دورا كبيرا في معركة الجزائر، وقد حظي التسليح بإهتمام كبير فقد قررت لجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء مصالح عديدة من بينها مصلحة التسليح و التموين العام (Département d'armement et du ravitaillment général) **سنة** 1958 **خلفا**

---

[1] "شبكة القنابل"، المرجع السابق، ص، ص 72-76.

[2] المرجع نفسه، ص76.

لمصلحة التسليح سابق، مهمة هذه المصلحة تتلخص في نقل و إيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الولايات و أسند تسيير هذه المصلحة إلى العقيد أو عمران، و قد إهتمت هذه الأخيرة بتوفير السلاح عن طريق شرائه أو الحصول عليه في شكل هبات و نقله إلى الجزائر عبر الحدود الشرقية أو الغربية ، و كانت للمصلحة مديرية مركزية بالقاهرة و أربعة مراكز أخرى تابعة لها في المغرب و تونس و ليبيا (طرابلس وبنغاليا) و مصر (مرسى مطروح) و فرع أو مكتب بأوروبا و كانت لها وسائل نقل خاصة ملك للثورة أو مؤجرة بأموال الثورة [1].

و تتلخص مهام مصلحة التسليح و التموين في نقل و إيصال الأسلحة من مختلف المراكز إلى الحدود الجزائرية التونسية وكذا الحدود الجزائرية المغربية، كما اهتمت أيضا بالحصول على السلاح و المعدات و المؤونة سواء عن طريق توظيف الموال لشرائها أو الحصول عليها في شكل هبات و عطايا، و من ثم نقلها إلى داخل الوطن رغم الحصار الشديد الذي فرضته القوات الفرنسية على الحدود البرية و البحرية [2]

وفي 19سبتمبر 1958 تم الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد ظهرت وزار التسليح و التموين و أعطيت رئاستها للعقيد محمود الشريف،و وزارة الاتصالات العامة و المخابرات في يد عبد الحفيظ بوصوف .[3]

وكانت لوزارة التسليح و التموين نفس الصلاحيات التي كانت تقوم بها المصلحة السابقة وتم خلال هذه الفترة اقتناء شاحنات جديدة و إنشاء ورشات للإصلاح و صيانة السيارات بمختلف أنواعها[4].

وفي جانفي 1960م أجرى تعديل على الحكومة المؤقتة تم دمج وزارة التسليح والتموين ووزارة الاتصالات العامة في وزارة واحدة أصبحت تسمى بوزارة التسليح والمواصلات العامة تحت إشراف العقيد عبد الحفيظ بوصوف، و كان من الطبيعي أن تجمع هاتين التشكيليتين الحساستين والإستراتيجيتين في نفس الوقت داخل تنظيم واحد لتعملا في نطاق تشكيلة متكافئة، وخلال هذه الفترة تطورت

---

[1] عبد الرحمان عمراني، التسليح أثناء الثورة "، مرجع سابق، ص ، ص 99 ، 100

[2] بوسالم رشيد، " التسليح أثناء الثورة "، الجيش، العدد 472 ، نوفمبر 2002 ص 17.

[3] المجاهد العدد، 26، 04 ربيع الأول 1378 و 13سبتمبر 1958م ص 7.

[4] بوسالم رشيد، المرجع السابق، ص 18.

القضية الجزائرية تطورا كبيرا، و عرف التسليح تطورا ملحوظا سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الوسائل و النشاطات، حيث منشآت مديريتان هما مديرية التسليح الشرقية، و مديرية التسليح الغربية زيادة على الممثلة الموجودة في أوروبا، فالمديرية الشرقية تتكون من مديريتين فرعيتين و هما مديرية السلاح و العتاد حيث تضم حضيرة السيارات و الحضيرة الميكانيكية، ووحدة صناعة وتصليح السلاح، ووحدة النجارة ووحدة قطع الغيار، و قاعدة طرابلس التي تضم عدة ورشات للسلاح، و قاعدة بنغازي، ومكتب القاهرة، و قاعدة للسلوم، و مرسى مطروح، ومكتبتي دمشق و بغداد أما المديرية الثانية فهي المديرية الفرعية للتموين و تضم لجنة الشراء و الخزينة ، و المحاسبة العامة ،ووحدة الخياطة ، ووحدة تحميص القهوة ، ووحدة العبور والجمارك و المخازن العامة.[1]

وقد عرف نظام التسليح تطويرا واضحا من حيث الأنشطة و الوسائل، كما أنشئت مديريتان للتسليح واحدة بالحدود الشرقية و الثانية بالحدود الغربية ،زيادة على ممثليه موجودة في أوروبا ، و كانت مديرية التسليح الشرقية تتألف من مديريتين فرعين و لها مصالح في العديد من البلدان مثل تونس، ليبيا، مصر، سوريا، العراق، ألمانيا، وكان مقر المديرية بالقرب من مقر الحكومة المؤقتة في تونس ، و من مهامها توفير الأسلحة و نقلها و تأمينها، و تزويد جيش الحدود الشرقية بمختلف المؤن، و المديرية الفرعية الشقية لتسليح و العتاد كانت تهتم بالأسلحة المتحصل عليها من طرف ممثليها في الخارج و التي كانت تأتي إما عن طريق الشراء أو العطاء ، والمديرية الفرعية الثانية مكلفة بتزويد و تموين وحدات جيش التحرير على الحدود الشرقية بالسلاح والعتاد، أما المديريات الفرعية للتسليح و النقل فكانت تهتم هي الأخرى بشراء الأسلحة و نقلها عن طريق البر انطلاقا من قواعد التخزين للحدود الشرقية بواسطة الشاحنات[2]، كما كانت للمديرية ورشات خاصة بصناعة الأسلحة كما هو في الغرب الجزائري "

[1] المرجع نفسه، ص 18.
[2] عبد الرحمن عمراني: "التسليح أثناء الثورة"، المرجع السابق نفسه ص ، ص 100 ، 101.

صناعة البنقالور" وورشات ميكانيكية خاصة بصيانة السيارات و معدات الجيش و هناك أيضا وحدات للغيار. [1]

كما أولت الثورة عناية كبيرة لسلاح الإشارة أو الاتصالات اللاسلكية ولقد شعر قادة الثورة بأهميتها منذ اللحظة الأولى لاندلاع الثورة، فلقد انطلق جيش التحرير بإمكانات ضئيلة و تكونت أول مجموعة من المتخصصين في الإرسال سنة 1956م حيث كان عددهم 30 مجاهدا، ولكن بعد مرور أربعة أشهر تبين فشل تجارب الإرسال بسبب انعدام الأجهزة الملائمة، و تم استدعاء العاملين باللاسلكي من جديد و نظمت لهم دورات تكميلية، و في هذه الأثناء وصلت أجهزت جديدة وقد تحقق التجار في الاتصال اللاسلكي المعروف باسم (أنكرك 09) ،و قد استقر في شهر أفريل جهاز الاتصالات اللاسلكية إذ أصبح يؤدي دورة بنجاح و كان له الدور الكبير في سرعة نقل الأوامر والاتصالات الدائم بين قادة الثورة ، و كان نجتح تجربة الاتصل قد فتح آفاق جديدة لتكوين فنين متخصصين في الأجهزة اللاسلكية و أصبحت هناك ثلاث شعب، منها شعبة الفنيين العاملين باللاسلكي متخصصين في الإرسال و الاستقبل وتتطلب هذه الشعبة مستوى لا يقل عن الشهادة الابتدائية، و يشمل التكوين في البداية دراسة العلاقات الصوتية (مورس) و تركيب الأجهزة، و دراسة أنواع الصوت و تمنح الشهادة بعد 03 أشهر في تخصص الإرسال والاستقبال و ينال صاحبها رتبة عريف أو عريف أول للاتصالات و المخابرات السلكية واللاسلكية، أما الشعبية الثانية فهي شعبة صيانة الأجهزة و إصلاحها و تتطلب مستوى أعلى لأن دروسها الجبر و الهندسة والحساب ويركز التكوين على الأجهزة الصوتية و الضوئية و الكهربائية و تفكيك الأجهزة وتركيبها، أما الشعبة الثالثة فتهتم بدراسة أنواع الشفرة و طرق تضليل العدو و تتطلب دراسة أقل من الشعبة الأولى و الثانية رغم أهميتها و خطورتها و طلبتها من المهندسين والأساتذة والفنيين والمختصين الذين كانوا في الجيش الفرنسي مثل محمدي السعيد الذي تكون بمدرسة المخابرات اللاسلكية بالجيش الفرنسي بابن عكنون و عمل بالكتيبة رقم 60 للاتصالات اللاسلكية بالجيش الفرنسي ، يشارك في حرب أكتوبر 1956م على مصر تحت قيادة الكولونيل قوادار ، و

---

[1] المرجع نفسه، ص ، ص 100 ، 101.

فر من بور سعيد مع زميل له و التحق بجبهة التحرير و عينه جيش التحرير في تخصصه.[1]

وقد تطور هذا السلاح في عهد عبد الحفيظ بو صوف الذي أوكلت له مهمة الاتصالات العامة في عهد الحكومة المؤقتة و أصبح لهذا السلاح أيضا مصالح منها مصلحة المواصلات السلكية و اللاسلكية، و مصلحة الشفرة، و مصلحة فك الرموز، و مصلحة التنصت وغيرها من المصالح، كمصلحة رسم لخرائط و مصلحة الدعم لشراء و صنع الأسلحة و كان الجندي المسؤول على الاتصال يجمل جهاز البث و الاستقبال اللاسلكي على ظهره مصحوبا بكراس الشفرة وبندقية على كتفه، و يتكفل مساعده بالهوائي و المولد الكهربائي، وعند دخوله منطقة يدخل في اتصال مع مركز القيادة، وفي حالة الاشتباك مع العدو و استحالة الفرار يحطم الجهاز .[2]

رغم التطورات الهيكلية و التنظيمية التي طرأت على جيش التحرير بعد 1956م ورغم تعدد و تنوع مصادر النسيج إلا أن الولايات واجهت منذ 1959 فترة صعبة نتيجة سياسة فرنسا العسكرية التي شرعت في تطبيقها منذ 1958م عن طريق مخطط شال العسكري الذي اعتمد فيه على ثلاثة محاور رئيسية :

أولا: عزل الولايات عن مراكز تموينها الداخلية و الخارجية خاصة و ذلك بواسطة الخطوط الشائكة المكهربة على طول الحدود الشرقية و الغربية.

ثانيا : عزل جيش التحرير الوطني عن الشعب الجزائري الذي يعد شريان الثورة و ذلك عن طريق سياسة المحتشدات، و تعميمها على نطاق واسع بهدف توقيف التموين لوحدات جيش التحرير لا سيما على المستوى الداخلي[3] .

ثالثا : ملاحقة وحدات جيش التحرير و متابعتها ليتسنى الوصول إلى المراكز الرئيسية للتموين و من ثم تدميرها .[4]

---

[1] **المجاهد**، العدد 40 – 09 شوال 1378 هـ 16 أفريل 1959 م ، وزارة الاعلام ، الجزائر 184م، ص 12.

[2] محمد دباح: "رجل الخفاء " **التسليح و المواصلات أثناء الثورة**، ص – ص 139-143.

[3] سليمان الشيخ – **المرجع السابق** ص ، 94

[4] **المرجع** نفسه، ص 94

وبذلك يمكن أن نقول أن الوضع قد تغير بالنسبة لتموين جيش التحرير الوطني بالسلاح فإذا كانت قوافل التسليح تتحرك بنوع من الحرية قبل عام 1958م فإن حركة القوافل أصبحت شبه مشلولة بين 1959-1962م نتيجة السياسة الفرنسية السابقة الذكر ، ونتيجة الصعوبات التي واجهت قوافل التسليح من مناطق محركة وحقول الألغام لجأ جيش التحري من جديد إلى الاعتماد على الإمكانات المحلية عن طريق .

1- إعادة إستعمال بنادق الصيد بالنسبة للفدائيين و المسبلين .

2- إعادة تشكيل وحدات صيانة السلاح و إصلاحه، و كذا تسريع عمليات صنع الأسلحة .

3- صنع القنابل المحلية ، و كذلك الألغام المضادة لآليات العدو .

4- تكثيف الكمائن للحصول على السلاح من العدو الفرنسي .

5- تشجيع عمليات الفرار من الجيش الفرنسي للحصول على أسلحة الفارين أما بالنسبة لجيش الحدود فقد كان جيد نظرا للمواقع الإستراتيجية التي كان يتواجد فيها.[1]

ورغم هذه الصعوبات فقد لعبت الولاية الأولى دورا كبيرا في مجال توصيل السلاح لا سيما إلى الولاية الثالثة، حيث جندت مئات الجنود لحمل السلاح و الذخيرة من المناطق الحدودية إلى الولايات الداخلية، و قد كانت دوريات السلاح في الولاية الأولى تتألف من حوالي 12 كتيبة، و من ضمن الدوريات التي زودت الولاية الثالثة بالسلاح الدورية التي كان يقودها إسماعيل مختاري، و لخضر البح، و بلقاسم حفصاوي ، وموسى طايري وعلي عيادي وحمو سطايفي وقد قدر السلاح المنقول ب 450 فتيلة يدوية و 400 كلغ من المتفجرات و 02 مدافع هاون عيار 45 ملم ، و 48 قطعة سلاح طامسون أمريكي وأنجليزي، و 16 رشاش بيرن أنجليزي و 400 بندقية نوع 303 انجليزية، و 4500 خرطوشة، وقد استلم هذه الأسلحة الرائدحميمي في وادي اميزوز قرب آقبو ، و بذلك لعبت الولاية الأولى دورا هاما في تأمين و توصيل السلاح إلى الولايات الداخلية كالولاية الثانية والثالثة

[1] أحداث الثورة التحريرية الأوراس – التقرير السياسي ج 1 المنظمة الوطنية للمجاهدين – باتنة ص 73.

والسادسة، كما قدمت حماية لدوريات التسليح الآتية من هذه الولايات والذاهبة إلى تونس قصد التزويد بالسلاح ، و هذا ما يدل على التعاون الوثيق بين الولايات وتنسيق استراتيجية عسكرية وحدة للقضاء على القوات الفرنسية .[1]

وقد استخدم جيش التحرير في مواجهة للعدو الفرنسي منذ بداية الثورة 1954 إلى غاية 1962 م أسلحة متنوعة و مختلفة و هي :

1- السلاح الفردي العادي : بنادق الصيد منها النوع ماص 36 فرنسي، بندقية 86 فرنسي، بندقية 07/15 فرنسي، موسكوطوا رباعي فرنسي، عشاري انجليز، خماسي ألماني، خماسي أمريكي سباعي أمريكي ، ستاتي إيطالي، خماسي بلجيكي .[2]

السلاح نصف الآلي : ماص 49 فرنسي، ماص 51 و 65 فرنسي، قارة أمريكي، كارابيل أمريكي .

السلاح الآلي: ملت 49 فرنسي، ستان أنجليزي، طومسون أمريكي، بريطه كبيرة إيطالي، بريطة صغيرة إيطالي ، رشاش ألماني، مسدسات 07/65 فرنسي، مسدس 6/35 فرنسي، مسدس 9 ملم بلجيكي، مسدس 09 ملم فرنسي .

السلاح الجماعي: مدافع رشاش 24/29 فرنسي، هتشكيس فرنسي روبال فرنسي، أبران انجليزي، ألوس إنجليزي، رشاش 30 أمريكي، رشاش 30 ألماني .[3]

السلاح الثقيل : البازوكا ، الهاون عيار 45 ، 81 ، 60 ملم

القنابل: القنابل اليدوية صنع فرنسي، قنابل الدخان الفرنسية، القنابل والألغام (صنع محلي).

و يمتاز جيش الحدود الشرقية و الغربية عن جيش الداخل بامتلاكه أنواع أخرى من الأسلحة منها:

مدافع الهاون عيار 82 ملم، و مدافع 57، 58 ، 75 ملم ،و مدافع 105، 120 ، 122 ملم، و الديسيا، و فان فلاك، و الدوشكة، و الموزير، والرشاشات والكارابيل، بالاضافة إلى الأسلحة المضادة

---

[1] أحداث الثورة التحريرية ، ص ، ص 30 ، 31.

[2] مختار فيلالي: " عملية التسليح في الثورة التحريرية 1954 – 1962م ، محاضرة، العلمة يوم الإثنين 1999/10/28م

[3] تقرير ولاية الأوراس الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة، من 08 إلى 10 ماي 1984 ج 02 ، المجلد01 ص 36.

للأسلاك والألغام الخطوط المكهربة منها المقص (سيزاي) لقطع الأسلاك المكهربة و البنقالور (أنانيب تقطع في شكل أجزاء مملوءة بالمتفجرات) الآلات الكاشفة للألغام، قاذفات اللهب وسلاح هندسة زرع ونزع الألغام، وعن طريق هذه الأسلحة استطاع جيش التحرير إلحاق هزائم ممتالية بالجيش الفرنسي.[1]

[1] أحداث الثورة التحريرية للأوراس، ص - ص 74 - 76، و أنظر مختار فيلالي، " التسليح أثناء الثورة".

ومن هنا نجد أن الثورة الجزائرية استخدمت كل الطرق والأساليب من أجل الحصول على السلاح الذي يعد أساس كل عملية تحررية، واستطاع قادة الثورة تذليل كل الصعاب حيث وفروا كميات كبيرة من الأسلحة مكنت جيش التحرير الوطني من التغلب على عمليات التطويق الفرنسي ،واستطاعت الثورة منذ اندلاعها أن تخلق جوا من القلق والتوتر للقوات الفرنسية عبر كافة التراب الوطني ،فعن طريق هذه الأسلحة استطاع جيش التحرير الوطني شل الحياة الاقتصادية للبلاد بواسطة التخريب والتهديم المستمر للمنشآت الفرنسية ، وتحطيم البنية التحتية للاستعمار ، وكذا إلحاق هزائم متتالية بالجيش الفرنسي في عدة معارك سواء بالمنطقة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة ،ولعل ارتفاع نسق العمليات العسكرية لجيش التحرير مرده الأساسي إلى الأسلحة التي كانت بحوزته ، وبذلك سوف يلتجئ إلى تطبيق إستراتيجية حربية تختلف من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة التضاريس .

الفصل الثاني

تسليح على الحدود الشرقية

لقد كانت الحدود الشرقية للجزائر واسعة و منفتحة على الدول العربية لاسيما تونس و حتى ليبيا، لذلك ستوظف الثورة الحدود

الشرقية و تستفاد من شساعتها و طبيعة تضاريسها المعقدة من أجل الحصول على الأسلحة و المؤن، و لعل توظيف هذه الحدود كان سابقا لسنة 1954م ، فقد انطلق العديد من الجزائريين عبر هذه الحدود لنصرة إخوانهم في الدين و المشاركة في الجهاد المقدس سواء بفلسطين سنة 1948 م، أو بالثورة التونسية فيما بعد، و عند اندلاع الثورة الجزائرية ستكون الحدود الشرقية مصدرا للتموين بالسلاح فعبر نقاط مختلفة تسربت ذخائر و أسلحة متنوعة تمكن من خلالها قادة الثورة لاسيما بالمنطقة الأولى و الثانية من إلحاق هزائم عسكرية كبرى بالجيش الفرنسي، و لعلنا في هذا المضمار نشير إلى معركة الجرف الأولى و الثانية بالمنطقة الأولى، و التي تزامنت ووصول قافلة كبيرة لجيش التحرير الوطني كانت محملة بالسلاح توغلت إلى الداخل عبر الحدود الشرقية، و إن كانت الأسلحة تتدفق عبر الحدود الشرقية فإن مصادرها ربما كانت بعيدة عن دول الجوار فالأسلحة كانت تأتي من عدة قارات سواء أوروبا أو آسيا عبر مصر ثم ليبيا، لذلك ستكون الحدود الشرقية حلقة ربط لهذا الطريق الممتد من مرسى مطروح بمصر عبر السلوم إلى بن غازي و طرابلس بليبيا ثم بن قردان إلى مدنين ثم قفصة وغيرها من المدن التونسية إلى الجزائر كآخر محطة.

ويمكن أن نطرح تساؤلا مفاده كيف تمت الثورة من توظيف الحدود الشرقية في مجال التسليح؟ وما هي مصادر هذه الأسلحة التي كانت تعبر هذه الحدود؟ و ما هي الشبكات التي كانت وراء دخول هذه الأسلحة إلى الجزائر؟ وهل كانت هذه الأسلحة كافية و توزع بإنتظام على كل المناطق؟ و ما هو دور قادة الثورة في الخارج في هذه العملية ؟

1-شبكات التسليح الجزائرية بالخارج

لعب أحمد بن بلة دورا حاسما في الإعداد المادي للثورة الجزائرية[1]، فقد قسم قادة الثورة بالخارج المهام فيما بينه حيث كلف

[1] محمد لبجاوي : المرجع السابق ،ص 151.

أحمد بن بلة بالتسليح وآيت أحمد بالعلاقات الخارجية، و محمد خيضر بالعلاقات السياسية .[1]

كان بن بلة قد قاسى الأمرين في بداية الأمر بالقاهرة حيث اتصل بالجامعة العربية طالبا عبرها الأسلحة و العون المادي[2].

كما التقى (مزياني مسعود) أحمد بن بلة رفقة محمد خيضر يوم 05 أفريل 1945 بفتحي الديب، وعزت سليمان وتمكن من الحصول على وعد مصري بدعم كفاح الجزائر بعد حوار دام أكثر من ثلاث ساعات قدم من خلاله بن بلة شرحا مستفيضا حول التنظيم العسكري لجيش التحرير وتوزيعه عبر المناطق والقادة الذين يتولون القيادة العسكرية في الداخل، وكان دور الوفد الخارجي وعلى رأسه بن بلة التنقل بين العواصم مع التركيز على القاهرة ومهمته الرئيسية توفير السلاح والمال اللازم للثورة، وكان بن بلة قد أبلغ كل من مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد، وكريم بلقاسم و بن مهيدي و محمد بوضياف وبيطاط في إجتماع برن بسويسرا 09 أكتوبر 1954م استعداد مصر وموافقتها على دعم الكفاح الجزائري[3].

كما انتقل بن بلة إلى طرابلس و التقى بعبد العزيز شوشان الذي كان يتولى تدريب المقاومين التونسيين بليبيا، وقد سبق بن بلة إلى ليبيا جزائري آخر وهو كامل الصقر من مدينة تبسة الذي أرسل للغاية نفسها وهي جمع السلاح، من قبل حمي الحاج مبعوث مصطفى بن بولعيد، وحاولا كل من بلة و كامل الصقر إقامة جهاز فعال، وللإشارة فإن ليبيا كانت تمثل معقلا للثوار التونسيين، ولم تكن بالنسبة للجزائريين في بداية الثورة[4] وكان بن بلة قد استطاع أن يؤسس رفقة بشير القاضي ومصطفى بن بولعيد شبكات التسليح الأولى في ليبيا في نهاية أوت 1954م[5].

وكان مصطفى بن بولعيد قد سافر إلى طرابلس بعد اجتماع الواحد والعشرين في العاصمة، وكان هدفه التقاء بن بلة و قد ساعده

---

[1] مصطفى هشماوي: **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر – مطبعة دار هرمة ص 84.

[2] محمد لبجاوي، المرجع السابق، ص 151.

[3] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 33.

[4] محمد لبجاوي، مرجع سابق . ص 151.

[5] Bachir Elkadi : "de tripoli à la wilaya I" . **El Waten**, 10 janvier 2005.

الإخوة التونسيين في الوصول إلى طرابلس وقد مكث بها من 15 إلى غاية 20 أوت 1954م وعاد من نفس الطريق ليبيا تونس ثم الجزائر[1].

بعد أن تجرد من ماله و ثروته و عائلته من أجل الوطن و قد كان قائدا للمنطقة الأولى الأوراس، و قد وجد نفسه في حاجة إلى مزيد من السلاح و الذخيرة و هذا ما سيدفعه للخروج من جديد قاصدا ليبيا ولكن سوف يلقى عليه القبض هذه المرة[2].

لقد كان مشكل التموين بالسلاح من أعقد المشاكل التي واجهتها الثورة لذلك أبدى قادة الثورة بالمنطقة الأولى استعدادا لحل هذه المشكلة ، و لأجل هذا الغرض بدأ مصطفى بن بولعيد يفكر في جلب السلاح من الخارج عبر الطريق الجنوبي ، و أمام تزايد عدد المجندين كان لزاما على الثورة أن توفر السلاح اللازم ، وقد عقد مصطفى بن بولعيد اجتماعا بالمنطقة الأولى في شهر جانفي 1955 ليعلن عن قرار خروجه الى المشرق لبحث مشكلة السلاح وقد عين مكانه شيحاني بشير ، و قد رافقت مصطفى بن بولعيد دورية حتى الحدود التونسية ، و رافقه في تونس دليل جزائري يدعى عمر المستيري حتى و صل مدنين ، وقد اتصل بدليل آخر بغرض الانتقال الى ليبيا لكن بعد انكشاف أمره من طرف دورية الصبايحية ألقي عليه القبض يوم 11 الى 12 فيفري 1955 ومثل أمام محكمة تونس التي حكمت عليه بسجن المؤبد ثم تم نقله الى سجن الكدية بقسنطينة. ويمكن القول أن نواة التسليح في ليبيا كانت دعامتها مشكلة من أحمد بن بلة، ومصطفى بن بولعيد، و بشير القاضي[3]، الذي يعتبر من مؤسسي قاعدة التسلح بطرابلس بليبيا ولعل الجذور التاريخية لتأسيس هذه القاعدة تعود إلى سنة 1947 حيث طالبت المنظمة الخاصة o.s بتأسيس قواعد خارجية للتسليح وذلك لتفادي أي حصار وضمان استمرارية الحصول على السلاح وقد ذكر اسم طرابلس في الشرق والناضور بالغرب، وكان التأسيس الفعلي لهذه القاعدة 20 أوت 1954 بعد وصول بن بولعيد إلى طرابلس وقد اتفق كل من مصطفى بن بولعيد وأحمد بن بلة

---

[1] بشير القاضي، " المسيرون المغاربة الاتفاق و الاختلاف "، المرجع السابق، ص 172.

[2] **المجاهد**، العدد09 ، 30 اوت 1957 ص 02 .

[3] Ahmed Mahsas : **Le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954**. Librairie éditions l'hamattan 18 rue des quatre, vents, paris 1979 . P 318.)

وبشير القاضي حول المعطيات المتعلقة بالسلاح وما يمكن أن تقدمه قاعدة ليبيا للثورة الجزائرية لاسيما وأن ليبيا تعد مخزن مفتوح للسلاح حيث لازالت بها أسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية، ونذكر هنا أن الكثير من اليهود نقلوا أسلحة كثيرة من ليبيا إلى فلسطين ، كما أمكن لبعض الجزائريين من الحصول على جزء من هذه الأسلحة وهي في معظمها ألمانيا وإيطالية لأن دول المحور هي التي هزمت في الحرب ، وقد كلف بن بولعيد بشير القاضي بالسعي لتهريب السلاح من غداس إلى وادي سوف ، وسوف يرسل بن بولعيد محمد بلحاج عند عودته إلى الداخل ، وقد قام بشير قاضي بتنقلات عديدة بين طرابلس وغداس ، ونالوت. بمساعدة الشيخ عيساوي الذي تعامل كثيرا مع محمد بلحاج .

وقد تم نقل أسلحة كثيرة إلى الجزائر عن طريق أشخاص جزائريين من بينهم محمد عرعار، وعمر البرجي، وقد مر التسليح بمرحلتين عبر هذه القاعدة، ففي المرحلة الأولى كان التسليح ينقل عبر أفراد معينين أي أن التهريب كان يتم عن طريق نقل قطع محدودة من السلاح عن طريق أشخاص محددين، وفي المرحلة الثانية تم الاعتماد على القوافل التي تستطيع حمل كميات معتبرة من السلاح، لتسلك الطرق البعيدة عن أنظار العدو، والوصول إلى الأماكن المحددة[1].

وبذلك يمكن القول أن رئيس قاعدة التسليح الأولى بليبيا كان بشير القاضي الذي كان يتمتع بثقافة مرموقة فهو خريج جامع الزيتونة، وقبل أن يتولى هذا المنصب كان يقيم بطرابلس وكانت له علاقات قوية مع عديد الشخصيات الليبية وقي مقدمتها السيد الهادي المشيرقي وكان نائبه السيد كمال ساكر.

لكن مثلما ذكرنا سابقا فبشير القاضي كان رئيسا لإدارة ثورة الجزائر في طرابلس منذ بداية تأسيسها ثم تولى رئاستها أحمد بودة، وكان المكلف بالمحاسبة السيد حسن يامي[2].

و ربما كانت هناك أسلحة دخلت إلى الجزائر عبر ليبيا قبل هذا التاريخ حيث يذكر أحمد بن بلة في مذكراته أن الثورة الجزائرية

[1] بشير القاضي: **ملتقى قوافل التسليح** . وادي سوف 1999، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

[2] محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 125 .

حينما بدأت كان سلاحها قليلا 350 أو 400 قطعة من البنادق الإيطالية و صلت من ليبيا انطلاقا من طرابلس إلى غدامس و من غدامس إلى بسكرة[1].

وقد قدمت ليبيا للثورة الجزائر مساعدات معتبرة في مجال التسليح وهذا شيء ليس بالغريب فالجزائر وليبيا تربطهما علاقات ودية متينة تعود جذورها إلى ما قبل الاحتلال، فقد امتد تأثير الحركة السنوسية بليبيا إلى شمال الجزائر، وكان لها دور في تعليم المبادئ الإسلامية، وعلوم القرآن والحديث، ولقد كان للزاوية السنوسية دور كبير في الدعم المادي للثورة الجزائرية عن طريق الملك الليبي محمد إدريس السنونسي خاصة في مجال التسليح فأصبحت ليبيا بذلك قاعدة خلفية ولوجستية وسياسية للثورة الجزائرية حيث كانت بها مستودعات الأسلحة، ومراكز التدريب وشبكات التسليح كما وفرت إقامات خاصة لقادة جبهة التحرير، وأمنت تنقلاتهم و أصبحوا يتصرفون بكل حرية دون مراقبة أو إزعاج، وللإشارة فإن شبكات التسليح بليبيا لم تتلق أية ضغوطات ، ولم يجمد أي نشاط للثورة بها عكس ما كان يحدث في تونس و المغرب الأقصى ، وبذلك احتلت ليبيا مكانة رائدة في مجال دعم الأسلحة لصالح الجزائر[2].

وقد أشار المناضل السيد أحمد بن بلة الذي أجرى أنذاك اتصالات بالحكومة الليبية والعاليات الشعبية الليبية " إن حركة التحرير الجزائرية قد اتصلت بالحكومة الليبية منذ وقت مبكر، وأن التعاون مع الحكومة الليبية كان قائما، والمساعدات كانت حقيقية ولكنها كانت تعطى لنا في سرية مطلقة لأن ليبيا كانت مازالت تحت النفوذ الأجنبي ورئيس الشرطة في طرابلس كان أنجليزيا " ويشير بن بلة إلى أن ثورة أول نوفمبر 1954 التي انطلقت بقليل جدا من السلاح يتراوح مابين 350 إلى 400 قطعة من البنادق الإيطالية وصلت سرا من ليبيا عن طريق غدامس إلى بسكرة وبقيت مخبأة لمدة طويلة مثلما ذكرنا ذلك سابقا [3].

[1] روبير ميرل، المرجع السابق ، ص 96.

[2] Mohamed Geutari .Ipid P.P 760 . 761.

[3] محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص 141 .

وقد حاولت شبكات التسليح التي وضعت أسسها في ليبيا عن طريق أحمد بن بلة التنسيق مع المقاومين التونسيين المكلفين بجمع وإمداد الثورة التونسية بالسلاح عبر ليبيا حيث كانت للتونسيين مزرعتان واحد في زنزور تبعد 14 كلم على طرابلس، و الثانية في غشير و هما مستودعان للسلاح، أ المركز الرئيسي يقع بالعسة التي تبعد 14 كلم على الحدود التونسية، وقد استعملت كنقطة رئيسية لتمرير السلاح إلى الجزائر كما أنشأ مركز خاص بالسلاح الذي سيوجه إلى الجزائر في تريجي على طريق نالوت غدامس الجبلية، وكانت أسلحة أخرى تنقل من مدينة زوارة الليبية ثم إلى الحدود التونسية إلى جربة وجرجيس، ولم يتمتع المجاهدين الجزائريين في البداية بحق الإقامة في ليبيا، وقد تولى عبد العزيز شوشان أمر الثوار القادمين من الجزائر، وكان يقدمهم للسلطات الليبية على أساس أنهم تونسيين. [1]

وقد كان عبد العزيز شوشان يتولى رئاسة مكتب تونس في طرابلس، وكان على الزليطني مسؤول المكتب نظريا، لأن العنصر النشيط والبارز هو عبد العزيز شوشان، وكان هذا المكتب يضم أشخاص لاجئين وفدوا إلى طرابلس و شكل بهم عبد العزيز شبكة للتسليح، وقد اقتفى الجزائريون أثرهم و تعاونوا معهم لإستخدام شبكاتهم لتمرير وتهريب السلاح إلى الجزائر، ومن أعضاء الشبكة نذكر محمد بوعزة، ومحمد عرعار، وعمر البرجي وهم من بين الجزائريين الذين تم تسليحهم بأسلحة جمعت من صحراء طرابلس بفضل الشبكة التونسية، بحكم أنهم السابقين في مجال تكوين شبكات التموين والتسليح، ومن أنواع الأسلحة التي كانت تجمع الخماسي الألماني، و الستاتي الإيطالي، والعشاري الإنجليزي، والرشاشات من نوع " ستارن"[2].

وكان الاتصال بالشبكات التونسية في ليبيا يتم عبر مجموعة محطات حيث يتصل محمد شلوف من الجزائر بعبد العزيز شوشان بمدنين ، ثم بعد ذلك يتم عبور الحدود التونسية إلى ليبيا وفي بن غردان يعمل عبد العزيز على تسهيل انتقال بشير غريسيا وحسن عن طريق الدليل أو المعاون ناصر عشين الملقب بالأزرق، كان يتم استغلال

---

[1] محمد لبجاوي ، مرجع سابق ، ص 151.

[2] بشير القاضي، "المسيرون المغاربة الاتفاق والاحتلاف" ، المرجع السابق ، ص، ص ، 174،173.

الظروف الطبيعية لاسيما هبوب الرياح المحملة بالأتربة بهدف الوصول إلى قاعدة العسة حيث بها تمكن المناضل أحمد بن بلة من جمع كميات كبيرة من الأسلحة تعود معظمها إلى نهاية الحرب العالمية الثانية تحوي أسلحة الأمريكان من نوع كوربس القديمة، وأسلحة تعود إلى الجيش الثامن البريطاني، وهذه الشحنة التي جمعت في ليبيا سترسل بصعوبة إلى جنوب سوق أهراس بالمنطقة الأولى الأوراس[1].

وغالبا ما كانت هذه الأسلحة تهرب عبر ثلاثة محاور:

1. في الزوارق الصغيرة عن طريق جزيرة حربة ومنها إلى تونس .
2. عن طريق الشاحنات انطلاقا من بن غردان إلى تونس.
3. الاعتماد على قوافل الجمال التي كانت تدخل الحدود الجزائرية من أقصى الجنوب[2].

و كانت الأسلحة تهرب باستمرار انطلاقا من الحدود التونسية عبر هذه الطرق، و سيزداد النشاط أكثر بعد استقرار جيش التحرير الوطني داخل الأراضي التونسية [3]

وبذلك تمكنت شبكة التسليح الجزائرية بليبيا إرسال عشرات الأسلحة إلى الجزائر عبر الجنوب التونسي، وقد وجدت هذه الشبكة دعما ومساندة من المناضلين في الحزب الدستوري الذين سخروا شاحنات وسيارات تونسية لنقل هذه الأسلحة، كما أن بن بلة كان قد اشترى سيارة من نوع جيب بـ 70 ليرة من بنغازي من عند رجل يدعى صالح تواتي وكانت هذه السيارة تستغل في تنقلات أعضاء الشبكة وتهريب السلاح إلى الحدود التونسية وربما تكون هذه السيارة الأولى التي اقتنتها الثورة بفضل أحمد بن بلة [4].

وفي الحقيقة يجب أن نذكر هنا أن شبكات التسليح الجزائرية وإن استفادت من خبرة الشبكات التونسية فإنها لم تلبث أن تؤسس قاعدة مستقلة مقرها طرابلس، لأن النقطة التي كانت تجمع بها الأسلحة

---

[1] محمد لبجاوي، المرجع السابق ، ص، ص 152، 153 .

[2] محمد صديقي: المرجع السابق، ص 33 .

[3] :Maurice Vaisse et Chantal Morelle, Les relations Franco – Tunisiennes (Juin 1958 – 1962), **Acte du VIII e colloque International sur Histoire orale et relations Tuniso- Françaises de 1945 à 1962** , la parole aux témoins , (tenu les 10 et 11 mai 1996 à Tunis),I.S.H.M.N , Tunis , 1998, p .266

[4] Bachir el kadi " de tripoli à la wilaya I", **Elwatan**, 10 janvier 2005.

بغدامس لم تأت بنتائج إيجابية، رغم أن هذه المدينة كانت قد عرفت تمرير أسلحة للجزائر قبل 1954 عبر وادي سوف ولكنها لم تثبت فعاليتها عند اندلاع الثورة وتأكد هذا الطرح أكثر بعد إلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد، وعند تولي شيحاني بشير القيادة في المنطقة الأولى سرعان ما أنشأ روابط متينة لشبكة التسليح في طرابلس، حيث قام بإرسال لوراسي محمد إلى ليبيا وتم الاتفاق بينه وبين بشير القاضي على ضرورة تزويد الشبكة بمجاهدين لنقل الأسلحة إلى الجزائر، خاصة و أن هناك كمية كبيرة من السلاح قد جمعت و خزنت بطرابلس،و في ربيع 1955 أصبح من الواجب التفكير في نقله إلى الجزائر، وفعلا انطلقت قافلة التسليح الأولى من طرابلس في نهاية شهر ماي 1955 بالاعتماد على وسائل نقل حديثة وهي شاحنة ذات حمولة ثمانية أطنان من نوع (bedford) أعدت لنقل السلاح إلى الحدود التونسية وبالضبط إلى قاردلين المكان الأساسي لتجميع السلاح من جديد لنقله بعد ذلك بواسطة قوافل جزائرية عبر الحدود التونسية إلى الداخل[1]، وقد استمرت عملية النقل سنة ونصف، وكانت القافلة المتكونة من 10 جمال تقوم بنقل حوالي طن ونصف من السلاح، وجمل واحد تحمل عليه أكثر من 10 بنادق، وكانت القوافل قد تطورت وأصبحت تتشكل من 20جملا، وبذلك بدأت الأسلحة تتنوع ابتداء من ربيع 1955 ، حيث تم إرسال بنادق ذات عشر طلقات، وأسلحة رشاش من نوع ستارن، والقنابل اليدوية وحتى مدافع الهاون، وكان طريق القوافل نحو الجزائر عبر الجنوب دائما مؤمنا من طرف رجال المقاومة التونسية بالرغم من الصراع الذي كان قائما بين الحبيب بورقيبة والأمين العام للحزب الدستوري صالح بن يوسف، وقد وجدت القوافل المحملة بالسلاح دعما من طرف الحركة اليوسفية، واستطاعت بذلك القوافل أن تتجب السلطات الفرنسية ماعدا القافلة التي اصطدمت بالقوات الفرنسية وكان يقودها عثمان حيحي ، أو تلك القافلة التي وصلت إلى جبل الجرف حيث تزامن وصولها مع المعركة في المكان الذي عقد فيه شيهاني بشير اجتماع رؤساء المناطق المجاورة برأس الطرفة [2].

---

[1] Bachir el kadi “ de tripoli à la wilaya I”, op.cit.

[2] Ibid.

ولعل ما تجدر الإشارة إليه هنا أن التعاون الجزائري التونسي في مجال التسليح عبر ليبيا توقف نهائيا حيث الشبكات التونسية التي كانت تنشط بالقطر الليبي توقف نشاطها بعد تسليم التونسيين لأسلحتهم في 10 ديسمبر 1954م، وبذلك أصبح الجزائريون في مأزق لأن مكتب تونس في ليبيا أو حتى في القاهرة لم يعد بإمكانه إرسال أسلحة، وبذلك ستدخل شبكات التسليح الجزائرية في مرحلة جديدة من التعاون وستعتمد هذه المرة على مقاومة صالح بن يوسف الذي كانت تقيم معه القوافل الأسلحة مناصفة وقد استمرت بقايا الجيش التونسي تقدم دعما لقوافل التسليح الجزائرية رغم الخلاف الذي ظهر بين صالح بن يوسف والطاهر لسود[1].

وللإشارة هنا أن صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد كان رافضا لفكرة تسليم السلاح، والتفاوض مع الفرنسيين، فبعد توقيع الحزب الدستوري الجديد اللإتفاقية بين الحكومة التونسية التفاوضية برئاسة لحبيب بورقيبة سنة 1955، أعلن صالح بن يوسف من باندونغ في تصريح له :" إن الشعب العربي في تونس يرفض المعاهدة التي وقعتها تونس مع فرنسا، و قال إن الحزب المتكلم باسم شعب تونس عربي قبل الحكم الذاتي كخطوة نحو الاستقلال التام ولذلك فهو يرفض أي اتفاق يقر بالوضع " على اعتبار أن الاتفاقية تجعل فرنسا تتحكم في مصير تونس وشعبها وثرواتها، كما صرح يوسف الرويسي عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الجديد و رئيس مكتب المغرب العربي بدمشق أن الاتفاقية تعد مؤامرة استعمارية وقعت فيها الحكومة الجديدة، و أن إلقاء السلاح يعد تنكرا للشعب وللوطن ولأرواح الشهداء[2].

وقد حدثت مشاكل نتيجة تعامل قوافل التسليح مع الحركة اليوسفية أثارها الحبيب بورقيبة، وقد تدخل بن بلة لدى الحبيب بورقيبة حيث جاء خفية من روما إلى تونس وتفاوض معه لمدة 24 ساعة لتنظيم وضع عبور السلاح عبر التراب التونسي[3].

2- مصادر السلاح على الجبهة الشرقية

---

1 بشير القاضي : " المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف" المرجع السابق، ص 174 .

2 الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة**، ط2 دار المعارف سوسة، تونس 1990، ص114

3 بشير القاضي، " المسيرون المغاربة الاتفاق والاختلاف" المرجع السابق، ص 174 .

وإذا كانت ليبيا قد لعبت دورا بارزا في تسليح الثورة منذ بدايتها فإن قادة جيش التحرير بدأوا يبحثون عن مصادر أخرى للسلاح عبر الحدود الشرقية وبالضبط في المناطق المجاورة بتونس سواء تاله أو القصرين أو الرديف وقصفه، ومثلها أشهرنا سابقا فإن العديد من الجزائريين كانوا قد شاركوا في الثورة التونسية وعندما سلم الثوار التونسيين أسلحتهم في شهر ديسمبر1954 عاد الجزائريون بأسلحتهم إلى الجزائر، ولعل من اللذين شاركوا في الثورة التونسية شريط لزهر الذي لعب دورا إيجابيا في ثورة تونس، و قد نشط إلى جانب مجموعة من الثوار الجزائريين في التراب التونسي من أمثال عمارة بن إبراهيم الذي كان قائدا لدورية تعمل بداخل تونس بغية جمع السلاح لصالح الثورة الجزائرية و كان على اتصال بخلية ثانية أنشأها فرحي ساعي بهدف تهريب قطع السلاح والذخيرة إلى الجزائر، و قد اتفق على أن يبقى عمارة بن إبراهيم رئيسا للدورية باسم الثورة التونسية كغطاء لسرية العمل، وقد كلف أحمد مسعى بإجراء اتصالات مع بعض المناضلين للتنسيق في مجال جمع الأسلحة فاتصل بعابر محمد بن رجب و بدأت الخلية تنشط في مجال توفير السلاح و صيانته[1].

وقد برز إحساس قوي لدى التونسيين بأن الواجب يدعوهم للمقاومة والكفاح إلى جانب إخوانهم في الجزائر الذي أراد الاستعمار الفرنسي الإنفراد بهم وحدهم، وكان التيار المطالب بالنضال تيارا قويا كان يطمح إلى تحقيق الوحدة المغربية ، و قد شعرت فرنسا بهذا الخطر فسخرت كل إمكانياتها المالية والإعلامية والعسكرية من أجل القضاء على هذا التيار والوقوف إلى جانب تيار الحبيب بورقيبة الذي كان يصرح متحديا شعور الشعب العربي قائلا: " إن ما يربطنا بالعرب ليس إلا من قبيل الذكريات التاريخية وأن من مصلحة تونس أن ترتبط بالغرب وبفرنسا بصورة أخص، وأن مرسيليا أقرب لنا من بغداد أو دمشق أو القاهرة"[2].

وقد تم تكوين جيش تحرير موحد بعد الخلاف الذي طرأ بين الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف، وتشكلت بذلك عدة فرق نذكر

---

[1] خليفة بولحراف: " الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني و تداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية " ، **دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية**، جمعية الجيل الأبيض، تبسة ، ص ،ص 60، 61.

[2] الطاهر عبد الله، المرجع السابق ، ص ، ص 129 ، 130.

منها، فرقة أولاد عون بقيادة عبد القادر زروق والأخضر الفرماس، وفرقة منطقة سوق الأربعاء وغار الدماء بقيادة الطيب الزلاق، وفرقة منطقة زرمادين بالساحل بقيادة عبد اللطيف زهير كما تشكلت فرقة بمنطقة قفصة يقودها الحسين الحاجي، وعبد الله البوعمراني ، والهادي الأسود ، وعلي درغال، وفرقة تطاوين والحوايا بقيادة الطاهر الأسود، ومحمد قرفة و سعد بعر وأحمد الأزرق، كما تشكلت فرقة في نفزاوة بقبلي و المرازيق بقيادة الشهيد علي بالشعر المرزوقي ومحمد الغلوفي ، وفرقة أخرى بأم العرائس ونفطة وتوزر بقيادة الطاهر الأخضر الغريب، وفرقة جبال أم علي بقيادة بلقاسم بن فرح العقوبي وفرقة رضا بن عمار بالعاصمة التونسية، وقبل مغادرة صالح بن يوسف تونس متوجها إلى طرابلس عقد إجتماعا في بيته لقيادات جيش التحرير المغربي العربي، وللإشارة فإن فكرة تكوين جيش تحرير مغربي كان يدعو إليها بإستمرار عبد الكريم الخطابي وقد أصبحت ضرورة ملحة في ظل المتغيرات التي كانت تمر بها كل من الجزائر و تونس و المغرب الأقصى[1].

لعل هذه الظروف كانت قد هيأت الأجواء لجيش التحرير الجزائري من أجل استخدام الحدود الشرقية فيما بعد كقواعد خلفية للتمركز والانطلاق للقيام بهجومات ضد القواعد والمراكز الفرنسية، كما سيساهم هذا الوضع في تمرير كميات معتبرة من السلاح سواء بالتعاون مع الحركة اليوسفية، أو الحكومة التونسية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المجاهدين الجزائريين كانوا قد توغلوا في التراب التونسي المطل على الحدود الشرقية الجزائرية وقد وجهوا نداءات إلى الإخوة التونسيين الذين يجمعها معهم وحدة اللغة و الدين والتاريخ تحثهم على تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية، ولعلنا نستنتج ذلك من خلال النداءات والرسائل التي وجهها جنود جيش التحرير إلى التونسيين، ففي الرسالة التي وجهها الزين رايس الذي كان على رأس مجموعة لجيش التحرير الجزائري طلب فيها من التونسيين معاونة الثورة الجزائرية لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي، وقد أوضح أن الصراع هو بين الحق والباطل، وأن الثورة هي جهاد ضد العدو الغاشم، ولم يكتف النداء عند طلب الدعم المادي للثورة الجزائرية، بل

[1] المرجع نفسه، ص ، ص 131 ، 132.

كان يدعو التونسيين إلى التجنيد والالتحاق بصفوف جيش التحرير من أجل القضاء على العدو الفرنسي الذي كان قد نكل بالشعب الجزائري وأحداث الثامن ماي 1945 م لا تزال ماثلة، رغم أن المجندين الجزائريين أثناء الحرب العالمية الثانية هم الذين حققوا الانتصار لفرنسا وحرروها من ألمانيا النازية [1].

وهنا يمكن القول بأن تونس لم تبخل عن الثورة الجزائرية حيث كانت قاعدة خلفية للثورة وعبر أراضيها كانت تتدفق الأسلحة للجزائر، كما ستكون أراضيها مركزا لجيش الحدود كذلك مأوى لآلاف المشردين وكان العديد من جنود جيش التحرير قد تسللوا إلى الأراضي التونسية للبحث عن السلاح، وقد مارسوا نوع من الضغط على التونسيين من أجل دعم الثورة الجزائرية ماديا، ولعل ذلك ما أوجد نوع من التوتر لدى الحكومة التونسية التي وصلتها بعض الأخبار توحي بأن الثوار الجزائريين قد استخدموا القوة من أجل الحصول على الدعم المادي[2]، ففي الرسالة الموجهة إلى رئيس الحكومة من عامل تالة يوم 29 جويلية 1955 يشير من خلالها إلى دخول مجموعة من الثوار الجزائريين إلى تراب العمالة و أن البحث جاريا لتقصي الحقائق، خاصة وأن هؤلاء على قد تحرجت منهم الحكومة التونسية لأنهم ساهموا في خلق الاضطراب بالمنطقة عن طريق استخدامهم أسلوب التهديد والاعتداء بالعنف على الثوار التونسيين لإجبارهم على تسليم ما عسى أن يوجد عندهم من السلاح، وقد حددت لهم آجال لتسليم تلك الأسلحة مما دفع بالتونسيين الذين اتصل بهم الثوار الجزائريين إلى مغادرة مساكنهم الريفية إلى المدينة هروبا من التهديدات[3].

ومن التونسيين الذين اتصل بهم هؤلاء مبروك بن جاب الله بن الحاج الذي كان رئيس عصابة[4].

---

[1] انظر الملحق: رقم:30، **تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطي الجزائري، ملحق الخيرات** ، السلسلة A(208 ث /04/02) ، الأرشيف الوطني التونسي.

[2] المصدر نفسه.

[3] انظر الملحق: رقم:30، **تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطي الجزائري، ملحق الخيرات**، السلسلة A(208 ث /04/02) ، الأرشيف الوطني التونسي.

[4] أنظر الملحق رقم:32، **تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطي الجزائري، ملحق الخيرات**، السلسلة A(208 ث /04/02) ، الأرشيف الوطني التونسي.

وقد التحق بالديوان السياسي وبلغ عن الثوار الجزائريين الذين اغتالوا عونين اثنين من أعوان الغابات بالقصرين أحدهما رميا بالرصاص والثاني ذبحا وأضرموا النار بالسيارة المقلة لهما أثناء محاولتهما إخماد الحريق الذي اشتعل بفعل الثوار الجزائريين في جبل سّماق، وقد أحدثت هذه الأعمال اضطرابات في أوساط الفلاحين الذين غادروا أريافهم، كما أن شيخ الحنادرة سي أحمد بن نصر بن مذهب هجم عليه يوم الأربعاء 27 جويلية 1955 ثمانية عشر جزائريا استعملوا معه جميع أنواع الضغط، وبعد تناولهم طعام العشاء بواسطة التهديد أو الوعيد تركوه بمحله في حدود العاشرة ليلا ليعود إليه في حدود الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وكان عدد جنود جيش التحرير اثنين وعشرين مجاهدا حيث فتشوا بيته وأخذوا منه سلسلة من الذهب لايقل ثمنها عن 60000 فرنك، وزربيتين صغيرتين، ومخزون من الخرطوش[1].

ولعلنا نستشف من خلال ما ورد سابقا أن التونسيين لم تكن لهم رغبة واضحة في تموين جيش التحرير الجزائري، مما دفع بهذا الأخير إلى إستخدام أسلوب القوة من أجل الحصول على السلاح بالرغم من الصعوبات التي واجهته في البداية، وتدريجيا سوف تؤدي هذه السياسة إلى تطويع السكان التونسيين وحتى الحكومة التونسية إلى مد العون للثورة الجزائرية[2].

وقد استدعت العدلية التونسية في 06 أوت 1955 م مبروك بن جاب الله لسماع شهادته حول ما بلغ به حاكم تالة حيث أكد أنه في ليلة 24 جويلية 1955 م في حدود منتصف الليل بينما كان بمنزله المحاذي لمحل سكناه وفد عليه خمسة من الثوار الجزائريين لا سابق معرفة بهم مدججين بالسلاح الحربي المتنوع ساقوه أمامهم بواسطة إشهار ذلك السلاح توجهوا به إلى دكان تجارته القريب من محله المذكور حيث وجده مطوقا من طرف خمسة ثوار آخرين بسلاحهم، وفور اجتماعهم أمام الدكان خاطبوه بلهجة حادة ليقدم ما عساه أن يوجد من السلاح ولما أجابهم بعدم وجود ذلك عنده ، وتعلل لهم بتسليم السلاح الذي كان

---

[1] المصدر نفسه.

[2] أنظر الملحق رقم: 33، **تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطني الجزائري، ملحق الخيرات**، السلسلة A(208 ث /04/02) ، الأرشيف الوطني التونسي.

عنده للحكومة التونسية بموجب بطاقة تسليم استظهرها لهم ، تعاملوا معه بالعنف حيث انهالوا عليه بالضرب، ولم يكفهم ذلك بل رجعوا إلى الدكان المذكور الذي فتح في تلك اللحظة من طرف ابنه المنجي، أخذوا كل ما بداخله من البضاعة وذلك ما قيمته 13400 فرنك، ثم ساقوه أمامهم بعد ذلك وتوجهوا به إلى جبل القلاع الذي تركوه به معهم تحت طائلة التعذيب طيلة يوم وليلتين، وبعد أن أخذوا منه عشرين ألف فرنك بالقوة أطلقوا سراحه بنية الذهاب إلى رفقائه الثوار التونسيين لطلب ما عندهم من السلاح لإعانتهم به أو شرائه ودفع ثمنه وأعطوه مهلة أسبوع للقيام بذلك العمل، وقد هددوه بالقتل إن لم يحقق نتائج[1]، وفعلا رجعوا له يوم 1955/08/05 وطوقوا محل صهره أحمد بن يوسف بن إبراهيم وكلفوا هذا الأخير بإحضار مبروك بن جاب الله فتعلل لهم بغيابه فانهالوا عليه بالضرب وساقوه للجبل بنية التعذيب لكنه تمكن من الفرار[2].

ومن خلال هذه المعطيات نستنتج أن الثورة الجزائرية قد لجأت إلى اتخاذ أسلوب حاد عند اندلاعها من أجل الحصول على الأسلحة و المؤن و الأموال لاسيما مع التونسيين، حيث رفض جنود جيش التحرير الجزائري فكرة تسليم الثوار التونسيين أسلحتهم للحكومة التونسية، وقد حاولوا الحصول على جزء من هذه الأسلحة بمختلف الأساليب حتى و لو استدعى الأمر استخدام العنف الثوري، كما شجعت الثورة على انضمام العديد من العناصر التونسية التي شاركت في الثورة التونسية بالانضمام إلى جيش التحرير الجزائري، هذا إذا ما استثنينا أولئك الجزائريين الذين شاركوا في ثورة تونس وانضموا بأسلحتهم إلى جيش التحرير[3].

ولعل الموقع الجغرافي لتونس كان يمثل قاعدة إستراتيجية حيوية لجيش التحرير الوطني من حيث التمركز والراحة والعلاج والتدريب والتخطيط للعمليات العسكرية والهجمات، وكانت تونس تمثل قاعدة لوجستية، ومعظم الأسلحة والمؤن كانت تأتي عن طريق

---

[1] المرجع نفسه.

[2] أنظر الملحق رقم: 33، **تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأراضي التونسية ملحقة برسائل دعاية لجيش التحرير الوطني الجزائري، ملحق الخيرات**، السلسلة A(208 ث /04/02) ، الأرشيف الوطني التونسي.

[3] المصدر نفسه.

الحدود التونسية الجزائرية،كما كانت تونس تمثل قاعدة مهمة في ثورة التحرير الجزائرية حيث كان حوالي عشرين ألف 20000 جنديا يقيمون بها،ويقومون بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية والأسلاك الشائكة المكهربة،وكانت معظم هذه العمليات العسكرية تنطلق من الأراضي التونسية التي منحت امتيازات كبيرة لجيش التحرير من حيث الإقامة والتأطير والتدريب وحرية الحركة، وفيما يتعلق بالتموين قدمت تونس كل التسهيلات الممكنة ،وجميع المستلزمات التي يحتاجها جيش التحرير من أسلحة وعتاد وتجهيزات وكانت المساعدات تقدم دون أية عراقيل أو صعوبات أو إثارة مشاكل على مستوى الحدود، وقد قدمت الحكومة التونسية إلى جيش التحرير خمس شاحنات عسكرية كهدايا لتسهيل نقل المؤن ،كما أن العتاد والتجهيزات التي تصل إلى جيش التحرير في الداخل كانت معفية من كل الضرائب الجمركية [1]

إلى جانب ليبيا وتونس تعد مصر حليفة الثورة الجزائرية الأكثر فعالية والأكثر أهمية فيما يتعلق بالسلاح الذي كان يفد تباعا للجزائر، وهي تمثل مصدرا رئيسيا في هذا المجال ، وكان بن بلة له الدور البارز في إقناع المصريين بتقديم الدعم المادي للجزائر في هذا المجال ، وازداد نشاطه أكثر من خلال مكتب المغرب العربي بالقاهرة حيث كانت الاجتماعات تركز على مسألة الحصول على الأسلحة [2]، وسبل شرائها وكيفية نقلها إلى تونس والجزائر عن طريق البر والبحر وفي هذا الإطار يقول حمادي العزيز الضابط المغربي: " ذكر بن بلة أنه حصل من الحكومة المصرية على مبلغ 3000 جنيه مصري لشراء السلاح للجزائر ، وطالب الضابط التونسي عز الدين عزوز بنصيب تونس فيها، أما أنا فلم أطالب بأي شيء للمغرب لأني أعرف أن بن بلة طلب المساعدة للجزائر فقط وقلت لبن بلة " المسافة بين ليبيا والمغرب طويلة ، والسلاح الممكن بهذا المبلغ قليل ، ولهذا فأنا لا أطالب بشيء "، وتمسك عز الدين بطلبه فقال له ابن بلة " عندما اشترى السلاح سأعطيك منه "، وللإشارة فإن العلاقات بين قادة الثورة

---

[1] أنظر الملحق رقم 35:

note politique. la Tunisie de Bourguiba devant la révolution algérienne, boite G.P.R.A. N°223 الأرشيف الوطني الجزائري.

[2] عبد الرحمان عمراني، التسليح أثناء الثورة، المرجع السابق، ص 96 .

الجزائرية والحركة التحررية المغربية كانت وطيدة قبل وبعد الثورة الجزائرية بفضل مجهودات بن بلة والعربي بن مهيدي ومحمد بوضياف [1] .

وقد تعددت اتصالات بن بلة والتونسي عبد العزيز شوشان بفتحي الديب وعزت سليمان وإبراهيم ينال السوداني الأصل من أجل توفير السلاح للجزائر وتونس [2].

ونتيجة لإلحاح بن بلة لطلب الدعم من الحكومة المصرية بالسلاح عرض فتحي الديب الأمر على زكرياء محي الدين رئيس المخابرات المصري الذي اتصل بعبد الناصر الذي وظف علاقاته الطيبة مع الحكومة الليبية التي يرأسها مصطفى بن حليم من أجل توفير الظروف الملائمة لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر لدعم كفاح الجزائر، كما جرت اتصالات مع السفير الليبي أحمد حسن الفقي لينسق مع رئيس الوزراء بن حليم الذي أبدى موافقته لتحمل مسؤولية إنزال شحنة المراكب المصرية وإخفائها في طرابلس لحين تهريبها إلى الجزائر، كما تم الاتفاق مع السيد صالح بن يوسف على تزويده بالسلاح بحكم أن المقاومين التونسيين سيشاركون في عملية تهريب السلاح إلى الجزائر، وقد سافر بن بلة إلى ليبيا من أجل التنسيق مع القائم مقام عبد الحميد درنة للاتفاق على تفاصيل عملية الإنزال والنقل، وكان بن بلة قد تسلم من القاهرة مبلغ ثمانين ألف جنيه كدفعه أولى للثورة عن طريق الجامعة العربية، وقد أبقى منها بن بلة مبلغ 30 ألف جنيه لبعثة القاهرة، و مضى لطرابلس لشراء الأسلحة بـ 50000 جنيه حيث تحصل على كمية من السلاح بعد شرائها من أشخاص كانوا قد استولوا على مخزون حربي[3].

كان بن بلة قد وفر الظروف المناسبة في ليبيا لاستقبال الأسلحة الآتية من مصر ، وقد تم اختيار أحد الموانئ القديمة الواقعة شرق طرابلس لإنزال الشحنة ومع ذلك يتكلف بن بلة بالتنسيق مع عبد الحميد درنة لنقل الأسلحة عير الشاحنات إلى منزل القائمقام وكانت

---

[1] زكي مبارك ، **الملتقى الدولي للكتابات العربية والأجنبية في الثورة 1954-1962** ، الجزائر 2002 .

[2] محمد لبجاوي مرجع سابق ، ص 155 .

[3] نفس المرجع، ص 155.

أول دفعة من السلاح المصري الموجهة للجزائر انطلقت ليلة 5 إلى6 ديسمبر 1954 لتصل إلى ليبيا يوم 07 ديسمبر عبر اليخت انتصار [1].

وقد تم تأمين عملية الإنزال من خلال كلمة السر التي تبادلها بين أمين عفت و أحمد بن بلة الذي سبق و أن تعارف من قبل، و قد كانت الأسلحة متنوعة حيث كانت تحوي 100 بندقية عيار 303 . و 10 بنادق رشاش بيرن، و25 بندقية رشاش تومي بالإضافة إلى الذخيرة الخاصة بهذه الأسلحة، و كانت تحتوي الشحنة على 50 بندقية و30000 طلقة مخصصة للكفاح التونسي[2].

وقد اعتمد في نقل السلاح من مصر إلى ليبيا على الشاحنات حيث كان يجمع في الإسكندرية، ومنها يتوجه خط حديدي لا يفضل بعده عن السلوم ب 02 كلم و هذا الخط الحديدي كان مهما، و لما بدأت الأسلحة تتدفق على الثورة من كل المناطق وأصبحت مخزنة بالإسكندرية بكميات كبيرة قررت قادة الثورة استكمال مسافة 02 كلم للخط الحديدي لربط الإسكندرية بالسلوم حيث تمركز 120 جنديا تابعا لجيش التحري، وفي مرسى مطروح 80 جنديا بهدف تامين السلاح إلى بنغازي، وكانت عملية النقل تتم ليلا، وقد كان الإنجليز تركزون في بنغازي ، و بطرابلس كانت القواعد الأمريكية ، و كان السلاح الخاص بالثورة ينقل بالاعتماد على 60 شاحنة و قد تمكنت الشبكة من توظيف الإنجليز و الأمريكان في تأمين الطريق.[3]

وقد كان بن بلة يمثل الركيزة الأساسية في عملية النقل أو التخزين أو تهريب السلاح بتوجيه الشبكات المختصة، لذلك حاولت المصالح الفرنسية الخاصة التخلص منه[4] مرة في القاهرة بمكتبه عن طريق طرد مفخخ الذي أعاده مع إياه لصاحب السيارة الأجرة الذي انفجر عليه، ومرة في طرابلس عن طريق شخص يدعى جان دافيد وهو فرنسي يعيش في تونس يعمل لصالح اليد الحمراء الفرنسية و لكن

---

[1] مصطفى هشماوي، المرجع السابق ، ص 96.

[2] فتحي الديب، مرجع سابق ص ، ص 64،65 .

[3] عبد الرحمن بن عطية، المرجع السابق ، ص 110.

[4] Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, T3, office des publication universitaire, Algérie 1988- P 321.

محاولة الاغتيال بالفندق فشلت وتمت ملاحقة الجاني حيث قتل من طرف الشرطة الليبية، كما تعرض إلى تهديدات في روما[1].

ويمكن أن تقول أن الطريق البري من الإسكندرية إلى ليبيا و الذي يمتد على مسافة 2000 كلم أصبح مهما لشبكات التسليح الجزائرية التي كانت تنشيط عبر هذا الطريق، وأصبحت طرابلس قاعدة تخزين مهمة للأسلحة، وقد تلقت الشبكة مساعدة كبيرة من طرف الشرطة الليبية التي كانت تشرف على نقل السلاح في القطر الليبي ، و تقوم الشبكة الجزائرية بمواصلة المهمة عبر الحدود التونسية إلى المنطقة الأولى، و كانت المنطقة الثانية قد أرسلت في صيف 1955م مبعوثين لها إلى طرابلس من أجل نقل و توجيه بعض قوافل السلاح إلى المنطقة على اعتبار أن الأسلحة التي كانت تعبر الحدود التونسية كانت تنقل للمنطقة الأولى حسب ما إدعاه هؤلاء المبعوثين، و نذكر بعض القادة من سوق أهراس مثل محمد الحاجي أو عبد الرشيد[2].

وقد تواصلت عمليات شحن الأسلحة من مصر إلى ليبيا و لكن طرأت بعض المشاكل الآتية بطرابلس و كان يجب الإسراع في حملها حيث أصبح هناك مخزون كبير من السلاح وبالمقابل ذلك قلت عمليات النقل نحو الحدود الجزائرية مما اضطر أحمد بن بلة و فتحي الديب على السفر لطرابلس حيث اتصلا بالملحق العسكري المصري بليبيا وكان متعاونا سريا في تهريب السلاح، كما تم لقاء مع علي محساس ممثل الكفاح الجزائري بليبيا وعبد العزيز شوشان حيث تم استعراض أسباب عدم تهريب المخزون من السلاح و الذخيرة و قد عرف أن مرد ذلك يعود إلى المراقبة البريطانية بزعامة " جايلز" في ليبيا و الحشد الفرنسي على الحدود الشرقية و الجنوبية الشرقية للجزائر، و قد تم التباحث مع عبد الحميد درنة مدير عام الشرطة الليبية من اجل تقديم مسعدات لعلي محساس و عبد العزيز شوشان ، وقد تم تزويد مهربي السلاح لا سيما بعض شيوخ القبائل الليبية بأموال معتبرة لعداد قوافل من الجمال تتكفل بحمل السلاح إلى الحدود الجزائرية وهذا ما تم فعلا.

---

[1] روبير ميرل : المرجع السابق ، ص – ص 104-110.

[2] : Bachir Elkadi . " de tripoli à la wilaya I" . **El Waten**, 10 janvier 2005.

وفي هذه الأثناء غادر مصر يوم 14 أكتوبر 1955 اليخت " الحظ السعيد" Good Hope حاملا كمية من الذخائر بهدف وضع حمولته في المنطقة الإسبانية، وفي يوم 02 نوفمبر 1955م أبرق عزت سليمان للهيئات المصرية رفض إسبانيا استلام الشحنة لتحول بذلك إلى أحد الشواطئ الليبية المهجورة بطرابلس بعيدا عن أعين الإنجليز، ليتم سحب الأسلحة إلى المزارع المخصصة للتخزين، وكان الميناء يقع بالقرب من مدينة زوارة وتم إنزال الأسلحة يوم 1955/10/08 تكفل علي محساس بنقلها عبر الشاحنات إلى مراكز التخزين، وقد طرح بن بلة فكرة هامة وهي ضرورة السفر إلى مدريد قصد تسوية المشاكل التي طرأت فيها يتعلق باستقبال شحنات السلاح التي ستدخل إلى الجزائر عبر الحدود الغربية[1].

وفي شهر جانفي 1956م عقد ممثلوا جيش التحرير المغاربي اجتماعا بالقاهرة وهم أحمد بن بلة ومحمد بوضياف ، و العربي بن مهيدي عن الجزائر والدكتور المهدي بن عبود، ومحمد بن عبد الله المساعدي عن القيادة المراكشية وعن تونس الطاهر لسود بحضر فتحي الديب عن المصري[2].

وبعد هذا الاجتماع تواصلت عملية الإمداد بالسلاح من مصر حيث نقلت شحنة من السلاح يوم 18 جانفي 1956م لتلبية متطلبات الجبهة الشرقية حيث كانت الأسلحة هذه المرة متنوعة و أكثر عددا من الشحنة التي حملها نفس المركب، و تم إنزال الشحنة على أحد الشواطئ الليبية و تم نقلها إلى أحد المخازن بزوارة.

وبعد تهريب هذه الشحنة التقى من جديد قادة جيوش تحرير المغر العربي بالقاهرة عبد الكريم الخطابي قائد جيش التحرير المراكشي، و عباس لغرور قائد منطقة الأوراس وانضم غليها الدكتور المهدي عبود و احمد بن بلا عن جيش التحرير الجزائري ، والطاهر لسود قائد جيش تحرير و بصحبته قائد أركان حربه بشير الصباح، و عقد الاجتماع يوم 24 فيفري 1956[3].

---

[1] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 130.

[2] عميرة عليه الصغير " جيش التحرير الوطني التونسي ، حقيقتة و مصيره " حيش التحرير المغاربي ، **المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والماصر)**، العدد 109 ، زغوان 2003 ص ، ص 89، 90.

[3] عميرة علية الصغير : " جيش التحرير الوطني التونسي " ، المرجع السابق ،ص، ص 89 ،90.

وقد خرج الاجتماع بضرورة مواصلة مصر إمداداتها بالسلاح لتواصل الكفاح بالأقطار الثلاثة و بذلك تتشتت القوات الفرنسية، وقد أصدر رجال عبد الناصر أوامر بمضاعفة كميات الدعم بالسلاح لقادة جيوش المغرب العربي، وقد تزايد تهريب السلاح إلى الجزائر من النصف الثاني من شهر مارس بصفة غير عادية عبر الحدود الليبية التونسية من أجل تزويد منطقة الأوراس و ناحية سوق أهراس بالسلاح رغم اشتداد الرقابة الفرنسية التي تعاضدها رقابة بورقيبة على الحدود الليبية التونسية، وقد تم تهريب أربع دفعات من السلاح وإدخالها للجزائر ما بين 20 مارس و 06 أفريل 1956 ، وقد نفذت عمليات التهريب بحذر كبير من طرف شبكات التهريب رغم أن قائد البوليس الليبي جايلز البريطاني قد أحس بالأمر، فأرسل قوة كبيرة إلى الحدود الليبية التونسية بحجة القيام بمناورات بهدف توقيف نشاط مهربي السلاح، وقد تدخل عبد الحميد درنة لإيقاف هذه المناورة التي كادت أن تضع يدها على السلاح الموجه للجزائر[1].

وفي تونس باشرت السلطة الاستعمارية ضغطها على الحكومة التونسية لإيقاف نشاط المعارضة فلجأت السلطات الفرنسية إلى الاتفاق مع بورقيبة لمحاولة إلقاء القبض على صالح بن يوسف، ولكنه تمكن من الفرار إلى ليبيا، ولكن لم تترك له حرية التحرك و التصرف بضغط تونسي فرنسي على ليبيا، وبذلك ستتأثر عملية تهريب السلاح إلى الجزائر هذه التطورات العسكرية التي عرفتها تونس وكذلك التطورات السياسية خاصة بعد توقيع البروتوكول التونسي الفرنسي يوم 20 مارس 1956[2].

وكانت لجنة السلاح قد عقدت اجتماعا في 27 أفريل 1956 ضم كل من محمد خيضر الدكتور الأمين دباغين ، و فرحات عباس ، و أحمد توفيق المدني، وأحمد بودع، والدكتور فرنسيس ، و العباس بن الشيخ، وقد أبلغ المجتمعون ما أقرته اللجنة الفرعية للأسلحة المؤلفة من توفيق المدني، والأمين دباغين بالقضايا التالية:

1- العمل على ربط علاقات مع الحكومة التونسية برئاسة بورقيبة للسماح بتمرير السلاح إلى الجزائر عبر أراضيها.

---

1 فتحي الديب ، المرجع السابق، ص 175-176.

2 فتحي الديب، المرجع السابق، ص، ص 178 ، 179.

2- تعمل اللجنة على استئجار سفينة من ازمير أو تركيا لنقل الأسلحة التي وضعتها سوريا تحت تصرف الثورة.

3- السعي لدى مصطفى بن حليم رئيس حكومة ليبيا، من أجل وضع تحت تصرف اللجنة مطار أو مطارين على الحدود الجزائرية من جهة الجنوب قصد تهريب السلاح إلى الجزائر و بصفة بعيدة عن أنظار العدو.[1]

وفي يوم 01 ماي 1956 اتصل احمد توفيق المدني و معه الدكتور الأمين دباغين بالوطنيين التونسيين و هما الصادق المقدم، و المدني سليم وجرت مفاوضات حول إمكانية مرور السلاح من ليبيا إلى الجزائر عبر التراب التونسي بكل حرية، و قد عكفا التونسيان على ضرورة الاتصال بوقيبة والاجتماع من جديد بطرابلس لتبليغ قادة الثورة بنتائج الاتصال، وفي نفس الوقت طلب من محمد خيضر ترتيب لقاء مع فتحي الديب وعزت سليمان لاطلاعهما على نتائج العمل في طرابلس مع رجال حكومة ليبيا، وتولى قضية إصلاح المطارات، وفي اجتماع 15 ماي حاول توفيق الدين إقناع فتحي الديب لمقابلة عبد الناصر، كما تقرر عودة فرحات عباس وأحمد فرنسيس لطرابلس لإتمام مهامهما، ويسافر المدني إلى طرابلس كلما دعت الضرورة لذلك، و في 01 جوان 1956 عقدت اللجنة العسكرية بحضور أحمد بن بلة و خيضر، وتوفيق المدني، الأمين دباعين، و عبد الرحمان كيوان، و قد تم التعرض إلى الجبهة إلى دراسة رسالة المسؤولين الجزائريين الجديدين بتونس الموفدين من قبل الجبهة ، و هما يطلبان العمل مع حكومة بورقيبة بدلا من جماعة صالح بن يوسف لأن قضيتهم خاسرة و هم يتراجعون تحت ضربات الحكومة و قد قبلت الاقتراحات.[2]

وقد وصلت شحنة من الأسلحة من مصر و لكن المرة على المركب ديفاكس التابع للشركة الشرقية للملامة و التجارة، وقد تم إنزال شحنة الأسلحة على شاطئ زوارة بليبيا يوم 13 ماي 1956م.[3]

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ص، 137، 138.
[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سابق، ص – ص 149-152.
[3] فتحي الديب، مرجع سابق ، ص 206.

وقد تواصلت بليبيا عمليات تنسيق الجهود بين الحكومة الليبية وقادة الثورة الجزائرية فمن خلال دعوة الملك الليبي ادريس السنوسي عن طريق رسالة المؤرخة يوم 23 ماي 1956 وصل توفيق المدني و الدكتور الأمين دباعين إلى ليبيا و بالضبط إلى درنة، ثم بعد ذلك إلى طبرق و هي مركز القوات الإنجليزية، و كان بشاطئها سفن حربية ، و ثكنات ومخازن للسلاح، و كان قصر الملك قريب من الشاطئ، ومن خلال المناقشات إلى دارت مع الملك تبين مدى حرصه وحرص ليبيا على تدعيم الثورة الجزائرية بالأسلحة عبر أراضيها، لأن الجهاد في الجزائر على حد قول الملك ليس جزائريا بل هو إسلاميا ومن استطاع أن يشارك فيه و لم يفعل فقد خان الله ورسوله، وبذلك ستكون ليبيا حكما و حكومة وشعبا إلى جانب الكفاح في الجزائر ، وقد أطلع رئيس الحكومة مصطفى بن حليم الملك على تفاصيل لقاءاته مع الوفد الجزائري حول القضايا المتعلقة بتخصيص المطارات، ومرور السلاح، وأكد الملك بشأن ذلك أن المطارات الليبية رهن إشارة الثورة الجزائرية متى تمكن المصريون من إصلاحها، وهي مطارات جزائرية على حد قوله، كما أعد الملك أوامره لقائد الجيش الذي أصدر أمرا لقائد الحدود بأن لا يعترض السلاح الذي يدخل على الحدود الليبية المصرية، كما أبدى الملك السنوسي نتيجة في أن يلعب دور الوسيط في شراء الأسلحة للثورة الجزائرية و لقد لقي استقبال الملك الوفد الجزائري بهذه الطريقة استحسانا كبيرا لدى الوفد الجزائري الذي أثنى بالشكر على الملك لأن هذه الإجراءات تعد انتصارات عسكرية للثورة الجزائرية[1].

وبذلك استنفرت ليبيا كل إمكانياتها للثورة عن طريق تدعيم شبكات التسليح.[2]

ورغم الدعاية الاستعمارية والصعوبات التي تعرضت لها شبكة التسليح بليبيا فإن السلاح ظل يصل تباعا إلى الحدود الجزائرية من ليبيا، وفي إطار الحرب الإعلامية نشرت جريدة التايمز اللندنية بتاريخ 1956/06/28 مقالا حول تهريب الأسلحة عبر الحدود الليبية و استخدام الإبل في نقل السلاح و الذخيرة إلى تونس و الجزائر وكان

---

[1] أحمد توفيق المدني، المرجع السابق ، ص – ص 163 – 165.

[2] إبراهيم العسكري، المرجع السابق ، ص 120.

هدف هذا المقال هو محاولة التأثير على الحكومة الليبية للتصدي لهذه الظاهرة ولاسيما وأن معظم المعلومات التي حواها المقال كانت خاطئة ، لكن العمل على تهريب السلاح تضاعف دون أن يتأثر الطرف المصري أو الليبي أو الجزائري بهذه الأخبار، بل وعقدت اجتماعات لمباشرة التخطيط لعمليات جديدة تكون مضاعفه، وكذلك ضرورة إدخال الأسلحة المخزنة بالقرب من طرابلس الجزائر[1].

وقد كان أحمد بن بلة دائما يلعب دور الوسيط بين ليبيا ومصر فيما يتعلق بنقل السلاح و تخزينه وتوزيعه وحتى المصريون كانوا يفضلون التعامل مع أحمد بلة لأن هذه الأخيرة له إستراتيجيته الخاصة في التعامل، كما كانت له قوة الحجة و الإقناع في التعامل على عطس حسين آيت أحمد و محمد خيضر ، و محمد يزيد.[2]

وقد توسعت نشاطات شبكة التسليح في ليبيا، و تمكنت القاعدة التي تم تأسيسها بليبيا في بداية الثورة من استقطاب العديد من العناصر غير الجزائرية و كان السلاح الذي يصل إلى ليبيا تتولى في القالب عناصر ليبية تفريقه و هنا نذكر دور العقيد الليبي يحيى أبو السعود الذي كان يشرف على تفريغ الشاحنات من الأسلحة، بمساعدة الشبكة الجزائرية و الضباط الليبيين ، و من بين الجزائريين الذين كانوا يرافقون شحنات الأسلحة من مرسى مطروح إلى طرابلس الغرب و يتولى أيضا عمليات تفريغ الأسلحة الرائد أغيل علي أرزقي ، و كان الملك أدريس السنوسي يقدم كل الدعم المباشر لهذه الشبكة لأجل تأمين وصول الأسلحة و عبورها إلى الجزائر و قد كانت له لقاءات متكررة مع أحمد بن بلة وأحمد بودا حول قضية الدعم الليبي للثورة الجزائرية، لا سيما و أن الملك كان يؤيد الثورة الجزائرية و يناصرها، و كان لا يفتأ يصدر الأوامر لأعضاء حكومته و قادة المؤسسات المختلفة عبر أنحاء البلاد من أجل الدعم المادي للثورة الجزائرية.[3]

و من أجل تذليل مشكل نقل السلاح عملت شبكة التسليح التي كان محورها الرئيسي أحمد بن بلة بتوفير وسائل نقل وذلك بشرائها و تمثلت في الشاحنات، أو حتى السفن، فقد قام أحمد بن بلة بشراء قارب

---

[1] فتحي الديب، مرجع سابق ، ص 224.
[2] محمد العربي الزبيري، مرجع سابق ، ص 139.
[3] محمد الصالح الصديق ، مرجع سابق ، ص – ص 64- 66.

حمولته تصل إلى 57 طنا من ميناء نابولي بإيطالية،و اتصل بفتحي الديب بمصر لإرسال طاقم لإحضاره حتى يشارك في تهريب السلاح، وقد استفادت الثورة من شحنة سلاح في شهر جويلية 1956 عبر ميناء زوارة و كان المركب دفاكس قد انطلق من مصر محملا بأسلحة متنوعة، و في هذه الأثناء كان أحمد بن بلة قد تلقى رسالة من زيروت يوسف سلمها له المناضل عبد الرشيد يبين من خلالها حاجة الولاية الثانية إلى الأسلحة الأوتوماتيكية لمواجهة مخططات العدو الفرنسي لذلك ستكون هذه الشحنة مزودة بمئات الرشاشات و البنادق الرشاشة.[1]

وكان قادة الثورة قد درسوا إمكانية نقل الأسلحة عن طريق الجو حيث يشير بشير القاضي إلى أنه كان يتم نقل أسلحة من مخازن الأسلحة بليبيا عن طريق الجو إلى الجهة الغربية من الوطن، و كانت شركة الطيران الإنجليزية تحمل أحيانا أسلحة في صناديق مموهة على أساس أنها تحمل منتجات زراعية حيث كان يوضع فوق السلاح الكاكاو و مثلا، وذات مرة تعطلت أحد الطائرات و نزلت بمطار نيس وهي محملة بالسلاح ثم تم إصلاحها لتواصل رحلتها إلى إسبانيا لتفريغ الشحنة دون علم طاقم الطائرة، ثم تم تحويل الأسلحة إلى الحدود الغربية للجزائر.[2] و في الحقيقة فإن التسليح على الحدود الشرقية و كذلك الغربية لم ينتظم إلا بعد 1956م خاصة بعد أن تطورت العمليات العسكرية سواء بالنسبة للقوات الفرنسية أو لجيش التحرير.[3]

3- الإمداد بالسلاح من الخارج بعد 1956م

عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 بمنطقة القبائل و يعد أهم مؤتمر بالنسبة للثورة، و قد لعب عبان رمضان دور كبير في التحضير له بالرغم من أن المؤتمر لم يحضره وفد الخارج الذي كان على رأسه بن بلة وقد وضع لبنات أساسية للثورة أهمها المجلس الوطني للثورة Le conseil national de la Révolution Algérienne (CNRA) ، و المشكل من 34 عضو، وكذلك لجنة

---

[1] فتحي الديب، مرجع سابق ، ص 240.

[2] بشير القاضي " شهادة "، **ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954** ، 19 - 1999/03/20 الوادي ،المكتبة السمعية البصرية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، رقم التسجيل 186 /03

[3] بسام العسلي: **جبهة التحرير الوطني الجزائرية**، ط1- دار النفائس ، ص 83.

Le comité de coordination et d exécution التنسيق والتنفيذ (C.C.E)المشكلة من خمسة أعضاء [1] وهي لجنة عليا مهمتها الإشراف على شؤون الكفاح المسلح ، وقد حصل عبان رمضان على موافقة من أعضاء المؤتمر لتخويله مهمة تعيين ممثلين جددا للقيادة وارسالهم إلى الخارج مكان بن بلة وزملائه و كان هدفه الحقيقي هو تقويض و تهديم كل ما بناه هؤلاء و بالتالي محاولة تشويه سمعتهم أمام الرأي العام العربي و العالمي ، و قد علم أحمد بن بلة أن عبان رمضان قد اختار الدكتور محمد الأمين دباغين ليمثل الثورة بالقاهرة بدلا عنه ، و ليقوم بمهمة التحقيق مع بن بلة و زملائه بتقصيرهم في إمداد الثورة بالسلاح، ويحاول في نفس الوقت كسب ثقة الحكومة المصرية من أجل دعم لجنة التنسيق والتنفيذ[2].

وكان عبان رمضان قد قدم تقريرا حول تسليح جيش التحرير، فهذا الجيش عام 1956 لم يتعدى 50.000 رجل من مجاهدين وفدائيين، 4000 مجاهد بالقاعدة الشرقية، و10000 مجاهد بالولاية الأولى و6000 مجاهد في الولاية الثانية، و 12000 مجاهد في الولاية الثالثة، و4000 مجاهد في الولاية الرابعة و6000 مجاهد في الولاية الخامسة و2000 مجاهد في الولاية السادسة، اما المسبلين فكان العدد يتراوح ما بين 40 إلى 50 ألف مسبل وبصفة عامة فإن جيش التحرير كان يضم 100 ألف رجل ليسو كلهم مسلحين بسلاح الحرب، فقد كان ما بين 35 إلى 40 ألف مزودين بسلاح الحرب أما الباقي فكانوا يستخدمون بنادق الصيد أو بدون سلاح[3] .

وصل الدكتور محمد الأمين دباغين إلى القاهرة في الوقت الذي كان فيه أحمد بن بلة منهمكا في التحضير لنقل شحنة سلاح عبر المركب اتوس للحدود الغربية ، و كان محمد الأمين يريد مواجهة بن بلة بطلب من عبان رمضان و ممارسة الضغوط عليه لتنحيته عن العمل ليحل محله ، لكن أحمد بن بلة تفادى أي تصادم وقد تبين للأمين دباغين حقيقة الوضع و المشاكل و الظروف الصعبة التي تواجه قادة

---

[1] Patrick eveno et jean planchais: **la guerre d'Algérie dossier et témoignages**, Alger 1990 P 113.

[2] فتحي الديب، المرجع السابق ، ص 249 .

[3] Abbane Ramdane, **(Rapport d'abbane)**, revue d'étude et critique sociale, N°12, printempes, Alger, 1999.

الخارج يوميا في عمليات الامداد بالسلاح ، ورغم ذلك فقد حاول أتهام أحمد بن بلة بالتقصير و التراخي لكن في الحقيقة تحول الأمر إلى أن التقصير يتجلى واضحا في قيادة الداخل التي لم تستطيع سحب السلاح المخزن في ليبيا وعلى الحدود الشرقية والغربية[1].

و في الوقت الذي ظهرت فيه بوادر الخلاف بين قيادة الداخل والخارج سوف تطرأ متغيرات جديدة بالنسبة للثورة الجزائرية من طرف الحكومة المصرية ، فنظرا لما آلت إليه حالة المواجهة العسكري بين القوات الفرنسية وجيش التحرير الوطني[2].

وقد كان كل من الحيب بورقيبة والملك محمد الخامس يسعيان للتوسط بين الثوار الجزائريين و فرنسا لإيجاد حل للقضية الجزائرية ، و قد أبدت السلطات الفرنسية رغبة في لقاء ثلاثي يجمع الملك محمد الخامس و الرئيس بورقيبة و الزعماء الجزائريين من أجل التفاوض حول جملة من المطالب، و قد التقى كل من محمد بوضياف ، وأحمد بن بلة و محمد خيضر و حسني آيت أحمد ، و مصطفى الأشرف المشكلين لوفد جبهة التحرير الوطني بالخارج بالملك محمد الخامس بالمغرب و تشاوروا في جملة سائل، على أن يتنقلوا إلى تونس لعقد لقاء ثلاثي بين قادة الوفد الجزائري و الحكومتين التونسية والمغربية، و لأجل ذلك استقل قادة الوفد الجزائري الطائرة الموجهة من المغرب إلى تونس بتاريخ 22 أكتوبر 1956م فتصدت طائرة حربية فرنسية للطائرة المقلة للوفد الجزائري وأجبرتها على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة، و تم إلقاء القبض على عناصر الوفد وإيداعهم السجن [3].

وكان قادة الثورة المختطفين قد نقلوا إلى مركز الشرطة القضائية بالأبيار و تم استنطاقهم، ثم حضر إليهم لواء جنرال " Général " لمعرفة التصور الذي يحمله بن بلة ورفاقه في الكفاح، و في 29 أكتوبر اليوم الذي هاجمت فيه فرنسا و بريطانيا مصر، تقدم عقيد للمختطفين وشرح لهما موقف فرنسا حيث قال لهم " إن فرنسا و بريطانيا ستصفيان حسابات ناصر، بعد أن صفينا حساباتنا معكم، و

---

[1] Abbane Ramdane, **(Rapport d'abbane)**, op.cit.

[2] عامر رخيلة " الثورة الجزائرية و المغربعربي " **المصادر** ، العدد 01، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1999 ، ص، ص 152 ، 153.

[3] المرجع نفسه، ص153.

بالتالي لن تبقى في مصر و الجزائر ثورة، وكان الكل يراقب العقيد و هو يقدم هذه الأفكار، وهنا تدخل بن بله قائلا له: " إن هناك قوى غير القوة،و هناك الرأي العام، و الوضع الدولي ، و مطامح الجماهير و أن الثورة الجزائرية تجاوزت المرحلة التي يرتبط فيها مصيرها بمصر أربعة أو خمسة مسؤولين، و بأن شيئا لم يكن قد بلغ نهايته، بل بالعكس أن كل شيء كان في بدايته " فهز العقيد رأسه مستخفا بالحديث، و كان دائما يعود لنفس نقطة البداية، لم يعد هناك ناصر، و لم يعد هناك بن بلة إذن سويت المشكلة .[1]

وقد تعرض المختطفون لأسوأ المعاملات و أنواع السخرية ، و يقول أحمد بن بلة " لم أزل أذكر أن أحدهم بحضور الصحافة التي عرضنا أمامها دعاني مستخفا سيدي رئيس مجلس الوزراء، و اغتنمت فرصة حضور الصحافيين للاحتجاج على الإهانات قائلا : أنهم بالتأكيد قادرون على قتلنا خلال محاولة فرار ، و لكن لا شيء من التهديد و لا من الشتائم يمكن أن يوهن إصرارنا، و أننا لسنا خائفين لا من الأسر و لا من الموت و أن الثورة ستستمر بدوننا و ستنتهي إلى النصر"، وقد تمت إحالة المختطفين إلى سجن La Santé بباريس حيث قضوا ست سنوات في السجن، و سنتين و نصف في السجن السالف الذكر، و في شهر مارس 1956 حولهما ديغول إلى جزيرة أكس Aix ثم إلى جزيرة تيركان Turquant على ضفاف نهر لالوار la loire، و أواخر مكان كان أولنوا Aulnoy .[2]

بالرغم من التطورات السياسية و العسكرية التي عرفتها الثورة الجزائرية بعد 1956م ، و بالرغم من حادث الاختطاف و العدوان الثلاثي على مصر ، لم يتوقف إمداد الجهات الشرقية بالسلاح و الذخيرة انطلاقا من مصر إلى ليبيا حيث كان يتم إرسال دفعات عبر الطريق البري ، بعدما تم الاتفاق مع بعض التجار الليبيين للاستفادة من سيارات نقلهم لتهريب السلاح و التي كانت تستعمل بانتظام ما بين مصر و ليبيا لنقل البضائع ، و كانت أول دفعة تمت يوم 07 فيفري1957 وكانت تحت إشراف أحمد محساس ، وكانت معظم هذه الشحنة عبارة عن ذخيرة خاصة بالأسلحة الرشاشة و مدافع الهاون ،

---

[1] روبير ميرل، المرجع السابق ، ص ، ص 123 ، 124.

[2] نفس المرجع ، ص ، ص 125 ، 126.

بالإضافة إلى القنابل من نوع ATF المضادة للعربات المدرعة لأن الولايات الشرقية كانت بأمس الحاجة إليها، و من ليبيا تم نقل هذه الدفعة الأولى إلى المخازن المعدة قرب الحدود التونسية ، كما تسلم الدكتور محمد الأمين دباغين دفعة ثانية من السلاح يوم 07 أفريل 1957 تم نقلها مباشرة بالسيارات إلى الحدود التونسية و هي موجهة إلى ولاية قسنطينة والأوراس والجزائر ، وتلا ذلك دفعة ثالثة تسلمها المناضل محمد الهادي يوم 20 ماي 1957م، أما الدفعة الرابعة فقد نقلها المركب الإسباني إخوان إيلوكس من الإسكندرية إلى ليبيا تحت إشراف الأمين دباغين يوم 04 جوان 1957م ، وقد جرت اتصالات بين دباغين و السيد عبد الله عابد السنوسي في ليبيا لنقل هذه الأسلحة داخل و خارج ليبيا ، و فعلا جرت أول عمليات نقل تحت إشراف عبد الله عابد من مرسى مطروح ابتداء من أول جويلية لتعبر الشاحنات ليبيا، نحو تونس ليتم تخزينها على الحدود .[1]

و في عام 1957 عقدت لجنة التنسيق و التنفيذ الاجتماع السنوي بمشاركة المجلس الوطني للثورة، و قد حضر الاجتماع عبان رمضان، وكريم بلقاسم، و عبد الله بن طوبال ، و يوسف بن خدة و سعد دحلب، و عبد الحفيظ بوصوف و كلهم قادة للولايات في الداخل و أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ عدا بوصوف قائد ولاية وهران [2].

وكذلك عمر أوعمران ممثل جيش التحرير في الخارج و عضو لجنة التنسيق، بالإضافة إلى الأمي دباغين رئيس وفد جبهة التحرير بالخارج ، ومحمد يزيد مندوب الجبهة بنيويورك و قد استعرض الاجتماع واقع الثورة بعد مرور سنة من انعقاد مؤتمر الصومام ، و كذلك بحث مسألة المساعدات التي حصلت عليها الثورة من مصر و العالم العربي ، و قد حاول عبان رمضان توجيه اللوم و العتاب لأحمد بن بلة المعتقل بفرنسا، وأن مؤتمر الصومام قد وضع الأمور في نصابها و جرد بن بلة من كل الصلاحيات ، واعتبر عبان أنه من حسن حظ بن بلة أنه ترك الساحة بعد الاختطاف و إلا كان الأمين دباغين سيقوم بإجراء تحقيق كامل معه، وقد وجه عبان عتاب لأحمد بن بلة

---

[1] فتحي الديب، مرجع سابق، ص –ص 330 – 333.

2 المرجع نفسه ، ص 343 .

الذي كان مقصرا حسب وجهة نظر عبان في أمر السلاح ، و لكن هناك مسائل توجب إثارتها :

1- ألم يكن بن بلة هو الذي تمكن من إقناع القيادة المصرية بأسلوبه الصادق لدعم الثورة الجزائرية بعيدا عن فكرة أنه القائد و المخطط؟

2- ألم يكرس بن بلة جهده ووقته متنقلا بين القاهرة و ليبيا و أوروبا من أجل الحصول على السلاح وكان مطاردا من طرف عصابة اليد الحمراء و تعرض إلى محاولات اغتيال بروما ، و طرابلس ، و القاهرة .

فلماذا هذا التهجم على شخص بن بلة الذي كان سجينا بفرنسا بالرغم من أنه لم يذكر عبان إلا بالخير و كانت عبارته دائما لا تحمل الإساءة بل حتى عندما جاء الأمين دباغين للقاهرة قدمه بن بلة على أساس أنه ممثل الخارج .[1]

وقد تمت إجابة عبان رمضان بالحقائق حول قضية التقصير في تسليح الثورة بالمستندات التي كانت موجودة لدى القاهرة .[2]

و للإشارة فإن قادة الداخل الذين اجتمعوا خلال مؤتمر الصومام قدم مجموعة منهم انتقادات لبن بلة حول تقصيره في إمداد الثورة بالسلاح و رأى البعض منهم أنهم لم يتسلموا الشيء الكافي لدعم الثورة بالسلاح من طين بن بلة و موجهين له تهما حول التقصير[3].

وقد ذكروا أن بن بلة قد وعد بإرسال أسلحة كثيرة إلى الداخل في أول ثلاثي من سنة 1956م ، فما عدا 450 قطعة سلاح التي وصلت إلى وهران ، و 100 قطعة إلى الأوراس لم يكن هناك أي دخول للأسلحة ، و لذلك من صالح الكل أن لا يخفي هذه الحقيقة حتى ولو كانت مرة ، فكان رد بن بلة :" و كما هو واضح لكم ولكل المؤتمرين في هذا المجال كان عملنا مككلا بالفشل فيما يتعلق بالتسليح، و لأنكم حرصين على عدم إخفاء الحقيقة و لو كانت مرة فأسمحوا لنا بأن نقول لكم الحقيقة و لو كانت مرة، فعلى عكس حكمكم إنكم غير مؤهلين لإصدار هذا الحكم القاسي و النهائي لأنكم تجهلون

---

[1] فتحي الديب، مرجع سابق ، ص ، ص 347 – 350.

[2] المرجع نفسه، ص 350.

[3] Mabrouk belhocine , **le courrier Alger – le Caire 1954. 1956**, editions – Casbah Alger, 2000, p 199.

كل شيء عما أنجزناه و كان تقييمنا له ناجحا، و نقدم لكم الأرقام ، فأنتم تقولون أن 450 قطعة سلاح وصلت لوهران وزهاء 100 قطعة للأوراس ، لكن من السهل إثبات خطأ تقديركم لأن مصادر معلوماتكم غير صحيحة ، و نشير هنا إلى ما أرسل و ما كان في طريق الإرسال ، فهناك 8200 قطعة سلاح أرسلت أو في طريق الإرسال جزء منها في ليبيا و الآخر بتونس، وهناك الكثير من السلاح الموجه إلى وهران قد دخل الولاية الخامسة في ظرف أسبوعين من تاريخ نقله و تقدر الأسلحة ب 2000 قطعة ، و هناك 2500 قطعة سلاح في الحدود التونسية ستنقل إلى الولايات الشرقية، و1000 قطعة سلاح في طرابلس مهيأة للإرسال للداخل، و نؤكد أن هناك شحنات من الأسلحة تقدر بحوالي 400 قطعة سلاح للشحنة الواحدة تنقل من طرابلس إلى الحدود الجزائرية التونسية في زمن يتراوح بين 48 ساعة إلى 72 ساعة، كما يمكن أن نضيف أننا استرجعنا كميات من الأسلحة المحجوزة لصالح الثورة من الحكومة التونسية والاسبانية و المغربية تتعدى 900 قطعة سلاح أكثر من 10/1 تتمثل في الأسلحة نصف الثقيلة من نوع F.M أو الرشاشات الثقيلة .[1]

وهناك ¼ تمثل أسلحة رشاشة ، أما الذخيرة فيمثل وزنها أربعة أضعاف وزن السلاح أي ما يقارب 500 طلقة لكل بندقية FUSIL ، و 1500 طلقة لكل F.M و هي سلاح نصف ثقيل، و 2000 طلقة لكل سلاح رشاش، و نشير إلى أن حوالي 3000 قطعة سلاح كانت موجهة إلى المنطقة الغربية قد حجزت مؤخرا ، وهناك 22000 بندقية و500 رشاش مخزنة في الاسكندرية في انتظار شحنها إلى ليبيا مصدرها العراق و سوريا ، و يمكن أن نضيف إليها 65 مدفع هاون (موريتي) عيار 45 ملم ، و100 قذيفة مصدرها إيطاليا بيعت لسوريا و هي في طريقها إلى مصر و تم تسديد ثمنها من أموال الثورة ، و قبل وصولي بثلاثة أيام للرباط تحصلت على وعود من جمال عبد الناصر بمساعدة فورية بالسلاح تقدر ب 5000 بندقية إنجليزية ب 10 طلقات و 500 F.M ، و دعائم ضد الرياح ، و 300 قنبلة يدوية،و قد أشرفت أنا و فتحي الديب على وضع هذه الشحنة من مخزن الأسلحة المصري

[1] Mabrouk bel hocine, op.Cit P 200 , 201.

بوضعها في مخازن السلاح الخاص بالثورة الجزائرية هذه هي الحقيقة ولو كانت مرة.[1]

وكانت من المآخذ التي سجلها أحمد بن بلة على مؤتمر الصومام حسب رأيه هو التنظيمات التي أوجدها المؤتمر تركت الولايات دون سلاح ، و دون أدوية و أموال ،فإذا كانت الخطوط المكهربة قد أعاقت تمرير السلاح عن طريق البر، و لكنه كان التهريب ممكنا عن طريق البحر و مئات الكيلومترات على الساحل كان يمكن استغلالها لتموين الثورة ، وبذلك أصيبت الولايات بمشكل نقص الأسلحة و نقص التدريب ، و انطوت على نفسها بدون رابطة اتصال بالخارج ، و أحيانا دون رابطة اتصال فيما بينها ، وظلت تعيش في اكتفاء ذاتي اعتمادا على عقلية " الولائية " وهذه المشكلة لا تتحملها الولاية بقدر ما يتحملها بعض القادة الذين انساقوا وراء حب الزعامة و لم يعيروا اهتماما للجنود في القاعدة[2]

وقد كانت مواقف المختطفين متباينة من لجنة التنسيق و التنفيذ فقد كان آيت أحمد يدعم موقف اللجنة و كان يجهل على حد قوله أن هناك مؤتمرا قد عقد في الجزائر و يعني بذلك مؤتمر الصومام ، فقد كان بالولايات المتحدة الأمريكية و قد اتفق مع أشخاص في البنتاغون لتسليم الجزائر السلاح عن طريق التجار، على عكس بن بلة وخيضر اللذان كانا على علم بذلك، و قد طرحت على هؤلاء مشاكل سياسية ومشاكل قيادة لما كانوا في سجن الصحة، و قد اعترض بن بلة على المقطع المتعلق بالعلاقات مع مصر التي اعتبرها علاقة تحالف لا تبعية و صدم من الاهتمام الأخير الذي يصفه أنه عميل لمصر، و فيما يتعلق بآيت أحمد كانت نقطة خلافه الوحيدة مع لجنة التنسيق و التنفيذ هي قضية تعيين الأمين دباغين مسؤولا عن البعثة الخارجية ، و أما خيضرلم يكن يعتقد انه معنيا بالنزاع الذي نشب بين بن بلة وبوضياف من جهة و لجنة التنسيق و التنفيذ من جهة أخرى، و كان أوعمران في رسالة وجهها إلى الموقوفين بسجن الصحة آخذهم في كونهم استسلموا

---

[1] Ibid , P 201.

[2] روبير ميرل، المرجع السابق ، ص 117.

للشرطة ، ولم يستخدموا أثناء توقيفهم في المطار الجزائر الأسلحة التي كانت بحوزتهم .[1]

بالرغم من هذه الخلافات فقد شهد النصف الثاني من سنة 1957 تهريب دفعات معتبرة من الأسلحة إلى الداخل، و قد تم استغلال توتر العلاقات بين فرنسا وتونس التي كانت قد خففت من مراقبتها على نقاط عبور السلاح ، و قد أصبحت الحدود الشرقية قاعدة لتموين الولايات الداخلية ، و أصبح جيش التحرير الذي فاق تعداد 100 ألف مقاتل مسلحا بنسبة 50 % تسليحا جيدا .[2]

وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة استمر الدعم المصري للثورة بالسلاح فكانت الدفعة الأولى بتاريخ 02 جانفي 1958، استلم عمر اوعمران الذي أصبح مندوبا لجيش التحرير في القاهرة شحنات من الأسلحة بتاريخ 26 جانفي 1958م، و10 فيفري 1958م، و 19 فيفري 1958م و كانت الأسلحة متنوعة ومتطورة ناهيك على أنها تحوي أسلحة مضادة للأسلاك الشائكة، وقد حاول عمر أو عمران استغلال سهولة تهريب السلاح عبر تونس و الظروف المواتية لذلك ليطالب بالمزيد من السلاح و الذخيرة أمام تزايد عدد المجندين فاستلم يوم 31 مارس 1958 شحنة معتبرة من السلاح و الذخيرة ، كما حصل نائبة نور الدين فراج على كميات هائلة من الخيرة يوم 01 ماي 1958 م ، كما تحصل أوعمران يوم 09 جوان 1958م على عدد من الأجهزة اللاسلكية مستوردة خصيصا لجيش لجيش التحرير عبر مصر تحوي أجهزة شحن البطاريات ، و أجهزة راديو كما تم الحصول بعد ذلك على شحنات من السلاح والذخيرة ، و يبدو و أن هذه الأسلحة كانت كافية لتسليح جيش حديث قادر على القتال لفترة طويلة دون طلب إمدادات جديدة لا سيما وأن مصر كانت طلبت الجزائر فيما يتعلق بالسلاح.[3]

و في إطار التقسيم الدوري الذي كانت تقوم به لجنة التنسيق و التنفيذ أثناء الثورة ، أعدت هذه اللجنة في سبتمبر 1958م تقريرا حول

---

[1] محمد حربي، المرجع السابق، ص ،ص 160 ، 161.

[2] فتحي الديب، مرجع سابق ، ص، ص 353- 359.

[3] فتحي الديب، مرجع سابق ، ص، ص 353- 359.

الوضعية العامة على الصعيد العسكري و السياسي ، و يمكن أن نستخلص بعض النقاط الأساسية المتعلقة بالطرف الجزائري[1]:

على الصعيد العسكري : ضروري التفكير في عدد من المسائل منها :

أ- التعدادات : فقد سجلت زيادة معتبرة في عدد الجنود و هذه الزيادة تغير من معطيات المشاكل التنظيمية ، و الاستراتيجية ، والتكتيكية و من ثم لا بد من دراسة انعكاسات هذه الزيادة بغية استخلاص النتائج المرتقبة عن ذلك ، ففيما يخص بتوصيل الأسلحة و الذخائر وكل عتاد المعركة تجدر الإشارة هنا إلى أن تموين جيش التحرير الوطني بالسلاح كان دون الاحتياجات حتى عندما كانت الظروف مهيأة لذلك، وتوقف توصيل الأسلحة منذ بضعة أشهر، و قد زاد في تفاقم الوضعية ما تعانيه ولايات الغرب مما أدى إلى تباطؤ العمليات الميدانية في الوقت الذي زاد فيه عدد إطارات جيش التحرير ومجنديه.[2]

و بالرغم من الصعوبات و المشاكل التي عرفتها الثورة على الصعيد الداخلي والخارجي، فقد أمكن الحصول على شحنات من السلاح، و بالفعل فقد تسلم المندوب الجزائري عرعار لخميسي أول شحنة من السلاح في 02 جانفي 1959 و في 07 فيفري 1959 تسلم شحنة ثانية تحتوي على أسلحة مختلفة و ذخيرة [3]، كما تسلم نفس المندوب دفعتين من السلاح يوم 04 ماي 1959م تم إيصالهما إلى تونس .[4]

4- تهريب و توزيع السلاح في الداخل:

إن تهريب السلاح على الحدود الشرقية للجزائر تعود جذورها إلى ما قبل 1954م و قد أولت السلطات الفرنسية اهتماما كبيرا بمسألة تهريب السلاح على الحدود الجزائرية التونسية و قد سخرت إمكانيات عسكرية كبيرة في سبيل إيقاف شبكات التهريب، و حاولت إيجاد فرق مختصة لمراقبة الحدود الشرقية، مما أدى بهذه السلطات إلى وضع

[1] المرجع نفسه ، ص ص. 375-376.

[2] " حصيلة وآفاق " وثيقة صادرة عن لجنة التنسيق و التنفيذ سبتمبر 1958، **المجاهد**، عدد 1526 ، **الجزائر** 1989 ، ص 24.

[3] فتحي الديب : مرجع سابق ، ص 410.

[4] المرجع نفسه ، ص 437.

يدها في عديد المرات على كميات كبيرة من السلاح بعد توقيف بعض القوافل، ورغم ذلك فقد بقيت عمليات التهريب مستمرة إلى غاية اندلاع الثورة الجزائرية.[1]

ازدادت الرقابة الفرنسية أكثر على الحدود بعد 1954م ولأجل هذا الغرض كثفت من نقاط المراقبة وزادت تعزيزاتها العسكرية على الحدود الشرقية وكذلك الغربية ولجأت على إقامة الأسلاك المكهربة لمنع تسرب الأسلحة و المؤن إلى الداخل، ورغم هذه إجراءات فقد أخذت قيادة الثورة على عاتقها مسؤولية نقل الأسلحة انطلاقا من القواعد الخلفية للحدود الشرقية لتزويد جيش التحرير بالداخل بالأسلحة و الذخيرة الحربية.[2]

وكانت بذلك عملية تسليح الولايات الداخلية عبر الحدود الشرقية من أعقد المشاكل وأصعب المهام ، و قد تحملت الولاية الأولى و القاعدة الشرقية أعباءها بصفة مباشرة ، بحكم أن هذه المناطق لها اتصال طبيعي عبر تضاريسها المتنوعة بالحدود التونسية، و هذا ما مكن قوافل السلاح من نقل المئات من قطع السلاح و الذخيرة توظيف هذه التضاريس لإيصال شحنات الأسلحة إلى الداخل ، و قد ازدات المهمة صعوبة بعد إقامة خط موريس وشال ، و كان لابد من البحث عن استراتيجية دقيقة من أجل تموين الولاية الثانية و الثالثة و الرابعة بكل ما تحتاجه من أسلحة حتى تتواصل الثورة بها ، و لتصمد في وجه العدو الفرنسي ، وكثيرا ما كانت قوافل السلاح تسلك بعض الطرق الشمالية عبر جبل الدير، عين الكرمة مخترقة جبال بني صالح حمام الدباغ ، البابو تكسانة ، و اكفادو نحو الولاية الثالثة و قد كانت تستخدم هذه القوافل البغال لحمل الذخائر في أول الأمر إلا أن التجربة أثبتت عدم نجاعتها لسهولة اكتشافها من طرف العدو ، مما دفع بالمجاهدين إلى التكفل بحمل السلاح ونقله إلى الداخل حيث كان كل مجاهد يحمل ثلاثة قطع من السلاح و ربما أكثر بالإضافة إلى الذخيرة و المؤن.[3]

---

[1] يوسف مناصرية " نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948 "، **مرجع سابق**، ص34 .

[2] العربي بن صفية " ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود "، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 64 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984 ، ص 43.

[3] **الملتقى الوطني الثاني لأاث الثورة التحريرية** ، التقرير العسكري ، الولاية الأولى أوراس النمامشة 1989 ص 10.

وقد كانت للولاية الأولى علاقات بالولايات المجاورة الثانية والثالثة والرابعة والسادسة، وتتمثل هذه العلاقات في الوفود المتعلقة بالبريد والاتصالات ، وكذلك دوريات السلاح وهي الهم حيث كثيرا ما كانت دوريات الأسلحة التي تنطلق من الولاية الثانية و الرابعة والسادسة تمر بالولاية الأولى لتتجه إلى الحدود التونسية سالكة إحدى الخطين، المرور بالمنطقة الأولى ثم الثانية إلى السادسة ثم الحدود التونسية، أو المرور بالمنطقة الأولى فالثانية فالرابعة فالخامسة بجنوب القاعدة الشرقية إلى الحدود التونسية، أما طرق ومحطات الدوريات الخاصة بنقل السلاح عبر الولاية الأولى فهناك مسالك رئيسية حسب مناطق الولاية الأولى و نشير هنا إلى بعض الطرق الرئيسية التي تسلكها الدوريات بالمنطقة الأولى [1].

غالبا ما تسلك دوريات الولاية الثالثة و الرابعة المنطقة الأولى من الولاية الأولى عبر دوار الزيتون ، لمشارة ، الطلبة ، الشرقية ، أولاد حنلش ، أولاد تبان إلى غاية جبل الرفاعة بأولاد فاطمة حيث يتفرغ المسلك إلى خطين، يبدأ الخط الأول من جبل الرفاعة مرورا بالرحاوات إلى أن يصل إلى المنطقة الثانية، أما الخط الثاني من جبل الرفاعة ثم مركز أم الساعد ، وادي سلطان ثم مركز لعبار إلى تراب المنطقة الثانية، و هناك خط آخر قبل دخول تراب المنطقة الثانية ينطلق من جبل بوطالب بالمنطقة الأولى مازا بعدة أماكن كوادي أفرشة ، مركز مبروك ، لقريدات تيلاطو ثم جبل لعبار و هذا الخط قليل الاستعمال, أما الخط الذي يربط الناحية الأولى بالمنطقة الأولى و الناحية الثالثة بالمنطقة الثانية ينطلق من جرمة في اتجاه العرعور ثم مشتة لبعازيه، ثم جبل بوعريف، في اتجاه جبل الفجوج من المنطقة الرابعة و تتفرغ مسالك الدوريات عند دخول تراب الناحية الرابعة بالمنطقة الرابعة إلى ست مسالك و هي[2]:

-جبل تافرنت ، جبل بنقاش ، جبل بوتخمة ، جبل قرن أحمار وادي مسكيانة مزوزية بالمنطقة الخامسة مرورا بجبل المطلوق ، ثم جبل الحوض الصغير ليصل إلى جبل الدف بالحدود التونسية .

---

[1] **الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية**، التقرير العسكري ، الولاية الأولى أوراس النمامشة 1989 ص 10.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

-الخط الثاني : من جبل بوتخمة إلى جبل قريقر، ثم جبل ذراع الصنوبر، جبل المطلوف، ثم جبل بولكفيف ثم جبل بولحاف الدير،روس لعيون، ثم جبل بور بعية بالحدود التونسية.
-الخط الثالث : من جبل بوتخمة ثم جبل عمامة ، إلى جبل المسلولة ليصل إلى جبل بوخضرة بالمنطقة الخامسة إلى غاية الحدود التونسية[1].
-الخط الرابع : ينطلق من المنطقة الرابعة ، وادي الشارف ثم الزوابي فالمايدة إلى خميسة ، ثم تيفاش إلى الحدود التونسية .
-الخط الخامس: ينطلق من أم الزوابي، ثم تيقلالين،ثم المسلولة،الذروة إلى الحدود التونسية.
-الخط السادس : ينطلق من أم العظايم ثم الداموس ، إلى الونزة ثم الحدود التونسية.
اما مسالك و ممرات الدوريات بالمنطقة الثانية فهي غالبا ما تسلك منطقة بويعقاقن وتبحيرين، لارباع أم الرخاء ، أرقو ، الجبل الأبيض ، أم الكماكم ، زاريف الساهل ، زاريف الواعر ثم الحدود التونسية .
وهناك دوريات تسلك بئر الدوسن، لعويجة، برغيشة ، بحيرة الأرنب ، بوجلال، جبل فوة ، الحدود التونسية.[2]
وغالبا ما تسلك هذه الدوريات نفس المسالك عند رجوعها من تونس ، و كثيرا ما كانت تتجنب حتى المرور عبر السهول حيث تسلك في الغالب الطرق الجبلية حتى تتجنب الاصطدام مع قوات العدو الفرنسي، و من المعلوم أن أفراد الدوريات الآتية من الولايات في اتجاه تونس تكون غير مسلحة إلا ببعض البنادق البسيطة لتعود محملة و مثقلة بمختلف الأسلحة و الذخائر ، و بمجرد دخولها تراب الولاية الأولى عند الذهاب أو الإياب تستقبل بصفة رسمية من طرف المسؤولين عبر القسمات و النواحي و المناطق و تتضمن لها المؤن والإقامة و الراحة و العلاج .[3]

1 الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص 10.
2 - المرجع نفسه، ص 11.
3 أحداث الثورة التحريرية الأوراس ، ج1 – التقرير السياسي – التقرير الجهوي للولاية الأولى ، الملتقى الوطني الرابع تسجيل أحداث الثورة 1954 – 1962، باتنة ص – ص 45 – 48.

وكانت معظم قوافل السلاح تعتمد على دليل بين كل محطة و أخرى يكون خبير بالمسالك و الطرق الرئيسية ، و أثناء العمليات العسكرية التي يشنها العدو غالبا ما تسارع وحدات جيش التحرير من كتائب و فرق و أفواج لحماية تلك الدوريات سواء في طريقها إلى تونس أو عند عودتها محملة بالسلاح.[1]

لقد كان سير قوافل التسليح سهلا حتى سنة 1956، وكانت هذه القوافل تذهب بلا سلاح، لتعود محملة بالسلاح، وقد صعبت المهمة بعد سنة 1956، وقد كان ذهاب وإياب القوافل يدوم 50 يوما وأحيانا أكثر، وأصبحت الحدود الشرقية صعبة، لذلك ستلجأ الثورة إلى تغيير أسلوب سير القوافل وقد اتخذت تدابير منها, جمع فرق ثورية وتدريبها على حرب العصابات على الحدود الشرقية, وتقديم دروس حول عملية السير والاختفاء ومجابهة العدو, الاقتصاد في استهلاك المؤن والذخيرة أثناء تنقل القوافل, اختيار أصحاب الخبرة في قيادة القوافل[2].

وبذلك كانت القوافل تنتقل رغم الصعاب لتحصل على السلاح من تونس ثم بعد ذلك تعود محملة بالسلاح، وغالبا ما تشتبك قوافل التسليح مع قواة العدو، وقد سقط عشرات المجاهدين في المعهارك الحدودية مما اضطر قادة الثورة احيانا الى توقيف ارسال القوافل في بعض الولايات مثل الولاية الثانية بسبب الحصار الفرنسي، ولذلك اعتمدت استراتيجية الثورة على الاعتماد على الداخل حيث تم العودة الى بنادق الصيد التي تم الاستغناء عنها طيلة 1957، 1958، كما كثفت من تكوين وانشاء وحدات اصلاح السلاح، وتم تخزين مدافع الهاون عيار30ملم لعدم توفر الذخيرة [3]

و مثلما ذكرنا سابقا فإن أكبر عائق قد واجه قوافل التسليح عبر الحدود الشرقية هو خط موريس فقد استهان في بداية المر بعض قادة جيش التحرير بهذا الخط مما أدى إلى خلق بلبلة و مشاكل في القواعد الخلفية لجيش التحرير، فقد سأل السكان عند الحدود الشرقية المسؤولين العسكريين إذا كان عليهم الإنصياغ لأوامر الجيش الفرنسي والمساعدة في بناء الحاجز أجابوهم " اشتغلوا و أدفعوا لنا من حصة

[1] أحداث الثورة التحريرية الأوراس ، ص 48.
[2] بو الطمين جودي الاخضر، المرجع السابق، ص 208.
[3] بو الطمين جودي الاخضر، المرجع السابق، ص 208.

مردود عملكم نحن بحاجة إلى موارد مالية"، و عند ما أصبح الخط جاهزا ظهرت فعاليته بسرعة بالغة ، رغم محاولة كل من كريم بلقاسم و محمدود الشريف التخفيف من حدته و إبراز عدم فعاليته فقد صرح القائدان في 05 ماي 1958م لصحيفة المجاهد " لا تخلق الشبكات المكهربة صعوبات جدية لجيش التحرير الوطني " ، لكن الواقع كان يكذب ذلك ففي شهر جويلية 1958 دق عمر أوعمران ناقوس الخطر حيث كان مكلفا بالتسليح فقد صرح قائلا " إن جيش التحرير الذي بلغ مقدرة مرموقة من حيث تعداد أفراده و تسليحه يتعرض حاليا لخسائر كبرى ، اكثر من 6000 مجاهد سقوط في شهرين بمنطقة دو فيفييه وحدها، إذ زاد العدو من وسائله وإمكاناته و كيف تكتيكه ، و إذا كنا قد استطعنا في العلم المنصرف أن ندخل مقدرا ضخما من الأسلحة، فإن تجديد التسليح و التموين بالذخيرة أصبحا بالغي الصعوبة حاليا بسبب إقفال الحدود.[1]

و بالرغم من محاولات العدو إغلاق الحدود فقد أخذت المناطق الشرقية المتاخمة للحدود التونسية على عاتقها مهمة إيصال الأسلحة إلى الداخل لا سيما الولاية الثانية و منها يوزع السلاح إلى الولايات الثالثة والرابعة ، و قد لعبت القاعدة الشرقية دورا كبيرا في هذا الإطار، فقد كانت القوافل منذ سنة 1956 تعتبر الحدود محملة بالسلاح والذخيرة إلى الداخل ومن قوافل العبور عبر القاعدة الشرقية أو الطريق الشمالي[2]

و بذلك لعبت القاعدة الشرقية دورا بارزا في تموين الولايات في الداخل بالسلاح لا سيما تلك البعيدة عن مراكز التموين بالسلاح و قد بلغت قطع الأسلحة التي عبرت تراب القاعدة الشرقية حوالي 5500 قطعة سلاح بين بنادق رشاشة ، و مدافع هاون بمختلف العيارات 45 ملم إلى 120 ملم ، بالإضافة إلى مختلف الذخائر وقبل انطلاق قوافل التسليح من تونس لتعبر تراب القاعدة الشرقية كانت الولايات المعنية بشحنة الأسلحة على علم مسبق بكمية السلاح التي يسلمها قائد كتيبة العبور إلى الولاية المعنية بعد حصوله على رخصة عبور تحمل اسم

---

1 محمد حربي، مرجع سابق ، ص 179.
2 المجاهد شويشي العيساني : " مجابهة العدو في الحدود الشرقية" ندوة، **مجلة أول نوفمبر**، لعددان 99/98 – الجزائر 1988م ص37.

قائد الكتيبة و نوابه و المهمة المكولة له ، و عند تسليم السلاح توقع الولاية التي أخذت الأسلحة و تسجل ملاحظاتها حول الأسلحة الموجودة بالقائمة ، و إذا كان هناك نقصا في السلاح أو الذخيرة تسجل ملاحظات وتبلغ إلى مركز القيادة التي انطلقت منها قافلة السلاح ، و كان قائد قائد كتيبة السلاح يزود بمبلغ من المال يستعمله عند الضرورة لأجل تأمين الأكل أو اللباس للمرافقين لقافلة السلاح التي غالبا ما تتشكل من قائد و دليل عسكري و مسيرين تابعين لكل منطقة تمر بها الكتيبة و غالبا ما تلزم الكتيبة بتعليمات صارمة و هي عدم التدخل في شؤون أي ولاية تمر عبر ترابها ، و عدم الاشتباك مع العدو إلا عند الضرورة ، و كان الاتصال بين قوافل السلاح و المناطق التي تعبرها يتم عن طريق جهاز اللاسلكي .[1]

وبذلك عبرت الحدود الشرقية للجزائر عدة قوافل للسلاح ، و قد تعرضت هذه القوافل لعدة مخاطر و صعوبات عبر الممرات المكشوفة فقد أنشأ العدو الفرنسي لاعتراضها ومطاردتها بهدف القضاء عليها ست فرق من رجال المظلات مزودين بطائرات الهيلوكبتر لمراقبة المناطق الاستراتيجية ، بالإضافة إلى المراكز الأمامية في إطار الخطوط المكهربة والمزودة ببطاريات المدافع الثقيلة عيار 105 ملم ، 120 ملم ، 155ملم .[2]

وقد استندت حراسة المراكز و الأبراج و مراقبة الخطوط المكهربة للجنرال " فانيكسام" الذي عزز قواته بخمس فرق لرجال المظلات التي خاضت عدة حروب مثل حرب الفيتنام لعدة فرق عسكرية، وكان ينسق بين هذه الرفق الكولونيل " براكليه " عن طريق شبكة لاسلكية متطورة.[3]

وبالرغم من هذه الإستراتيجية الاستعمارية لمحاولة خنق الثورة فقد نظمت فرق خاصة لجيش التحرير هجومات ناجحة على خط موريس شمال سوق أهراس، و جنوب تبسة ببكارية و الماء الأبيض،

---

[1] الطاهر سعيداني، المرجع السابق ، ص – ص 100-105.
[2] عبد المجيد عوادي، مرجع سابق ص ،ص 83 ، 84.
[3] المرجع نفسه، ص 84.

و تمكنت العديد من فرق المجاهدين الدخول إلى الجزائر بكميات كبيرة من السلاح.[1]

و بالإضافة إلى الأسلاك المكهربة فإن القوات الفرنسية عززت عمليات المراقبة من أجل منع وصول السلاح إلى الجزائر سواء بتكثيف عمليات التفتيش داخل التراب التونسي أو على الحدود ففي إحدى التقارير الصادرة عن هيئة الأركان الفرنسية المنضوية تحت سلطة القيادة العليا للجيوش في تونس بتاريخ 06 جوان 1956 أشار حسب معلومات سرية إلى أنه في ليلة 29 إلى 30 ماي 1956 بمقر المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني عقد مكتبها اجتماعا لإحداث مشروع جديد حول طريقة إنزال السلاح على الشواطئ التونسية و دراسة الطرق في كيفية إيصاله للحدود الجزائرية، ومن الأعضاء الذين حضروا الاجتماع ممثل جبهة التحرير الوطني FLN بوحوش Bouhaouch ، و وزير الداخلية التونسي الطيب مهري، وموظف بمثل مصلحة النقل تيجاني بن خليفة، و ثلاثة من الجزائريين ورئيس الشعبة الدستورية الجديدة التابعة لقليبية وهو الزعيم القديم للفلاقة محمد بن أحمد ، و قد تقرر في هذا الاجتماع أن لا يغير شيئا في الترتيب الذي أعد في (Cap Bon) منذ عدة أسابيع، لأن كل التدابير التي اتخذت من طرف السلطات الفرنسية لمراقبة هذه المنطقة لم تنفذ بشكل دقيق .

وقد أعطى رئيس الفلاقة محمد بن أحمد تقريرا لوزير الداخلية حول كيفية الربط الدائم الذي شكله من رئيس فيدراليه Cap Bon محمد عبد الحميد ، و خمسة ربان قوارب بقليبية، و حسب توضيحات التيجاني بن خليفة فإن شاطئ تيبولبة Teboulba توجد على حوافه مزارع يمكن استغلالها لتخزين الأسلحة و قد تقرر ذهاب المبعوثين الجزائريين الثلاث في اليوم الموالي إلى Cap Bon ثم إلى الساحل من طرف عبد الله فرحات المكلف بالقضايا الجزائرية للاتصال بالمسؤولين عن المكتب السياسي.[2]

---

[1] "هجومات جيش التحرير على الخطين المكهربين"، **المجاهد**، العدد 36، 1959 ، وزارة الاعلام ، الجزائر 1984 ، ص03

[2] أنظر الملحق رقم 36: **Objet : trafic d'arme : 30 mai 1956**

كما أشار تقرير صادر عن المكتب الثالث لهيئة الأركان التابعة للقيادة العليا للجيوش بتونس حول حجز و تهريب الأسلحة على الحدود الجزائرية التونسية إلى تواطؤ الحكومة التونسية في عمليات التهريب فقد ورد في التقرير أن هناك معلومات تشير إلى أنه توجد قوات مسلحة معينة تحت تصرف الحكومة التونسية تستخدم سياراتها لنقل الأسلحة الموجهة للثورة الجزائرية و توضع هذه الأسلحة على الحدود ليتم تهريبها عبر الحدود التونسية الجزائرية، و لذلك فمن الضروري إيقاف عمليات التهريب و ذلك وفق آليتين :

1- كل التحركات المشكوك فيها للسيارات التابعة **للمخزن** (Maghasens) أو الجنود المتممين (Supplétifs) لابد أن يبلغ بها **القطاع المختص.**

2- إذا تمت عملية الحجز في أقرب نقطة للحدود الجزائرية ففي هذه الحالة فإن المهربين يؤخذون بجرم مشهود.

وكل سيارة مشكوك فيها لابد وأن يشار إليها و يبلغ عنها قائد قطاع المنستير ، و لا بد أن يوجه تقرير إلى قائد قطاع سوسة.[1]

و في 23 **أوت** 1956 **صدر أمر خاص عن نفس المكتب** السابق الذكر التابع لهيئة الأركان حول عمليات تهريب السلاح نحو الجزائر يؤكد على أن نشاط تهريب الأسلحة وحتى تسرب الأشخاص إلى الجزائر قد تكاثف و أزداد منذ بداية شهر أوت 1956**م بدعم من** السلطات التونسية، فهناك الكثير من الأسلحة التي تم تجميعها في العديد من المراكز في الإقليم التونسي، و كذلك عشرات المجندين المسلحين الذين كانوا بهذه المراكز، و قد تم شحن الأسلحة عبر وسائل عديدة للنقل في أغلب الأحيان سيارات الجيش التونسي أو المخزن (Maghazens) نحو الحدود الجزائرية ، كما تسلل العديد من

Service historique de l'armée de terre fonds : service historique de l'armée de terre (château de Vincennes) sous série Tunisie 2 H Bobine N° S523 /carton : 2H398.مركز الحركة الوطنية تونس

[1] : **أنظر الملحق رقم** 37: **Objet : trafic d'arme : 30 mai 1956**

Service historique de l'armée de terre fonds : service historique de l'armée de terre (château de Vincennes) sous série Tunisie 2 H Bobine N° S523 /carton : 2H398.

وأنظر الملحق: رقم 38:

Interception du trafic d'armes a la frontière Algéro – tunisienne, Bobine N° S523 /carton : 2H398 , **مركز الحركة** الوطنية تونس.

المجندين إلى داخل الجزائر لذلك وجب التحقيق في هذا الوضع و اتخاذ الإجراءات الآتية :

1- ضرورة كشف شبكات التهريب، و كذلك معرفة مناطق عبور قوافل السلاح مع مراعاة شروط تنفيذ هذه المهمة فكل سيارة أو شاحنة تقل على التراب التونسي يمنع تفتيشها بحكم أن تونس بلد مستقل لأن أي عمل من هذا القبيل قد يؤدي إلى خلق مشاكل مع الحكومة التونسية، و لذلك فإن تنفيذ هذه المهمة تكون بكل حرية على أرض التراب الجزائري (منطقة الصيد النظيف) في D.I 11 أين يكون التوسع في العمق موضوع دراسة موحدة مع La 2 D.I.M.

ويمكن أن تتم المراقبة و المتابعة و الحجز في شرق طبرقة، وسوق الأربعاء، والكاف، وقلعة جرادة، و القصرين، و تلابت، و من واجب مراكز المراقبة و الاستخبار تتبع كل السيارات المكشوفة فيها منذ بداية انطلاقها إلى غاية وصولها الحدود و تبلغ كل مراكز المراقبة الخفية Postes legers بكل الإجراءات المتعلقة بالتوقيف.[1]

وقد أكدت التقارير الفرنسية إلى أن الأسلحة المهربة للجزائر ليس فقط مصدرها الخارج، بل أشارت التقارير إلى حالة خطيرة أقلقت القيادة العليا للجيوش بتونس و هو اختفاء أسلحة من بعض الوحدات الفرنسية ففي تقرير صادر يوم 22 أوت 1956 أشار بالتفصيل إلى هذه الوضعية المقلقة بالنسبة للقوات الفرنسية فيلق الشمال :

I / أ: 05 جويلية 1956 اختفت قطعة سلاح من نوع P-M 1 Mat 49 من أحد الأقسام التابعة للفيلق .

ب: 06 جويلية P-M 1 Mat 47 تم اختلاسه من سيارة للتموين تابعة لنفس الفيلق .

ج: 17 جويلية P-M 1 قطعة سلاح اختفت من مركز تابع للفيلق .

د: في 06 أوت على الساعة الحادية عشر من منتصف الناهر تم اختلاس قطعة سلاح من سيارة لنقل المواد الغذائية تابعة

---

[1] أنظر الملحق رقم 39:

Objet : trafic d'armes et de personnels vers l'algerie 04 Aout 1956
Bobine N° S 523 / volume 2 H 398,

أنظر أيضا الملحق 40: **Voitures suspects**

مركز الحركة الوطنية تونس Bobine N° S 523 / volume 2 H 398,

للفيلق عند توقفها من نوع Mat 49 P-M-1 ونفس الأمر حدث في 14 أوت.

هـ: في ليلة 15 إلى 16 أوت تم اختلاس قطع أسلحة و هي 01 سلاح (F-M 24-29) ، و 02 بنادق Mas 36 ، 01 بندقية Mas51.

كما اختفت يوم 10 أوت من إحدى المناطق بالجنوب بندقية من نوع U.S 17 من شاحنة .

و لذلك فإن اختفاء هذه الأسلحة يؤكد في نظر القوات الفرنسية شيئا واحدا وهو تزايد عدد المجندين لجيش التحرير الجزائري و تطوره المحسوس في المجال المتعلق بجمع السلاح ، وفي الوقت الذي تزداد فيه الإجراءات الفرنسية لمحاربة تهريب السلاح المهرب عبر تونس، فإن اختفاء هذه الأسلحة يشكل في المنظم عبر تونس، فإن اختفاء هذه الأسلحة يشكل في نظر القوات الفرنسية نوع من اللامبالاة و عدم الاكتراث من طرف بعض الوحدات التي أصبحت تساهم بشكل غير مباشر في تموين الخصم بالسلاح و تعني بذلك جيش التحرير الوطني الجزائري، و لعل اختفاء هذه الأسلحة يعود أساسا إلى عدم تنفيذ العمل بالأوامر والنصائح الواردة عن هذه الأخطاء نظرا لعدم متابعتهم لهذه القضايا التي تبدو بسيطة في نظرهم ، لذلك فقد قرر الجنرال Gambiez معاقبة كل المسؤولين عن الأخطاء المرتكبة، كما وضعت فرقة مدرعات للشمال تحت تصرف قادة القطاع كل ما يلزم من عتاد سواء سلاسل أو أقفال و كل ما يجدونه ضروريا للمحافظة على السلاح و في نفس الوقت يتوجب على كل قائد أن يفهم جنوده بأن أي ضياع لقطعة سلاح أحد أصدقائه لذلك لابد من أن تتوقف كل عمليات سرقة السلاح، و لابد من كشف كل من يتورط في عملية جديدة لاحقا.[1]

---

[1] أنظر الملحق رقم41: **Objet Disparitions d'armes**
مركز الحركة الوطنية تونس . Bobine N° S 523 / volume 2 H 398,

لقد وظفت الثورة الجزائرية الحدود الشرقية في مجال الحصول على السلاح توظيفا ايجابيا رغم الرقابة الفرنسية المشددة على هذه الحدود، فعبرها تدفقت أسلحة كثيرة و قد كان مصدر هذه الأسلحة و الذخائر القارة الأوروبية و منها كانت تنقل الأسلحة بواسطة السفن إلى مصر لتخزن ثم بعد ذلك يتم نقلها عن طريق السفن و الشاحنات إلى ليبيا، و بعد ذلك تتولى شبكات التهريب الجزائرية في نقل هذه الأسلحة إلى الداخل عبر القواعد التي أنشئت في ليبيا لاسيما بطرابلس.

لقد انتظمت عملية تهريب السلاح عبر الحدود الشرقية بشكل دقيق و قد ازداد التنظيم أكثر بعد انعقاد مؤتمر الصومام 1956م ، و لقد ساهم قادة الثورة في الخارج مساهمة فعالة في هذا الجانب ، فتنقلات أحمد بن بلة بين أوروبا و القاهرة و ليبيا مكن الثورة من الحصول على كميات كبيرة من السلاح، ولم تفلح محاولات التشكيك التي حاول ممارستها بعض قادة الثورة في الداخل التأثير على مجهودات قادة الثورة في الخارج، ولعلنا نشير هنا إلى محاولة عبان رمضان التشكيك في الدور الذي لعبه أحمد بن بلة في مجال التسليح، و قد كان رد هذا الأخير سنة 1956م منطقيا وصريحا إذ أكد أحمد بن بلة مما لا يدعو مجالا للشك بأن الأسلحة المتدفقة كانت كثيرة واستفادت منها الثورة بشكل مباشر.

استطاعت الحكومة المؤقتة أن تجد وزارة خاصة بالتموين و التسليح وتمكنت هذه الوزارة أن تتطور بشكل كبير في عهد عبد الحفيظ بوصوف الذي أنشأ هيكلا خاصا لهذه المسألة أصبح يعنى بشكل مباشر بمسألة الأسلحة.

الفصل الثالث

ملیح على الحدود الغربية

لم تأت صائفة 1954 حتى كانت ظروف انطلاق الثورة قد أصبحت مهيأة بالمنطقة الغربية خاصة بعد ظهور الاتجاه الثوري الذي كان مشكلا من أقطاب تتمتع بسمعة جيدة من أمثال العربي بن مهيدي وفرطاس مصطفى، وبن سعيد بن عبد الرحمان، وعبد الحفيظ بوصوف، وابن علا الحاج وبونعامة، وابن جودي، وخلال الاجتماع الذي عقد بمنزل المناضل فريزي صالح المديوني بوهران ثم تقسيم العمل الثوري بين القادة إذ عين فرطاس محمد على الناحية الممتدة من الحدود المغربية حتى مدينة الرمشي حتى حاسي الغلة ، والحاج بن علا على الناحية الممتدة من حاسي الغلة حتى مسرعين ، وزبانة بنواحي زهافة والمحمدية وسيق وطفراوي ، وعبد المالك رمضان بناحية الظهرة ، وبن جودي الشيخ بالناحية الجنوبية للمنطقة الخامسة، وكلف بونعامة بناحية الونشريس من قبل قيادة الناحية الرابعة، وكان لكل قائد ناحية مساعد يتولى الإشراف على الأفواج المعنية بالعمل الثوري ليلة أول نوفمبر ، وبذلك تشكلت الطلائع الأولى لأفراد جيش التحرير بالمنطقة الغربية وتم تأسيس النواة الأولى للعمل المسلح بالغرب الجزائري.

لقد لعبت المنطقة الغربية منذ إندلاع الثورة التحريرية دورا رياديا سواء تعلق الأمر بالعمليات العسكرية التي قام بها جيش التحرير الوطني، أو فيما يتعلق بتزويد هذا الجيش بكل ما يحتاجه من مؤن و أسلحة، و سوف توظف هذه المنطقة بين 1954- 1956 كل إمكاناتها البشرية و المادية و الطبيعية من أجل إنجاح العملية التحررية مستغلة الظروف الداخلية و الخارجية فيما يتعلق بقضية التسليح، و سوف تتحول الولاية الخامسة منذ 1956 إلى نقطة إرتكاز حيوية للثورة الجزائرية بفضل حنكة قادتها، و سوف تعمل جاهدة على فك الخناق الذي ضربته القوات الفرنسية على الثورة الجزائرية و جيش التحرير بتمرير و تهريب كميات كبيرة من السلاح إلى الداخل، كما أن هذه الولاية المفتوحة على الحدود المغربية، و على الجبهة البحرية ستكون السند الحقيقي لجيش التحرير بالسلاح في الظروف العصيبة والسؤال الذي يطرح هنا ما مدى مساهمة هذه الولاية في مجال التسليح إبان الثورة ؟

1- مصادر السلاح:

إن الحاجة الماسة لجيش التحرير الوطني للحصول على السلاح جعلت القيادة الثورية تلتجئ إلى كل الوسائل واستغلال كل الأساليب لتوفير الأسلحة والذخائر، واستغلال كل الإمكانات الطبيعية من أجل توصيل السلاح إلى الداخل، وقد لعبت المنطقة الغربية بارزا في مجال التموين بالأسلحة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، واعتمدت في ذلك بشكل كبير على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى من أجل ضمان تدفق السلاح، وقد تم تسخير كل الجهود البشرية والمادية في هذا الإطار، حيث كان يتم جمع السلاح في المغرب الأقصى سواء عن طريق الشراء أو الحصول عليه في شكل هبات أو عن طريق التصنيع في الورشات التي سوف تقام فيما بعد.[1]

وبالرغم من نقص الواضح في الإمكانيات المادية والبشرية إلا أن الثورة في المنطقة الغربية قد عرفت نجاحات كبيرة واستطاعت أن تتوسع على امتداد الحدود الغربية[2].

وبعد ذلك تتولى القيادة الثورية نقل هذه الأسلحة إلى الداخل، وقد كانت المنطقة الخامسة قد وفرت كل الظروف لأجل خدمة الثورة في مجال السلاح، بالرغم من الصعوبات التي واجهتها لاسيما وأن المغرب الأقصى كان يمر بظروف سياسية مضطربة، بسبب خضوع المغرب الأقصى للسيطرة الأجنبية المزدوجة، وحركة المقاومة التي ظهرت بالمنطقة ومن ثم كانت هي الأخرى بحاجة كبيرة إلى السلاح، ولعل ذلك ما سيحول دون الحصول على أسلحة كافية لصالح الثورة الجزائرية عبر المغرب ما بين 1954-1956، ومما عقد الأوضاع صعوبة تنسيق قادة الثورة مع الإطراف المعنية في المغرب الأقصى فيما يتعلق بمسألة السلاح، وسوف تعرف المنطقة الغربية نشاطا متميزا في مجال الحصول على السلاح عبر الحدود الغربية منذ 1956م بالرغم من الحصار الفرنسي والرقابة الشديدة التي سوف تضرب على البحر الأبيض المتوسط، وعلى حركة السفن والقوارب فيه، وكذلك نشاط منظمة اليد الحمراء والمخابرات الفرنسية التي كانت تتعقب نشاط شبكات التسليح داخل وخارج الجزائر، وبالرغم من هذه

---

[1] زكي مبارك: **الملتقى الدولي للكتابات العربية والأجنبية في الثورة الجزائرية 1954 - 1962** ، الجزائر 2002 .

[2] - Jean, ganiage et autres, **l'histoire du 20e siècle: l'Afrique**, Edition Sierey, Paris, 1966, p239.

الصعوبات فإن المنطقة الخامسة ظلت وفية بالتزاماتها وساهمت إلى حد كبير في فك الخناق على جيش التحرير الوطني، ليس فقط في الإطار الجغرافي لها بل امتد تدعيم هذه المنطقة بالسلاح إلى المناطق الأخرى المجاورة، وقد توطدت العلاقات بين قادة الثورة الجزائرية وحركة التحرير المغربية بفضل مجهودات العربي بن مهيدي ومحمد بوضياف منذ سنة 1954م ، وقد اتضح لقادة الثورة خاصة بالمنطقة الخامسة مدى قلة السلاح الذي تحتاجه الثورة ، والدور الذي يمكن أن تلعبه الحدود المغربية الجزائرية في هذا المجال من حيث المؤن والعتاد[1].

وفي هذا السياق جرت اتصالات بين محمد بوضياف والعربي بن مهيدي في كل من تطوان والناضور الخاضعين للسلطة الإسبانية لتكون بذلك قواعد خلفية لدعم ثورة المغرب والجزائر، وقد التقى في العديد من المرات محمد بوضياف والعربي بن مهيدي مع مجموعات من المجاهدين المغاربة يمثلون القيادة الميدانية المتواجدة في الناظور والمسؤولة عن الحركة التحريرية المسلحة التي يمثلها كل من عباس بن عمر (عباس المساعدي) والسيد عبد الله (عبد الرحمان الصنهجي) وتلخصت الاجتماعات حول كيفية تزويد وهران بما يحتاجه المجاهدون من سلاح وخصوصا بعد أن تلقت الثورة الجزائرية وعودا من القاهرة لإمدادها بالسلاح عبر الحدود الغربية ، وكان أحمد بن بلة قد زار الناظور عدة مرات ، وسوف تكون هذه المنطقة مركز إمداد رئيسي بالسلاح للمنطقة الخامسة [2].

وهذه المنطقة تمتد من البحر المتوسط شمالا إلى أقصى جنوب الجزائر، وتمتد على حدود المغرب الأقصى إلى الحدود الإدارية لعمالة الجزائر شرقا وهي تتربع وهي تتربع على ⅓ من مساحة الجزائر ، وقد أنشأها العربي بن مهيدي بمعاونة عبد الحفيظ بوصوف، وللإشارة فإن العمل العسكري لم يبدأ بوهران عام 1954 م لأن الاستعمار قضى على الفرق الصغيرة التي تكونت حينذاك ، وبعد ذلك تكونت الخلايا في أول أكتوبر 1955م وبدأت العمليات المسلحة في منطقة وهران التي كانت تشمل النواحي الواقعة بين ندرومة والغزوات

---

1 زكي مبارك، المرجع السابق.

2 المرجع نفسه.

وتلمسان وسبدو، وجهة مغنية، ورد الاستعمار على نشاط الثورة بتسليح 700 شخص من قدماء المحاربين الذين فروا إلى جيش التحرير واستفادت المنطقة بذلك من 700 قطعة سلاح،وقد توسعت منطقة وهران بعد 1956 م لتشمل عين تموشنت، سيق ، غليزان [1].

وسوف تتشكل بهذه المنطقة قيادة تحريرية مشتركة بين الجزائر والمغاربة لتنسق الجهود بين المقاومة التي يتزعمها جيش التحرير المغربي، والثورة الجزائرية التي يمثل جناحها العسكري جيش التحرير الوطني وبدأت تتشكل نقاط رئيسية بين الطرفين سواء بالأراضي المغربية كالناظور بالريف المغربي أو تلمسان وجهات أخرى بالجزائر وقد كانت القيادة العسكرية التي يمثلها جيش التحرير المغربي مشكلة من عبد الكريم الخطاب، وعلال الفاسي، ومحمد الزرقتوني، وحسن برضا، وعبد اللطيف بن جلول، ومولاي عبد السلام الجبلي ، الغالي العراقي وغيرهم، بينما نجد قيادة جيش التحرير الجزائري والجبهة مشكلة من أحمد بن بلة، العربي بن مهيدي، قديري حسين، محمد بوضياف، مستغانمي أحمد، عبد الحفيظ بوصوف، معطشي أحمد، طالب عبد الوهاب، شيبان أعمر، الحاج بن علا، فرطاس مصطفى، وكانت هذه القيادة تعد النواة الأولى التي أسست قاعدة للكفاح المشترك بين الشعبين المغربي والجزائري ، وسوف تسعى إلى فتح باب التجنيد وكذلك إنشاء مراكز لصنع وتخزين السلاح، والبحث عن مصادر للسلاح من أوربا والعالم العربي والإسلامي[2].

لقد اجتهدت القيادة الثورية بالمنطقة الخامسة من أجل ربط علاقات ودية مع المغرب الأقصى من أجل الحصول على الأسلحة وتهريبها عبر الحدود المغربية، وقد اجتهدت جبهة التحرير الوطني في كسب الدعم المغربي الرسمي، لاسيما وأن السلطات ا المغربية كانت تدرك أهمية الحدود بالنسبة للثورة الجزائرية، ومن ثم استحالة الوقوف ضد نشاط الثورة الجزائرية مهما كانت الضغوط الفرنسية، وقد قررت السماح للجزائريين بالتحرك داخل المغرب الأقصى بكل

[1] الكولنيل لطفى في جبال وهران ، **المجاهد**، العدد 41 ، وزارة الإعلام ص 06 .

[2] محمد قنطاري " الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني " **الذاكرة**، العدد 03 ، المتحف الوطني للمجاهد 1995 م ص 121 .

حرية وتسهيل نشاطهم فيما يتعلق بتهريب الأسلحة، كما كانت تسمح بإنزال الإمدادات المصرية عبر أراضيها، كما تعهد الملك محمد الخامس بدعم الثورة الجزائرية، ووضع حدود المغرب تحت تصرف الثورة الجزائرية، وقد استغلت الثورة هذه الظروف وتمكنت من تهريب كميات كبيرة من السلاح عبر الأراضي المغربية، وقد تمكن عبد الحفيظ بو الصوف من ربط علاقات ودية مع المسؤولين المغاربة ساهمت في نجاح عمليات تهريب السلاح، وقد حدثت بعض المشاكل الناجمة عن شراء الاسلحة بين بعض التجار المغاربة وشبكات التسليح الجزائرية، مما جعل السلطان المغربي يطلب من عبد الحفيظ بوالصوف الاحتراز من هذا الوضع وتكليف أشخاص موثوق بهم في هذا المجال، وبذلك كان الملك محمد الخامس سندا قويا للثورة الجزائرية[1].

ولقد أبدى المغرب الأقصى استعدادا كبيرا من اجل دعم الثورة الجزائرية، واعتبر هذا الدعم واجبا أخويا، بل ويعد أيضا مصلحة وطنية، فإستقلال المغرب الأقصى سيظل منقوصا ما لم يتعزز باستقلال الأقطار العربية الأخرى ومن بينها الجزائر[2]، ونظرا للحصار والمراقبة المشددة على منطقة الغرب الجزائري سواء الحدود البرية أو البحرية لجأت قيادة الثورة إلى التسليح الذاتي لجيش التحرير الوطني وذلك عن طريق صناعة بعض الأسلحة محليا كالسكاكين، والسلاح الأبيض، وبعض القنابل والمتفجرات وذلك بالاعتماد على القنابل التي كان قد استخدمها الجيش الفرنسي ضد جيش التحرير الوطني ولم تنفجر [3] .

وكانت أول قنبلة يدوية تم تصنيعها هي من أصل بريطاني ولكن أثبت الواقع عدم نجاعتها وفعاليتها، لذا بدأ التفكير في إنتاج قنبلة يدوية (من أصل أمريكي) تمتلك وظائف وقائية أكثر من سابقتها، كما تم إنتاج الأنابيب المتفجرة (البنقالور) والتي سوف تظهر نجاعتها في اختراق الأسلاك المكهربة، وبعد اشتداد المراقبة الفرنسية على الحدود الشرقية والغربية، نشط عبد الحفيظ بوصوف بالولاية الخامسة وأكد

[1] عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 152.

[2] عبد الإله بلتقزيز: **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1987 محاولة في التاريخ**، بيروت، 2001، ص113.

[3] Mohamed Guentari: op.cit, p 632 .

على ضرورة الإعتماد على النفس في مجال السلاح وأنشئت فعلا بعض الورشات التي بدأت تصنع المسدسات الرشاشة من نوع pm 60 الألمانية (MITRAILLETTE) ومدافع الهاون (MORTRER) 50m/m، وكذلك عيار 60 m/mوالعبوات الناسفة ، وقد شارك في صنع هذه الأسلحة مجندين جزائريين وتقنيين ومهندسين ، لكن هذه الأسلحة لم تساهم بصفة فعالة وبقي النقص واضحا [1] .

ومن المراكز التي كانت مختصة في صناعة الأسلحة نجد مركز تطوان حيث كانت تصنع به القنابل الإنجليزية والمتفجرات، ومركز سوق الأربعاء المختص في تصنيع القنابل من النوع الإنجليزي والفرنسي، والبنقالور، ومركز بزنيقة المختص في صناعة القنابل الأمريكية، وتركيب البنقالور، والسلاح الأبيض ، ومركز ثماره الذي يُصنِّع الرشاشات الخفيفة من نوع مات 49 والسلاح الأبيض، وسخيرات المختص في صناعة مدافع الهاون عيار 45 ملم والمتفجرات، ومركز محمدية الذي يصنع مدافع الهاون عيار 60 و 80 ملم والبنقالور والألغام ، ومركز الدار البيضاء الذي يصنع البازوكا ، والمات عيار 49 ، والمتفجرات والألغام والسلاح الأبيض وبهذه المصانع نجد جنود جيش التحرير وكذلك بعض المهندسين الأجانب، وقد استطاعت هذه المصانع تقديم مئات قطع السلاح لجيش التحرير لاسيما الرشاشات الخفيفة [2]، كما أنشئت و رشات لصناعة الذخيرة و بعض الأسلحة الخفيفة، فضلا عن راجمات البازوكا و المورتي، و قد كانت هذه الورشات تعمل في الخفاء تحت غطاء مصنع للملاعق و الشوكات ، و تم إنجازها بفضل مساعدة أحد أمراء عائلة هابسبورغ الملكية بالنمسا، و قد كان مقر هذه المصلحة المختصة بصناعة الأسلحة الدار البيضاء، و كانت مجهزة بمحطة لاسلكي

---

[1] سعيداني عاشور: " لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية "، **مجلة الراصد**، العدد 02 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، مارس أفريل 2002 ص 39 .

[2] Mohamed guentari op cit p 635

خاصة على إتصال مباشرة بمركز القيادة، و كانت هذه المصلحة مسخرة أيضا لسلاح الإشارة [1].

إلى جانب تصنيع الأسلحة محليا كان نشاط قادة الثورة في المشرق العربي حثيثا حيث تمكن أحمد بن بلة من الحصول على دعم مصري في مجال السلاح لتكون شحنة السلاح الأولى عام 1955 م عن طريق يخت الملكة دينا الذي كان يحمل 16.5 طن من الأسلحة والذخائر لجبهة وهران [2] .

وكان أحمد بن بلة قد سافر في طريقه إلى إسبانيا إبلاغ مسؤول الجبهة الغربية بكافة التفاصيل لضمان تفريغ شحنة أسلحة " اليخت دنيا " وفعلا أبحر اليخت من ميناء بور سعيد يوم 24 مارس 1955 م وكان يقوده ميلان وإبراهيم النيال والعربي محمد المغربي الجنسية، وكانت حمولة اليخت أسلحة متنوعة وذخيرة ما بين البنادق عيار 303، وبنادق رشاشة من نوع برن، والقنابل اليدوية ، وقد كانت الحمولة إلى ميناء " كابودياوا " بمنطقة ميلة المغربية المحتلة من الأسبان يوم 03 أفريل 1955 م حيث وجد بانتظاره جزائرين سوف يتولون نقل السلاح إلى مراكز التخزين [3] .

وقد رافق الشحنة ضباط جزائريون تخرجوا من الكليات الحربية العربية، ومن هؤلاء الهواري بومدين ، عبد القادر شنوف ، سي الصديق ، بوسيف ، وكان حضورهم بهدف تدريب جنود جيش التحرير على السلاح المرسل [4] ، وحول اليخت دينا يشير الأخ أحمد بن بلة في مذكراته إلى أن الملكة دينا الجذابة أعارتها يختها لنقل السلاح إلى الساحل المغربي ، وفي البداية كانت هذه الإعارة إذا تجرأت على القول بخير اختيارها، ولكن عندما أوقف الأسبان عمال اليخت واحتجزوه إثر عمليات قاموا بها اضطررنا للاعتراف للملكة بأننا استعملنا يختها الجميل، وفورا عفت عنا، وشرعت في العمل في العمل عن طيبة خاطر، وطلبت من الإسبان تحرير السفينة والحمولة ، مؤكدة لهم أنه بأمر منها ، وعلى هواها وكان اليخت قد اصطدم بكثبان

[1] محمد عباس: " مسعود زقار ، الحلواجي الذي أصبح صانع أسلحة "، **الشروق اليومي**، العدد 1540،21 نوفمبر 2005، ص11 .

[2] Mohamed guentari op cit, P 114 , 115

[3] فتحي الديب، **المرجع السابق** ص 25 .

[4] محمد صديقي، المرجع السابق ص 25 .

الرمل في خليج صغير بالساحل المغربي، كان ذلك في شهر فيفري 1955 م وكان الجو باردا ، وقد تكلف مجاهدون من مغنية وتلمسان كانوا قد اجتازوا الحدود بنقل صناديق السلاح الثقيلة من اليظخت إلى اليابسة في ظروف طبيعية قاسية وتواصلت العملية طول الليل ، وقد دفنت الأسلحة في اليابس ، وفي صباح اليوم التالي مرت أغنام الفلاحين على رمال الشاطىء لمحور الآثار ، ولكن الأمور ساءت عندما شرع في تحريك اليخت ، لأن البوليس الإسباني تدخل في الموضوع ، فأكتشف غواصون في القعر أمام مقدمة السفينة حربتي بندقية من طراز موزير Mauser [1] .

بعد عملية اليخت دينا تمت عمليتان أكثر أهمية بكثير كانت آخرهما عن طريق سفينة حربية مصرية ، ولم يعد الأمر يتعلق ببنادق – موسكوتون – ولكن بالبنادق الرشاشة، ومدافع الهاون، والبازوكا، وقذائف اليد الدفاعية، وكمية كبرى من الذخائر الحربية، والأسلحة من النوع الألماني والأنجليزي وكانت معظم الأسلحة جديدة وعصرية، وبفضل هذا التسليح استطاعت الثورة الجزائرية أن تتقدم في العمل بجبهة وهران يوم 22 أكتوبر 1955 م هذه الجبهة التي ظلت إلى وقت طويل تصف أنها هادئة في تقارير العدو[2].

ويعد وصول هذه الأسلحة نجاحا كبيرا للثورة من حيث الإمداد بالسلاح لأنها تمثل أكثر المناطق المغلقة في وجه الإمداد بالسلاح نظرا لطبيعة تضاريسها فهي ذات حدود بحرية وليست برية عكس المنطقة الشرقية كما تمكن اليخت انتصار من إيصال شحنة أخرى من السلاح إلى المنطقة الغربية يوم 22سبتمبر 1955م [3].

ازداد نشاط أحمد بن بلة عام 1956 حيث تنقل كثيرا بين القاهرة ومدريد، وكان قد التقى بالسلطان المغربي محمد الخامس وأكد له أن هدف فرنسا من هدوء الوضع بتونس ومراكش هو القضاء على الثورة الجزائرية لكن محمد الخامس أيد وجهة نظر بن بلة من جهة لكنه من جهة ثانية بين بأنه لن يعطي لفرنسا هذه الفرصة بدليل أن المغرب سوف يدعم جيش التحرير الجزائري بالمتطوعين المراكشين

---

[1] روبير ميرل، مرجع سابق ص ، ص 98 ، 99

[2] روبير ميرل، مرجع سابق، ص 99 ، 100 .

[3] فتحي الديب، مرجع سابق، ص 120 .

بالسلاح والمال، والعمل على إحداث جو من السلم، بالمغرب حتى تظل القوات الفرنسية موزعة لبعض قواتها بالمغرب ومن ثم يخفف الضغط على المقاومة الجزائرية [1] .

والواقع أن استقلال المغرب الأقصى وتونس قد أعطى لجيش التحرير الوطني الجزائري مجال واسع للمناورة على طول الحدود الجزائرية المغربية ، والحدود الجزائرية التونسية ، فمنطقة وجدة والناظور في المغرب الأقصى وغارديماو والكاف في تونس أصبحت خلال حرب التحرير مراكز دعم لجيش التحرير بالعتاد والسلاح[2] .

استفادت المنطقة الغربية في شهر مارس 1956 م من كمية أسلحة وذخائر تم تهريبها إلى السواحل الغربية عن طريق المركب دفاكس الذي شراؤه من اليونان وكانت السلطات الإسبانية قد غضت الطرف عن تهريب السلاح عبر المناطق التابعة لها بالمغرب بعد اتصالات أحمد بن بلة بمحمد الخامس، وتم نقل الشحنة من الإسكندرية وكانت أسلحتها متنوعة ما بين بنادق عيار 303 ، ومدافع فيكرز عيار 303 ، ورشاشات لويس ، ومسدسات بريتا 09 ملم ومدافع الهاون ، بالإضافة إلى الذخائر المتعلقة بمعظم أصناف الأسلحة ، وفتائل التفجير [3] .

وكان اجتماعا سريا كان قد عقد بمدريد حضره فتحي الديب ومحمد الخامس وقائد الجبهة الغربية عبد الحفيظ بوصوف الذي خلف الشهيد العربي بن مهيدي ، وقد أكد عبد الحفيظ بوصوف على تحسن الوضع العسكري بعد أن استفادت جبهة وهران بالشحنة الأخيرة من السلاح للمركب دفاكس كما طالب بمضاعفة كميات الذخيرة وبكافة أنواعها، وضرورة تزويد وهران بالأسلحة الخفيفة المضادة الطائرات لمواجهة التزايد المستمر في استهلاك الذخيرة والتصدي لعمليات التمشيط الفرنسية كما تمت التسوية بالموقف المغربي حيث أمدت قيادة جيش التحرير المغربي قيادة وهران ببعض الأسلحة والذخائر دون علم السلطات السياسة المغربية بذلك [4].

---

[1] المرجع نفسه ص 198- 199 .
[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق ص 499 .
[3] فتحي الديب، مرجع سابق ص 204،205 .
[4] المرجع نفسه، ص 217،219 .

وقد لعب مكتب جبهة التحرير الوطني بالمغرب دورا كبيرا في مجال تموين الثورة بكل ما تحتاجه وكان يترأسه الشيخ محمد خير الدين وقد استعان هذا الأخير بعبد القادر بوسلهاب ليقوم بعمل الكاتب بمركز الجبهة وللإشارة فإن المكتب كان يتولى عدة قضايا أساسية للثورة على الحدود الفرنسية منها :

1-تكوين لجان لجمع الأموال بصفة منتظمة وتقديمها لقادة الثورة والمسؤولين عن جمع الأموال سواء كانوا جزائريين أو غيرهم .

2-إعداد مراكز لتدريب الجنود من الشباب الجزائريين المنضمين الى جيش التحرير الجزائري .

3-إنشاء مراكز طبية للعلاج ، والبحث عن الأطباء للتكفل بعلاج المرضى والجرحى في صفوف جيش التحرير .

4-إقامة جهاز اتصال لاسلكي لتلقي المعلومات وإرسالها .

5-إنشاء مراكز للعتاد والتموين .

6-إحصاء الجزائريين العاملين والمقيمين بالمغرب الأقصى وتوطيد العلاقات فيما بينهم و الاهتمام بمشاكلهم [1].

كما اهتم المكتب بمشكل اللاجئين الجزائريين بالمغرب الأقصى ، وفيما يتعلق بقضية التسليح فقد اعتبرها المكتب من أولى اهتماماته فعندما وصلت إلى طنجة أول باخرة تحمل سلاحا إلى جيش التحرير الوطني الجزائري ، وتعذر توصيل السلاح إلى جبهة القتال بالمنطقة الغربية الخامسة تدخل رئيس المكتب لدى السلطات المغربية فأصدرت أوامرها بأن تتولى حافلات وشاحنات القوات الملكية العسكرية بتفريغ شحنة السلاح من الباخرة الموجودة بميناء طنجة ونقل الأسلحة إلى وجدة لكي توضع بمراكز قيادة جيش التحرير الجزائري [2] .

وفي حقيقة الأمر فإن مكتب جبهة التحرير وإن كان عمله قد استفاد من ظروف حسنة، فقد تعرض أحيانا إلى صعوبات سببها بعض الخلافات الناجمة عن سوء فهم والتباس حول بعض القضايا التي لم تتضح للمغاربة بالنسبة للثورة الجزائرية، فقد اتصل عبد الحفيظ بوصوف بالوفد الجزائري الذي كان يرأسه توفيق المدني وأخبره ما يعانيه هو وبعض قادة الثورة بالمغرب من طرف جهات

---

[1] محمد خير الدين: **مذكرات**، ج 02، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ص 181 .

[2] المرجع نفسه، ص181.

عليا مسؤولة بالمغرب، وقد جرى لقاء بين الوفد الجزائري يوم 18 فيفري 1957م بحضور توفيق المدني وبوصوف ومحمد خير الدين عن الجانب الجزائري وعن الجانب المغربي المهدي بن بركة عن حزب الاستقلال وكان هذا الأخير يحمل تصورا خاصا عن الثورة الجزائرية فهي على حد تعبيره " تعمل لفائدة الشيوعية، و إنما انتصارها هو انتصار للمبادئ الشيوعية الهدامة التي تقوض ديننا وتقوض نظامنا وتقضي على وحدتنا " وقد كذب الشيخ خير الدين كذب ذلك عندما سأله توفيق المدني وقد فند هذا الأخير تلك المزاعم والتصورات الخاطئة التي كان يحملها بن بركة وأكد بأن الثورة الجزائرية " ثورة إسلامية مطهرة، وأن شعبنا من أعمق شعوب الأرض إيمانا وإسلاما، وأن جيش التحرير يعتبر نفسه مجاهدا في سبيل الله ومن مات منه شهيدا ... ولسنا شيوعيين ولن نكون شيوعيين ولن نتغلغل الشيوعية بين صفوفنا ... ثم وأنتم الطبقة المفكرة الواعية في البلاد ، وعندكم حزب شيوعي لا يستهان به ، ألا تعرفون موقف الحزب الشيوعي منا [1] .

وقد تأكد بن بركة بما لا يدع مجالا للشك أن تلك الشكوك ما هي إلا أوهام وافتراءات لا أساس لها من الصحة لأنه كان يعتقد أن هناك بعض الجزائريين جاءوا للمغرب من أجل الثراء، أو هم من المهندسين التابعين للحركة المصالية، وربما دستهم الإدارة الفرنسية لإثارة تلك المشكلات [2].

وقد تواصل إمداد الجبهة الغربية بالسلاح عن طريق المشرق العربي ، وقد تم شحن كمية من السلاح على متن المركب آتوس التي كانت تعرف باسم سانت بريلفز sant brivelz وكان يمتلكها المدعو آل بريس all bress البريطاني الجنسية ، وقد تم شراء المركب بتاريخ 21 جويلية 1956 م من ميناء بيروت لصالح الثورة وكان الدور البارز في شراء المركب للأخ أحمد بن بلة، وقد طرح بن بلة في سبتمبر 1956 م أهمية استخدام هذا المركب لتوصيل شحنة الأسلحة إلى الجبهة الفرنسية، كما كان يحوي طاقم بشري مدربا على أجهزة

---

[1] أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ص 280- 283 .

[2] عامر رخيلة: " الثورة الجزائرية والمغرب العربي "، المصادر، العدد 01 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ص 148 .

اللاسلكي، وكان يعتقد أن الرحلة ستكون ناجحة لاسيما وأن المركب سيظل يرفع العلم البريطاني، و أنطلقت رحلة المركب يوم 04 أكتوبر 1956 م من مصر في طريقها المرسوم خليج " كاب داجوا " وهي المنطقة التي اختيرت لإنزال الشحنة وكان محددا وصول المركب يوم 12 أكتوبر 1956م[1].

ويذكر المجاهد عبد الكريم حساني أنه عشية وصول المركبة آتوس إلى الجبهة الغربية كان قد صادق قادة المناطق على مخطط من ثلاثة مراحل ويتمثل في :

1. دراسة حاجة مختلف المناطق إلى الأسلحة والذخيرة .
2. إتخاذ إجراءات عسكرية تهدف أساسا إلى تعميم العمليات العسكرية بهدف الاستيلاء على معظم القواعد الفرنسية .
3. كان عبد الحفيظ بوصوف قد أمر بالاتصال بالولايات الأخرى وذلك بهدف تنسيق العمل العسكري، وهذا مرتبط بدعم المناطق بكل ما تحتاجه من وسائل وتقنيات، كما تعرض عبد الحفيظ بوصوف لأول مرة إلى الحديث عن مشروع المواصلات " المواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية، ولكن كما أشرنا سابقا فإن احتجاز آتوس كما يمثل انتكاسة كبرى فقد تأكد بوصوف ورفاقه بأن الفرنسيين يكتفون مجهوداتهم بهدف إفشال كل المحاولات الرامية إلى تسليح الثورة عن طريق البحر وذلك بتشديد الرقابة البحرية الموجودة نقاطها بالمرسى الكبير والتي يطلق عليها اسم " سورمار "، وقد ضاعفت من إمكاناتها التفتيشية عن طريق مراقبة الشواطئ وتمشيط البحر المتوسط وفق تخطيط وتقسيم محكمين [2]، ويذكر أحمد بن بلة في مذكراته أنه التقى بمحمد الخامس في مدريد، وقد وعدني بتقديم مساعدة كبيرة، وأكد لنا بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة حدودا مفتوحة وممكنة للعبور، دخولا وخروجا للأسلحة والرجال[3].

وقد واصلت إرسال السفن المحملة بالسلاح إلى الساحل الريفي بمستويات مختلفة وبحظوظ متفاوتة بالنجاح ولم تشكل لنا أية سفينة مصيبة أو نكبة كالذي حدث مع سفينة لاتوس l'athos التي أوقفتها

---

[1] فتحي الديب ، مرجع سابق ص 258 .

[2] عبد الكريم حساني: **أمواج الخفاء** ، المتحف الوطني للمجاهد 1995**م ص** 28 .

[3] روبير ميرل ، مرجع سابق ص 101 .

البحرية الفرنسية، ولقد كنت أدرك أن هذا النشاط السري القوي الذي يلازم عمليات الإمداد بالسلاح سوف لا محالة يتعرض لأخطار وصعوبات والغريب في الأمر أن المتاعب لن تأتي من المخابرات الفرنسية بل من رجال المخابرات الأمريكية واعتقد أنهم وجدونا حذرين أكثر من اللازم لذلك أنشأوا في ليبيا بالاعتماد على بعض العناصر المعتدلة في جمعية العلماء والاتحاد الديمقراطي للبنان الجزائري شبكة تحت قيادة أمريكي مسلم تعمل بالموازاة مع شبكتنا وكان للمخابرات الأمريكية بكل وضوح هدفان:

أ-تسليح القوميين الجزائريين ضد فرنسا وذلك لتقطف منهم بعد الاستقلال ثمار المساعدة.

ب- دعم الاتجاه الجزائري المحافظ على حساب الجزائريين المتهمين بالاشتراكية.

ولكن لم تنجح في كلا الهدفين، وفي الواقع كانت الشبكة الأمريكية تشتري السلاح بكمية غير كافية وإدخاله إلى الجزائر لتسلمه لأناس ليست لهم رغبة في القتال، وهذه الشبكة كانت تضايقنا بشكل خطير لأن عناصرها كانت تهتم بالثراء المالي ومعظمهم مشبوهين يعيشون حياة الترف[1]. لذلك تمكنت المخابرات الفرنسية من رصد حركتهم بسرعة، وبسببهم تمكنت المخابرات من اكتشاف شبكتين من شبكاتنا بروما وليبيا، وهؤلاء الهواة كانوا يشكلون خطرا علينا فقررت أن أدخل في العمل ضدهم وقد التقيت في روما بالأمريكي المسلم الذي كان يقود الشبكة " وقد هددته بتصفية شبكته إن لم يتوقف عن العمل ولكي أبرهن له أني لا أمزح حبست الرجال الذين كانوا يأتمرون بأمره في المغرب، ولم أطلق سراحهم إلا بوعده الصريح بالكف عن الظهور "[2].

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الوفد الخارجي الذي كان يترأسه بن بلة قد لعب دورا كبيرا في مجال الحصول على السلاح ونشير فقط هنا أنه مع بداية 1956م كانت 8200 قطعة سلاح قد أرسلت إلى المنطقة الأولى عبر ليبيا ثم تونس بالإضافة إلى 2000 بندقية و 500 رشاشا كانت موجودة بمخازن الإسكندرية بمصر، وبناء على نشاط الوفد

---

[1] روبير ميرل ، نفس المرجع ، ص 103 ، 104 .

[2] المرجع نفسه، ص104.

الخارجي أعلن عبد الناصر في خطابه عام 1956م على ضرورة الدعم السريع بالسلاح للثورة الجزائرية بالإعتماد على مخازن السلاح الموجودة بمصر وكذلك وسائل النقل ، وفي هذه الأثناء كان بن بلة قد اشترى 65 مدفع بازوكا إلى جانب 500 رشاش و 500 بازوكا و 100 قذيفة من النوع الإيطالي تم اقتناؤها عن طريق سورية، كما تمكن الوفد الخارجي من شراء 350 طن من الأسلحة الخفيفة والثقيلة ونقلها عن طريق سفن شحن أوربية عبر رحلتين، حيث تمت الرحلة الأولى عبر الجبهة الغربية التي استفادت من 1500 قطعة سلاح، والرحلة الثانية إلى طرابلس حيث تم تفريغ 4500 قطعة سلاح ليتم نقلها إلى المنطقة الأولى والثانية والثالثة بالجزائر عبر ليبيا وتونس [1] .

وبذلك لم يعد السلاح يمر عبر الجبهة الغربية دون أن تتعرض لإخطار وأصبح المتنفس الوحيد عبر طرابلس الغرب، وبذلك سوف تلجأ الولايات الغربية إلى مجموعة حيل للتزويد بالسلاح وقد تمكن عبد الحفيظ بوصوف من إقامة مصنعا سريا لصنع الأسلحة الخفيفة بمراكش [2] .

ونتيجة لسياسة الحصار المضروبة من طرف القوات الفرنسية على الحدود الغربية، كانت قيادة الأركان في الجهة الغربية مستعدة لوضع خطة واستراتيجية ترمي إلى الخروج من دائرة المراقبة الفرنسية وزيادة عمليات تموين المنطقة الغربية بالسلاح، ولعل هذه الإستراتيجية كانت تراود قادة الثورة قبل توقيف آتوس ، لكن نجاح القوات الفرنسية في توقيف سفينة السلاح أكد ضرورة البحث على مصادر جديدة وبدائل أخرى للتموين بالسلاح وتطويرها من أجل ضمان تدفق السلاح إلى جيش التحرير وقد كانت استراتيجية تزود تتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية مثلما لخصها عبد الحفيظ بوصوف:

أولا : ضمان تزويد جيش التحرير الوطني بكل ما يحتاجه من مؤن وأسلحة وذخائر انطلاقا من القواعد الخلفية عبر التراب المغربي وإسبانيا .

ثانيا : تكوين مختصين جزائريين في مجال الاتصالات وفتح تربصات تكوينية في هذا المجال من أجل خدمة جيش التحرير .

---

1 Mohamed guentri op cit p 116

2 محمد حربي، مرجع سابق ص 175 .

ثالثا : التصدي للمخابرات الفرنسية وذلك عن طريق الجوسسة المضادة بهدف رفع معنويات جيش التحرير [1] .

وفي الحقيقة فإن محاولات تهريب السلاح عبر الحدود الغربية إلى داخل الجزائر لم يكن يتعرض للخطر الفرنسي وحده ، بل كثيرا ما كانت السلطات المغربية تتدخل في شؤون التسليح وذلك بفرضها شروط تعجيزية على قادة الثورة منها المحاولات المتكررة لتعديل الحدود الجغرافية ومحاولة إجبار جبهة التحرير الوطني على الإعتراف بتلك التعديلات مستغلة الظروف العصيبة التي كان يمر بها جيش التحرير لاسيما في مجال التموين بالسلاح ، ولعل ما يؤكد ذلك تمركز وحدات من الجيش المغربي عام 1958 م في ممر فيقيق الإستراتيجي الذي يقع ضمن خط طليعي يعتمده مجاهدوا الولايات الرابعة والخامسة والسادسة في عبورهم إلى الجنوب ثم المغرب، وقد ازدادت أهمية ذلك الممر بعد إنشاء خط موريس ، وكانت السلطات المغربية تهدف من وراء ذلك إلى التأثير على الثورة الجزائرية وعلى العمل العسكري لجيش التحرير وعزله عن مصادر تموينه بالسلاح ، ومن ثم محاولتها إجبار جبهة التحرير على الإعتراف بسيادة المغرب على بعض المناطق الجزائرية مثل توات ، قورارة وتيد يكلت [2] .

وكانت المشكلة الأساسية لجبهة وجيش التحرير هي توفير وسائل مواصلة الحرب من مؤن مختلفة وأسلحة ولن يتأت ذلك إلا بضمان قواعدهما الخلفية بمراكش ، وقد حاول المغرب الضغط على جبهة التحرير بمحاولة دمجها في إطار مغربي وقطع صلاتها بالقاهرة ، وأيضا محاولة إجبارها على إعادة ترتيب أهدافها من الحرب والإشراف المباشر على السلاح الذي يتدفق عبر الأراضي المغربية ، وكذا تسوية المشكلات الحدودية مع الجزائر قبل الحصول على الاستقلال،وقد تجلت هذه الأهداف واضحة خلال مؤتمر طنجة *

---

1 عبد الكريم حساني، مرجع سابق ص 29، 30 .

2 محمد صديقي، مرجع سابق ص 29 .

* دعا إليه كل من الحزب الدستوري الجديد ـزب الاستقلال بعد شهرين من قصف الجيش الفرنسي ساقية سيدي يوسف ، وقد أبدى الرئيس بورقيبة حزما بمناسبة الأزمة مع فرنسا برفضه تحييد حدود بلاده وقد وافق المؤتمر على تقديم مساعدات مادية للثورة الجزائرية وأوصى بجلاء القوات الفرنسة التي تشارك في الحرب انطلاقا مزالبلدين ، وفي الواقع أن الأهداف الحقيقية من وراء المؤتمر كانت تتعلق بإعطاء الغرب ضمانات من طرف تونس و المغرب الأقصى بأن الجزائر تتجه في الاتجاه الذي ذهبت إليه الجمهورية العربية المتحدة وهو عقد تحالف مع المعسكر الشرقي

1958م[1]، ومع اشتداد الثورة الجزائرية وتوسع عملياتها العسكرية ازدادت الحاجة إلى السلاح ، وعملت قيادة الثورة جاهدة على توفير السلاح للجبهة الغربية لكن القوات الفرنسية كانت قد أحبطت عدة محاولات تهريب للسلاح إلى داخل الجزائر ففي 18 جانفي 1958م تم حجز باخرتين يوغسلافيتين سلوفينيا من طرف الأسطول الفرنسي كانت محملة بالأسلحة للقطاع الوهراني ، وفي نفس السنة تم حجز باخرة دانماركية محملة بالأسلحة والذخيرة ، وفي سنة 1959م تم حجز باخرة تشيكوسلوفاكية ، وفي 12 نوفمبر من نفس السنة تم حجز باخرة هولندية ، كما تم حجز باخرة هولندية في 29 مارس 1960م ، وفي 16 أفريل من نفس لسنة تم توقيف باخرة يوغسلافية وأخرى ألمانية ، وفي 20 ديسمبر 1960 م تم حجز باخرة إيطالية ولذلك لجأت قيادة الثورة إلى إقامة بعض المصانع لصنع الأسلحة ، وهذه المصانع كانت تقليدية ورمزية ولها أسماء مستعارة بقرب من الحدود الجزائرية داخل التراب المغربي،وهذه المصانع كانت مختصة في صنع المتفجرات والقنابل،وبعض أنواع الرشاشات [2] .

وبالرغم من صعوبات التموين بالسلاح عملت الولاية الخامسة على تنظيم نفسها في هيكل تنظيمي عبر لجنة التنظيم العسكرية الغربية بالموازاة مع لجنة التنظيم الشرقية ، وقد تم قيادة الولاية الخامسة بعيدا عن فكرة الخصومات المحلية والإقليمية كما كان هرم القيادة مشكلا من عناصر لاعلاقة لهم بالنزاعات المحلية مثل بوضياف وبن مهيدي وبوصوف وبومدين ولعل نجاح اللجنة الغربية في مهامها العسكرية كان لـه انعكاس إيجابي على الحدود الغربية بصفة خاصة وعلى الثورة بصفة عامة [3] .

بالرغم من هذه الإجراءات الفرنسية استفادت الجبهة الغربية عام 1961م بشحنة سلاح وذخائر كانت ولاية وهران بحاجة إليها وتم نقل الشحنة على متن الباخرة راوريجون في أوائل شهر فيفري وتم

وقد بقي التعهد بمساعدة الثورة ماديا حبرا على ورق ، وسوف تمارس عليها ضغوط على المستويين السياسي والعسكري .

[1] محمد حربي، مرجع سابق ص ، ص 176 ، 177 .

[2] محمد قنطاري " الحدود الغربية إبان الثورة التحريرية "دور مناطق الحدود إبان الثورة المرجع السابق ،ص 127، 128 .

[3] محمد حربي، مرجع سابق ص 181 .

تفريغها بأحد الموانئ المراكشية بالاتفاق مع السلطات المغربية التي تلقت أوامر من السلطان محمد الخامس لتسهيل مهمة استقبال وتهريب السلاح ، وقد كان مندوب جبهة التحرير بالقاهرة محمد القادري هو المسؤول على التنسيق مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بهذه الصفقة التي تحتوي على 5000 رشاش عيار 07.62 ملم ، و 4000 رشاش قصير عيار 7.8 ملم و3000 رشاش خفيف من عيار 7.6 ملم ، و 2.6 مليون طلقة عيار 7.6 ملم للرشاش القصير ، 4.8 مليون طلقة عيار 7.6 للرشاش الخفيف ، وكان إجمالي الشحنة ما يقارب 244 طن [1] .

2- القرصنة البحرية الفرنسية في عرض المتوسط:

كانت القوات الفرنسية التي كانت تراقب سير السفن والمراكب في عرض البحر الأبيض المتوسط تمكنت في 16 أكتوبر 1956م من توقيف المركب آتوس الذي كان يرفع علم بريطانيا في أعالي البحر وسبق إلى المرفأين الجزائريين نيمور ثم المرسى الكبير [2].

وسرعان ما علم الوفد الجزائري بالخارج نبأ تفتيش السفينة وهي أول سفينة تحمل كميات كبيرة من السلاح ، كما علمت السفارة الفرنسية بالقاهرة بهذا الخبر وأراد فتحي الديب مدير مكتب قسم شمال إفريقيا أن يساعد الجزائريين دون أن يغضب الفرنسيين[3]،وكانت الأسلحة والذخائر التي تم احتجازها متنوعة [4] .

بعد توقيف السفينة آتوس استطاعت القوات الفرنسية توقيف السفينة اليوغسلافية سلوفينيجا وتبديل مسار سيرها نحو وهران في 18 جانفي 1958م [5].

ولعل هذه القرصنة التي مارستها فرنسا ضد السفن والبواخر التي كانت متوجهة إلى المملكة السعودية جعلت السلطات الإسبانية تشدد رقابتها على شواطىء الريف المغربية وقد ازدادت هذه الرقابة أكثر بعد قيام جيش التحرير بهجومات على مستعمرة إيفني بالصحراء الغربية، وبذلك أصبحت إسبانيا تخشى وصول السلاح المهرب إلى

---

1 فتحي الديب، مرجع سابق ص 492 .

2 محمد حربي ، مرجع سابق ص 175 .

3 farhat abbas o p cit p 148

4 y ves courriére op cit p 604

5 محمد حربي، مرجع سابق ص 175 .

الثائريين عليها فأصبحت سياستها تتسم بالشدة والحزم تجاه مهربي السلاح عبر أراضيها بعدما كانت متساهلة في وقت مضى ولأدل على ذلك مصادرتها في جوان عام 1957 م لحمولة الباخرتين " جان الليوكا " و " سوانزي " اللتين كانت تحملان السلاح لجيش التحرير بجبهة وهران [1].

وقد زادت فرنسا من محاولات عزل الثورة الجزائرية عن مصادر تموينها بالسلاح وهكذا صارت تضرب حصارا بحريا شديدا على السواحل الغربية بهدف منع وصول السلاح إلى المناطق الغربية، وقد أوردت المجلة البحرية الفرنسية وهي مجلة شبه رسمية تصدر بباريس بمساعدة وزارة البحرية الفرنسية بيانات تتضمن كل شهر لائحة العمليات التي تمت في هذا المجال ومن بين ما ذكر في المجلة نورد مقتطفات من التقرير الآتي " قامت قطاعاتنا البحرية وطائراتنا خلال شهر أكتوبر 1956 م بالتحقق من هوية 600 مركب، و أوقفت 285 وفتشت 69 وهزمت 21 "،" وفيما بين 03 ديسمبر 1957 م و10 جانفي 1958 م أمكن معرفة 300 باخرة وإيقاف أربعين وزيارة ثلاثين ثم إقتياد 10 منها إلى أحد المرافىء "،" وأمكن من تاريخ 18 جويلية إلى 31 أوت 1958 م معرفة 886 سفينة وإيقاف 246 وزيارة 118 وإقتياد واحدة إلى أحد المرافىء للمراقبة، وفي عام 1959 م تعرفت البحرية الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط على 41300 مركب ، وفتشت 12565 مركبا ، واقتادت 83 " [2] .

وقد أوقفت السلطات الفرنسية المركب الدانماركي غرانيتا في 23 سبتمبر 1958 م ، وكذلك سفينة الشحن التشيكية ليديس في 07 أفريل 1959 م ، والسفينة البولونية (مونت كاسينو) في جويلية 1959 م ، والمركب الألماني (بيليبياو) في نوفمبر 1959 م والمركب الهولندي الذي أوقف في ديسمبر 1959م، ثم أوقفت الباخرة اليوغسلافية (سلوفينيجا) للمرة الثانية في 02 مارس 1960 م، والباخرة ريجيكا من الشركة ذاتها والتي أوقفت في 03 أفريل، وسفينة

---

[1] محمد صديقي، مرجع سابق ص 26 .

[2] مصطفى طلاس ، مرجع سابق ص 170،171 .

الشحن الألمانية (لاس بالماس) التي أوقفت في 09 جولان 1960م ،و سفينة الشحن اليوغسلافية (سربيجا) في 05 جولان 1960[1] .

كما تم توقيف سبعة عشر مركبا ألمانيا في ديسمبر 1960م مما أدى إلى إثارة أزمة في العلاقات الألمانية الفرنسية ، وكانت معظم البواخر التي تم توقيفها في عرض البحر المتوسط وفي المياه الإقليمية بالمغرب الأقصى وكانت السلطات الفرنسية قد أصدرت تشريعات تسهيل مهمة التفتيش البحري ومنها " الأمر الصادر للأسطول الفرنسي وفي 21 أكتوبر 1956 م بأن يقوم بدوريات منتظمة للحؤول دون وصول أية شحنة من الأسلحة للجزائر ويستند هذا الأمر إلى مرسوم نص على مايلي[2] :

المادة 04 خلاف لأحكام المادة 44 من قانون الجمارك يزداد حد منطقة التفتيش الجمركي على سواحل الجزائر بالنسبة للسفن التي تقل حمولتها عن مائة طن بحيث يشمل خمسين كيلومترا ، بعد أن كان عشرين المادة 05 أن سلطات تفتيش المراكب التي تقل حمولتها عن مائة طن ، وهي المخولة بموجب القوانين النافذة إلى ضبط وبحارة السفن الحربية البحرية تصبح فيما يتعلق بالمنطقة المعينة بالمادة 04 من صلاحيات ضباط وملاحي طائرات الهليكوبتير وسواها من الطائرات البرمائية العسكرية ، وذلك تخول إلى كل جهاز من أجهزة البحرية الحربية يحتمل أن يعين لهذا الغرض [3] .

وقد زاد من حدة الإجراءات الفرنسية السياسة الإسبانية التي توختها فقد رأت أن جيش التحرير المغربي يريد الاتصال بجيش التحرير الجزائري بهدف تنسيق عملياته ضد مصالحها ومصالح الإستعمار الفرنسي بالمنطقة وقد استقت ذلك من مصادر كانت تذيعها المخابرات الفرنسية ، وقد اتصلت بالسلطات الفرنسية والمغربية التي كانت تخشى من جيش التحرير المغربي أكثر من الإستعمار الإسباني ، وقدمت خطة للقضاء على هذا الجيش وتم اتخاذ إجراءات ضده حيث استدعى قادته فتم سجن العديد منهم ، وقتل الآخر ، وعرض على الباقي الانخراط في الجيش الملكي أو الحصول على مناصب سياسية،

---

[1] ا لمرجع نفسه، ص171.

[2] مصطفى طلاس، ا لمرجع السابق، ص171.

[3] المرجع نفسه، ص 172 .

وهكذا التقت سياسة فرنسا الرامية للقضاء على ذلك الارتباط القائم بين جيش التحرير المغربي وجيش التحرير الجزائري بسياسة إسبانية التي تمكنت من القضاء على الخطر الذي كان يهددها ولعل القضاء على جيش التحرير المغربي قد أثر بصفة مباشرة على تموين جيش التحرير الجزائري بالسلاح[1] .

كانت فرنسا تمارس حق امتداد سيادة الدولة على البحار انطلاقا من الأفكار الاستعمارية الأوروبية القديمة، التي كانت تحارب بها المسيحية الإسلام لسحق انتشاره، فقد تولدت لدى الأوروبيين فكرة السيادة على البحار، وانتشرت هذه الفكرة في القرنين 17,16م، وكانت بعض دول أوروبا ترى أن جميع البحار التي تحيط بها ملكا لها وخاضعة لسيادتها، كما كانت دولا أوروبيا أخرى تدعي السيادة على البحار والمحيطات الأخرى[2].

لقد ظهرت معارضة قوية ضد سياسات القرصنة الأوروبية تجاه السفن، وظهر اتجاه يطالب بحرية البحار وإخراجها من السيطرة الوطنية، في سنة 1570م احتج السفير الإسباني ماندوزا لدى الملكة اليزابيت لان الكابتن دريك الإنجليزي أبحر في المحيط الهادي من غير الحصول على إذن مسبق من السلطات الإسبانية، وكان رد الملكة انه ليس لإسبانيا حق انفرادي مانع فيما يتعلق بالملاحة والتجارة والاستعمار، وان البحر بمقتضى قانون الشعوب ملك مشترك للجميع، وقالت الملكة إن ادعاء الاحتكار على البحار بلاسند معناه الدعوة إلى لستعمل العنف[3].

ومن تم فان السفن العامة خاضعة فقط لسيادة الدول مالكة تلك السفن، ولا تكون خاضعة للسلطات المحلية للدولة الساحلية إطلاقا ليس بالنسبة إلى ما يحدث داخلها من الأمور المدنية أو العسكرية، بل بالنسبة إلى ما يحدث داخلها من جرائم، ولو كان مرتكبو الجرائم أشخاصا غير ملحيها أو أشخاصا ارتكبوا الجرائم في الميناء ثم لجأوا إلى تلك السفن باعتبار أن السفينة هي قطعة متحركة من إقليم الدولة، على انه في هذه الحالة الأخيرة لا تتعدى سلطة دولة الميناء أن تطلب

---

[1] الجنيدي خليفة : ج 02، المرجع السابق، ص ، ص 159 ، 160.

[2] -حامد سلطان: **القانون الدولي العام في وقت السلم**، ط6، دار النهضة العربية القاهرة 1976، ص422.

[3] المرجع نفسه، ص423.

من قائد السفينة تسليم المجرم، فإذا امتنع من ذلك كان للدولة صاحبة الميناء أن تلجأ إلى الطرق الدبلوماسية، وإذا خرقت السفينة تعليمات الدولة الساحلية فلا تطبق عليها قوانين الدولة الساحلية وإنما يجوز أن تطالب فقط بمغادرة الميناء[1] .

لكن الملاحظ أن القوانين الدولية لا يسري مفعولها إلا بين الدول المتقاربة ذات الحضارة المتماثلة، ومن ثم فالدول الاستعمارية كفرنسا تسعى لإضفاء صبغة قانونية على تصرفاتها، لأنها هي التي تسيطر على الأمم المتحدة، رغم أن مواثيق الأمم المتحدة تخالف التصرفات الفرنسية الخارجة عن القانون، كما أن الفقرة الثانية من المادة الأولى للميثاق تعلن عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ومساواتها دون تمييز في العرق أو اللغة[2].

إن القانون الدولي ظاهرة من ظواهر الحياة الدولية، وان لقواعده فعالية واضحة، ذلك أن العمل الدولي يشهد بإقرار الدول بوجود قانون الأمم، والاعتراف بصبغته الملزمة، ولكن تبقى فرنسا ترتكب المخالفات والانتهاكات لأنها ترى في موقفها وتصرفاتها التفسير الصحيح لأحكام القانون الدولي، ولقد لجأت فرنسا من اجل الحفاظ على مصالحها إلى تبرير العدوان باسم القانون الدولي، وقدمت مصلحتها الخاصة على القانون الدولي العام، وطوعت المواثيق الدولية للمصلحة الوطنية، ففرنسا تتغنى بالقانون الدولي لتبرير حقيقة نواياها العدوانية، حيث تصف تصرفاتها بأنها دفاع شرعي في نطاق ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة[3]، ولعل سياسة الحجز والقرصنة التي تمارسها فرنسا ضد سفن السلاح يناقض المدرسة القانونية البحرية التي يتزعمها لابراديل la pradelle إذ يؤكد هذا الأخير أن الدولة لا يمكن اعتبارها مالكة للبحر، وصاحبة السيادة عليه، فصاحبة السيادة هي أسرة الدول، وحق الدول يقتصر على السواحل فقط ويترتب على فرضية لابراديل أن مرور السفن في نطاق البحر لا يجوز فرض جنسية الدولة على السفينة ومصادرتها على أساس حق الإقليم، ولا يجوز للدولة أن تمارس اختصاصاتها على البحار وتحاول تطبيق

[1] حسين محمد جابر: **القانون الدولي**،ط1، دار النهضة العربية القاهرة، 1973، ص108.
[2] رنيه جان دوبوي: **القانون الدولي**، ترجمة سموحي فوق العادة،ط1، الجزائر 1973، ص140.
[3] محمد طلعت الغنيمي: **القانون الدولي العام- قانون الامم المتحدة-**، دار المعارف الاسكندرية 1974، ص134.

اختصاصها القضائي والجنائي والمدني، ولا يجوز للدولة أن تمنع مرور السفن الخاصة أو العامة التي تحمل العلم الأجنبي في البحر القريب من حدودها في وقت السلم أو الحرب[1].

ويقضي المبدأ العام المتفق عليه في القانون الدولي أن السفن العامة الحربية وغير الحربية تتمتع بحصانة قضائية كاملة، بمعنى أنها لا تخضع لجهات القضاء في أية دولة سوى جهات القضاء القائمة في الدولة التي تحمل السفينة علمها، وفي حالة وجودها في أعالي البحار أو في البحر الإقليمي، فالسفينة لا تخضع إلا لقضاء الدولة التي تحمل علمها مهما تكن الظروف، وقد أيدت هذا المبدأ صراحة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثامنة من اتفاقية جنيف وينطبق ذلك على حجز السفينة أو وقفها حتى لو كان ذلك لإجراء التحقيق، فهو من اختصاص سلطات الدولة التي تحمل السفينة علمها، وقد تضمنت هذه الأحكام المادة11 من اتفاقية جنيف.

وقد نصت اتفاقية جنيف المنعقدة في 29 أفريل 1958م بخصوص حرية الملاحة " السفن التابعة لكل الدول الشاطئية منها وغير الشاطئية تتمتع بحق المرور البريء في البحر الإقليمي" والمرور البريء غير المهين كما يسميه فقهاء القانون الدولي هو عبور البحر الإقليمي دون أن تقصد السفينة إحدى موانئ الدولة الشاطئية، كما نصت اتفاقية جنيف على حق كل دولة في الاتجار عن طريق البحر، وحق كل دولة في الاتصال عن طريق البحر كما أكدت على حرية الملاحة، وحرية الصيد، وحرية الطيران فوق البحار العالية[2].

3-شبكات التسليح :

كانت إدارة التسليح المختصة في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل تابعة للولاية الخامسة، وكانت متمركزة في مدينة وجدة بالمغرب الأقصى، وعند تأسيس الشبكة كان على رأسها محمد الرويغي ، وكانت مهمة الشبكة تنحصر أساسا في البحث عن السلاح وتهريبه إلى الداخل، ونظرا للرقابة الشديدة التي فرضتها القوات

---

[1] حامدسلطان، المرجع السابق، ص، ص436,435 .

[2] المرجع نفسه، ص 528.

الفرنسية على الحدود الغربية، فقد خضعت شبكة التهريب إلى تنظيم وهيكلة دقيقة مقسمة عملها على الشكل الآتي :

1. تجنيد الجزائريين المنتقلين بين الجزائر والمغرب .
2. تجنيد العديد من الأجانب الموثوق بهم .
3. الإعتماد على طرق ووسائل متنوعة لتهريب السلاح .
4. العمل على تنويع الطرق والأساليب في عمليات التهريب [1]

.

بالنسبة لتجنيد الجزائريين فقد بدأ عمل الشبكة الاتصل بأصحاب السيارات الجزائريين الذين كانوا ينتقلون بين المغرب والجزائر، والعمل على تجنيدهم وذلك بإخبارهم بتفاصيل المهمة التي يستولونها وهي نقل الأسلحة وتهريبها إلى داخل الجزائر، وهناك من كان يجهل طبيعة المهمة التي كان مجندا لها، وقد كان هؤلاء المجندون يتركون سياراتهم أو شاحناتهم في أماكن معينة وبعد ذلك يعودون إليها للانطلاق نحو الوجهة المحددة، وقد كان المجند يتم اختياره وفق مقاييس دقيقة بعد التحقق من هويته، ومراقبة تحركاته، كما جندت الشبكة أشخاصا مهمتهم مراقبة مداخل الحدود الرئيسية بين المغرب والجزائر والاتصال بأصحاب السيارات وإفادتهم بكل المعلومات حول تحركات القوات الفرنسية، ونقاط المراقبة وغير ذلك[2] .

كما كان البعض الآخر يعمل على إقناع بعض أصحاب السيارات غير المنتمين إلى الشبكة من أجل الانضمام إليها كما كان لهذه الشبكة أعضاء خارج الجزائر والمغرب لاسيما فرنسا وكانت مهمة هؤلاء تتمثل في نقل السلع والبريد والأموال من فرنسا وإسبانيا إلى المغرب والجزائر، وكان كل عضو في الشبكة له بطاقة ذات لون أحمر تحمل، تحمل رقما خاصا بالإضافة إلى كل المعلومات الشخصية ومهمته المخولة إليه، بينما العملاء السريون يحملون بطاقات بيضاء تحمل نفس المعلومات التي ذكرناها سابقا [3].

و قد كانت لعبد الحفيظ بو صوف إتصالات مع بعض الجزائريين الذين ينشطون في شبكات التسليح، ومن بين هؤلاء مسعود

---

[1] عمار قليل، المرجع السابق ص 266 .
[2] محمد صديقي، المرجع السابق، ص 38.
[3] محمد صديقي، المرجع السابق ص 38 .

زقار الذي كلفه عبد الحفيظ بوصوف في وقت لاحق بمهمة الحصول على السلاح، و في شهر جويلية تم إستدعاء مسعود زقار من طرف بو صوف ليقدم له تقريرا حول مساعيه في مجال جمع الأسلحة ، وقد تضمن التقرير على الحصول على بعض الأجهزة اللاسلكية و بنادق الصيد التي تم الحصول عليها كمشتريات و هبات، و قد إكتشف رشيد أن صديقه السابق المدعو تواتي يعمل بقاعدة النواصر فأستعان به للتعرف على ضابط صف يسمى مور أبرم معه صفقة سلاح كانت فاتحة لصفقات أخرى، وبنفس الطريقة تم الحصول على جهاز إرسال ضخم أدخلت عليه بعض التعديلات و أستخدم في مجال البث الإذاعي من صوت الجزائر بالناضور، و قد إندمج مسعود زقار بالوسط الأمريكي بالمغرب بفضل مهاراته في العلاقات العامة و إتقانه اللغة الأنجليزية، و أصبح يعرف بإسم مستر هاري ، و قد إستطاع أن يكون شبكة متخصصة في جمع المواد المتفجرة من مناجم الفوسفات بالخريبقة و غيرها و نقلها إلى الحدود [1].

و قد كانت لمسعود زقار إتصالات بالأمريكان حيث كان يسعى للحول على السلاح من الولايات المتحدة الأمريكية بتعهد ثابت من قيادة الثورة و هو الأستثمار في النفط بعد الإستقلال، و قد صارح عبد الحفيظ بو صوف بهذا الموقف فأعتبر أن هذا الموقف سابقا لأوانه و طلب منه أن يركز جهوده في مجال الحصول على أجهزة اللاسلكي الميدانية التي يستعملها الحلف الأطلسي[2]

كما تم تجنيد الأجانب في سبيل الحصول على السلاح سواء عن طريق شرائه أو تهريبه، وقد ضمت الشبكة متعاونين من جنسيات مختلفة، فهناك الذين يحملون الجنسية الفرنسية مثل أمثال شيرسو شامبو *، وهناك امرأة فرنسية تدعى جاكلين بورسارو * وقد انضمت للشبكة لعدة أسباب منها تعاطفها مع الثورة الجزائرية وتفهمها لحقيقة الشعب الجزائري الذي يقاوم لأجل الحرية وللاستقلال بالإضافة إلى

---

1 محمد عباس "الحلواجي الذي أصبح صانع أسلحة "، المرجع السابق ، ص 11 .

2 محمد عباس، " الحلواجي الذي أصبح صانع أسلحة"، مرجع سابق، ص 11 .

* اسمه الكامل شيرسوشامبودوسان سيرين جان ، واسمه المختصر شامبو، أما اسمه الثوري (علي) تولى مهمة نقل السلاح بسيارة تها له الشبكة مقابل 500 ألف فرنك فرنسي قديم ، لكل عملية تهريب سلاح للجزائر ، واستمر في تنفيذ مهامه حتى الاستقلال ، ولم يكن يعلم أن الأشياء التي كان يهربها هي أسلحة ، إذ كان يعتقد أنه كان يهرب الأموال والبريد فقط .

* تم تجنيدها لخدمة الثورة من طرف المناضل ايدير آيت يسعد .

رغبتها في الحصول على الأموال وتحسين وضعيتها المادية، وكذلك إعجابها الشديد بنشاط الشبكة ، التي تعمل على توفير المؤن من أسلحة وذخائر للثورة الجزائرية [1] .

استغلت الشبكة كل الإمكانات المتاحة لها من أجل تهريب السلاح والذخيرة إلى الداخل وقد اعتمدت على طرق رئيسية للإمداد سواء كانت برية أو بحرية، وقد كانت المنطقة الجنوبية الغربية تعد من الطرق الرئيسية لتموين الولاية الخامسة والسادسة بالسلاح عبر البيض وبشار وأدرار وتندوف، وقد ساعدت الصحراء كثيرا على عبور قوافل السلاح حيث كانت تمثل ممرا آمنا نظرا لاتساعها وكثرة عروقها على عكس المنطقة الشمالية الغربية التي واجهت صعوبات فيما يتعلق بعبور قوافل السلاح نظرا للمراقبة الشديدة من طرف القوات الفرنسية التي لم تكتف بنقاط التفتيش [2]، بل لجأت إلى غلق المنطقة بالأسلاك الشائكة المكهربة من أجل منع عمليات التسلل أو العبور وعنها يقول الجنرال ديغول " إن حماية الأشخاص والأملاك مضمونة بشكل فعال من قبل جنودنا الذين يبلغون في الجزائر 500 ألف رجل، أما عناصر الاصطدام المؤلفة من الفرق الأجنبية والمظليين والمدرعات ، والجنود المحليين ، والمغاوير المتطوعين ، والمتدربين تدريبا متينا فإنهم يقومون بين حين وآخر في الكتل الجبلية، أو في الغابات بأعمال هجومية بواسطة المدافع والغارات الجوية لإخضاع الثوار[3] .

وتتولى الوحدات الأخرى المؤلفة من المجندين حماية المواقع، وطرق المواصلات، والمراكز الحساسة والمرافئ والمطارات، ومواكبة القوافل، وتنظيف المناطق المشبوهة، ومساندة أعمال الشرطة، وقد أقيمت الحواجز على طول حدود الجزائر مع تونس والمغرب، قوامها منشآت دفاعية محتلة بشكل دائم، ومغطاة بعوائق الألغام والشريط الشائك، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن القوات الثائرة التي تلجأ إلى البلاد المجاورة من الدخول إلى الجزائر ... ويتولى

---

[1] محمد صديقي، المرجع السابق ص 48،49 .

[2] عبد القادر خليفي : **ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954** ، رقم التسجيل 03/186 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية .

[3] الجنرال ديغول : **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962 م**، ترجمة سموحي ، منشورات عويدات ، ط1 . بيروت 1971م ص 59 ، 60 .

الطيران باستمرار عمليات الاستكشاف ومساندة النشاطات التي تجري على الأرض، ومراقبة الإقليم، وتقوم القوى البحرية بجولات مستمرة بواسطة السفن الخافرة، وبدوريات تتولاها الزوارق الحربية فتحول بذلك دون تفريغ الأسلحة وإرسال النجدات المرسلة إلى الثوار ...." [1].

وبالرغم من هذه الإجراءات الفرنسية فإن قيادة الثورة على الجبهة الغربية لجأت إلى عدة أساليب من أجل تهريب السلاح عبر طرق رئيسية وبوسائل مختلفة ومتنوعة وضعت تحت تصرف شبكات التموين بالأسلحة والذخيرة وغيرها بل حاولت قيادة الثورة الاعتماد على طرق جديدة للحصول على السلاح واستخدامه، وقد اهتدت الثورة إلى تطوير سلاح جديد وهو سلاح الألغام حيث أقيمت تربصات في معسكرات ومراكز خاصة لتدريب جيش التحرير على التعامل مع هذه الأسلحة ومن بين الألغام التي تصنيعها وتطويرها واستخدامها ضد القوات الفرنسية الألغام المضادة للدبابات التي تعمل على تعطيل وتفجير الآليات المدرعة والعربات، وهذه الألغام مصنوعة محليا وهناك ألغام السكك الحديدية التي تشغل في الغالب بمشاغل ضغط وقد استخدمت كثيرا في تفجير القطارات الفرنسية الناقلة للجند أو المؤونة [2].

وقد تبين مفعول هذا السلاح في عديد من المناطق ونذكر هنا نجاح هذا السلاح المستخدم في تخريب خط السكة الحديدية الرابط مابين المغرب والجزائر بمنطقة فكيك وبشار وتوقف القطار الذي كان يسلكه والمسمى الأطلنطيك بعد تفجير عرباته، وكذلك تعطل الخط الحديدي الرابط ما بين بشار ووهران المخصص لنقل القوات الفرنسية ومعداتها الحربية من مؤن مختلفة، وكذلك هناك الألغام الهيكلية التي تصنع من مختلف المواد المعدنية والمتفجرات من شظايا قنابل المدفعية وقطع الحديد، وقد كان استخدامها منذ السنوات الأولى لاندلاع الثورة، وهناك أيضا سلاح الشراك الخداعية الذي يستخدم في عمليات الانسحاب حيث يعطل عمليات المطاردة، وإبطاء عملية تقدم القوات الفرنسية، وتوضع هذه الشراك بالطرق وكذا الأماكن الرئيسية التي

---

[1] المرجع نفسه، ص 59 ، 60 .

[2] محمد قنطاري :" سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية" ، **الأسلاك الشائكة المكهربة** ، **الملتقى الوطني الأول**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م ، الجزائر 1998م ص ـ ص 86 ـ 96 .

يتخذها العدو كنقاط عبور أو استراحة أو تجمع ، وهذا السلاح يستخدم أيضا لشل تحركات العدو[1].

وغالبا ما تستعمل الشراك الدفاعية كسلاح إنذار مبكر عند اقتراب العدو، أو عند مهاجمة القوات الفرنسية حيث تخلق جو من الإظطراب والذعر في صفوف الجنود الفرنسيين، كما تساهم أيضا في تأخير الهجومات المضادة، وهكذا فعن الأسلحة المصنعة أو المهربة تحولت الجهة الشمالية والغربية إلى منطقة عمليات حربية على الحدود الجزائرية المغربية، وتمكنت كتائب جيش التحرير من الحصول على عدد كبير من الأسلحة الحديثة والذخائر الحربية التي ساهمت في حد كبير في فكرة إنشاء الفيالق، وظهور تنظيم عسكري حديث لجيش التحرير، وبفضل دخول الأسلحة بكميات معتبرة تم تجنيد الشباب وتدريبهم في أوقات زمنية قصيرة قد لا تتعدى 45 يوما [2].

4- خطوط الإمداد وتهريب السلاح على الحدود الغربية:

اعتمدت شبكة تهريب الأسلحة على طريقين رئيسيين أحدهما طريقا بريا والآخر الطريق البحري بواسطة السفن والبواخر فيما يتعلق بالخط البري فهناك طريق وجدة وهران الجزائر الذي كان يعد طريقا رئيسيا للشاحنات و استطاعت شبكة تهريب السلاح أن تجند أصحاب الشاحنات في نقل كميات محدودة وبصفة منتظمة من الأسلحة والذخائر، وبهذه الطريقة تمكنت الشبكة من إدخال كميات كبير ة من الذخائر والأسلحة إلى الجزائر لاسيما الولاية الخامسة، وقد أصدرت السلطات الفرنسية أمرا عام 1960 م، يمنع عبور الشاحنات عبر خط مغنية وجدة وذلك بعد افتضاح أمر أحد عملاء الشبكة *.

---

1 المرجع نفسه، ص 90 .

2 محمد قنطاري :" سدود الأسلاك الشائكة وحقول الألغام على الحدود الجزائرية" ، الأسلاك الشائكة المكهربة ، المرجع السابق، ص 96 .

* يدعى محمد بسباس كان قد أوصل إلى قيادة جيش التحرير الوطني في وهران 60 قطعة سلاح في شاحنة المحملة بالتمر، وأثناء عودته إلى المغرب أحس بأنه مراقب عن طريق سيارات كانت تقتفي أثره ، وعند وصوله إلى مغنية حاول الحصول على تصريح للخروج ولكنه فشل ، واعتقلته القوات الفرنسية وأعادته مع الشاحنة إلى تلمسان حيث تم تفتيش الشاحنة ، فعثر بداخلها على وثائق سرية تتعلق بوصل تسليم السلاح ، ومعلومات عن شبكة مستودعات الأسلحة السرية للبحرية الفرنسية في ميناء المرسى الكبير ، ولائحة بأسماء شرطة وهران ولعل اعتقال عنصر الشبكة مرده إلى وشاية من أحد عملاء السبكة كان يعمل كمنسق اتصال بين قيادة الولاية الخامسة بالمغرب وبين قيادة المنطقة الرابعة في الداخل ، وكان يقوم من حين لآخر بنقل الأموال و البريد ، ألقي عليه القبض وهو يؤدي مهمة للثورة ، وبعد تعذيبه من طرف القوات الفرنسية اعترف بأسماء الأشخاص ، وأرقام للشاحنات التي كانت تنقل السلاح .

وبالرغم من إغلاق هذا الخط في وجه الشاحنات فقد تمكنت الشبكة من اختراق صفوف القوات الفرنسية حيث تمكن قدور بوشريط وقد كان معاونا لضابط متعاقد في الجيش الفرنسي من إقامة علاقات حسنة مع بعض أفراد شرطة الحدود الفرنسية، واستغل هذه العلاقة لتهريب الأموال، والبريد والسلاح بشاحنته من طراز (تيب 23) إلى داخل الجزائر، ثم بعد ذلك تابع نشاطه الثوري عن طريق سيارته السياحية من نوع (بيجو 203)، لكن بعد ذلك شددت السلطات الفرنسية من رقابتها على المناطق الرئيسية للعبور على الحدود الجزائرية المغربية وأصبحت تتحرى بدقة في هويات الأشخاص المتجهين إلى المغرب أو الجزائر، وأصبح تفتيشها دقيقها للسيارات، وهذا ما دفع بشبكات تهريب السلاح إلى العدول ثم الاستغناء كليا عن هذا الطريق خوفا من وصول القوات الفرنسية إلى قيادة شبكة التهريب التي كانت تنشط في الأراضي المغربية، وسوف تعمل هذه الشبكة على تغيير هذه الشبكة على تغيير لا الطريق باتجاه الجنوب مستغلة الظروف الطبيعية [1].

في الوقت الذي كان فيه خط وجدة وهران الجزائر ينشط بصفة سرية ويؤمن عبور السلاح إلى الولاية الخامسة والرابعة وحتى الثالثة، كان خط وجدة بشار يعمل على تغطية حاجات الولاية السادسة بما تحتاجه من أسلحة وذخائر عن طريق الشاحنات والسيارات التي كانت تنطلق من وجدة وبقية المدن المغربية محملة بالسلاح الذي كان في الغالب تعبأ بخزانات الوقود لتتجه به جنوبا متوغلة في الصحراء حتى تصل إلى مدينة بشار بالجزائر، ثم تعود باتجاه الشمال في الأراضي الجزائرية، كانت هذه الطريقة طويلة وتبدوا وأنها شاقة ومضنية بالنسبة لأصحاب الشاحنات حيث كانت وسائل النقل في كثير الأحيان تتعرض إلى أعطال ميكانيكية، ناهيك عن الحرارة الشديدة التي تؤثر على المحركات والسواق، وقد استمر العمل عبر هذا الخط حتى أواخر سنة 1961م[2].

عندما اكتشفت القوات الفرنسية خزانا سريا في إحدى الشاحنات يحتوي على 60 بندقية وكانت الشاحنة منطلقة من بشار نحو أحد

---

[1] محمد صديقي، المرجع السابق ص ـ ص 57 ـ 62 .

[2] المرجع نفسه، ص ـ ص 62 ـ 64 .

الجبال حيث كانت تتواجد قوات جيش التحرير، وكان يقود الشاحنة أحد عملاء الشبكة يدعى الحسين ويقطن ببشار، وبعد إجراءات التحقيق والاستنطاق من طرف القوات الفرنسية تأكدت أن شحنة السلاح آتية من المغرب، فأصدرت أمرا يقضي بإغلاق طريق المغرب بشار أمام جميع الشاحنات، ورغم ذلك لم تتفاجأ الشبكة بهذا الأمر بل اهتدت إلى طرق أخرى لتهريب السلاح وهذه المرة سوف تعتمد على طرق السكك الحديدية حيث استطاعت أن توظف أربعة عملاء للاتصال بشبكات التسليح بين المغرب والجزائر عبر القطار الذي كان يربط بين المغرب والجزائر وكان خطه الرئيس خط وجدة وهران، وخط وجدة بشار، وكثيرا ما كانت مهام عناصر الشبكة في هذا القطار تنتهي عند مدينة بلعباس بالجزائر وكان هؤلاء يهربون السلاح والذخائر بوسائلهم الخاصة ولم يفتضح أمر هؤلاء حتى الاستقلال ومن هؤلاء نذكر الشيخ سعيد الزموشي أحد أقطاب جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ولاية وهران، وهناك امرأة من المحمدية تدعى فاطمة الدحاوي [1].

تمكنت القوات الفرنسية من إغلاق جميع الخطوط البرية أمام الشاحنات فلجأت قيادة الثورة إلى البحث عن كل الوسائل والطرق لمواصلة الحرب بالاعتماد على القواعد الخلفية بالمغرب الأقصى [2].

تحول نشاط الشبكة إلى الاعتماد على الطرق البحرية من أجل تهريب السلاح عبر الحدود الجزائرية باتجاه وهران بعدما تمكنت القوات الفرنسية من غلق معظم المنافذ على الطرق البرية، ولعل الاهتمام بتهريب السلاح عن طريق البحر كان هدفه توفير حاجات الثورة من السلاح والذخيرة، وقد استقر رأي شبكة تهريب السلاح على الخط الرابط مابين إسبانيا والجزائر عبر مينائي اليكانت وبرشلونة وميناء وهران، وقد نشط الخط البحري في مجال الإمداد بالسلاح بصفة خاصة عام 1960 م ، حيث كانت السيارات التي تنقل من إسبانيا إلى الجزائر تعبأ خزاناتها بالأسلحة والذخائر لتنقل عبر السفن إلى ميناء وهران حيث تفرغ الحمولة والجدير بالذكر أنه لم يكن

---

[1] محمد صديقي، المرجع السابق، ص ، ص 63 ، 64 .

[2] محمد حربي، المرجع السابق، ص 176 .

بإسبانيا مراكز لتجهيز السيارات بالمخابئ السرية وكانت معظم السيارات تعد وتجهز بالمغرب لتحول إلى إسبانيا ومنها إلى الجزائر[1] .

وكان الأشخاص الذين يعملون على خط إسبانيا الجزائر يحظون بثقة لدى السلطات الفرنسية وهذا ما سهل عمل الشبكة في نقل السلاح عبر هذا الخط، ومن بينهم الباش آغا شنتوف الذي كان ينتقل أسبوعيا ما بين إسبانيا والجزائر وينقل السلاح بسيارته واستمر في أداء هذه المهمة حتى 19 مارس 1962 م، وكان هناك شخص آخر يدعى الباش آغا حكيكي الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي، وقد تمكن من نقل ثلاث شحنات من السلاح مستغلا حصانته النيابية، وبالرغم من السرية المضروبة على عملية تهريب السلاح فإن المخابرات الفرنسية كانت تترصد تحركات الأشخاص عبر الخط البحري وتمكنت من اعتقال بعض عناصر الشبكة، كما شددت مراقبتها على الخط الرابط بين إسبانيا ووهران، وقد كان هناك خط آخر له أهمية كبيرة يربط مرسيليا بالجزائر، وكانت السيارات التي تنقل عبر هذا الخط البحري تتجه بشحنات الأسلحة إلى الولاية الرابعة والثالثة والثانية، ويبدو أن السيارات التي كانت تنقل مابين الجزائر ومرسيليا توضع لها مخابىء سرية للسلاح بإسبانيا ثم تحمل بعد ذلك من مرسيليا عبر البواخر إلى الجزائر دون تفطن السلطات الفرنسية إلى أن هذه السيارات بها أسلحة أو ذخائر[2] .

وقد كان ينشط عبر الخط البحري بين فرنسا والجزائر أشخاص موثوق بهم، ولا تثار حولهم شكوك لدى السلطات الفرنسية فقد كان من ضمنهم بعض المواطنين الفرنسيين الذين كانوا ينشطون في شبكة تهريب السلاح إلى جانب بعض الجزائريين من أمثال عمر ونلس * ، المرافق الشخص لابن حبيلس العضو الجزائري في مجلس الشيوخ الفرنسي، كما عمل على خط مرسيليا الجزائر الفرنسيان جان شامبو، وبورسالي جالكين التي كان قد جندها أحد أعضاء الشبكة، وقد نشط الفرنسيون في هذه الشبكة إما بدافع التعاطف مع الثورة الجزائرية أو بدافع تحسين الأوضاع الاجتماعية، فقد وجد البعض منهم أن العمل

[1] محمد صديقي، المرجع السابق ص 65 .

[2] المرجع نفسه، ص 68 ، 69 .

* كان يستلم السيارات الجاهزة في المغرب أو في إسبانيا وينطلق بها إلى فرنسا ويدخلها من هناك إلى الجزائر استمر في تأدية مهامه حتى الاستقلال .

في مجال تهريب السلاح يعود عليهم بأثمان مرتفعة قد تساهم في تحسين أوضاعهم المادية، وقد أوكلت لهؤلاء مهام التنقل بالسيارات المعدة لتهريب السلاح انطلاقا من المغرب إلى فرنسا، ثم نقلها عبر البحر إلى الجزائر، وكان كل عضو فرنسي في هذه الشبكة يتقاضى مبلغا من المال يساوي خمسمائة فرنك فرنسي قديم عن كل سيارة يدخلها إلى الجزائر، وقد نشط هؤلاء نشاطا كبيرا حيث كان كل واحد ينقل سيارة أسبوعيا إلى الجزائر عبر الخط البحري مرسيليا – الجزائر، كما تمكنت الشبكة من استغلال الخط البحري الرابط ما بين المغرب ومرفأ وهران بالجزائر حيث كانت باخرة شحن فرنسية تنتقل بانتظام بين المغرب ومرفأ وهران بمعدل رحلتين في الشهر حيث تأتي إلى المغرب محملة بالبضائع وتعود إلى وهران محملة بالمادة الأولية، وقد تم توظيف عنصر جزائري لصالح الثورة كان يعمل في هذه الباخرة واستطاع هذا الأخير أن يساهم مساهمة فعالة في دعم الثورة بما تحتاجه من سلاح حيث كان ينقل في كل رحلة حوالي خمسة عشر قطعة حربية مختلفة الأحجام والأنواع، وكان عند وصوله إلى وهران يسلم هذه الأسلحة إلى عضو آخر للشبكة يعمل في شركة تموين البواخر، وقد استمر العمل على هذا الخط دون أن تتفطن القوات الفرنسية لذلك إلى غاية الاستقلال[1] .

كانت الاتصالات بين أفراد الشبكة تتم عن طريق المراسلات سواء الصحيحة أو الرمزية (الشيفرة) وقد لعبت أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية خدمات كبيرة للثورة بصفة عامة والولاية الخامسة بصفة خاصة فقد ساهمت في تسريع الاتصالات وتبليغ الأخبار بين أعضاء الشبكة عبر مساحات شاسعة[2] .

وكانت المواصلات السلكية واللاسلكية في نهاية 1957م تتكون من قائد للمواصلات، وملازم مكلف بالمصالح التقنية، ونقيب مكلف بمصلحة الاستغلال، وملازم مكلف بالتكوين، وكانت شبكات الولاية تتألف من رئيس المحطة وكانت الولاية الخامسة على اتصال دائم بمركز القيادة، وكانت هناك شبكة خارجية مجهزة بعتاد محصل عليه سواء من القواعد الأمريكية الموجودة بالمغرب، أو تم الحصول عليه

---

1 محمد صديقي، المرجع السابق ص 70،71 .

2 الكولنيل لطفي: " الثورة في ولاية وهران " المرجع السابق ، ص 08 .

في إطار صفقات شراء الأسلحة، وقد كانت هناك محطة راديو بالرباط ، ومحطة أخرى بطنجة ، وطيطوان، وقد كان مقر القيادة العامة في وجدة، وقد ساعدت وسائل الاتصالات في الربط بين وحدات جيش التحرير، وكذلك في تهريب الأسلحة والمؤن إلى الداخل، وتشتيت قوات العدو الفرنسي [1] وقد عملت القوات الفرنسية جاهدة على ملاحقة وحدات وفرق جيش التحرير على الحدود الغربية، كما بذلت قصار جهدها من أجل وضع حد لشبكة تهريب السلاح سواء في الداخل أو في الخارج وذلك بتقوية أجهزة استخباراتها ومنظماتها الإجرامية مثل منظمة اليد الحمراء * التي تعد في الواقع فرعا من المكتب الثاني الفرنسي، وهذه المنظمة تنفق عليها السلطات الفرنسية أموال طائلة مثل بقية المنظمات الإجرامية الأخرى وتتشكل من عناصر وعملاء مهامهم تصفية العناصر الوطنية وكشف موارد الثورة البشرية والمادية، والتخلص من العناصر المثقفة في الشعب الجزائري بطرق وحشية إذ لا تتردد في تنفيذ سياسة الاغتيالات ، وكذلك الاختطاف [2] .

وكانت هذه المنظمة التي تعد فرعا من الاستخبارات الفرنسية تلاحق الجزائريين سواء بالجزائر أو بالوطن العربي، أو أوربا وقد حاولت تنفيذ عدة عمليات ضد مناضلين جزائريين لاسيما بألمانيا، وكان من بين الذين ينشطون بها جان دافيد المحترف في سياسة الاغتيال وقد كان وراء تتبع تحركات أعضاء شبكة التسليح وعلى رأسها أحمد بن بلة بليبيا ، وظل يحضر خطة لمدة ستة أشهر من أجل التخلص من بن بلة وظل يتنقل بين تونس وليبيا على أساس أنه نائب دار تجارية، وأصبحت العديد من العواصم العالمية أوكارا مغلقة للعملاء السريين لهذه المنظمة [3] .

وبالرغم من الإجراءات الفرنسية المشددة فقد تمكنت الشبكة من القيام بعمليات ناجحة تمكنت من خلالها إدخال أسلحة متنوعة وذخائر

---

1 عبد الكريم حساني، مرجع سابق ص ـ ص 130 ـ 134 .

* هي عبارة عن منظمة إجرامية خطيرة يتألف أعضاؤها من غلاة الاستعمار الذين فقدوا كل تبصر ، وأصبحوا يحقدون على الجزائرية بطريقة شبه فطرية ، وهي منظمة سرية في الظاهر ، ولكنها تعمل بإتصال وثيق مع السلطات الفرنسية ، ومهمتها هي التجسس على عناصر الثورة وجميع العناصر الحية في الشعب الجزائري .

2 المجاهد، العدد 41 ،1959/05/01م . وزارة الإعلام ص 09 .

3 روبير ميرل، مرجع سابق ص 107، 108 .

عبر الحدود الغربية إلى الداخل مدعومة بالتأكيد المغربي للثورة الجزائرية [1].

وبذلك استطاعت الشبكة السرية التي يطلق عليها إدارة الاتصالات الخاصة أن تؤمن يوميا عبر وسائلها وطرقها **الخاصة ما** يحتاجه جيش التحرير من أسلحة وذخائر وأموال ومعلومات، استطاعت في كثير من الأحيان أن تتخطى الصعوبات المفروضة من طرف السلطات الفرنسية ولعل البيانات التالية تبين الأسلحة والذخائر المرسلة إلى المقاتلين من طرف هذه الشبكة وبذلك تعكس مدى مساهمة هذه الأخيرة في توفير متطلبات جيش التحرير من السلاح.

الولاية الأولى[2]

التاريخ	نوع السلاح	العدد	مخزن الذخيرة	الطلقات	السيارة
1962/05/12	رشاش ب م 44	10	20	200	/
//	مسدس أسترا	20	40	3000	/
//	رشاش ب م	12	24	3500	/
//	مسدس موزير	15	15	/	/
//	رشاش ب م	12	12	3500	/
//	مسدس أسترا	10	20	650	/
//	مسدس أسترا	10	20	650	/

الولاية الثانية[3]

التاريخ	نوع السلاح	العدد	مخزن الذخيرة	طلقات	اسم العميل والسيارة
1961/07/16	جهاز إرسال	01	/	/	/
//	مسدس أسترا	30	30	400	/
//	رشاش	30	/	10000	ناصر ، ستروين
1962/01/09	رشاش مات49	04	16	2500	لطفي ، بيجو403
//	مسدس أسترا	40	80	1610	/
//	أختام ولاية	24	/	/	/
//	رشاش	10	40	6760	ناصر ،

[1] محمد حربي، مرجع سابق ص 176 .
[2] محمد صديقي، مرجع سابق ص ص 82، 83 .
[3] محمد صديقي، مرجع سابق ص 80 .

	ب م40				ستروين
//	مسبس موزير	10	20	2600	/
//	مسبس لسترا	40	80	/	/
//	علبة بطاريات	01	/	/	/
1962/02/22	رشاش ب م50	16	48	/	شامبو
//	مسبس موزير	03	06	7000	/
1962/04/29	رشاش ب م40	12	30	8500	محمد ، ستروين

الولاية الرابعة

التاريخ	نوع السلاح	العدد	مخزن ذخيرة	طلقات	اسم العميل و السيارة
1961/01/26	رشاش ب م 40	40	17	51	الآغا
//	مسبس لسترا	10	40	2750	/
//	مسبس	05	/	/	/
1961/01/25	مسبس موزير	50	100	/	الآغا شنتوف، بيجو 403
1961/02/25	خنجر	50	/	/	/
//	قنبلة يدوية	30	/	/	/
1961/02/22	رشاش ب م	40	180	/	شامبو ، دوفين
1961/03/07	رشاش ب م	12	36	/	تيفالي ، بيجو 403
1961/03/21	رشاش ب م	16	32	6500	مصباحي
1961/03/26	رشاش ب م	16	32	8000	شامبر و عمر
//	مسبس موزير	16	32	/	/
1961/08/10	رشاش مت	07	28	2500	أربان
//	مسبس لسترا	15	30	1000	أو عمر
//	مسبس لسترا	19	39	1000	صادق، روفر صغيرة
1961/09/05	رشاش ب م	05	15	4000	أربان و عمر
//	مسبس موزير	15	30	/	/
//	رشاش مت 49	07	/	6000	/

//	رشاش ملتقا	01	/	/	شامبو
//	مسدس موزير	14	/	1400	و عمر
1961	مسدس أستر	15	/	5000	شامبو
//	رشاش مت 49	10	/	10000	جاكلين
//	رشاش مت 49	07	/	7500	/
//	رشاش ملتقا	01	/	/	/
//	مسدس موزير	14	/	/	/
//	مسدس ستار	26	/	2000	علي
//	مسدس أسترا	14	/	/	/
1962/01/15	رشاش	04	12	4000	علي
//	مسدس	28	56	1200	/
1962/02/22	رشاش	12	36	/	رشيد
//	رشاش	06	18	/	مصباحي
1962/03/21	رشاش	12	36	5500	سي محمد و مصباحي
1962/05/12	رشاش	11	22	3500	فيلالي رابح

الولاية الخامسة[1]

التاريخ	نوع السلاح	العدد	مخزن ذخيرة	طلقات	اسم العميل و السيارة	المنطقة
1959/05/08	مسدس ستار	03	06	125	سيتروين	الثانية
1959/08/25	مسدس	03	006	125	/	//
1959/09/07	مسدس	03	06	400	/	//
1959/09/12	مسدس	03	06	300	/	//
1959/09/15	مسدس	03	06	718	/	//
1959/09/18	مسدس	/	/	500	/	الأولى
1959/09/25	/	/	/	300	/	//
1959/09/27	مسدس	05	10	430	/	//
1959/09/29	/	/	/	1000	/	//
1959/09/30	بندقية كرابين	170	/	964	/	//

[1] محمد صديقي، مرجع سابق ص 81 .

1960/02/26	مسدس ستار	05	10	150	سيمكا	//
1960/04/02	رشاش	15	/	10000	شاحنة برليه	//
1962/05/10	رشاش ب م 44	06	12	3000	/	//
1962/05/18	رشاش	20	40	10800	/	الأولى و الثانية
1959/09/09	مسدس ستار	03	06	200	ستروين	
1959/09/12	/	/	/	300	/	
1959/09/25	/	/	/	600	/	
1959/10/21	مسدس ستار	08	16	350	جلول	الرابعة
//	/	/	/	5000	/	/
1959/11/13	/	/	/	3825	/	/
1959/12/30	رشاش ب م	06	18	5256	/	/
//	صاعق	100	/	/	/	/
//	جهاز إرسال	01	/	/	/	/
1960/01/04	رشاش ب م	07	21	9000	جلول	الرابعة
1960/01/05	رشاش ب م	08	24	1000	ديغول	/
1960/01/16	جهاز إرسال كامل	01	/	2000	ديغول	/
	صاعق كهربائي	35	/	/	/	/
	فتيل	10	/	/	/	/
1960/01/26	رشاش ب م	10	30	3000	ديغول	/
	مسدس	/	/	1500		
	بندقية	/	/	3000		
1960/02/02	رشاش ب م	08	24	1000	جلول	/
1960/02/10	رشاش ب م	10	30	5600	ديغول	/
1960/02/17	رشاش	10	30	5400	ديغول	/
1960/02/22	رشاش	14	42	1350	بسباس	/
1960/02/27	رشاش	15	45	7000	جلول	/
1960/03/03	رشاش	07	21	3650	غالم	/
1961	رشاش مت 49	11	44	1700	شامبو	/

	مسدس موزير	20	39	/	/	/
	مسدس استرا	11	22	7500	العقيد بن داود	/
1961	رشاش مات 49	16	/	1000	جلول	الرابعة
	مسدس استرا	15	/	5000	سيمكا	/
1961	رشاش مات 49	07	/	/	آغاشنتوف، بيجو 403	/
1961	/	/	/	200000	/	/
	/	/	/	100000	/	/
	/	/	/	100000	/	/
1961	قنبلة يدوية	100	/	300000	القطار	/
1961/11	رشاش بيريتا	90	270	30000	/	/
	مسدس ستار	80	32	5000	/	/
	مسدس	50	/	/	/	/
	مسدس استرا	16	160	/	/	/
1959	قنبلة يدوية	03	05	380	غالم، برليه	الخامسة
	صاعق فتيل	50	/	/	/	/
	صاعق كهربائي	50	/	/	/	/
	سكين	03	/	/	/	/
	خنجر	02	/	/	/	/
1959/08/13	/	/	/	1380	غالم	/
1959/08/15	متفجرة بلاستيك	15	/	/	/	/
1959/08/16	مسدس	02	04	40	/	/
1959/11/12	مسدس	12	24	6300	عبد الرحمان، سيتروان	/
1960/02/24	رشاش	07	21	6000	غالم	/
1960/03/05	رشاش	10	32	950000	غالم، سيمكا	/
1960/03/30	رشاش	10	/	1000	بن علي	/
1960/04/28	رشاش م 49	20	/	15000	شاحنة بيرليه	/
1961/05/26	رشاش	10	/	10000	القطار	/

الولاية السادسة[1]

التاريخ	نوع السلاح	العدد	مخزن ذخيرة	طلقات	اسم العميل والسيارة	المنطقة
1961/02/08	رشاش موزير	20	40	1500	حوش، ش برلين	الثامنة
1962/04/29	رشاش مات 40	10	/	2500	رامون، بيجو 403	
1960/11/24	رشاش مات 49	01	03	2000		
	رشاش مصري	01	04	3500		
	رشاش ميشنقا	02	08			
	رشاش كبرا	07	21			
	مسدس كولت	02	05	1000		
	مسدس	01	01	1000		
	رشاش موزير	02	03	/		
	مسدس أسترا	13	26			
1961/09/19	رشاش مات 49	07	/	6000		
	مسدس موزير	15	/	1000		

من خلال هذه الجداول نلاحظ أن الأسلحة المهربة عبر الحدود الغربية كانت موجهة أساسا للولاية الخامسة والسادسة والرابعة، كما كان نصيب الولاية الخامسة من السلاح أكثر من بقية الولايات الأخرى، كما نجد أن الذين يتولون تهريب السلاح هم جزائريون وأجانب يعتمدون على السيارات الخفيفة والشاحنات، وكذلك القطارات، معظم الأسلحة نجدها خفيفة من المسدسات إلى الرشاشات، بينما نجد غيابا للسلاح الثقيل لاسيما المدافع[2]، إلى جانب استغلال شبكة تهريب السلاح لخزانات السيارات والشاحنات السرية لتهريب السلاح،

1 محمد صديقي، مرجع سابق ص ص 82، 83 .
2 المرجع نفسه، ص، ص 50، 52.

فقد اعتمدت على طرق أخرى في إخفاء الأسلحة وتهريبها ونذكر منها صناديق الخضار حيث كانت مقسمة إلى جزئين بالأسفل توضع الأسلحة والذخائر وبالأعلى توضع الخضروات والفواكه وتحمل هذه الصناديق في الشاحنات على أساس أنها مواد استهلاكية ويعبر بها المناطق الحدودية دون أن يلتفت لذلك رجال الجمارك على الحدود الجزائرية المغربية وظل العمل بهذه الطريقة متواصلا من سنة 1958 م إلى سنة 1960 م ، كما اعتمدت الشبكة على إفراغ البطيخ من المادة المشكلة من المياه والحفاظ على شكله الخارجي، ثم بعد ذلك يعبأ بالسلاح كالقنابل اليدوية، وطلقات الرشاشات وغيرها ثم بعد ذلك يغلق بطريقة فنية، وكان يوضع البطيخ العادي فوق الشاحنة والمخزن بالأسلحة في الأسفل، كما لجأت شبكة تهريب الأسلحة إلى قلال الفخار، وقد تعاملت الشبكة مع تاجر من وهران يدعى محمد بسباس (سنطاس)، كان يتولى استيراد وتصدير الفخار، فطلبت منه الشبكة تولي نقل كمية كبيرة من قلال الفخار، وكانت الشبكة قد اتصلت بأحد صناع القلال بمدينة قاس وعرضت عليه فكرة تهريب الذخيرة داخل الفخار، فوافق على ذلك حيث كان يصنع القلة بشكل عادي، وبعدما تجف يضع في جفونها سلاح أو ذخيرة ثم يغطي ذلك بطبقة طينية ويتركها تجف مرة أخرى وتشحن بعد ذلك القلل بكميات كبيرة عبر القطارات إلى وهران ، كما كان يتم نقل السلاح والذخائر ضمن الأثاث[1] .

ولعل تطور عملية التموين بالسلاح ساهم في استمرارية الثورة بصفة عامة وولاية وهران بصفة خاصة التي قامت بعمليات عسكرية كبيرة ضد القوات الفرنسية لاسيما في أقصى المناطق الجنوبية وأثبتت بذلك قوة الثورة وسرعة انتشارها ، وكونت الولاية الخامسة للعدو الفرنسي عقدة حربية لاسيما فيما يسمى بحرب الألغام، فقد تم تحطيم 13 قطارا في ظرف ستة أشهر وامتدت بفضل إمدادات السلاح على الحدود الغربية العمليات العسكرية ضد العدو الفرنسي لتصل نواحي عين تموشنت وسيق وتوسعت شرقا حتى تم اتصال وحدات جنود جيش التحرير بالولاية الخامسة بوحدات الولاية الرابعة ، ولقد كان بهذا الاتصال أهمية كبيرة بين الولايتين فمن جهة يفيد في تبادل

---

[1] محمد صديقي، مرجع سابق ، ص- ص 50 53.

الخبرات والتجارب والخطط العسكرية ضد العدو الفرنسي، ومن جهة ثانية يساعد هذا الاتصال في نقل الأسلحة والذخائر بين الولايتين ولعل ذلك هو ما كانت تطمح إليه الثورة منذ وانعقاد مؤتمر الصومام 1956 م الذي كان من بين أولوياته تعميم الثورة على كامل التراب الوطني وقد استطاعت الولاية الخامسة أن تنشئ المناطق المحرر وهي المناطق التي يدعوها الجيش الفرنسي " مناطق محرمة" ولا يجرؤ على القرب منها إلا بتنظيم عمليات واسعة يشارك فيها عشرات الآلاف من الجنود تعززهم الطائرات والأسلحة الثقيلة ، ومع ذلك فهناك مناطق ظلت محررة ولم تتمكن القوات الفرنسية من دخولها، وقد أنشأ فيها جيش التحرير مخازن مؤن وأسلحة ومناطق استراحة، وقد ساعدت هذه الظروف اللوجستية على تطور جيش التحرير الوطني وازدياد قوته، فانتقل من نظام الفوج والفرقة إلى نظام الكتيبة والفيلق وأصبح المعارك الطويلة التي تدوم لأيام ولأسابيع ، وتكبدت فيها القوات الفرنسية خسائر كبيرة، ولعل من أهم هذه المعارك معركة جبل عمور * الكبرى التي تعد من انتصارات الثورة الخالدة [1].

مثلما لعبت الحدود الشرقية دورا كبيرا في مجال التسليح لعبت كذلك الحدود الغربية دورا كبيرا في هذا المجال، فبالرغم من أن الحدود الغربية لم تكن مفتوحة على اليابسة الا أنها استطاعت أن توظف الواجهة البحرية التي أرست بها عشرات السفن المحملة بالسلاح لصالح الثورة الجزائرية، و استطاعت الحدود الغربية فعلا من فك الخناق على الثورة الجزائرية في مجال السلاح، لاسيما و أن الدبلوماسية الجزائرية كانت تنشط بالمغرب الأقصى و حتى لأسبانيا من أجل تسهيل تمرير الأسلحة و تهريبها إلى الداخل، لقد كانت شبكات الأسلحة عبر الحدود الغربية تقوم بنشاط بارز تعزز بصفة أكبر بعد أن تولى عبد الحفيظ بوصوف قيادة الولاية الخامسة، و لقد كان مصدر

---

* جرت في 02 أكتوبر 1956 م ، وشارك فيها 500 جندي من جيش التحرير الوطني وكانت القوات الفرنسية تعد بالآلاف ، وتواصلت المعركة أسبوعا كاملا ، وكانت نتيجتها مقتل 1375 جندي فرنسي من بينهم 92 ضابطا دفنوا في تيارت وإحراق 82سيارة " ج.م.س" وجيب و تم غنم أسلحة وذخائر ، بحيث كان الجندي الواحد من جنود جيش التحرير يحمل معه أربعة أو خمسة بنادق كما تم إسقاط عدة طائرابية ، وقد استشهد في المعركة 40مجاهدا ، وقد اعتمد في المعركة على تكتيك عسكري مبنيا على عنصر المباغثة والمفاجأة ، وقد كان للتضاريس دورا مهما في المعركة . للمزيد من التفاصيل : أنظر المجاهد العدد 24 ،1959/05/01م ص 06 .

[1] المجاهد، العدد 1959/05/01/24م ص6 ص 8 .

هذا السلاح قارة أوروبا عبر مصر التي انطلقت منها العديد من السفن المحملة بالسلاح و التي استأجرتها الثورة أو اشترتها لنقل السلاح إلى الحدود الغربية، و قد كان يتم تفريغ هذه الأسلحة بالشواطىء الإسبانية أو المغربية وبعد ذلك تتكلف عناصر مغربية مدعومة من طرف الثورة الجزائرية، بالتنسيق مع شبكة التهريب الجزائرية في نقل هذه الأسلحة و الذخائر إلى الداخل بالرغم من الإجراءات الفرنسية الصارمة و التي أدت في كثير من المرات إلى مصادرة أطنان من الأسلحة من خلال التوقيفات العشوائية للسفن بالبحر الأبيض المتوسط.

الفصل الرابـع
التسليـح عبر أوروبـا

إذا كانت الثورة الجزائرية قد تمكنت من إيجاد مصادر مختلفة للسلاح و الذخيرة بعدة مناطق مختلفة من العالم، فإن أنظار قادة الثورة كان مركزا منذ اندلاع الثورة على القارة الأوروبية، فقد تنقل عديد القادة إلى العواصم الأوروبية من أجل تكوين شبكات للتسليح سواء بتوظيف عناصر جزائرية أو أجنبية من أجل الحصول على الأسلحة و نقلها إلى الداخل عبر الطرق البرية و البحرية، لقد كانت القارة الأوروبية مجالا حيويا لقادة الثورة من أجل ممارسة نشاطهم و توظيف كل الإمكانات من أجل تزويد جيش التحرير الوطني بما يحتاجه من أسلحة و ذخائر، و في ظرف وجيز سوف تتحول قارة أوروبا إلى مصدر تمويل بالسلاح، بل أن الأراضي الفرنسية نفسها ستكون إطارا طبيعيا ملائما لممارسة تجارة الأسلحة المخصصة للثورة الجزائرية.

و لعلنا هنا نتساءل كيف تمكنت الثورة الجزائرية من الحصول على السلاح عبر هذه القارة؟ و كيف تمكنت من تطبيق استراتيجيتها في هذا المجال لاسيما و أن أوروبا بأغلب دولها كانت إلى جانب فرنسا في سياستها ؟ و كيف وظفت الثورة الشبكات الأوروبية في هذا المجال ؟ و هل كان السلاح المحصل عليه من القارة الأوروبية أساسيا بالنسبة للثورة الجزائرية ؟ و هل كانت الأسلحة التي يمتلكها جيش التحرير فعلا أوروبية المصدر ؟

1- نشاط شبكات التسليح في أوربا

كانت قارة أوربا معنية بصفة مباشرة بالثورة الجزائرية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم باستثناء دول المغرب العربي [1] فقد

[1] Gilbert Meynier : op.cit P 596 .

عملت الثورة الجزائرية على هيكلة نفسها بأوربا فظهرت اتحادية جبهة التحرير التي بدأ نشاطها بفرنسا، و قد كانت تتمركز في المناطق التي تعرف كثافة سكانية عالية للعمال الجزائريين، و قد تم تقسيم التراب الفرنسي إلى ست ولايات كما قسمت الولاية إلى مناطق و المنطقة إلى نواحي بنفس الطريقة التي كان يعمل بها داخل الجزائر، و قد أنشأت الاتحادية لجنة كانت تتولى الإشراف على جميع النشاطات المتعلقة بالجانب التنظيمي و الإعلامي و المالي و الاجتماعي، و كل القضايا المتعلقة بالثورة، و سوف يمتد نشاط هذه الاتحادية إلى العديد من دول أوربا و لم يبق بذلك النشاط مقتصرا على التراب الفرنسي. [1]

وقد كان التنظيم الذي تعمل به الثورة في أوربا مشابها تقريبا للتنظيم السياسي والعسكري الذي كان في الداخل ، وبالنسبة للتنظيم المحكم الذي قامت به جبهة التحرير الوطني بفرنسا استطاعت من خلاله أن تجد مصدر تموين بالسلاح وكذلك إدارة حرب شبيهة بالتي تجري في الجزائر، و عن طريق اللجان المختصة بالصحة والمالية والإتصال، والمخابرات تم تكوين شبكات دعم لوجستي هامة انطلاقا من الأراضي الفرنسية.

استطاعت الثورة الجزائرية إيجاد مصادر تموين لجيش التحرير الوطني و مصادر تسليح، و مقرات إيواء في مراكز محصنة بأوربا، وسوف يعمل قادة الثورة على بذل قصارى جهدهم من اجل تذليل مشكل التسليح الذي سوف يتم تكليف نشطاء وعملاء لتوفير من عديد الدول الأوربية مثل إيطاليا و سوسرا و بلجيكا بعيدا عن أنظار العدو واستخباراته، وقد أعدت الثورة لنشطائها في أوربا مراكز تموين مجهزة بكل ما يحتاجه هؤلاء في تنقلاتهم، و إذا أحس هؤلاء أن العدو يراقب نشاطهم ففي الحال يتم تنقل المجموعة إلى مكان آخر أو بلد أوروبي آخر مثل سويسرا، و إذا لم يجد قادة الثورة أماكن آمنة في بعض الدول الأوربية ، فإنهم يختفون داخل فرنسا عن طريق بعض الفرنسيين المتعاونين مع الثورة، و كانت مراكز التخفي بعض المزارع الخاصة بالفرنسيين[2].

[1] أحمد صاري، " دور المهاجرين الجزائريين في الثورة " ، نفس المرجع ص 241.

[2] الجنيدي خليفة، المرجع السابق ، ص ، ص 189، 190

بالنسبة إلى مصدر السلاح بفرنسا كان يختلف عن المصدر الذي تأتي منه الأسلحة إلى أرض الوطن، لأن المصدر داخل الوطن هو العدو نفسه نظرا للتصادم المباشر مع القوات العسكرية الفرنسية في حين أن السلاح في الخارج يأتي من مصدر تجاري عن طريق التجار اللذين يتعاملون مع شبكات التسليح، وكان الفرنسيون الذين يتعاملون مع الثورة الجزائرية يتولون أحيانا مهمة نقل و تخزين الأسلحة و هذه العملية تختلف عما كان يحدث في الجزائر فقد كان بعض المعمرين في الداخل يتعاونون مع الثورة لكن في الغالب كان هذا التعاون ناجم عن خوف نتيجة ما قد يحدث لهم لو أنهم تخلوا عن معاونة جيش التحرير الوطني، غير أنه في فرنسا يبدو أن الموقف نابع من التعاطف مع الثورة نفسها، وقد لعبت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا دورا كبيرا في بلورة الفكر و الوعي للجالية الجزائرية سواء بفرنسا أو بلجيكا وتمكنت أن توصل إلى هؤلاء حقيقة الثورة الجزائرية وما يجري في الجزائر من تطورات سياسية و عسكرية[1].

وقد استطاعت فيدرالية جبهة التحرير الوطني لا سيما عن طريق المسؤول المكلف بالإعلام و التنظيم أن تبين للجالية الجزائرية أولا و للرأي العام الفرنسي أن الثورة الجزائرية كانت وراءها جبهة التحرير الوطني، و قد نشطت فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا وفق مخطط تنظيمي شامل يدعى سياسة التربيع، فقد قامت الفيدرالية بالتغلغل في أوساط الجزائريين إذ لا توجد مقهى من مقاهي الجزائريين بفرنسا أو غيرها و لا فندق من الفنادق التي كان يملكها الجزائريون إلا و قد وصل إليه التنظيم، كما استغلت الفيدرالية بعض الفنادق كمقرات إقامة لأعضاء لجانها و هذا ما سمح لهم بأداء مهامهم.[2]

كما استطاعت فيدرالية جبهة التحرير أن تهيكل الجالية الجزائرية الموجودة بأوربا سواء بألمانيا أو سويسرا، و قد بلغ عدد المنخرطين في السنوات الأخيرة من الثورة حوالي 350 ألف مناضل وقع تنظيمهم بصفة محكمة في إطار خلايا جبهة التحرير الوطني، و هناك بعض الأرقام تشير إلى أن فيدرالية فرنسا كانت تضم بين

---

[1] المرجع نفسه، ص، ص 191، 192.

[2] الجنيدي خليفة، المرجع السابق، ص، ص 191، 192.

أعضائها 300 ألف مناضل بفرنسا و بين 10 إلى 12 ألف مناضل ببلجيكا، و12 ألف مناضل في ألمانيا ، و ما يقارب 2000 مناضل بسوسرا، ولعل هذه الأرقام تؤكد مدى النظام الشامل لجبهة التحرير الوطني الذي من خلاله استطاعت أن تستوعب كل هذه الأعداد و تجنيدها في ثورة التحرير ضد العدو الفرنسي، وقد كان المناضلون اللذين ينشطون في أوربا كثيرا ما يلتجئون إلى اكتراء مزارع الأوربيين والمكوث فيها لأن الفرنسيين كانوا يتعاملون مع الثوار على أساس تجاري، سواء كانوا يعلمون أن هؤلاء الجزائريين ينتمون إلى الثورة الجزائرية أو كانوا يجهلون ذلك، و قد كان للجزائريين وسائلهم الخاصة حيث كانوا يشترون سيارات بأسماء وهمية ليستخدموها في تنقلاتهم .[1]

منذ سنة 1957م و حتى سنة 1958م أصبحت لجبهة التحرير الوطني مكاتب في معظم الدول الأوربية، كما أصبح للثورة ممثلين في كبريات الدول الأوربية، و من هؤلاء المناضلين نذكر محمد كلو في إنجلترا، و الطيب بولحروف في مدينة مونترو بسويسرا ثم خلفه محمد عبد الوهاب، و قد كان ممثل جبهة التحرير الوطني بروما محمد آمزيان آيت أحسن ثم حفيظ كرمان في بون بألمانيا، و محمد الشريف ساحلي في اسكندنافيا، و كانت بقية الدول الأوربية يسير فيها النشاط الثوري عن طريق فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي كان مقرها بفرنسا ، وهذه الدول هي بلجيكا، و لكسمبورغ، و إقليم السار بألمانيا، وقد كانت الدول الأوربية تسمح لجبهة التحرير الوطني بممارسة نشاطاتها دون الاعتراف بها لأنها كانت تخشى على أمنها، كما كانت هذه الدول تريد أن تبقى على علاقتها الحسنة بفرنسا، و قد كان نشاط جبهة التحرير الوطني بفرنسا منضويا في إطار اتحاد طلاب العرب ، ثم بعد ذلك أصبحت تنشط تحت لجنة مساعدة اللاجئين الجزائريين، أما في ألمانيا و إيطاليا و روما فقد كان مناضلوا جبهة التحرير الوطني ينشطون بسرية تحت رعاية القنصلية التونسية أما في سويسرا فقد كان مكتب جبهة التحرير الوطني ينشط كهيئة سياسية تحت غطاء الهلال الأحمر الجزائري، وكان المكتب يدار من طرف الجيلاني بن تامي .[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص، ص 192، 193 م.

[2] Gilbert Meynier,op.cit. P 596.

وفي إسبانيا كان نشاط جبهة التحرير الوطني يمارس في سرية تامة بسبب العلاقات المتذبذبة بين إسبانيا و المغرب الأقصى بسبب قضية سبته و مليلة[1].

وقد كانت إسبانيا تمثل نقطة عبور للأسلحة، وقد كانت السلطات الإسبانية على علم بتجارة الأسلحة عبر أراضيها، كما كانت الأراضي الإسبانية مجالا لعقد عدة صفقات سلاح بين مهري و تجار الأسلحة، و كانت السلطات الإسبانية تغض الطرف وتعطي أوامر للصحف بعدم تغطية تنقلات الجزائريين في إسبانيا ، أو أي حدث يتعلق بنشاط جبهة التحرير الوطني عبر الراضي الإسبانية، حتى لا تتسرب الأخبار للفرنسيين، وقد كانت تتم توقيفات بصفة دورية لتجار و مهربي السلاح في برشلونة و غيرها لا سيما عام 1958 م، وقد كان انتقاد الدول العربية من طرف الإعلام الإسباني لاسيما الصحف نادر جدا ، و يمكن القول أنه منذ النصف الثاني لسنة 1957م توقف نشاط جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بتجارة السلاح عبر إسبانيا ، و للإشارة هنا نذكر توقيف سفينة السلاح خوان البكا التي كانت محملة بالسلاح و متوجهة إلى المغرب الأقصى في جوان عام 1957م من طرف السلطات الإسبانية، و في نهاية سنة 1957م كانت الشرطة الإسبانية قد قامت وبسرية تامة بغلق مقرات جبهة التحرير الوطني في مدريد وبرشلونة وأوقفت العديد من مناضلي جبهة التحرير، و رغم الاتصالات الحثيثة التي جرت بين جبهة التحرير ووزير الخارجية الإسباني في صيف 1958 م من أجل السماح بمزاولة جبهة التحرير الوطني بنشاطها عبر الأراضي الإسبانية إلا أن تلك الاتصالات كان مآلها الفشل .

أما على مستوى بقية دول أوربا فلم يكن نشاط جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية التي كان يقودها مصالي ، و تجلت في الصراعات في إقليم السار وهذا ما جعل نشاط جبهة التحرير صعبا بألمانيا، و قد كانت تغذي هذه الصراعات والمناوشات المخابرات الفرنسية بهدف تضييق الخناق على جبهة التحرير الوطني، كما كان العاهل الألماني آنذاك " آدينوبير" على علاقة وثيقة بفرنسا[2]،

---

[1] Ibid. P 596.

[2] Gilbert Meynier, op.cit, p p 598, 599.

ومن ثم كانت حكومته لا تتسامح مع أي نشاط سياسي أو عسكري يقوم به الجزائريون على الأراضي الألمانية وقد كان تجار السلاح الألمان الذين يتعاملون مع جبهة التحرير الوطني يخشون المخابرات الفرنسية أكثر من مصالح الأمن الألمانية و قد مصالح الأمن الألمانية في أفريل عام 1961م قد أوقفت ممثل جبهة التحرير الوطني في بون و هو حفيظ كرمان، واثنين من مساعديه وهما مولود قاسم، و عبد الحميد بوتورة بتهمة المساس بالأمن الوطني ، و قد كانت السلطات الألمانية قبل هذه الحادثة بسنة أي عام 1960 م منعت مولود قاسم من إلقاء محاضرة في الجامعة الحرة ببرلين، كما ألغت كل المحاضرات الأخرى، و في جويلية من سنة 1960 م طلبت ألمانيا الفيدرالية ترحيله من ألمانيا، و استبداله بمناضل آخر أقل نشاطا، وقد تم إطلاق سراح ممثلي جبهة التحرير الثلاثة في جويلية عام 1961 م بعد أن تم دفع كفالة قدرها 40000 مارك مع وجوب مغادرة التراب الألماني[1].

أما في بريطانيا فقد كانت الشرطة تراقب نشاط مندوبي جبهة التحرير الوطني، وفي العديد من المرات كانت قد منعت توزيع النثريات الإعلامية التي تتعلق بالثورة الجزائرية، و في أوت 1958م طردت السلطات البريطانية عضو من مكتب جبهة التحرير الوطني في مدينة " كي دور سيبه" و استدعت أعضاء مندوبية جبهة التحرير الوطني من اجل توضيح النشاط السياسي المسند لكل عضو.[2]

إن تضامن بلجيكا مع الثورة الجزائرية حسب كتاب جبهة الشمال في مؤلفهم "البلجيكيون في حرب الجزائر" ظهر مبكرا و استمر إلى غاية 1962. و قد وجد بعض البلجيكيون في نهاية الثورة معاملة سيئة من طرف الفرنسيين حيث اتهموهم بالخيانة نظرا للدعم الذي قدموه للثورة الجزائرية، و قد كان هناك أستاذ بلجيكي يدعى جورج لابارش دافع كثيرا عن القضية الجزائرية إلى جانب هنري كوريال.

كانت هناك لجنة السلام التي تنشط في بلجيكا أصبحت مصدر هام بالنسبة للجانب المعلوماتي المتعلق بالثورة الجزائرية و الذي

---

1 Ibid, P 598, 599.

2 Gilbert Meynier, op.cit, P 598, 599.

وظفته جبهة التحرير الوطني لصالحها، فهي كانت تساعد الجزائريين اللاجئين في تونس و المغرب فيما يتعلق بمختلف المؤن[1].

و قد كان آنذاك على رأس مكتب جبهة التحرير الوطني ببلجيكا عبد المجيد تيروش الذي يعد شخصية جديدة في مسرح الأحداث السياسية ذات أهواء أوربية، و منذ ذلك الحين أي عام 1960م أصبحت هناك شبكة دعم مهم للثورة انطلاقا من بلجيكا، حيث حاولت ولعديد المرات تهريب محمد بوضياف من السجن تحت إشراف رئيس فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا عمر بوداود، و قد اتخذت إثر ذلك إجراءات أمنية مشددة من طرف شبكة البلجيكيين الذين كانوا يقومون بثلاث إلى أربع مهام يوميا لصالح الثورة الجزائرية، و ذلك إلى غاية الاستقلال، و بفضل البلجيكيين استطاع الجزائريون المساهمة من مواقع عملهم ببلجيكا في النضال و دعم الثورة الجزائرية بالأموال و الأسلحة.

و قد أشاد المجاهد علي هارون سنة 1992م بدور بلجيكا في الثورة التحريرية الجزائرية قائلا " نتمنى أن المساعدات التي تلقيناها من بلجيكا جزء من تاريخها، و من المؤكد أن لهذا البلد باع في الحركة الاستعمارية لإفريقيا، و لكن المفرح أن جزء كبيرا من الشعب البلجيكي قد شارك في تحرير بلادي "[2] .

منذ سنة 1957م قرر بعض الصحافيين في كل من لوزان و جنيف دعم الثورة الجزائرية ليست بالكتابات فقط ، بل بتنظيم حملات دعم سرية للجزائريين الذين ينشطون بالتراب السويسري أو الذين هم في حالة فرار، و ذلك بضمان الإيواء خاصة في نزل " جان" بمدينة جنيف، و حتى في بعض بيوت المواطنين السويسريين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية، و من الجدير ذكره أنه لم تكن هناك شبكة دعم منظمة للثورة في سويسرا، ولكن كانت هناك مجموعات تنشط بشكل انفرادي ، و أحيانا لا يوجد أي تنسيق بينها [3] .

لقد كان مصدر السلاح على مستوى أوربا حين اندلاع الثورة الجزائرية إسبانيا، و كان المغرب الأقصى يعد مركز تجميع و عبور ،

---

1 Jacques charpy : **Les porteurs d'espoir**, Alger 2004, pp 253-258.
2 Jacques charpy : op.cit, pp 253-258.
3 Ibid, P 269,270.

و خلال العامين الأولين من اندلاع الثورة الجزائرية كانت كميات كبيرة من السلاح تأتي من أوربا و تصل إلى الداخل عبر الحدود الغربية انطلاقا من المغرب الأقصى، أو عن طريق الحدود الشرقية عبر تونس، وكانت الأسلحة التي تدخل إلى المنطقة الأولى أو الخامسة توزع على بقية المناطق حسب تعليمات أحمد بن بلة و بفضل علاقات أحمد بن بلة مع الهيئات المصرية فقد لعب دورا رياديا في مجال الدعم بالسلاح، و قد كان مرسى مطروح يعد قاعدة لوجيستية فيما يتعلق بالسلاح سواء من حيث التخزين أو الشحن، و قد ساعدت الاستخبارات المصرية الثورة الجزائرية بفضل جهود بن بلة ، و تمكنت الثورة الجزائرية من الحصول على أسلحة من أوربا عن طريق السويد، وتشكسلوفاكيا و كان السلاح يتم نقله برا و بحرا عن طريق شبكات دعم في أوربا بأسماء مستعارة. [1]

ولعل حاجة الثورة الملحة للسلاح لا سيما من أجل تلبية احتياجات جبهتي مراكش ووهران من السلاح و الذخيرة جعل قادة الثورة يلجأون إلى ربط اتصالات مع بعض المسؤولين الإسبان المتخصصين في تصنيع السلاح و الذخيرة و العاملين في تجارة السلاح، و قد تم إغراء هؤلاء بمبالغ مالية معتبرة مما أدى إلى فتح المجال أمام الاستفادة من صفقات للسلاح تجوب عقدها بأسماء بعض الحكومات العربية لصالح الثورة الجزائرية، وقد أبدى تجار السلاح الأسبان استعدادا من أجل توصيل هذه الأسلحة إلى المكان المتفق عليه عن طريق التهريب بعيدا عن أنظار السلطات الفرنسية و الإسبانية، و قد تم شراء كمية كبيرة من السلاح باسم المملكة العربية السعودية بعد موافقة الملك سعود، وقد قام السفير السعودي في إسبانيا بالإشراف على صفقة السلاح، حيث سلمت السعودية مبلغ 17000 دولارا مقابل الإستفادة من هذه الأسلحة، و قد كانت معظم الأسلحة الإسبانية مصدرها مخازن الجيش الإسباني، و قد تم دفع أموال لبعض مسؤولي المخازن من أجل غض الطرف عن عمليات التهريب .

---

[1] Hanom, H. et P. Rotmon: **les porteurs de valises**, édition angmentée, Paris, 1979, p137.

وقد كانت هناك اتصالات مع بعض شركات السلاح الإيطالية و تجار السلاح من أجل الحصول على أسلحة لصالح الثورة الجزائرية باسم الحكومة المصرية أو أية حكومة عربية أخرى .[1]

وكانت الثورة الجزائرية في ربيع سنة 1956م قد أسست قاعدة للتسليح ببرشلونة في إسبانيا برئاسة سي مصطفى الذي عينه العربي بن مهدي هذا الأخير الذي ربط علاقات مع شبكات تهريب الأسلحة و الذخيرة انطلاقا من ميناء برشلونة بإسبانيا، وظلت عمليات الإمداد متواصلة عندما تولى عمر أوعمران شؤون التسليح، و قد تم فتح مكتب لجبهة التحرير الوطني بمدريد عام 1957م ، و لعل ذلك ما أدى إلى لفت انتباه المخابرات الفرنسية التي تفطنت لعمليات تهريب السلاح عبر التراب الفرنسي، و هذا ما أدى إلى تصعيب مهمة التسليح و الإمداد عبر إسبانيا لاسيما بعد أن ازدادت عمليات المراقبة الإسبانية التي أدت إلى اكتشاف عملية تهريب بميناء الجزيرة في أكتوبر 1957م، ومصادرة كمية من الأسلحة كانت في سيارة سياحية يقودها المناضل العربي أو الكبير، وقد أدت العملية إلى مغادرة مصطفى للتراب الإسباني في نوفمبر 1957م إلى طنجة [2]، كانت شبكة التسليح والإمداد تشمل أوربا بواسطة محطتين.

وكان على رأس محطة أوربا عبد القادر يايسي المدعو " نواصري"، أما محطة ألمانيا الاتحادية فكان على رأسها محمد يوسفي يساعده تيدافي في مدينتي " فيسبادن " و"كوبلانس"، وفي شهر ديسمبر عام 1959م تمت محاولة اغتيال عبد القادر ياتيني " نواصري"، وبعد هذه الحادثة ثم تشكيل لجنة مكونة من المناضلين مصطفى بوبكر رئيس المهمة و عبد القادر بلقشي، و قد توجها في فيفري 1960م إلى ألمانيا لاسترجاع أموال لاسترجاع أموال الثورة و تسوية النزاعات مع البنوك و الممولين و قد بقي عبد الحميد بن عمر لعدة شهور بألمانيا لمرافقه الأخ نواصري الذي كان في فترة نقاهة إلى غاية عودته إلى أرض الوطن .[3]

---

[1] فتحي الديب، المرجع السابق ، ص 167، 168.

[2] محمد عباس : **ثوار ... عظماء** ، مطبعة دحلب الجزائر 1992م ، ص، ص 167، 168.

[3] : Abedelmadjid Bouzbid, op.cit, P 73.

وقد أصبحت قادة ألمانيا متنقلة بعد ما تعرضت لعدة اعتداءات و صارت شبكة التسليح كل شهرين أو ثلاثة تحول نشاطها من مدينة إلى أخرى داخل التراب الألماني .[1]

وقد تمكنت الثورة الجزائرية من الحصول على أسلحة معتبرة عبر قاعدة ألمانيا، وللإشارة هنا فإن الولاية الخامسة التي كان لها الدور البارز في تأسيس شبكة الاتصالات برئاسة عبد الحفيظ بوصوف كانت قد تحصلت على أجهزة اتصالات متطورة من ألمانيا لا سيما بعد فشل أجهزة الإرسال و الإتصال « RCA » من أداء مهامها، و لعل ذلك ما دفع بقيادة الثورة في الولاية للبحث عن أسلحة أكثر نجاعة عن طريق مسعود زقار، المدعو " رشيد كازا" الذي تخصص في جمع وسائل الاتصال من القواعد الأمريكية في النواصر بالدار البيضاء، كما أن تنقلاته عبر أوربا لا سيما إسبانيا، و ألمانيا الإتحادية ساعدته في ربط علاقات مع تجار الأسلحة، بل و تكن من الجلوس في أعلى مستويات رجال الأعمال الأمريكيين مثل أفراد عائلة كيندي، و بعض الشيوخ الأعضاء في الكونغرس الأمريكي، وفي تقرير قدمه رشيد كازا إلى عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة أكد فيه على مدى تعاطف بعض الأمريكيين مع الثورة الجزائرية .[2]

وكانت ما تريده الثورة الجزائرية في مجال الإتصالات في هذه الفترة هي تجهيزات اتصال تدعى (9ANGRC) و هي من جملة العتاد الخاص بالحلف الأطلسي و لا يمكن الحصول عليها إلا بإذن الولايات المتحدة الأمريكية، و فعلا تم رشيد كازا الاتصال بالألماني " جورج بوشير" الذي كانت تربطه علاقة مع رجل يدعى " بيدرو "* والذي يعمل لصالح المخابرات الفرنسية « SDECV » و قد تمكن " شانقريجا" من الحصول على أجهزة الإتصالات « 9ANGRC » من ألمانيا، و قد عقد صفقة السلاح باسم الحكومة المغربية بعد الاتفاق

---

[1] عبد الرحمان بن عطية، مرجع سابق ، ص 109.

[2] عبد الكريم حساني، مرجع سابق ص ، ص 99,98.

* كان هدف المصالح السرية الفرنسية هو التعرف على المنظمة المكلفة باقتناء الأسلحة لجبهة التحرير الوطني، و كان " بيدرو" يريد الحصول على معلومات تتعلق بالهياكل الداخلية لنظام جيش التحرير الوطني و قد اكترى " بيرو" عام 1957 فيلا من النوع العربي بالقرب من سواحل طنجة و لكن عبد الحفيظ بوصوف قدموه هذا الأخير و فشل في الحصول على ما يريد.

مع عاهل المغرب محمد الخامس، وكانت الجهة التي تم منها الحصول على الأسلحة " الشركة الألمانية لتسويق أجهزة « 9ANGRC » .[1]

و قد كانت الثورة تتحصل على السلاح من عواصم أوربية مختلفة وهذه الأسلحة تنقل من أوربا إلى الموانئ المصرية و بعد ذلك تنقل إلى ليبيا عبر طريق بحري في سفن البضائع أو سفن الصيد المستأجرة، و تفرغ الحمولة في الموانئ الليبية حيث تنقل إلى مخازن التجميع المعدة لهذا الغرض لاسيما بعض المزارع و تكون تحت مراقبة قادة الثورة، كما يتم نقل هذه الأسلحة الآتية من أوربا بإتجاه مصر برا إلى ليبيا عبر الشاحنات في صناديق الخضار و الفواكه من أجل التمويه[2] .

وقد كتبت صحيفة لوموند الفرنسية في تحليلها لتطور الحرب الجزائرية بعد مرور 41 شهرا من اندلاعها " من جملة الأسلحة التي يمتلكها الجزائريون بنادق 303 الإنجليزية و هي لم تأت كلها من مخلفات الإنجليز من مصر، و مدافع رشاشة ألمانية توجه 1200 طلقة في الدقيقة الواحدة، فأغلب أسلحة الثوار آتية من أوطان غربية و الأسلحة الوحيدة التي تبين أنها جاءت من المعسكر الشرقي لتشيكوسلوفاكيا هي الأسلحة التي حجزت على متن الباخرة اليوغسلافية (سلوفانيا) على أنه ليس من المتأكد أن هذه الأسلحة كانت موجهة للجزائريين، فقد كثر الكلام الآن على أن أسلحة الباخرة كانت موجهة للكاميرون حيث يقود سكانها حركة مقاومة مسلحة، و هي حركة يوجد على رأسها كثير من الزعماء الذين لهم تكوين " ماركسي" [3] .

وقد استطاع الدكتور إدريس* المكلف من طرف جبهة التحرير الوطني في أوربا من إبرام صفقات للسلاح بمساعدة السلطات المصرية، و كانت هذه الأسلحة متنوعة بريطانية و ألمانية ، و قد كان

---

[1] عبد الكريم حساني، مرجع سابق . ص، ص 100-108

[2] Mohammed Guentari , op. cit , P 776

[3] **المجاهد**، العدد 21، الثلاثاء 01 أفريل 1958، وزارة الإعلام ، ص 10.

* هو دكتور ادريس الجراح البشري يقيم بمراكش و يتولى مهمة شراء السلاح لصالح جيش التحرير، و كان له جواز سفر واسمه وزاني حامد، و كان يعمل تحت توصيات قائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف.

ثمن الصفقة حوالي مليون دولار، و قد حملت الأسلحة من ميناء بولونيا ووصلت إلى ميناء القاهرة في 03 ماي 1957م [1] .

وقد تولى مهمة إمداد جيش التحرير الوطني بالسلاح محمود من القادة نذكر منهم أحمد بن بلة، و محمد بوضياف، و علي محساس و عمارة بوقلاز (العسكري) ، عمار بن عودة بن مصطفى، و قد آلت المهمة بعد ذلك إلى أو عمران بصفقة رسمية، وكانت مهمة عمر أوعمران و مساعديه تتمثل أساسا في البحث عن مصادر الأسلحة سواء في الدول العربية أو الأوربية و شرائها و نقلها إلى الحدود الشرقية أو الغربية فضلا عن تموين جيش التحرير بمختلف المؤن و الملابس، و قد كانت مهمة نقل الأسلحة إلى داخل الوطن يشرف عليها كريم بلقاسم ، وسوف تتحول هذه الأقسام فيما بعد إلى وزارات بعد إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، وعلى إثر ذلك ظهرت وزارة التسليح و التموين العام (19 سبتمبر 1958م إلى 20 جانفي 1960م)، و قد كان لتأسيس الحكومة المؤقتة الأثر الإيجابي على صعيد التموين والتسليح، حيث أصبحت العديد من الدول تتعامل مع الثورة الجزائرية بصفة مباشرة، وقد اعتبرت الحكومة المؤقتة إطار شرعي رسمي حيث كانت العديد من الدول تبرم و تعقد صفقات السلاح معها، لا سيما دول الكتلة الإشتراكية ناهيك عن الدول العربية، و يمكن القول أن الثورة الجزائرية منذ 1958 استطاعت أن تفك الحصار المفروض عليها فيما يتعلق بالتسليح، و قد تغيرت المعادلة نهائيا حيث تخطت الثورة عملية الإمداد بالسلاح عن طريق عصابات تهريب السلاح إلى عملية إمداد دولي لجيش نظامي [2]

.

وبذلك تطور تسليح جيش التحرير الوطني كما ونوعا ،وقد اشارت بعض التقارير إلى أن جيش التحرير أصبح يمتلك 12768 قطعة سلاح إلى غاية 1957/08/15 م ، وفي 1958/01/15 اصبحت لديه 15122 قطعة سلاح وكان مصدر السلاح الداخلي يمثل نسبة36 %من مجموع هذه الأسلحة ،أما النسبة الاكبر أي 64 % تمثل

---

[1] Abdelmajid . Bouzhid- Op- Cit P 104

[2] محمد عباس: " كيف صنع الإمداد جيش الحدود"، **الشروق اليومي**، الاثنين 15 أوت 2005، العدد 1457، ص16.

الاسلحة التي حصل عليها جيش التحرير عن طريق التهريب ، وكانت الأسلحة الأوربية هي التي تشكل النسبة الاكبر من السلاح الذي كان يستخدمه جيش التحرير الوطني في معاركه ضد الجيش الفرنسي،وكانت الأسلحة الأنجليزية تمثل نسبة 29 % ، والأسلحة الألمانية تمثل نسبة 34 % ، والإيطالية نسبة 13.5 %، والإسبانية نسبة 13.5 % وقد أصبح جيش التحرير منذ سنة 1955 يمتلك الأسلحة المتطورة ومع منتصف سنة 1956 أصبح يمتلك الدفاعات الجوية ضد الطيران الفرنسي ، وأصبح معدل استخدام هذا السلاح 50 مرة في الشهر وأصبح 100 مرة عام 1958م[1].

2-الشبكة الجزائرية ودورها في توظيف الأجانب

استطاعت الثورة الجزائرية ربط علاقات وطيدة مع فرنسيس جونسون Francis Jeanson كان لهم الدور الكبير في دعم الثورة الجزائرية بالمال و السلاح، فقد تمكن صالح لوانشي مسير فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من ربط علاقات مع فرنسيس جونسون و هو فيلسوف و صحفي بجريدة L’humanité ، و لورون كازونوفا و فالداك روشتي، و أندري بيرار نائب جمعية فرنسا في الإتحاد السوفياي، وهؤلاء سوف يشكلون نواة شبكة جونسون، والتي شارك فيها العديد من المفكرين ورجال الدين المسيحيين بالإضافة إلى الإتحادات العمالية، و قد عقدت هذه الشبكة اجتماعات سرية في قلب باريس من أجل جذب الفرنسيين المتعاطفين مع الثورة الجزائرية[2].

كما استطاعت هذه الشبكة من الالتقاء بالفيلسوف الكبير جون بول سارتر، وكانت هذه الشبكة قد درست كيفية التنقل داخل التراب الفرنسي، و كذلك توفير أماكن الإقامة الآمنة و السرية و أماكن الاجتماعات و جمع الموال، وكذلك توفير بطاقات التعريف وجوازات السفر المزورة للتنقل عبر الحدود[3] .

كما كانت الشبكة تضم لويس تيزر Poul Louis Thirard مفتش في الضرائب الذي اهتم بجمع الأموال لصالح الثورة باسم الهلال الأحمر، ثم يسلمها بعد ذلك لجبهة التحرير الوطني، و قد كان له

[1] الغالي غربي، المرجع السابق ص 330

[2] Jacques charpy : Op- Cit P 40-41 .

[3] Jacques charpy : Op- Cit P 40-41 .

الفضل في تهريب ستة مناضلات في شبكة جونسون من أحد السجون الفرنسية، و كان يتولى نقل الأسلحة عن طريق الحقائب، كما كانت هناك ناشطة تدعى " بول بولو" poule Bolo كانت تقوم بجمع جرائد المجاهد في سويسرا لصالح فرنسيس جونسون و كانت تعتقد أن استعمار فرنسا للجزائر يعد خيانة لأفكار بلادها الحقيقية، وكانت ترى أن مساعدة الجزائر ضرورة حتمية، و قد انتقلت إلى إسبانيا من أجل مساعدة مناضلي جبهة التحرير الوطني على عبور الحدود بين فرنسا و إسبانيا، وقد ساهمت هذه الأخيرة في جمع الأموال و نقل الأسلحة و من أعضاء الشبكة أيضا "روجيرراي" Roger Rey الذي كان يعمل مصورا، و كان ينقل الأسلحة لصالح الثورة الجزائرية في علب مكتوب عليها لا يفتح إلا في غرفة مظلمة. [1]

وهناك أيضا كلود فانسي Claud Vinci وهو من بين الجنود الفرنسيين الذي حضروا حرق إحدى القرى بمدينة برج بوعريريج، و قد أثر فيه ذلك المشهد الدامي، حيث شاهد كيف كانت النساء تحرق إلى جانب الأطفال فقام بإطلاق النار على المظليين الفرنسيين ثم فر إلى صفوف جيش التحرير الوطني، و قد اقترح عليه بعض المسؤولين في الثورة الذهاب إلى تونس، و من هناك تسهيل له العودة إلى فرنسا، وفعلا تمكن من ذلك، واتصل بصالح الوانشي، و عمل على نقل الحقائب المملوءة بالأموال و في عام 1960م توقف عن ممارسة نشاطاته بأمر من جبهة التحرير الوطني، بعد أن تم إلقاء القبض على الرحمان فارس و سعيد عمرون و محمد زواوي، و في عام 1961م عاد إلى نشاطه. [2]

كما كانت ضمن الشبكة " كولات تزنك جونسون" COLETTE TZANK زوجة فرنسيس جونسون، كانت قد تأثرت بالعنصرية التي كان يمارسها الفرنسيين تجاه الجزائريين، و قد كان لهذه المعاملة الأثر الكبير في نفسها حيث أصبحت تدعم الثورة الجزائرية في إطار هذه الشبكة [3] .

[1] Ibid, P-P 42-47.
[2] Jacques charpy : Op- Cit, P 45-58
[3] Ibid, P 68

كانت شبكة جونسون مشكلة من عدة شرائح من المجتمع الفرنسي فهناك أساتذة وممثلين، وكتاب، و قد أخذت أسماء هؤلاء حيزا كبيرا على صفحات الجرائد لا سيما بعد اكتشاف هذه الشبكة و محاكمتها، و قد كانت الشبكة ينشط بها رجال و نساء، و لعل قناعاتهم التي دفعتهم إلى دعم الثورة الجزائرية بصفة سرية الصفة اللا أخلاقية لتلك الحرب التي تقودها فرنسا في الجزائر و التي كانت تنعت آنذاك و بكل تحفظ بعملية " إعادة النظام في الجزائر"، و قد عبرت هذه الحرب عن المغامرة الإحتلالية التي كانت تقودها فرنسا في الجزائر، و على الوسائل الوحشية التي كانت تستعمل ضد الثورة، و لعل ذلك ما أدى إلى إيجاد حركة تزعمها الفرنسيين كانت ضد هذا الأسلوب الذي تمارسه فرنسا في الجزائر .[1]

منذ سنة 1956م كثفت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا اتصالاتها بشبكة فرنسيس جونسون، و قد أبدت هذه الشبكة استعداداتها للمشاركة ماديا وبصفة مباشرة وبأساليب خفية لدعم الثورة الجزائرية، و لعل من المساعدات والتسهيلات التي قدمتها الشبكة للثورة الجزائرية نقل الأموال إلى خارج الحدود الفرنسية و تسليمها لمناضلي جبهة التحرير الوطني من أجل شراء الأسلحة، و كذلك توفير الإقامة و حماية المناضلين الذين ينشطون في التراب الفرنسي، و تشكيل شبكات للعبور عبر الحدود، و قد تشكلت عدة شبكات دعم خاصة ما بين 1957، 1958م لصالح الثورة الجزائرية خلال هذه الفترة، لكن تبقى أهم شبكة هي شبكة جونسون فقد كان منذ عدة أشهر بمساعدة زملائه يؤدون خدمات جليلة لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا و في هذا المضمار صرح فرنسيس جونسون في لقاء صحفي " في البداية أغلبية الذين ينشطون كانوا يتحركون في الشبكة التي كونتها أنا بنفسي، و من المعروف أنه في البداية كانت هناك عملية تجنيد في أوساط مختلفة من شرائح المجتمع الفرنسي، و ذلك من أجل توفير الإيواء و كانت الشبكة تضم أيضا متدينين، و كانت هناك فترات كنت أنتقل و أتردد على أماكن متعددة خلال ليلة واحدة، و قد لاحظت أن الناس الذين

[1] Henri Allége , op.cit, P 231-232.

يساعدوننا من الأثرياء و البسطاء، و كمثال على ذلك أواني الرئيس العام بمقر إقامة البلدية[1].

يضاف إلى ذلك أن الشبكة كانت تتلقى مساعدات من طرف الحزب التروتسكي، والعمال و القساوسة مثل " جون إرفواس " Jean urvoas و " روبير دافزيز" « Robert Davzies » و " بيار مامي " « Pierre Mamet » وكذلك أناس مقربين من الأستاذ مندوز « Mandouze» مثل " سيسيل فاردوران " « Cécile Verdurand » و " بيار ريف " « Pièrre Rive » و آخرون من أمثال " ماري شولي " « Marie Choulet » التي كانت خطيبة صالح الوانشي " Salah Louanchi " [2]

و قد كان الذين يدعمون الشبكة من الفرنسيين و غيرهم كانت لهم أسباب ودوافع وراء ذلك فهناك من كان ضد العنصرية و التمييز و لعلنا نذكر هنا " آنا بريس" « Anne Preiss » ابنة رجل الدين التي كانت متحمسة لمحاربة العنصرية والاحتلال، و قد انخرطت في الشبكة التي تعمل بمدينة ليون الفرنسية و كان عمرها 17 سنة ، هذا بالإضافة إلى " ميشال ميلر " « Michel Muller » الذي كان يدرس بسترا سبورغ العلوم السياسية، و قد تعرف هناك على أصدقاء جزائريين حيث يقول : " لقد اكتشفت خلال تلك الفترة إضافة إلى حقائق الحرب الجزائرية الثقافة الجزائرية أيضا، واكتشفت أن التعذيب كان مصدر فرنسا " و بعد أن أصبح الأمين العام لمنظمة طلابية انضم في الشبكة بدافع مناهضة التعذيب، و قد ساعد جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بجمع الموال، و توفير العتاد، هذا بالإضافة إلى " ديدار فوزي" « Didar Fawzy » الذي كان تابعا لتنظيم شيوعي مصري و هو من أصل يهودي وكان يقطن بباريس ويعمل تحت قيادة " هنري كوريال" « Henri Curiel » ، و هناك أيضا " إيتان بولو" « Etienne Bolo » أستاذ فلسفة مناضل في الحزب الشيوعي الفرنسي، تأثر بحرب الهند الصينية، و قد تأثر تأثرا شديدا بمقتل أحد

---

[1] Henry Alleg.op.cit p 233
[2] Ibid, p 233

أصدقائه من طرف قوى الاحتلال الفرنسي، و هو طالب جزائري يدعى " خان" « Khagne »[1]

وقد كان من أعضاء الشبكة " جون تابت " « Jean Tabet » و هو مكتبي تأثر بالكتب التي قرأها، و قد حاول دعم الثورة الجزائرية، كما كان من أنصار السلام في الجزائر، و قد التقى ببن بركة الذي عرض عليه القيام بعدة مهام في المغرب الأقصى ولكنه رفض، و فضل العمل إلى جانب جبهة التحرير الوطني، و قد حضر إلى محاكمة أعضاء شبكة جونسون، و هناك أيضا " آن بومنوار anne Beamanoir وهي طالبة في الطب كانت تقوم بجمع الموال في إطار الشبكة، و قد ربطت علاقات بعدة فرنسيات و قد أصبحت عضو بشبكة " فانسون" « Fincent »، و قد كانت هذه الشبكة تقوم بجمع الأموال و تزوير بطاقات التعريف و جوازات السفر[2] .

أثناء مجيء ديغول للحكم و تواصل الحرب، فإن شبكة جونسون قد توسعت وأصبحت أكثر نجاعة وحيوية، و لم تكن الخدمات التي تقدم لصالح الثورة الجزائرية منحصرة في شبكة فرنسيس جونسون، بل توسعت الشبكة و اصبحت لها فروع في عدة مدن فرنسية منها مدينة مرسيليا و كان ينشط في إطار هذه الشبكة " أنات روجي " « Annete Roger » و هي إحدى المناضلات في الحزب الشيوعي الفرنسي، و نذكر كذلك " روبير بونو" « Robert Bonnaud » الذي عاد إلى ليون بعد أن شاهد عمليات القمع والإبادة من طرف الجيش الفرنسي أثناء أدائه الخدمة الوطنية في أوراس النمامشة [3] .

كان جونسون قد أصدر كتاب نهاية سنة 1955م بعنوان الجزائر خارج القانون، وقد عرف في هذا الكتاب بجبهة التحرير الوطني [4] لزوجته " كولات تزنك " « Colatte Tzanck » قد تحصلت على معلومات كثيرة في بحوثها بمساعدة " أندري موردوز"«Andréloudouz » ، و " بيار شولي" « Pierre

[1] Henry Alleg.op.cit p 233
[2] Jacques Charby, op – cit, P-P 61-67
[3] Henry alleg Op- Cit P 234
[4] Gilbert Meynier , Op-Cit P 480

Choulel » و صالح لوانشي salah Louanchi ،و بن خدة بن يوسف ساعدتها على تأليف هذا الكتاب. [1]

كانت شبكة جونسون تضم عشرات الضباط رفيعي المستوى، و بدون هؤلاء كانت فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا لا تستطيع فعل أي شيء لا سيما في مجال التسليح، وهذه الشبكة كانت تفرض رسوم اشتراك على منخرطيها، و كانت الأموال التي يتم جمعها ترسل إلى خارج فرنسا حتى لا يتم جلب انتباه الشرطة أو المخابرات الفرنسية، و كانت الشبكة قد بدأت عملها عام 1956م وتهيكلت بصفة رسمية في خريف عام 1957م، وقد كان هنري كوريال " Henri Curiel" عسكريا من الحركة اليهودية بمصر التحق بشبكة جونسون، و بفضل خبرته استطاع أن يقدم الدعم الكبير لهذه الشبكة، و قد ساعد حونسون في الحصول على مقر جديد عام 1958م بمنزل الكاتب " روجي فيان" بعد حادثة جاك سوستال، و بالتعاون مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا كانت للشبكة ثلاثة مهام موزعة على ثلاثة قطاعات :

أ- القطاع المالي : على امتداد ثلاث سنوات كانت الأموال التي تجمع شهريا بفرنسا، تعطى لحملة الحقائب الذين كانوا موجودين بباريس في عشرات السكنات، وبعد ذلك توضع هذه الأموال في ثلاث حسابات بنكية، و يتكفل بعد ذلك شخص من الشبكة بوضع المال في حسابا بنكي بسويسرا، و قد استفادت الشبكة من خدمات هنري كوريال الذي كان أبوه يعمل ببنك في القاهرة، و قد سهل ذلك حرية التعامل في مجال الأموال و الصرف، و كل شهر يكلف شخص من الشبكة بالانتقال من فرنسا إلى جنيف لسحب الحوالات لتسلم إلى جبهة التحرير الوطني.

ب- القطاع المخصص للإيواء : مهمة هذا القطاع هو توفير الإقامة و الإيواء لمناضلي جبهة التحرير الوطني الذين ينتقلون في قارة أوربا، و الذين يعبرون الحدود حيث توفر لهم الشبكة كل الشروط المتعلقة بالإقامة و التنقل وكذا جوزات السفر و الهوية.

[1] Jacques Charpy – Op – Cit P 68-70 :

ج- القطاع الإعلامي: كل شهر كانت تصدر نشرية عن هذه الشبكة تبين للرأي العام الفرنسي لماذا هذه الشبكة تساند الثورة الجزائرية و تقدم الدعم لجبهة التحرير الوطني[1] .

في 27 جانفي عام 1957م تمكنت مصالح الأمن الفرنسية من توقيف عشرات المجندين في هذه الشبكة، و لكن جونسون تمكن من الفرار، و بعد هذا الحادثة أصبح جونسون غير مرغوب فيه بالنسبة لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، و قد أصبح عمار بوداود على رأس الفيدرالية ابتداء من صيف 1957م[2].

وأصبحت الفيدرالية تعتمد بالدرجة الأولى على كوريال لأنه شخص غير معروف لدى مصالح الأمن الفرنسي عكس جونسون الذي أصبح معروفا و مطاردا، و قد ازدادت رقابة الشرطة الفرنسية و مصالح الاستخبارات من أجل تفكيك هذه الشبكة، و هذا ما دفع بفيدرالية جبهة التحرير الوطني إلى البحث عن عملاء جدد تتوفر فيهم عدة شروط منها الانضباط، و أن لا يكون المجند معروفا أو مطاردا من مصالح الأمن الفرنسية، أوله سوابق، و قد كان لا بد من أخذ كل الاحتياطات والتدابير و استخدام التمويه و التنكير عند نقاط المراقبة و الحواجز التي تقيمها سلطات الأمن الفرنسي و كان لا بد على حملة الحقائب من القبول اللا مشروط لأوامر و تعليمات فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا. [3]

لقد أصبحت شبكات التهريب موجهة من طرف فيدرالية جبهة التحرير الوطني، وما بين 1957، 1958م وجدت جبهة التحرير تجار للسلاح في أوربا أبدوا رغبة جدية في تموين الثورة الجزائرية بالسلاح حتى داخل الراضي الفرنسية، و قد كانوا يعتمدون على السيارات السياحية في نقل السلاح و التي كانت تنقل من المغرب الأقصى إلى فرنسا لهذا الغرض، و قد كان مناضلو جبهة التحرير الوطني ينشطون في أوربا ويقومون باتصالات و ربط علاقات بشبكات التسليح في إسبانيا، و ألمانيا، و السويد، والدول الإشتراكية، و كان من بين هؤلاء الدكتور قنيش (إدريس) الذي أقيل من طرف عبد

---

[1] Gilbert Meynier . Op- Cit . P 480-481

[2] Ibid, P-481

[3] Gilbert Meynier, op-cit, P-481

الحفيظ بوصوف بعد سوء تفاهم عام 1959م ، و كان هناك أيضا مهدي مابد (الياس الشيطان) أو الياس الدكتور السرغيني الذي لعب دورا كبيرا في الجبهة الأوربية إلى غاية الاستقلال، وبفضل دعم جورج بيشار في ألمانيا استطاع مهدي مابد عقد عدة صفقات سلاح إلى غاية اغتيال جورج بيشار من طرف المخابرات الفرنسية[1]، و كان أيضا ضمن شبكة الدعم " اوتو شليتر" و هو من ألمانيا تعرض لمحاولتي اغتيال عام 1956م وعام 1957م ، و في 05 نوفمبر عام 1958 م تعرض المحامي آيت أحسن إلى محاولة اغتيال أدت إلى إصابته بجروح، و كان هو مسؤول جبهة التحرير الوطني في بون بألمانيا، و قد تمكنت منظمة اليد الحمراء من القيام بتفجيرات في ميناء برام حيث دمرت حاوية الأطلس المشحونة بالسلاح و التي كانت ستنقل إلى المغرب الأقصى، و قد كانت هناك شبكة ألمانية أخرى بقيادة " رودي أردنت " استطاع مهدي مابد أن يقيم معها علاقات، وعن طريقها تمكنت الثورة من جمع أسلحة كثيرة بألمانيا كان يتم تخزينها بإحدى المناطق النائية ليتم تهريبها[2].

وقد كانت هناك شبكة تسليح أخرى تنشيط بسويسرا بقيادة محمد يوسفي، ومحمد تامزالي و لكنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، و ابتداء من سنة 1960 م تمكنت (MALG) من جلب أسلحة كبيرة و ذخائر و متفجرات من بلغاريا، و كان يتم نقل هذه الأسلحة بواسطة الشاحنات عبر مسلك " قدانسك" في بولونيا، و الأسلحة إلى يتم شراؤها و اقتناؤها توضع في حاوية تسمى بلغاريا، و حسب تصريحات علي هارون فإن 5000 طن من الأسلحة و المتفجرات وصلت إلى المنطقة الغربية عن طريق المغرب الأقصى في نوفمبر عام 1960 م ، و كان مصدر هذه الأسلحة قارة أوربا، و للإشارة فإن الأسلحة البلغارية لم تصل كلها إلى الجزائر بسبب الحصار الذي كانت تضربه القوات الفرنية على الحدود و بسبب الأسلاك الشائكة المكهربة، و قد كان قادة الثورة قبل إقامة الأسلاك الشائكة يتولون مهمة دخول الأسلحة إلى الجزائر و يوزعونها حسب احتياجات كل ولاية، لكن بعد ذلك دخلت الجزائر عبر الحدود الغربية كميات محدودة

---

[1] Ibid, P-477.478

[2] Gilbert Meynier . op- it . P P 477-478

من الأسلحة كان مصدرها ألمانيا، و كانت في غالبيتها أسلحة أمريكية كانت موجودة في قاعدة فرنكفورت، و قد كان تامزالي قد حصل على أسلحة داخل علب الزيت، و ابتداء من عام 1960 م دخلت أسلحة كبيرة إلى الجزائر و كان مصدرها الدول الاشتراكية خصوصا الصين عن طريق المغرب الأقصى [1] .

كما كلف عبد الحفيظ بوصوف الدكتور إدريس بمسؤولية شراء السلاح انطلاقا من مراكش و حتى أوربا ، و قد تسلم هذا الأخير مبلغ مليون دولار من بوصوف لشراء الأسلحة و الذخيرة، و قد قام بإيداع المبلغ ببنك الاتحاد السويسري بزيوريخ حتى يرتب لصفقة السلاح مع التاجرين الدوليين المتخصصين في عمليات التهريب و هما الفرنسي " فراي " frey و الدانماركي أريكسون Itiksn، و كان هذين التاجرين يمثلان شبكة التسليح الأوربية التي كانت تنشط في ألمانيا، و قد اتفق الدكتور إدريس معهما على صفقة سلاح تتضمن هاونات و رشاشات و بنادق كانت موجودة بمخازن مخلفات الحرب الثانية بألمانيا الغربية، و قد وعد التاجران الدكتور إدريس بإمكانية معاينة السلاح بأنواعه بعد توقيع العقد الإبتدائي معهما ليتسنى لهما طمأنة المسؤولين الألمان على جدية هذه العملية، وقد وقع الدكتور إدريس لهذين التاجرين العقد، و لكن الثورة لم تتمكن من الحصول على هذه الأسلحة الألمانية بسبب تماطل التاجرين، مما جعل الدكتور إدريس يقتنع بأنه وقع في عملية نصب، وهذا ما جعله يتصل بقائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف لشرح ملابسات القضية، و قد تدخل هذا الأخير لدى السلطات المصرية من أجل تسوية المشكلة ، و فعلا سافر فتحي الديب يوم 15 جانفي 1957م و التقى بالدكتور إدريس بسويسرا[2].

وقد تم تكليف محامي سويسري من أجل استعادة المبلغ الذي هو بالبنك لصالح الدكتور إدريس بعد أن تفهم المحامي ما يعانيه موكله من إحراج أمام قادة الثورة[3].

تمكن المحامي السويسري من عقد لقاء برئيس مجلس إدارة البنك، والمستشار القانوني للبنك، و تم الاتفاق على تجميد المبلغ لمدة

---

[1] Ibid, P 480

[2] فتحي الديب، مرجع سابق ص – ص 309-313.

[3] المرجع نفسه، ص 309-314.

شهر على أن يقدم فراي وأريكسون عقود شحن الأسلحة ممضاة من طرف الدكتور إدريس، و في حالة عدم تمكن التاجرين من ذلك يحق للدكتور إدريس سحب المبلغ و التصرف فيه، و قد التقى الدكتور إدريس بكل من فراي وأر يكسون وأبلغاه أن شحنة الأسلحة جاهزة في مخازن الجيش الألماني بها مبورغ، و ما على الطرفين إلا الذهاب لها مبورغ لمعاينة الأسلحة، و فعلا وصل الدكتور إدريس وفتحي الديب إلى هامبورغ يوم 18 جانفي 1957م وقد تفاجأ بالخبر الذي نقله إليهما أريكسون ومفاده أن الألمان قد غيروا موقع الصفقة من هامبورغ إلى منطقة حدودية قرب برلين، و أن السلطات الألمانية ترفض بيع أي سلاح ما لم تكن الصفقة باسم فراي وأريكسون، و ألح التاجران على تمويل الصفقة باسمهما للحصول على السلاح، لكن الدكتور إدريس رفض ذلك، وبقي أريكسون و فراي على اتصال بالسلطات الألمانية و في الأخير أكد التاجران أن صفقة السلاح الألمانية ليست شاملة لكل الأنواع و أن هناك أسلحة بالسويد يمكن الحصول عليها بسهولة و هي جاهزة و تتضمن هاونات وأسلحة خفيفة[1] .

تتمثل أسلحة السويد في مدافع هاون عيار 47 مم ، و أسلحة رشاش عيار 9 ملم و بنادق عيار 7,9 ملم بالإضافة إلى القنابل اليدوية و الذخائر المختلفة، و هذه الأسلحة كانت موجودة في أحد معسكرات الجيش السويدي في إحدى الغابات على بعد 30 كلم شمال استكهولم، و بعد تجريب هذه الأسلحة في إحدى غابات التدريب تعذر أر يكسون وفراي بضرورة تأجيل البت في موضوع الأسلحة السويدية وأن الأسلحة الألمانية جاهزة بمدينة ميونيخ، وفور وصول الدكتور إدريس إلى ميونيخ في 27 جانفي 1957م جاءه أريكسون ليخبره بأن السلطات الألمانية لم توافق على البيع من مخازن الحرب، و أن هذا التاجر قد اتصل بمندوبيه في النمسا و الذي تربطه علاقات مع تجار الأسلحة بفينا، وسوف يمكنهم من الحصول على جميع أنواع الأسلحة المطلوبة و الذخيرة و بكميات كبيرة، و فعلا سافر الطرفان إلى فينا و تم الالتقاء بشخص يدعى فرانز متخصص في تجارة الأسلحة[2].

[1] فتحي الديب، مرجع سابق ص – ص 309-314.

[2] المرجع نفسه، ص – ص 309-314.

وقد عرض على الدكتور إدريس الحصول على صفقة سلاح إنجليزية تتمثل في بنادق ورشاشات برن، و قنابل يدوية من نوع ميلز، و كذا بنادق و رشاشات ألمانية وكميات من الذخيرة و سوف يتم الحصول على هذه الأسلحة التي هي من مخلفات الحرب العالمية الثانية من تشيكوسلوفاكيا .[1]

لقد تم التفاهم على مبدأ الشراء من الحكومة التشيكية، و قد تم الاتفاق على ضرورة معاينة الأصناف قبل اتخاذ القرار النهائي، و قد أبلغ فرانز الدكتور إدريس و فتحي الديب يوم 1957/01/28م على استعداد المسؤول التشيكي صديق تاجر السلاح لإستقبالهما، وفعلا توجها إلى المكتب التجاري للسفارة التشيكية و ما إن دخلا حتى قدم المسؤول نفسه بصفته المستشار التجاري لسفرة تشيكوسلوفاكيا، و قد أكد المستشار أنه على علم بحاجة الوفد لأنواع الأسلحة البريطانية وكذا الذخيرة و أنه على استعداد للبيع وأن هذه الأسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، كما توجد بهذه المخازن أسلحة من نوع ألماني و أنها جميعا في حالة جيدة، و أكد المستشار أنه على علم مسبق بوجهة هذه الأسلحة، ولكن تفاديا لعدم التورط في مشاكل مع فرنسا، فإن البيع سوف لن يتم باسم الجزائر، وأنهم على استعداد لإتمام الصفقة لكن باسم الحكومة المصرية التي وافقت على ذلك و قد تم إخراج كل من تاجري السلاح فرانز و زميليه فراي و أر يكسون، ليتم التعامل مباشرة بين الحكومة المصرية والتشيكية [2] .

وقد تمكن الدكتور إدريس من وضع حد سياسة المماطلة و التلاعب لتاجري السلاح فراي و أريكسون بعد أن تمكن من الحصول على عقد السلاح الأول منهما وعدم التوقيع على عقد السلاح الثاني بعد أن تظاهر بمراجعة بنود العقد الثاني ثم انتابته ثورة غضب مصطنعة، و رفع مسدسه متخذا حركات تهديدية حيث توعد بقتل الجميع ثم الانتحار بعدما اتضح له ما شملته بنود العقد الجديد من سرقه فراي و زملائه للثورة وللشعب الجزائري، وتبين له أن هذا العقد هو نهب لأموال المناضلين الجزائريين، و في هذا الجو المملوء بالانفعال غادر الدكتور إدريس الفندق و المسدس بيده ناسجا خيوط مسرحية مكنته من

---

[1] فتحي الديب، المرجع نفسه، ص – ص 315-318.

[2] المرجع نفسه، ص ص 317-320.

التخلص من هذين التاجرين اللذان حاولا الاحتيال عليه وعلى الثورة الجزائرية.[1]

مع تشكيل الحكومة المؤقتة الأولى في 19 سبتمبر 1958م استأنف سي مصطفى نشاطه المتعلق بجمع السلاح من أوربا و كان ينشط تحت إدارة بوصوف الذي عين على رأس وزارة الإتصالات العامة، و كما ألحق التسليح بوزارة بوصوف في الحكومة المؤقتة الثانية في جانفي 1960 م، عين سي مصطفى مسؤول قسم أوربا للإمداد العام، و أخذ يباشر مهامه المتعلقة بشراء و جمع الأسلحة إنطلاقا من كولونيا بألمانيا الإتحادية و كانت مهمة قسم أوربا تتمثل في تسليح إتحادية الجبهة بفرنسا بالإضافة إلى الولايتين الثالثة و الرابعة، وانطلاقا من هذه المحطة تم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة انطلاقا من مدينة كولونيا، وكما ذكرنا سابقا فقد استغل قسم أوربا إبرام صفقة زيت لفائدة آل تامزالي المشهورين بالتجارة في مادة الزيت و قد تم ملأ براميل الزيت بالأسلحة ، حيث كانت الصفقة تحوي 200 برميل، و قد وضع في كل برميل قطعتي سلاح، و تم نقل الشحنة على متن باخرة فرنسية من تونس إلى الجزائر، كما كانت هذه المحطة تستقبل السيارات السياحية حيث كانت تخبأ بها الأسلحة، ثم بعد ذلك تنقل هذه السيارات إلى فرنسا، و إلى الجزائر .[2]

وقد كان ينشط في إطار شبكات تهريب السلاح العديد من المناضلين الجزائريين ومن هؤلاء المجاهد علي مزيان من مدينة معسكر و قد كان هذا الأخير يتولى تهريب السلاح و الذخائر في الشاحنات انطلاقا من المغرب إلى الجزائر في صناديق الخضار و البطيخ أو في خزانات الوقود، و قد كان يرافق أحيانا شحنات كبيرة في القطار، و هناك أيضا أحمد العربي من البليدة الذي كان يقوم بتهريب السلاح و الذخيرة و الأموال في سيارته من المغرب عبر إسبانيا و فرنسا إلى الجزائر، و استمر في نشاطه إلى غاية الإستقلال بالإضافة إلى أنه كان يرسل الرسائل الرمزية[3]

---

[1] فتحي الديب، المرجع السابق، ص 320.

[2] محمد عباس، مرجع سابق ، ص ،ص 168 ، 169.

[3] محمد صديقي، مرجع سابق ص 101.

ويشير المجاهد علي مزيان * أن نشاطه في إطار شبكة تهريب السلاح المتعلق بشراء السيارات بهدف استخدامها في المهام السرية و إيداعها في مآرب الاتصالات لإدخال تغيرات عليها من حيث اللون و الشكل، ثم الحصول على أوراق مزور و بعد ذلك يتم تعبئة تلك السيارات بالسلاح و إدخالها إلى و من العملاء الذين كانوا يتولون سرقة السيارات لصالح الشبكة الجزائرية كان هناك شخص (فيليب لودانج)، وقد كانت إدارة الاتصالات الخاصة تابعة في البداية للولاية الخامسة و لكن بعد نشوب خلافات متعلقة بشأن سرقة السيارات قرر العقيد هواري بومدين جعل الإدارة تابعة لهيئة الأركان العامة بصفة مباشرة.[1]

وكان أيضا ضمن الشبكة الجزائرية التي تنشط بأوربا المجاهد أحمد العربي من البليدة و الذي التحق بصفوف جيش التحرير عام 1956م ، و كان يحمل اسما ثوريا و هو سي الحواس، تم اعتقال هذا الأخير عام 1958 م من قبل السلطات الفرنسية التي مارست عليه كل أنواع و أشكال التعذيب، و بعد إطلاق سراحه سافر إلى باريس و التقى بالمجاهد عمر خوجة، و محمود دربالة و كان على معرفة شخصية بهما، و بعد لقاءات متكررة في مقهى ريشاليو و الكاردينار طلب من هذا الأخير الالتحاق بشبكة الإتصالات الخاصة، وذلك بفرض القيام بمهمات سرية إلى الجزائر عن طريق سيارته، و لم يعمل سي الحواس أن المهمة هي نقل السلاح، وكانت أول مهمة تم تنفيذها من طرفه هي نقل مبلغ من الأموال من الدائرة الأولى إلى الدائرة الخامسة في باريس حيث سلم المبلغ لعمر خوجة في مقهى سان ميشيل و بعد عودة سي الحواس إلى الجزائر اتصل به محمد بودربالة و طلب منه السفر إلى مرسيليا بسيارته لمقابلة شخص في شركة الطيران الفرنسي AIR France قرب محطة سان شارل و قد تم تحديد موعد اللقاء، و كان المناضل الذي التقى به سي الحواس يدعى محمد مصباحي و هو العميل الرئيسي للشبكة في مرسيليا، و قد سلم هذا الأخير رسائل سرية لسي الحواس و طلب منه الذهاب إلى إسبانيا و بالضبط إلى مطعم (كا مبينغ سكاندينافيا) بالقرب من مدينة اليكانت، حيث اتصل بصاحب

---

* مناضلا سابق في حزب الشعب الجزائري إلى غاية عام 1951م من مواليد مدينة معسكر

[1] محمد صديقي، المرجع السابق، ص 103- 104.

المطعم المدعو بلقاسم مرابط ثم انتقلا معا إلى برشلونة حيث إلتقيا بشخص يدعى مراد و بعد أن تسلم الرسائل طلب من سي الحواس أن يعبر بسيارته مضيق جبل طارق إلى طنجة، و عندها وجد شخص يدعى "جان جان " و بناء على اتفاق مسبق، تسلم هذا الأخير سيارة سي الحواس ثم بعد ذلك طلب من سي الحواس الانتقال بالسيارة من المغرب إلى إسبانيا، و قد تم ترتيب مكان للسيارة في باخرة مرسيليا التي ستبحر إلى الجزائر ، و في مرفأ الجزائر كان هناك عملاء الشبكة يعملون مع الجمارك، و قد تم نقل السيارة بعد وصولها إلى الجزائر إلى البليدة لإفراغ شحنة الأسلحة، و كان سي الحواس يتقاضى من إدارة الاتصالات الخاصية مبلغ 400000 فرنك فرنسي قديم، و كان هذا الخير لا يعلم أن سيارته يهرب فيها السلاح، و قد ظل ينشط في الشبكة حتى الاستقلال [1] .

ومن بين الذين كانوا ينشطون في الشبكة أيضا حاج بشير صديقي * كانت مهمته إرسال الرسائل بالطريقة الرمزية (الشيفرة)، و كان هذا الأخير على اتصال بأحد الموظفين الجزائريين في وزارة المالية (قسم براءة الذمة)، و كان هذا الموظف بحكم عمله على علم بأسماء الجزائريين الراغبين في الحصول على جواز سفر للذهاب إلى المغرب، وبالتالي كان هذا الموظف يزود بشير صديقي بأسماء الجزائريين الذين يدخلون المغرب، وهذه السماء تحول إلى قيادة الاتصالات الخاصة ليكونوا على علم بقدوم هؤلاء، و من ثم يمكن توظيف من يختاروه للعمل في إطار شبكة التسليح [2] .

كما كان ينشط في إطار الشبكة الطيب نيمور* و قد كان يعمل في مخابرات جيش التحرير، ثم انتقل إلى ليبيا و مصر و أخيرا المغرب، و في عام 1958م اشتغل بالمحاماة بعد أن توقف عن نشاطه في جيش و جبهة التحرير، لكن لم يلبث أن اتصل به أحد المناضلين و طلب منه العمل في شبكة الإتصالات الخاصة، و أصبح على علاقة برجل فرنسي بالمغرب الأقصى " لويس كومبريديه" و قد كان هذا من

---

[1] محمد صديقي، مرجع سابق ، ص – ص 105-110.

* من مدينة سعيدة و هو مناضل في حزب الشعب الجزائري ، سجن عام 1945م على أثر مجازر 08 ماي 1945م، انتسب إلى شبكة الإتصالات الخاصة أثناء الثورة التحريرية بالمغرب الأقصى .

[2] محمد صديقي، المرجع نفسه، ص 114.

* من مواليد 1920م بمدينة معسكر .

اليمين المتطرف الذي يحقد على الجزائريين، و لكن عن طريق الإغراء بالمال تم تسخير هذا الأخير للقيام بمهمات لصالح الثورة لا سيما و أنه كان يملك مكتبا مهمته تسهيل نقل أثاث الفرنسيين الذين كانوا يغادرون المغرب بعد استقلاله باتجاه الجزائر أو فرنسا، و قد عرض أمر العمل على " لويس" مقابل المال فأبدى رغبه، و قد كانت شبكة الاتصالات الخاصة تعطيه قائمة بالأثاث المراد نقله للجزائر مع أسماء أصحاب الأثاث، و كان " لويس كومبريديه " يضع في الأثاث الإطار الذي يوضع فيه السلاح المهرب، و كان يراعي في صناعته المتانة، وكان أعضاء شبكة الاتصالات الخاصة يتولون تعبئة الأثاث بالسلاح .[1]

كانت المخابرات الفرنسية تقتفي آثار شبكات التسليح في أوربا، و قد ألقت مصالح الأمن الفرنسية القبض على أشخاص كانوا ينشطون ضمن شبكة جونسون، وقد تمت محاكمة ثلاث أشخاص في شهر مارس 1958م، و يتعلق الأمر بقسيس تابع للمذهب البروتستانتي، و طالبة كاثوليكية و طالب مسلم، و قد تلقت الطالبة " فرنسين رابيني " «Francine Rapiné » حكما بثلاث سنوات سجنا لأنها أكدت أمام القاضي أنها تريد أن تتوقف الحرب الطاحنة في شمال إفريقيا و أن تنال الجزائر استقلالها التام، أما القسيس " ماثيو ابكوب " « Mathiot écope » فقد حكمت عليه المحكمة بثمانية أشهر سجنا .

و في نفس الشهر دوت ما يسمى بقضية براد " La faire du prada" الأوساط الفرنسية و خاصة جبهة ليون، و تتعلق هذه القضية بتورط رجال دين و هم الآباء تشار Chjare و مقنان « Magnin » و الراهب كارترو « Carteron » الذين اتهموا بالمساس بالأمن الوطني الفرنسي بمشاركتهم في نشاط لشبكة اجتماعية تابعة لجبهة التحرير الوطني، وقد تم إلقاء القبض على 12 جزائريا حيث تم تعذيبهم، وقد احتج الكرادلة التابعين لكنيسة برادو في سان فونس في منطقة ليون على العنف والتعذيب الذي لحق بالجزائريين[2] .

و في 05 سبتمبر سنة 1960م في إحدى المباني القديمة بباريس كانت محاكمة شبكة جونسون التي آثارت ضجة كبيرة ، لا سيما و أن

[1] محمد صديقي، المرجع السابق، ص 115، 116.

[2] Henry Alleg. Op cit p 235 236

هذه الشبكة كانت تمثل مصدر دعم لوجستي مهم لفيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، و قد كان ضمن المحاكمين 18 فرنسيا و 06 جزائريين يدافع عنها 26 محاميا، و قد تميزت قاعة المحكمة بحدوث نقاشات حادة، و طرح حقائق جارحة تعبر عن فضائح الاستعمار الفرنسي، كما أكدت هذه الحقائق شجاعة بعض الفرنسيين الذين أعطوا صورة أدهشت الحاضرين في حلبة المحكمة حول حقائق الثورة الجزائرية، التي كان الرأي الدعم الفرنسي لا يعرف عنها الشيء الكثير، و قد كان المتهمين من عدة شرائح للمجتمع الفرنسي فهناك أساتذة وممثلين، و كتاب و قد أخذت أسماء هؤلاء الذين ينتمون لهذه الشبكة حيزا كبيرا على صفحات الجرائد، وقد كان هدف المحكمة هو تسليط أقصى العقوبات على المتهمين من أجل قطع الدعم اللوجستي عن الثورة الجزائرية. [1]

بتاريخ 28 مارس 1962 وصلت إلى المغرب الأقصى حوالي عشر سيارات جاءت من الجزائر عن طريق إسبانيا و فرنسا بهدف ملأ خزاناتها بالسلاح، و كانت أربع سيارات تابعة للولاية الأولى، و سيارتان للعاصمة، و سيارة للولاية الثانية، وسيارتان للولاية الخامسة، و قد أصبحت السيارات جاهزة أوائل شهر ماي 1962 م و قد استلم كل عميل سيارته، و كان من بين العملاء فرنسيان هما شامبو وجاكلين اللذين انطلاقا في المقدمة، وقد توجهت السيارات دفعة واحدة نحو الحدود الإسبانية، و قد أثار هذا التحرك شكوك سلطات الأمن عبر الحدود، مما جعلها تدقق عمليات التفتيش و تمكنت من كشف مخابئ ست سيارات، و قد تم اعتقال سبعة جزائريين، بينما السيارات الأربعة التي كانت في المقدمة تمكنت من عبور الحدود الإسبانية ، و على إثر اكتشاف هذه السيارات المحملة بالأسلحة قامت السلطات الإسبانية بغلق حدودها بين المغرب الأقصى وفرنسا لمدة 24 ساعة، و قد خضع الموقوفين لتحقيق مركز لمعرفة الشبكة التي تتولى تهريب السلاح ومصادره و الوجهة التي سيصل إليها، و قد كان الإسبان في عهد الجنرال فرنكو يخشون من أن يكون السلاح موجها للمعارضة الإسبانية، و قد حاول الموقوفين إقناع السلطات الإسبانية أن السلاح وجهته الجزائر لكن لم يكن الجواب مقنعا للسلطات الإسبانية، وقد تم

---

[1] Ibid, p 231

إيداع المحتجزين سجن خاسيراس و بعد شهرين قدموا للمحاكمة، وكانت التهمة الموجهة إليهم هي التهريب، و قد دافع هؤلاء عن أنفسهم على أساس أن السلاح ليس موجها ضد إسبانيا، وإنما هو للدفاع عن الجزائر، و أن هذا العمل يمثل واجبا وطنيا، وقد تم تحويل المتهمين إلى مدريد لإستكمال التحقيق، و هنا تدخلت الحكومة المؤقتة رسميا لدى الحكومة الإسبانية وتمكن الموقوفين من الخروج من السجن في 16 سبتمبر 1962 م ، و لعل ما جعل السلطات الإسبانية تتشدد مع هؤلاء الموقوفين هو أن أعضاء الشبكة السرية كانوا يستخدمون في تنقلاتهم بطاقات تعريف و جوازات سفر متعددة، و ذلك بهدف تضليل المخابرات الفرنسية التي كانت تسعى جاهدة لكشف مهربي السلاح[1] .

وبذلك واجهت مهمة إيصال الأسلحة إلى الحدود الغربية عدة صعوبات ومشاكل، لأن شبكات التسليح و التجار المتخصصين في هذا الميدان كانوا يخترقون من طرف الاستخبارات الفرنسية، مما يؤدي ببعض تجار السلاح إلى إعطاء معلومات عن مصادر الأسلحة و الوجهة التي ترسل إليها، و قد تم اغتيال العديد من عناصر شبكات السلاح، كما عملت السلطات الفرنسية على اعتراض سبل السفن التي كانت تمر عبر رأس الرجاء الصالح و التي تأتي من آسيا باتجاه كوناكري بغينيا حتى لا يتم تهريب الأسلحة عبر الحدود الجنوبية للجزائر . [2]

3- إيصال السلاح إلى الجزائر:

أ- عبر الحدود الشرقية:

تمكنت الثورة الجزائرية من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة من أوربا، خاصة تشيكوسلوفاكيا حيث تم إبرام صفقة سلاح بينها و بين الحكومة المصرية، وكان التشيك على علم بأن هذه الأسلحة سوف تصل إلى الجزائر، ونتيجة حرص تشيكوسلوفاكيا على عدم التورط في أية مشاكل مع السلطات الفرنسية كان لا بد من تولي المصريين أمور الشحن إلى القاهرة، و كانت الأسلحة التي حصلت عليها الثورة من أوربا الشرقية متنوعة منها الأسلحة الغربية كالبريطانية والألمانية وتتمثل في الرشاشات ماط M 42 ومدافع

[1] محمد صديقي، المرجع السابق، ص 99- 100.

[2] Abdelmadjid Bouzbid – Op- Cit P 57.

الهاون 82 ملم و الرشاشات القصيرة 9 ملم بالإضافة إلى القنابل اليدوية والبنادق عيار 7,92 ملم، وقد كان ثمن صفقة الأسلحة حوالي مليون دولار وقد اشترطت السلطات التشيكية ضرورة استلام المبلغ قبل الشحن، و فعلا تم ذلك و بوشر في شحن الصفقة من براغ لتصل بولندا وبعد ذلك شحنها على المركب مرشيليوسكي MLARCHLEWSKI الذي غادر ميناء بولندا يوم 18 أفريل 1957، و قد وصلت ميناء الإسكندرية يوم 03 ماي من نفس السنة، و قد تم نقل كميات كبيرة من هذه الأسلحة بطريقة البر فيما يخص الجبهة الشرقية عن طريق بعض التجار الليبيين بواسطة شاحنات النقل، و قد تسلم الدفعة الأولى من الإمداد علي محساس[1] .

وبفضل مساعدات الدول الصديقة و المتعاطفة مع الثورة كان من الطبيعي أن تتغير معادلة نقل الأسلحة و ذلك تماشيا مع الوفرة المتزايدة، و قد أقامت الحكومة المؤقتة حظيرة خاصة لوسائل الشحن المختلفة لنقل الأسلحة من موانئ مصر و ليبيا و تونس إلى الحدود الشرقية و الغربية، و للإشارة فإنه قبل 1956 م كانت قيادة الثورة تعتمد على مساعدات الحكومة المصرية من الأسلحة و تبرعات بعض الليبيين ، لكن بعد 1958 م تم نقل كميات كبيرة من الأسلحة من عديد الدول الأوربية إلى مصر سواء بالإسكندرية أو مرسى مطروح، أو مستودع السلوم على الحدود المصرية الليبية [2] .

وكانت بواخر السلاح تقوم بنقل شحنات كبيرة من الأسلحة، لا سيما بعد أن تم تأسيس وكالة الشرق * للنقل البحري بمساعدة السلطات المصرية، و قد تم نقل كميات من الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا و روسيا إلى الثورة الجزائرية عن طريق مصر، وقد اكتشف العقيد عمر أوعمران مسؤول الدعم اللوحستي عام 1957 أن المصريين كانوا يحتفظون بالسلاح الجيد الآتي من أوربا وآسيا، ويسلمون للجزائريين أسلحة قديمة وأحيانا غير صالحة، و قد نشط العقيد عبد

---

[1] فتحي الديب، مرجع سابق . ص، ص 323، 324.

[2] محمد عباس، نفس المرجع . ص 16.

* بعد شراء المركب دفاكس من اليونان ، اجتمع فتحي مع زكريا محي الدين ، و تم دراسة المشروع متعلق بإنشاء شركة للملاحقة البحرية تمتلك المركب دفاكس كمرحلة أولى يليها بعد يليها بعد ذلك التوسع بشراء مركب ثان لتغطية تهريب السلاح ، و كان المشروع يتضمن إنشاء الشركة باسم الشركة الشرقية للملاحة و التجارة برأس ماس 20.000 جنيه و هي قيمة ثمن السفينة دفاكس ، و قد كان مدير الشركة عصمت الديب ، و قد تم تسجيل الشركة في 1956/06/28م

الحفيظ بوصوف على الحدود الغربية حيث كانت له اتصالات بإسبانيا و المغرب من أجل الحصول على السلاح، و قد برز على الساحة اللوجستية أنذاك محمد يوسفي، و قد أصبح الناضور القاعدة اللوجستية للتموين بالسلاح لصالح جيش التحرير الوطني .[1]

من أجل تسهيل نقل الأسلحة عبر الحدود الشرقية تم وضع قواعد و مخازن خاصة بالأسلحة انطلاقا من الإسكندرية و مرسى مطروح بالقاهرة أما في ليبيا فقد أنشأت الثورة الجزائرية قواعد متعددة عبر التراب الليبي لتسهيل الإتصالات و التنقل و للتنسيق في مجال عبور قوافل التسليح و أهم هذه القواعد قاعدة طرابلس وبنغاريا، لا سيما و أن الإمداد بالسلاح لم يتوقف فقد تسلم مندوب الحكومة الجزائرية عرعار لخميسي شحنة كبيرة من الأسلحة كان مصدرها الصين الشعبية، و قد تم تخزين السلاح و الذخيرة بمخازن مرسى مطروح يوم 1959/06/15م و هذه الأسلحة كانت متنوعة فهناك البنادق الرشاشة من نوع تومسون، و الرشاشات الخفيفة و الثقيلة، و مدافع الهاون عيار 60 ملم، و 81 ملم ومدافع 57 ملم المضادة للدبابات هذا بالإضافة إلى الذخائر والمتفجرات، و سوف تنقل هذه الأسلحة فيما بعد عبر القواعد الموجودة في ليبيا إلى تونس. [2]

---

[1] Gilbert meynier.op cit p 476

[2] فتحي الديب، مرجع سابق ص ، ص 442، 443.

قاعدة طرابلس :

في سنة 1957 م تم فتح مقرات لجبهة التحرير الوطني في عمارة كانت تشكل المكتب و مقر الإقامة لأعضاء البعثة و من ضمن هؤلاء عبد المجيد بوزيد، و كمال ساكر ومحمد طالب، و أحمد سليم أعضاء المكتب في طرابلس بالإضافة إلى ذلك كانت هناك قاعدة سرية تنشيط في جنوب المدينة وكان فيها عبد الله نواورية، و علاوة عثامنة، وبزاودة عمار، و بعض الجنود المكلفين بتمرير السلاح إلى تونس، و هذه القاعدة كانت تملك سيارة جيب قديمة، وشاحنة بيدفور 4X4 و في ظل غياب الهياكل و الوسائل كان هؤلاء جميعا يقومون بجميع المهام[1].

و قد ذهب العقيد أوعمران رفقة مجموعة إطارات جيش التحري و الطلبة إلى ليبيا في مهمة تفتيش و اتصال مع السلطات الليبية، و بعد هذه الزيارة بدأ يطرأ تطورا إيجابيا على الهياكل، و قد ذهب القائد إيدير رفقة ضباط سامين من جبهة التحرير الوطني لتنظيم مهمة أساسية ساهم فيها مكتب جبهة التحرير في طرابلس و هذه العملية الكبيرة سميت (GHAT) ، و هي تتمثل في فتح جيش التحرير لجبهة قتال جنوبية و ذلك بمهاجمة القوات الفرنسية التي تتولى حراسة الحقول البترولية و كان أو ل هجوم في 03 أكتوبر 1957 م، وقد قام العقيد أوعمران بتنصيب المناضل بشير قاضي على رأس قاعدة طرابلس، بينما تم نقل خميسي عرعار إلى القاهرة .

و في نهاية أوت 1957م إثر زيارة الرئيس التركي جلال بيار إلى ليبيا تم استدعاء وفد جبهة التحرير الوطني في مأدبة عشاء على شرف الرئيس التركي، و تمت محادثات مع رئيس الوفد الجزائري و رئيس تركيا الذي أبدى تعاطفا مع الثورة الجزائرية و قد وعد بتقديم مساعدات تجسدت بعد ذلك بإرساله 5000 مسدس آلي من نوع موزير، و ذخائر للبنادق الرشاشة MG34 ، MG42 .[2]

قاعدة بنغاري :

في أكتوبر عام 1957 تم فتح مكتتب جبهة التحرير في بنغاري و كان على رأسه عبد المجيد بوزبيد رفقة محمد طالب و تم استقبالهم من طرف لجنة المساندة للثورة الجزائرية الليبية (الإخوة بن موسى،

---

[1] abdelemadjid Bouzbidi Op- Cit P-P 41-43

[2] Ibid, P-P 41-43

والمغربي، والزاوي، محمد الجربي والشاوش) وهم تجار بالسوق التركي في بنغازي .

وقد كان مقر المكتب في عمارة مستأجرة في وسط المدينة استخدمت كمكتب ومقر إقامة، و قد التحق بالمكتب بعد ذلك الأخ سعد الدين نويوات، و كانت مهمتهم في البداية ربط علاقات مع الشعب، و التوعية و التحسيس بأهمية الثورة الجزائرية.[1]

وقد اتصل بوزيد بالجنرال الليبي بوقويتين قائد قوات الدفاع بالمنطقة من أجل تسهيل مهمة تمرير و حماية قوافل السلاح، و هذا القائد الليبي كان يقيم قرب قصر الملك الليبي إدريس السنوسي، و كانت الأسلحة في هذه الفترة تأتي من مصر إلى ليبيا عن طريق البر[2].

وكان يتم توصيل السلاح إلى الثكنة الموجودة في منطقة طرابلس عن طريق الشركة التي كان يمتلكها السيد عبد الله عابد السنوسي أحد أقرباء الملك، و هذه الشركة التجارية لها علاقات من السودان إلى شمال فزان، وكانت الشركة تمتلك حضيرة للشاحنات التي تنقل المؤن لمسافات طويلة في الصحراء، و كانت الأسلحة تعبأ من ميناء الإسكندرية إلى مرسى مطروح تحت رعاية الجيش المصري وكان الجنود الجزائريين يتولون مهمة الشحن و التفريغ، وعند وصول الأسلحة إلى طرابلس كانت تخبأ في ثكنات الشرطة في منطقة معزولة بغريان بمساعدة الصديق الوفي لجبهة التحرير الوطني النقيب ميلود أفندي و هو أول من أشرف على عملية شحن صناديق الذخيرة الثقيلة و الأسلحة بعد ذلك إلى تونس عبر ميناء زوارة في ليبيا إلى ميناء جرجيس في تونس، أو إلى الجرف محمولة على ظهور الجمال عبر الجنوب التونسي[3].

قبل سنة 1956 م كانت الأسلحة تأتي عبر الطريق البحري من شمال ليبيا ثم تمر إلى تونس ثم تنقل بعد ذلك على ظهور الجمال عبر الطريق البعيد عن المراقبة الفرنسية، وقد تمت الإستعانة بصيادين في الحدود البحرية الليبية التونسية من أجل تظليل و تمويه العدو عن تمرير السلاح ، خاصة بعد أن تم إقامة ثكنة عسكرية للجيش الفرنسي

---

[1] abdelemadjid Bouzbid:Op- Cit , P 43.

[2] Ibid. P-P45-44.

[3] Abdelemadjid Bouzbid,Op- Cit. P-P45-44.

في بن قردان و قد كانت الأسلحة من ميناء زوارة إلى جرجيس تحت إشراف محساس، و بعد ذلك يناوبه بن عودة بالتعاون مع والي مدنين ليصل السلاح بعد ذلك الجزائر و قد كان هناك رجال أبطال من أمثال عثامنة و يوس عبد الرشيد يخاطرون بحياتهم لعدة مرات، وذلك بنقلهم شحنات من الأسلحة بواسطة شاحنة بيدفور و قد كانت وسائل النقل غير موجودة بليبيا عام 1957م نظرا للرقابة الشديدة، و كان المسؤولين الجزائريين ينتقلون خفية، و يوكلون مهمة نقل الأسلحة إلى المتعاطفين الليبيين و عندما تم تأمين الطريق وقواعد التموين، تم شراء عدة سيارات خفيفة للإتصال و توزيع البريد، و في سنة 1958م حصل جيش التحرير على شاحنات من نوع " فيات " " مارسيدس" و "لانسيا" لحمل السلاح وقد كان الطريق الذي تسلكه قوافل السلاح يعلم عنهم مسبقا لتتكفل مصالح الأمن بليبيا و تونس لتأمينها ، و حماية شاحنات نقل السلاح، و كان التنقل يتم ليلا دون استخدام الأضواء، و كانت الشاحنات تحمل المؤونة الكافية من الوقود و الماء لتجنب التوقف[1].

بعد تهيئة قاعدة رومل في ليبيا و التي وتبعد 40 كلم عن بنغازي أصبحت هناك حضيرة لإيواء الشاحنات و كان يتولى عملية الأمن جنود من جيش التحرير، و قد كانت عمليات تنقل الشاحنات بين مصر و تونس مرتين في الشهر بمسافة تقدر ب 12000 كلم حسب المراحل التالية :

المرحلة الأولى: مرسى مطروح بمصر إلى مساعد بليبيا .

المرحلة الثانية: من مساعد إلى الجبل الأخضر بليبيا .

المرحلة الثالثة: من الجبل الأخضر إلى بوكماش .

المرحلة الرابعة: من طرابلس إلى غار ديماو الحدود الجزائرية [2].

وقد علمت إدارة الثورة على إنشاء و تأمين شبكة مواصلات خاصة بها بعد أن حطمت فرنسا وسائل مواصلاتها وذلك بأن قامت بشراء معدات من ليبيا في أكتوبر 1958 من نوع شاحنة " فيات" مرسيدس 08 أطنان و06 شاحنات " لانسيا " وهذا التنظيم سمح

---

[1] Ibid, p p 49-51.

[2] Abdelemadjid Bouzbid,Op- Cit, p p 49-51.

بتسهيل الإتصال خاصة بعد فتح طرق جديدة تسلكها هذه الأخيرة ففي تونس مثلا تم توكيل الدعم اللوجستي للإخوة قنز ثم علي بوحصيلة، و للمؤن صالح قوجيل و للأمور المالية بوعكاز، و قد كان المقر بالصديقية، و خصص سيارتين كانتا ملك لجبهة التحرير في تونس، و شاحنتي رونو ملك للمقيمين الجزائريين بتونس خصصوا للعمليات العاجلة في نقل السلاح بين تونس و الحدود الجزائرية، و كذا لبعض المهام الخاصة باللاجئين، و كذا لإنجاز فدائية داخل المدن وكذا بعض العمليات الموجهة ضد خطي شال و موريس[1]، وتتكون قاعدة الدعم اللوجستي في تونس من 20 شخصا، و في سنة 1959 م ارتفع العدد إلى 96 شخص، ووصل العدد في جويلية 1962م إلى 300 شخص مع 40 شاحنة، مختصين في صيانة العتاد، و قد بلغت الشاحنات التي تم صيانتها 70 شاحنة و 150 سيارة، و قد دعت ضرورة امتلاك كل هذه المعدات إلى إنشاء هيئة للتنظيم و هيكلة المعدات، و كانت إدارة المواصلات تعمل على توفير المؤن، و الألبسة، وتوفير الأدوية للاجئين عبر الحدود، ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء اللاجئين أستخدموا كممر للسلاح والغذاء ، ووضع خطط واستراتيجيات عسكرية ضد القوات الإستعمارية ،و قد عرفت قاعدة التموين الشرقية بكونها محطة مجهزة بعديد الوسائل كالصيانة الميكانيكية، ومحطات الوقود، ووسائل الإتصال و سيارات الربط[2].

و فيما يتعلق بتنقل قوافل التموين كان هناك تنسيق بين جزائرين و بعض قيادات دول مناطق العبور، ففي مصر كان نقيب مرسى مطروح الملقب بعاطف ، والسلوم كان المكلف هو مصطفى عزة، و في ليبيا في حدود الخمس كان الجنرال الليبي بوغوتين، و في طرابلس الجنرال زنتوتي، و النقيب ميلود افندي الذي كان مكلفا بالشرطة.

أما بتونس فقد كان المكلف النقيب بن محجوب قائد الحرس التونسي بالتعاون مع والي مدنين، و والي الكاف، و هذا ما كان يضمن وصول المعدات و الأسلحة والمؤن بشكل مؤمن في جميع المراحل. [3]

---

[1] Ibid, P-P45-44.

[2] Abdelmadjid Bouzbid – Op- Cit, pp 49, 50.

[3] Ibid, p 59-58

في سنة 1960 م كانت ثلاث قوافل للسلاح شهريا مكونة من 06 شاحنات حمولة الواحدة عشرة أطنان تقطع المسافة الطويلة بين مصر و ليبيا ثم أصبحت عام 1961 م أربعة قوافل تنتقل شهريا بين مرسى مطروح و مخازن الأسلحة بليبيا حاملة ما بين 300 إلى 400 طن و لعل المسافة التي تم اجتيازها خلال هذه السنوات تصل إلى 04 مليون كلم بفضل الرجال الساهرين على قوافل التسليح، و لم يكن عدد السائقين يتجاوز 100 رجل فوصل إلى 300 رجل عام 1962م يتداولون على هذه المهام من حيث الشحن و التفريغ و القيادة و قد كان لسلاح الإمداد شهداؤه ، و قد وصل عددهم إلى حوالي 7000 على الأقل، و قد سقط جل هؤلاء أثناء عمليات إمداد الولايات بالسلاح بعد إقامة خطي شال وموريس [1].

ب- عبر الحدود الغربية :

بواخر السلاح :

بعد اندلاع الثورة الجزائرية كانت أول شحنة سلاح تم نقلها من مصر إلى ليبيا تحت إشراف أحمد بن بلة، وقد نقلت الأسلحة عبر اليخت إنتصار الذي كان تابعا للبحرية المصرية، وقد تم وضع الأسلحة و الذخيرة في صناديق صغيرة الحجم لتأمين نقلها بكل سهولة، ونظرا لخطورة المهمة أذيع في أوساط السلاح البحري أن اليخت إنتصار سيقوم برحلة تدريبية، وقد تم اختيار أحد الموانئ القديمة شرق طرابلس لإنزال الأسلحة بواسطة قوارب اليخت ثم بعد ذلك تم نقلها بالشاحنات، وقد تمت هذه العملية يوم 08 ديسمبر 1954 م، ونعد أول محاولة لتهريب السلاح وكانت بمثابة رحلة استطلاع وجس للنبض[2].

و كانت هذه الشحنة تحتوي على أسلحة وذخائر متنوعة ستحاول تعويض النقص الذي كانت تعانيه الثورة من السلاح في الأشهر الأولى من اندلاعها .

بعد نجاح هذه العملية بوصول أول شحنة سلاح للثوار الجزائريين عبر البحر، تواصلت الإمدادات بالسلاح عبر الطريق البحري لاسيما وأن الثورة الجزائرية بدأت تتوسع متجاوزة كل الصعاب اللوجستية، وقد أصبحت وهران منذ عام 1955 م تشكل

---

[1] Abdelmadjid Bouzbid – Op- Cit, pp 49, 50.

[2] فتحي الديب، مرجع سابق ص 63 .

جبهة جديدة للكفاح سواء قيادة العربي بن مهيدي أو عبد الحفيظ بوصوف بعد ذلك، وقد لعب هذان القائدان دورا كبيرا في تنظيم و هيكلة المنطقة الخامسة عسكريا وسياسيا فأصبحت تمثل قوة عسكرية في وجه الإستعمار الفرنسي، و متنفسا للثورة فيما يتعلق بالسلاح و الذخائر [1] .

وفي هذا الإطار اجتمع أحمد بن بلة مع فتحي الديب وعزت سليمان يوم 04 جانفي 1955م من أجل إمداد الجبهة الغربية بالسلاح و الذخيرة ، وتم استبعاد استخدام قطع الأسطول المصري للقيام بمهمة نقل السلاح، ولذلك اتجه التفكير إلى البحث عن إحدى السفن للقيام بهذه المهمة، فكان اليخت دينا الذي كان ملكا للملكة الأردنية دينا عبد الحميد استأجره منها حسن خيري دون أن يطلعها على المهمة التي سيقوم بها اليخت[2].

أبحر اليخت من بور سعيد بداية فيفري 1955 م وكان على متنه سبعة ضباط جزائريين تلقوا التدريبات في مصر، وقد تم اختيارهم للقيام بمهام قيادية في جبهة وهران، وهم محمد بوخروبة، ومحمد الصالح عرقاوي، وعلي مجاري، وعبد العزيز مشري، ومحمد عبد الرحمان ، ومحمد حسنين، وأحمد شنتوف و كانت الشحنة تضم أسلحة وذخائر و متفجرات موجهة لجيش التحرير الوطني، وجيش التحرير المغربي، و قد قسمت الأسلحة إلى ثلثين لجيش التحرير الوطني الجزائري، وثلث لجيش التحرير المغربي وقد تم تلقي الشحنة بالجبهة الغربية يوم 23 فيفري 1955م من طرف الأخ أحمد بن بلة [3] .

وكانت شحنة السلاح إلى حملها اليخت دينا معتبرة كما أنها كانت متنوعة بين بنادق ومسدسات ومدافع و ذخائر ، وقد تم استخدام اليخت مرة أخرى في 24 مارس 1955م من الإسكندرية نحو الحدود الغربية ، وقد توقف اليخت بالناضور وقد كان المسؤولين الجزائريين على استعداد تام لاستقبال شحنة الأسلحة، وقد تم إنزال الشحنة قبل الفجر حيث خاطر بتوقفه على بعد 20 متر من المنطقة المحررة، وأثناء عودته تعطل إثر اصطدامه بالرصيف، وفي الصباح تم العثور

[1] بسام العسلي ،مرجع سابق ص 53 .
[2] فتحي الديب، المرجع نفسه ص 83 .
[3] Abdelmadjid bouzbid , op.cit, p 91 .

عليه من طرف حراس الشواطئ الإسبان الذين جروه إلى ميناء الناضور للتحقيق، وبعد مفاوضات تم توقيف التحقيق و إخلاء سبيل اليخت[1].

و في شهر أوت 1955م قام الأخ أحمد بن بلة و علال الفاسي بشراء شحنة سلاح من إسبانيا تحتوي على 1000 قطعة سلاح وقد تم نقلها إلى ميناء مليلية عبر البحر، وهذه الأسلحة وزرعت على المجاهدين في الجزائر و المغرب الأقصى [2] .

ومع تطور الكفاح المسلح في الجزائر خلال الشهور الأولى من اندلاع الثورة، وأمام تزايد الحشود الفرنسية بهدف القضاء على الثورة الجزائرية ، كان لا بد من تكثيف عمليات الإمدادات بالسلاح من أجل توسيع رقعة الثورة و الوقوف في وجه الآلة الاستعمارية [3] .

وفي هذه الأثناء تم إعداد شحنة من الأسلحة لتأمين جبهتي وهران ومراكش، حيث تم تجهيز اليخت إتنصار، وأبحر بتاريخ 02 ديسمبر 1955م من ميناء الإسكندرية متجها إلى مكان الإنزال المحدد له [4].

وكانت الشحنة المحمولة مشكلة من بنادق رشاشة ومدافع وذخائر لمختلف الأسلحة، وكان ثلثي الشحنة موجها لجيش التحرير الوطني ، و الثلث الباقي لجيش التحرير المغربي، و في عرض البحر المتوسط أكتشف اليخت من طرف الطيران الفرنسي الذي أطلق نيران تحذيرية، وقنابل على اليخت من أجل التوقف، لكن الطاقم سرعان ما توجه صوب المياه الإقليمية الإسبانية، وقد تمكن اليخت من إفراغ شحنته بالناضور، وقد استلم الأسلحة الأخ محمد بوضياف، وأثناء تفريغ الأسلحة وقع حادثان و يجب الإشارة إليهما الأول يخص كلمة السر مع قائد اليخت، و الثاني يخص نقل الأسلحة من البحر إلى مكان التخزين، فقد تمكن الزورق الأول من توصيل جزء من شحنة السلاح

---

1 Ibid, Op- Cit. p 91.

2 Abdelmadjid bouzbid , op.cit, p 92 .

3 جوان جليسبي ، ثورة الجزائر ، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة 1966م ص 147 .

4 فتحي الديب المرجع السابق ص 126 .

، وفي حين تعطل الزورق الثاني الذي كان هو الآخر يحمل جزء من شحنة السلاح التي اختفت نهائيا و لم يتم العثور عليها.[1]

و بالرغم من المخاطر التي كانت تحيط بعمليات تهريب السلاح فإن الطريق البحري قد مثل الحل الأنجع لقادة جيش التحرير الوطني ، فقد كان للأسلحة المهربة عبر المنطقة الغربية و لشساعة المنطقة الخامسة دور كبير في إضعاف الجيش الفرنسي، وقد قدمت قيادة الثورة بالقاهرة في 21 جانفي 1956م مذكرة للرئيس جمال عبد الناصر شرحت فيها خطة العمل للأشهر الستة القادمة فيما يتعلق بسير العمليات العسكرية، وكذا الأسلحة و الذخائر المطلوبة [2] .

وعقب ذلك جرى لقاء أواخر شهر جانفي سنة 1956م بين ممثلي جيش التحرير الوطني و الرئيس جمال عبد الناصر تم فيه استعراض الأوضاع من مختلف الجوانب ، وقد أعطى عبد الناصر أوامره بالاستجابة لكل طلبات الثورة فيما يتعلق بنقل السلاح، وفعلا بتاريخ 20 جانفي 1956م غادر اليخت الأمل السعيد ميناء الإسكندرية [3] .

وكان اليخت محملا بشحنة من الأسلحة والذخائر، وقد توجه اليخت بالأسلحة إلى الجهة الغربية ، وقد تنقل أحمد بن بلة قبل ذلك إلى مدريد من أجل تهيئة الأجواء لتفريغ السلاح وقد أبدت السلطات الإسبانية موافقتها على ذلك لكنها تراجعت في أواخر الأمر مما اضطر اليخت من تغيير وجهته إلى الجهة الشرقية حيث أفرغ حمولته بميناء الصيد في زوارة[4].

و خلال سنة 1956م تم الإتفاق مع بعض المسؤولين الإسبان المختصين في تجارة الأسلحة على تهريب كميات من الأسلحة و الذخائر ، بعدما تم توقيع عقود خاصة بالسلاح بين إسبانيا و المملكة العربية السعودية لصالح الثورة الجزائرية، و في نفس الوقت جرت اتصالات حثيثة من أجل إيجاد مصادر للسلاح وذلك عن طريق شركات السلاح الإيطالية وتجار الأسلحة، وقد تم شراء السفينة ديفاكس من اليونان في فيفري 1956م ووصلت ميناء الإسكندرية أواخر شهر

---

[1] Abdelmadjid bouzbid op cit pp 92- 94 .

[2] مصطفى طلاس ، المرجع السابق ص149 .

[3] فتحي الديب ، المرجع السابق ص 168 .

[4] Abdelmadjid bouzbid, op cit p 95-96 .

أفريل من نفس السنة لتشرع في مهمة تهريب السلاح في إطار الشركة الشرقية للملاحة التي أصبحت السفينة ديفاكس تابعة لها لكونها تقوم بأعمال تجارية وذلك بغرض التمويه وتهريب السلاح في سرية تامة [1] .

وما إن أبدت السلطات الإسبانية موافقة لتهريب السلاح عبر السواحل الغربية بعد الاتصالات التي قام بها أحمد بن بلة لدى الإسبان، وكذا السلطان المغربي محمد الخامس حتى تم استخدام السفينة ديفاكس لنقل شحنات من السلاح إلى الجهة الغربية والوسطى والشرقية [2].

و بمجرد إنزال الشحنة المخصصة للجبهة الشرقية في ميناء زاورة يوم 13 ماي 1956م، توجهت السفينة نحو الشواطىء المغربية حيث أرست يوم 20 ماي 1956م بميناء سبتة ، وتم تفريغ شحنة السلاح بشكل سري بالاعتماد على زوارق صيد صغيرة .

إن نجاح تهريب السلاح عبر البحر أقنعت الكولونيل عبد الحفيظ بوصوف بفاعلية الطريق البحري وكان هذا الأخير قد تولى القيادة على رأس الولاية الخامسة بعد استشهاد العربي بن مهيدي [3] .

وبناء على الاتفاق مع قائد جبهة وهران عبد الحفيظ بوصوف وأحمد بن بلة، وبالتنسيق مع قادة الثورة على الحدود الشرقية أتخذ قرار بتكديس أكبر كمية من السلاح حيث تم الإعداد لنقل شحنة من السلاح على متن ديفاكس [4] ، وكانت شحنة السلاح مخصصة للجبهة الشرقية و الغربية حيث أنزلت شحنة الجبهة الشرقية بميناء زاورة ، والشحنة الخاصة بالمنطقة الغربية تم تفريغها بالمكان الجديد قرب ميناء مراكش يوم 26 أوت 1956م ، وقد كانت نهاية مهمة السفينة ديفاكس مأساوية ففي شهر أكتوبر سنة 1957م ، عندما كانت السفينة تنقل كمية من السلاح باتجاه سوريا، ثم تحطيم السفينة من طرف البحرية الإسرائيلية في شرق المتوسط [5]، ومع بداية الأسبوع الأول من شهر أكتوبر 1956م ثم الانتهاء من كافة الإجراءات اللازمة لتعبئة شحنة جديدة من السلاح للثورة الجزائرية على المركب الجديد المسمى

---

[1] فتحي الديب ، المرجع السابق ص 168-169 .

[2] مصطفى طلاس ، مرجع سابق ص 151 .

[3] Abdelmadjid bouzbid: op cit 99

[4] فتحي الديب ، نفس المرجع ص151 .

[5] Abdelmadjid bouzbid op cit p 101 .

آتوس * ، حيث لم تقتصر هذه الشحنة على المعدات العسكرية فقط بل كان بالسفينة مجموعة من المناضلين الجزائريين ثم تدريبهم بمصر على أجهزة اللاسلكي وأدوات التفجير، وقد تمت تعبئة هذه الشحنة صباح 04 أكتوبر سنة 1956م على متن المركب آتوس الذي غادر الإسكندرية [1]، وكان من المنتظر أن يصل المركب إلى خليج كابوديو "cabodio" وهو مكان الإنزال، إلا أن السلطات الفرنسية تمكنت من توقيف المركب وتم اقتياده إلى قاعدة المرسى الكبير، وحسب السلطات المصرية قد يكون إبراهيم النيال الذي كان المركب آتوس مسجلا باسمه هو من دل السلطات الفرنسية على اتجاه شحنة السلاح المهربة، وهكذا تمت مصادرة كمية كبيرة من السلاح كانت الثورة الجزائرية بأمس الحاجة إليها، وقد وجدت فرصة مناسبة للقيام بحملة دعائية ضد مصر، ولم تتوقف عند هذا الحد بل قامت بتقديم شكوى ضدها في مجلس الأمن بحجة تدخلها في شؤون الجزائر ودعمها للثورة[2] .

وخلال شهر ماي سنة 1957م تسلم المجاهد محمد الهادي عرعار شحنات من الأسلحة ثم نقلها على متن المركب الإسباني إخوان إيلوكس الذي غادر ميناء الإسكندرية إلى ميناء سبتة بالمغرب الأقصى [3] .

كما حملت سفينة شحن بلغارية أسلحة وذخائر خاصة بجيش التحرير الوطني ، وقد تم تفريغ الحمولة بميناء طنجة وقد تم عقد الصفقة من طرف الأخوين يوسفي ومهدي مع الحكومة البلغارية " بصوفيا " في شهر جوان 1961م وقد اختتمت هذه الصفقة بمدينة زيوريخ بسويسرا وقد تم الاتفاق مع عائلة قائد المركب الإقامة في المغرب الأقصى إلى غاية تسليم شحنة السلاح تحسبا لأي خيانة، ومنذ 18 نوفمبر 1961 م تواجد الأخ يوسفي بطنجة لاستقبال المركب، كما كان الكولونيل عبد الحفيظ بوصوف ينتظر لدى ملك المغرب لضمان وصول سفينة السلاح، وعندما اقتربت السفينة من ميناء طنجة تكلفت مجموعة من عناصر جيش التحرير الوطني بحماية السفينة إلى غاية

* اشتراه أحمد بن بلة من بحارة بريطاني في بيروت يوم 21 جويلية 1956م بواسطة إبراهيم نيال سوداني الجنسية .

[1] مصطفى طلاس المرجع السابق ص 153 .

[2] أحمد توفيق المدني ، المرجع السابق ص ص 222، 225 .

[3] فتحي الديب ، مرجع سابق ص 332 .

إفراغ الأسلحة ، وكانت الحمولة تقدر بـ 2500 طن تم إنزالها فجرا ، وتم نقل الأسلحة نحو الولاية الخامسة [1] .

وفي شهر جانفي 1961م طلبت إدارة جبهة التحرير الوطني تغطية لتأمين وصول الشحنة مهمة من الأسلحة إلى ميناء حر بالمغرب الأقصى، وهذه الأسلحة كانت موجهة للولاية الخامسة، وقد تم الاتفاق على نقل الشحنة من مصر بحضور ممثل الحكومة المؤقتة محمد قادري وقد حملت الأسلحة على متن المركب " أورغان " " ourgan" وكان وزن الشحنة يقدر بـ 264 طن من الأسلحة و الذخائر وقد وصل المركب إلى السواحل المغربية يوم 04 فيفري 1961م [2] .

---

[1] Abdelmadjid bouzbid, Op.Cit, pp 104-105 .

[2] Ibid, pp 105-106 .

لقد كانت القارة الأوروبية مصدرا أساسيا لتموين الثورة الجزائرية بالسلاح، فعن طريق شبكات التسليح التي كانت تنشط بمختلف العواصم الأوروبية تدفقت كميات كبيرة من الأسلحة و الذخائر إلى داخل الجزائر عبر الحدود الشرقية و الغربية، ولقد كانت الأسلحة الأوروبية لاسيما الأسلحة الفرنسية و الإيطالية و الألمانية تمثل النوع المهم بالنسبة لجيش التحرير نظرا للميزات الخاصة بها من حيث جودة التصنيع و إثبات جدارتها في الميدان.

بالرغم من الممارسات الفرنسية عن طريق قواتها البحرية من أجل منع تدفق السلاح إلى داخل الجزائر إلا أن هذه الممارسات لم تفلح و ظل السلاح يهرب بانتظام لصالح جيش التحرير الوطني، وحتى نشاطات المنظمات الإرهابية الفرنسية، ومصالح المخابرات الفرنسية لم تثن عزم قادة الثورة من توظيف إمكاناتهم للحصول على السلاح و الذخائر.

خاتمة

بعد أن تناولنا هذا الموضوع المتعلق بالتموين والتسليح خلال الثورة التحريرية 1954 -1962 م ، واعتمادا على هذه الدراسة لمختلف جوانب الموضوع الذي يبقى يحتاج إلى تعمق أكبر ،وإلى المزيد من تحليل عناصره المختلفة،ولعلنا بعد هذه الدراسة المتأنية خلصنا إلى النتائج التالية :

- لقد استطاعت الثورة الجزائرية أن توظف الإمكانات التموينية البسيطة ،وان تتخطى كل الصعوبات ،فعشية انطلاقة الكفاح المسلح وظف قادة الثورة ما جمعته المنظمة الخاصة من أسلحة منذ سنة 1947 ، أما فيما يتعلق بالألبسة والأغذية فقد اعتمدت الثورة بصفة مباشرة على الشعب الجزائري .
- إن تموين وتمويل جيش التحرير الوطني لم يكن من القضايا الميسورة ،فقد كانت هذه المسألة من أهم المشكلات الكبرى التي واجهت الثورة أثناء اندلاعها ،ومن ثمة فقد أولى قادة الثورة العناية اللازمة لهذا الجانب المهم،وحاولوا بكل الوسائل تذليل كل الصعوبات من أجل نجاح المسيرة التحررية،وبالرغم من مسألة التموين تعد أهم مشكلة واجهت قادة الثورة ولكنهم قرروا تفجير الكفاح المسلح أولا ،ثم معالجة هذه المسائل عبر المراحل المختلفة للثورة .
- لم تنطلق الثورة الجزائرية من فراغ فيما يتعلق بمسألة المؤن والأموال بل كانت هناك استعدادات قبلية تعود جذورها إلى ما قبل 1954 م ، وقد كان لبعض المناضلين الدور الإيجابي في هذا المضمار .
- يمكن أن نؤكد هنا أن الثورة الجزائرية استطاعت أن تعتمد على الإمكانات البسيطة وتوظيفها توظيفا جيدا في مواجهة الآلة الاستدمارية الفرنسية التي كانت تمتلك إمكانات عسكرية ضخمة ،وبالرغم من ذلك فقد استطاعت الثورة الجزائرية أن تحقق انتصارات كبيرة على الاستعمار الفرنسي منذ 1954 م .
- لقد كان عنصر التموين أساس نجاح الثورة الجزائرية ولعل هذا الجانب ازدادت أهميته بمرور الوقت ،واستطاعت

الثورة أن تتكيف مع كل الظروف والمستجدات ،وان تجد هياكل لوجستية خاصة بها .

- يعد الشعب الجزائري السند البشري والمادي للثورة الجزائرية ،فبالإضافة إلى أن كل المجندين في جيش التحرير هم من الشعب الجزائري ،فإن سكان القرى والأرياف هم الذين احتضنوا الثورة وأمدوها بكل المساعدات المادية،فقد كان جيش التحرير يتلقى الألبسة والأغذية مباشرة من الشعب الجزائري بل أن الشعب كان يأوي جنود جيش التحرير في الليل كما في النهار من أجل تقديم الوجبات الغذائية ،وهذا ما عرض العديد من القرى والمد اشر إلى سياسة البطش والتنكيل الفرنسي .

كما أن الأموال التي كانت تقتنى بها المؤن مصدرها الأساسي هو الشعب الجزائري ،فقد كانت العديد من العائلات الجزائرية في المدن والأرياف محرومة من القوت والمال ومع ذلك تقدم كل ما توفر لديها من مؤن للثورة ،ولقد لجأت فرنسا إلى سياسة الترهيب والترغيب من أجل عزل الشعب عن الثورة ،كما أقامت المعتقلات والمحتشدات ومراكز التجميع ،من أجل عزل جيش التحرير عن مصدر تموينه وتمويله الرئيسي .

- لقد انطلقت عملية التموين والتمويل وفق مخطط بسيط كان ينقصه التنظيم والدقة، ولكن مع مرور الزمن استطاعت الثورة الجزائرية أن تهيكل هذا الجانب حيث أقامت نظاما تموينيا وتمويليا يخضع إلى تنظيم محكم ،إذ أصبحت القضايا والمسائل المتعلقة بهذا الجانب تسير وفق حسابات دقيقة ،تحت إشراف جهاز إداري مشكل من عناصر وطنية لا يقل دورها عن الدور الذي يؤديه الجندي في ساحات القتال .

لقد استفادت ثورة التحرير الوطني من الأخطاء التي وقعت فيها عشية انطلاقها،ومن ثمة حاولت في المراحل اللاحقة تشكيل مراكز للمؤن ومقرات خاصة لإيواء جنود جيش التحرير وتوفير كل مستلزمات الراحة والعلاج،ومنع أي اتصال مباشر مع الشعب الجزائري حتى تجنب الثورة الشعب سياسة البطش الفرنسي.

- تمكنت الثورة من التغلب على الصعوبات التي واجهتها فيما يتعلق بقضية التموين والتمويل وذلك بتنويع

المصادر المختلفة فقد أصبح عشرات المستوطنين يقدمون مساعدات مالية للثورة الجزائرية مقابل الحفاظ على ممتلكاته.

ومثلما استطاعت الثورة الجزائرية أن تجد مصادر تموين وتمويل داخلية تمكنت من إيجاد مصادر خارجية ،ساهمت في تخفيف الضغط على جيش التحرير في الداخل ،فلقد لعب المهاجرون الجزائريون بأوربا لاسيما فرنسا دورا بارزا في تمويل الثورة الجزائرية ،كما كانت للدول العربية مساهمات معتبرة في هذا المجال لاسيما تونس وليبيا والمغرب ومصر .

- فيما يتعلق بالسلاح فإن الثورة قد استفادت في بداية الأمر من تلك الأسلحة التي تم جمعها قبل سنة 1954 م من عدة مناطق بالقطر الجزائري ،وحتى خارج القطر الجزائري سواء بليبيا أو تونس ،وعند اندلاع الثورة طبق قادتها شعار سلاحنا نفتكه من عدونا وقد كان لهذا الشعار التأثير الإيجابي حيث غنمت الثورة أسلحة كثيرة من القوات الفرنسية .
- نتيجة ندرة السلاح كثف قادة الثورة من مجهوداتهم في سبيل الحصول على السلاح ، والتجأوا في كثير من الأحيان إلى إنشاء مصانع للسلاح كتلك التي كانت على الحدود الغربية والشرقية .
- لعب الوفد الخارجي وعلى ر أسه أحمد بن بلة دورا كبيرا في إيجاد مصادر متنوعة للسلاح سواء بالدول العربية أو الأوربية كما تم إنشاء شبكات للتسليح كان لها الدور الواضح في تزويد جيش التحرير الوطني بما يحتاجه من ذخائر وأسلحة تدفقت عبر الحدود الشرقية والغربية.
- لعبت الحدود الشرقية دورا كبيرا في الثورة الجزائرية ،فقد كانت تمثل قواعد خلفية لجيش التحرير الوطني ،وكذلك مجال حيوي لتهريب الأسلحة انطلاقا من ليبيا مرورا بتونس ،وقد كان خط التهريب مقسم إلى نطاقين جغرافيين القسم الشمالي الشرقي والجنوبي الشرقي لهذه الجهة الحدودية،لقد كانت الحدود الشرقية متنفسا حقيقيا للثورة في مجال السلاح بالرغم من أن القوات الفرنسية حاولت غلقها لمنع تسرب الأسلحة وتوغل جيش الحدود إلى الداخل .

- مثلما لعبت الحدود الشرقية الدور الإيجابي في الثورة كان الأمر كذلك بالنسبة للحدود الغربية التي أمدت الثورة بأسلحة وذخائر متنوعة وفكت الخناق على الولايات في أحلك الظروف، فعن طريق الحدود الغربية تم لجيش التحرير الاستفادة من أسلحة متطورة تم نقلها عبر السفن عن طريق البحر المتوسط وإنزالها للمغرب الأقصى لتهرب بعد ذلك إلى الداخل،كما كانت الحدود الغربية قواعد خلفية لجيش التحرير ، وقد طبقت عليها فرنسا هي الأخرى سياسة الغلق عبر الأسلاك الشائكة .
- تمكنت الثورة الجزائرية من تشكيل شبكات لجمع الأسلحة بالقارة الأوربية، وتوظيف أجانب من أجل تهريب السلاح من أوربا إلى الجزائر عبر مختلف الوسائل واستغلال كل الإمكانات المتاحة في هذا المجال.

تم وبتوفيق من الله إتمام هذا العمل

بئر العاتر في: 15 فيفري 2006
الطالب: أبوبكر حفظ الله

الملاحق

ARMEE ET FRONT DE LIBERATION
NATIONALE ALGERIENNE

412



جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري

القانون الداخلي من جيش التحرير الوطني الجزائري .

كل ... باختيار نفسه داخل صفوف الجيش التحريري ... الذي يرمي اليه هو تحرير وطنه من الاغلال الاستعمارية . ولاسترجاع السيادة ... ولتكوين دولة جمهورية ديموقراطية

المجاهد عليه حقوق واجبات كما له حقوق



المادة الاولى

حقوق المجاهد

الفصل الاول . اللباس والغذاء .

... والغذاء يوزع على المجاهدين بالعدالة دون تمييز ((والادارة تختص بانتقاء الخصوص))

الفصل الثاني . السلاح .

في دائرة الاستطاعة كل مجاهد له الحق في رفع السلاح .

الفصل الثالث . ... .

كل ... يتولى ... ~~...~~ دراسته

الفصل الرابع . المنح العائلي . كل مجاهد له الحق في المنحة العائلية وتوزيعها يكون على حسب العدد العائلي مع مراعاة استطاعة الجيش .

الفصل الخامس . الاستشهاد .

... الجنود . ... له المنحة العائلية

الفصل السادس . تشكيات واقتراحات

كل مجاهد يسوغ له ابتداء التشكيات و الاقتراحات

المادة الثانية

واجبات المجاهد

القسم الاول

الملحق رقم:01، القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني، الصندوق رقم 1، العلبة ت23، متحف المجاهد ـ تبسة .../...

شرعنا في كفاحنا ونستمر حتى نبلغ الغاية المقصودة • وليكن في علم كل مجاهد بان مدة التطوع غير محدودة مرتبطة بساعة الكفاح · انتظار قانون التجنيد

الفصل الثاني الطاعة

ان الطاعة هي اساس قوة الجيش · والطاعة روحية ونفرضها من اختيارنا انفسنا لان كل مجاهد متمسك بالفكرة قبل انخراطه

الفصل الثالث الاوامر·

واجب تنفيذ الاوامر وتطبيقها بالتدقيق بلا تأفف ولا اهمال ولا تسوغ له الشكاية الا بعد التنفيذ

الفصل الرابع السلاح واللباس

المجاهد مسؤول على لباسه وسلاحه والنظافة واجب اكيد

الفصل الخامس السر

[illegible] والقادة لا [illegible] من الوسائل ان تقع [illegible]

او تصير المادة الاستعمالية ·

الفصل السادس النشاط السياسي

من الواجب على كل مجاهد ان يتخلى تماما عن نشاطه السياسي ويستقيل رسميا من حزبه اذا كان ارتباط به انتظار قانون التجنيد

الفصل السابع الاعمال

الاعمال تكون مسؤولة وعواقبها ورمزها الجيش التحرير الجزائري

36

بسم الله والنصر لنا بإذن الله

اوامر حربية من ادارة الجيش

حربنا يكون على طريقة حرب العصابات، حين وصول هذه الاوامر اليكم تمنع بتاتا الهجومات
المنيعة التي تتطلب جيشا قويا، وعتادا حربيا كثيرا، ما عدا حرب الكمين او حرب الخداع –
فانها ليست ممنوعة،

حرب الكمين، عمليات حرب الكمين تتركب من ثلاثة افواج على الاقل اثنان لاطلاق النار
والثالث للحراسة، ولا يدوم الكمين سوى نصف ساعة، واطلاق الرصاص بدون وجود العدو
يعاقب صاحبه بنزع سلاحه،

ضرب المراكز، الهجوم على المراكز لا يكون الا قليلا، واطلاق الرصاص يكون اقليلا او بامر من الادارة

التطويق، (اي التسركيل) كلما طوقت فرقة من جيش التحرير يجب على الفرق المجاورة لها ان
تفيدها لتفك عنها الحصار ومن لم ينجد اخاه فجزاؤه العقاب الشديد،

التخريب، يجب تخريب الطرق والقناطر والسكك الحديدية تخريبا عاما وكل مسؤول مطالب به

الاغتيالات، يجب احياء الاغتيالات الفردية والمقصود منها بالاخص قتل الموظفين الذين رجعوا
لاعمالهم، وكذلك اعضاء المجالس البلدية المكونة من طرف لاكوست، والقنابل اليدوية ممنوعة
في المدن، التي يكون غالبها مسلمون، وتكون بالسلاح الابيض والمسدسات، اما العمل بالقنا
اليدوية، فلا يكون الا في المقاهي والمطاعم، والثكنات والسينما، والاماكن العامة، والم
هم المطالبون بتعيين هذه العمليات،

التقارير الحربية، بعد كل اشتباك يجب على المسؤول ان يقدم تقريرا يصف فيه العملية الحربية
ويحصي فيه جنود العدو، والخسائر التي لحقته،

الاتصالات، كل مسؤول يلغه امر بالاتصال وخالفه يعد خارجا عن النظام، وتكون الاتص
بالرسائل دائما، كلمة السر (الموا) تكون من اسمين الاول اسم بطل من الابطال والثاني اسم
او وطن، والمو يتبدل بعد كل شهر، من امر مسؤول المنطقة،

التنقل الجديد، تطبق الاوامر التالية
يقصد قبل كل شيء طاعة الاوامر واحترام الاهالي، من هذا اليوم
المقر، ممنوع منعا باتا على المجاهدين ان يبيتوا عند الاهالي، الا اذا اضطروا للاقامة عند
او في الامكنة المحصنة التي لا تقع فيها مضرة للجيش ولا للشعب، فانه لا باس بذلك،

المؤونة، المسؤولون السياسيون هم المطالبون بتموين الجيش الذي تحت تصرفهم ولهذا
اختيار المراكز،

جمع الاعانة، مجلس الشعب هو المطالب بجمع الاعانة، وهو الذي يبلغها الى مسؤول الق
وعلى هذا يجب على مسؤول القسم ان يطبق الاوامر التي جاءت في نظام مجالس الشعب
الضرائب (اي لهو وسياسة) على كل مجاهد مهما كانت رتبته، ان لا يخطئ انسانا، وكل م
الخلية، يقدم فيه تقريرا الى الادارة وهي تنظر فيه،

الدوريات، تتركب الدورية من ثلاثة مجاهدين على الاقل، ويكونوا مسلحون ومصحوبون بشـ
اما من رئيس المنطقة او الناحية او القسم،

حصر اموال الثورة، يجب على كل مسؤول سياسي ان يقدم تقريرا فيما يخص الاموال ا
جمعت باسم الثورة (دراهم) (او حبوب) (او حيوانات) التي لا زالت تحت قبضـ
يده، والرجاء تنفيذ ما ذكر " ادارة جيش التحرير الوطني الجزا

الملحق رقم:02، أوامر حربية من إدارة الجيش، صندوق رقم 1، العلبة ت23،
متحف المجاهد ـ تبسة.

الجمهورية الجزائرية

ولاية ١ — منطقة ٤ — ناحية ١ — قسمة ١١ 

قائمة الشراء من التموين واللباس لشهر جويلية ١٩٦٠ — فرع التموين

نوع التموين		العدد	القيمة	الثمن
الدقيق	ك	٣٠٠	٦٧٠٠	٢٠١٠٠
التمر	٪	١٠٠	٤٨٠٠	٤٨٠٠
مقرونة	٪	٤٠	١٥٠	٦٠٠٠
الزيت	ل	٥٧،٧٥	٢٥١،٣١	١٤٤٥٠
الزبده	ك	٧	١٠٠٠	٧٠٠٠
شحمة	٪	١	٤٠٠	٤٠٠
سكر		٢٧،٥٠	١٣٥	٣٧٠٠٥
قهوه	٪	١٧،٢٠	٦١١	١٠٤٨٠
احليب	ب	٢٨	١٢٠	٣٣٦٠
سردينه	ب	٣٥	٨٠	٢٨٠٠
ملح	ك	١٥	٢٠	٣٠٠
بلفيل	٪	٤	٣٨٧،٥٠	١٥٥٠
تقريبه	ب	٣٧	٦٠	٢٢٢٠
طماط	ب	١٧	٧١،٧٦	١٢٢٠
دبله	ك	٤٠	٤٠	١٦٠٠
الجمع				٧٩٩٨٠

نوع اللباس	العدد	القيمة	الثمن
كتان ق	١٦٩،٦٥	٤٩٤،٩٩	٨٣٩٢١
ميواة	١٠	٣١٠	٣٠٠٠
تقاشير	٢٦	٢٦٧،٣٠	٦٩٥٠
اصباط	٣٧	١٧٦٧،٥٦	٦٥٤٠٠
اسبادريات	٥	٥١١	٢٥٠٠
شيشات	٤	٢٧٥	١١٠٠
خيط مشبه با	٣	٦٦٧	٢٠٠٠
زيت	٢،٥	٥٠٠	١٢٥٠
كرفيات	٧	٦٧،٨٠	٤٧٥
اسلوف	٣٥	٢،٩	١٠٠
محازم	٣	٢٠٠	٦٠٠
احجار مازده	٤	٨٥	٣٤٠
لزنبول	٢٦	٣٠	٧٨٠
اسلاح البياعة	١	١٢٥٠	١٢٥٠
الموس	٥	١٥٠	٧٥٠
رائحة	٦	١٢٠	٧٢٠
صبوه غسيل	٥،٧٥	١٣١	٧٦٠
جليت با	٨	١٠٠	٨٠٠
موس خبز	١	٢٠٠	٢٠٠
اسنلوا	١	١٤٥٠	١٤٥٠
الآلة الحجابة	١	١٨٠٠	١٨٠٠
سدوه ظرف	١	٢٧٠	٢٧٠
اجرة السلعة	١	١٢٠٠	١٢٠٠
مداد باكيات	٥	٢٢٠	١١٠٠
زالمبط	٢	١٠	٢٠
الجمع			١٧٨٧٣٦

الملحق رقم:03، قائمة الشراء من التموين واللباس لشهر جويلية 1960، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ـ باتنة.

تقرير إخباري لشهر جانفي ١٩٦٠م (رقم ١٦) حرر بيوم

اسم المكونة	المدخر	مدخول	مخروج	الباقي	اسم الادوات والملابس	المدخر	مدخول	المخروج	الباقي	ملاحظات
قهوه	٤	١٠ ½	١٠ ½	٠	الصابون	٠	١٣	١٣	٠	
سكر	٢٥	٦٧	٨٠	١٢	أقاز	٥	٠	٥	٠	
الزيت	٨	٢١	٢٩	٠	شكاير	١٠	٦	٠	١٦	
صوالش	٢	٧	٩	٠	كرا الضوا	٠	١	١	٠	
الفحمه	٤	٠	٤	٠	صباط	٠	٢	٢	٠	
الطماطم	١٠	٣٩	٢٣	٢٥	كي نكي	٠	١	١	٠	المركز
[illegible]	٠	٣	٢	١	قاميلة	٠	١	١	٠	״
ملح	٣٠	٠	١٥	١٥	مغارف الكل	٠	٣٣	٣٣	٠	״
[illegible]	٣١	٠	٤٩	٢٦٦	مناجل	٠	٥	٥	٠	״
قمح	٧٢	٠	٣٤	٤٨	برنس	٠	١	١	٠	
التمر	٥٠ ٣ كيلو	٢٣ قلبة	٣٢	٣٥٠ كيلو	اتراسو	٠	٣	٣	٠	
شمس	٠	١	١	٠	ابوادن	٠	٦	٦	٠	
فول	٦	+	١	٥	احساير	٠	٢	٢	٠	
اعلام	٠	٧٠	٧٠	٠	قراطس	٠	١٠٠ ذراع	١٠٠	٠	
					حبر مداد	٠	١	١	٠	
					كتان	٠	٢٢٣/٢٠ ذ	٢٢٣/٢٠	٠	

122

الملحق رقم:04، التقرير الإخباري لشهر جانفي 1960، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ـ باتنة.

الجمهورية الجزائرية

ولاية ١ منطقة ١ ناحية ١ قسمة ١١١

لجوع التموين

التقرير الشهري للتموين واللباس المدخولات والمخروجات

لشهر جويلية ١٩٦٠

نوع التموين	الباقي في سابقا	المدخول	المخروج	الباقي حاليا
الدقيق ق	٧٠٠	٣٠١	٧٠٠	٣٠٠
التمر ق	١٠ ½	١٠٠	١١٠	
قهوة "	٤٩,٥٠	١٧,٢٠٠	٢٥,٩٥	[illegible]
السكر "	١٦٢	٢٧,٠٠٠	١٥٥,٥٠	٣٤
الزيت ل	١٥	٥٧,٠٠٠	١٠ ½	٦٢
السمن ق	٤ ½	٧	١١ ½	
الشحمة "		١	١	
السردينة		٣٥	٣٥	
ملح	١٥٠	١٥	١٥	١٥٠
[illegible]اط با	٧	١٧	٢٤	
هربيسة "	٥٠	٣٧	٨٧	
فلفل ك		٤	٤	
[illegible]		٤٠	٤٠	
المقرونة		٤٠	٤٠	١٠
حليب		٢٨	٨	٢٠
الفول	٢		١	١

نوع اللباس	الباقي سابقا	المدخول	المخروج	الباقي حاليا
كناه قردي م		١٦٩,٧٥	١٦٩,٧٥	
صبوات	٢	١٠	١٣	
نفتاشر	٥	٢٦	٢٦	٥
اصباسط	١	٣٧	٣٧	١
اسبادرية	٢	٥	٧	
جبيبات	٢٤	٤	٤	٢٤
خيط مبنيه با		٣	٣	
زيت مشينة		٢ ل	٢,½	
كرنبات	٧٠	٧	٣٠	٤٧
اسلوف		٣٥	٢٥	
امحازم		٣	٢	
احجار مازده	٨	٤	١٢	
لزبنول		٢٦	٢٦	
فسوس احجار		٥	٥	
رائحة	٨	٦	١٤	
صبون غسيل ك		٥,٠٠٠	٥,٥٠٠	
جليبة با		٨	٨	
موس خبز		١	١	
اسنيلو اكوماندو		١	١	
الآلات الحجامة		١		١
بدوء ظرف		١		١
صدادب		٥	٥	
زلسط		٢	٣	١
صبون رائحة	٢١		٢١	
اقمايج	١		١	
رجيبات با	٢		٢	
ازور	٤		٤	
كاوتشو	٢٢٥		٢٢٥	
استيلو اخ[illegible]	٥		٥	

١٢٨

الملحق رقم:05، التقرير الشهري للتموين واللباس، المدخولات والمخروجات، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ـ باتنة.

الجمهورية الجزائرية

جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري

ولاية ٦ منطقة ٤ ناحية ١ قسمة ٩٥

تقرير المخابر وأرقامها واختصاصها لشهر يونيو ١٩٥٩ رقم التقرير

العدد	الكمية	[illegible]	رقم	الاختصاص	العدد	الكمية	[illegible]	رقم	الاختصاص	العدد	الكمية	[illegible]	رقم	الاختصاص
	٦٧		٣٢٢٠	للمونة	٢٤	٦٧		٣٢٤٣	للسلاح	٤٧	٦٦		٣٢٦٦	للمونة
			٣٢٢١	״	٢٥	٦٨		٣٢٤٤	للمونة	٤٨	״		٣٢٦٧	للسلاح
			٣٢٢٢	״	٢٦			٣٢٤٥	״	٤٩	״		٣٢٦٨	للأدوية
			٣٢٢٣	״	٢٧			٣٢٤٦	״	٥٠	״		٣٢٦٩	للصابون
			٣٢٢٤	״	٢٨			٣٢٤٧	״	٥١	״		٣٢٧٠	للدفاتر
			٣٢٢٥	״	٢٩			٣٢٤٨	״	٥٢	٧٠		٣٢٧١	للمونة
			٣٢٢٦	״	٣٠			٣٢٤٩	״	٥٣			٣٢٧٢	״
			٣٢٢٧	״	٣١			٣٢٥٠	״	٥٤			٣٢٧٣	״
			٣٢٢٨	״	٣٢			٣٢٥١	״	٥٥			٣٢٧٤	״
١			٣٢٢٩	״	٣٣			٣٢٥٢	״	٥٦			٣٢٧٥	״
١			٣٢٣٠	״	٣٤			٣٢٥٣	״	٥٧			٣٢٧٦	״
١			٣٢٣١	״	٣٥			٣٢٥٤	״	٥٨			٣٢٧٧	״
[illegible]			٣٢٣٢	״	٣٦			٣٢٥٥	للدفاتر	٥٩			٣٢٧٨	״
[illegible]			٣٢٣٣	״	٣٧			٣٢٥٦	لديوان الصابون	٦٠			٣٢٧٩	״
[illegible]			٣٢٣٤	״	٣٨	٦٨		٣٢٥٧	للسلاح	٦١			٣٢٨٠	״
[illegible]			٣٢٣٥	״	٣٩	٦٩		٣٢٥٨	للمونة	٦٢			٣٢٨١	״
[illegible]			٣٢٣٦	״	٤٠			٣٢٥٩	״	٦٣			٣٢٨٢	״
[illegible]			٣٢٣٧	״	٤١			٣٢٦٠	״	٦٤			٣٢٨٣	״
			٣٢٣٨	״	٤٢			٣٢٦١	״	٦٥			٣٢٨٤	״
			٣٢٣٩	״	٤٣			٣٢٦٢	״	٦٦			[illegible]	[illegible]
			٣٢٤٠	״	٤٤			٣٢٦٣	״	٦٧			[illegible]	[illegible]
			٣٢٤١	للدفاتر	٤٥			٣٢٦٤	״	٦٨			[illegible]	[illegible]
					٤٦			٣٢٦٥	״	٦٩			[illegible]	[illegible]



العدد	الكمية	[illegible]	رقم	الاختصاص	العدد	الكمية	[illegible]	رقم	الاختصاص	العدد	الكمية	[illegible]	رقم	الاختصاص
	٧٠		٣٢٨٩	للأدوية	٧٢	٧٠		٣٢٩١	للدفاتر					
	٧٠		٣٢٩٠	للمحافظ	٧٣	٧٠		٣٢٩٢	״					

إمضاء ... قسمة ٩٥

حرر ٥٩/٧/١١

الملحق رقم:06، تقرير المخابر وأرقامها واختصاصاتها لشهر يونيو 1959، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ـ باتنة ..../

الجمهورية الجزائرية

جبهة التحرير الوطني الجزائري — جيش التحرير الوطني الجزائري

الولاية 6 — منطقة 4 — ناحية 1 — قسمة 95/67

تحتوي هذه البطاقة على المؤونة واللباس الزائدة والناقصة في المخابي

المؤونة واللباس الزائدة في المخابي				المؤونة واللباس الناقصة في المخابي		
نوع	عدد	نوع	عدد	نوع	عدد	ملاحظات عامة
[illegible]	1344	كالسو	9	شعير	543	
[illegible]	240	تريكو	12	طماطم	108	
[illegible]	16	فنيستة	4	قميص	11	
[illegible]	138	صباط	31	كالصو	19	
[illegible]	35	مزيطة	1	سروال	2	
[illegible]	32	كلاب	40	تقشير	14	
[illegible]	60	بيدون	1	كبوط	1	
[illegible]	225	صابون	81	زاورك	4	
[illegible]	317					

ملاحظات عامة؟

ان القمح الموجود في هذه القسمة يوجد فيه الضياع بسبب لأنه قديم

يجب ان نزحزحوه من مكانه وإذا طال في هذا المكان لا يبقى فيه

شيئا صالح والأحسن ان ينزحوه ويأكله الجيش.

واعلم ان هذه الاشياء الزائدة والناقصة في هذه البطاقة هي ما بين البلاغ

الاخير لشهر اجويلية والباقي في المخابي كما هو مفصل

والسلام من اخيك المسؤول الاول للتموين في المنطقة

حرر في 1959/8/3 — الامضاء

الملحق رقم:07، بطاقة المؤونة واللباس الزائدة والناقصة في المخابر، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد ـ باتنة.

الجمهورية الجزائرية — الثورة المسلحة الوطنية

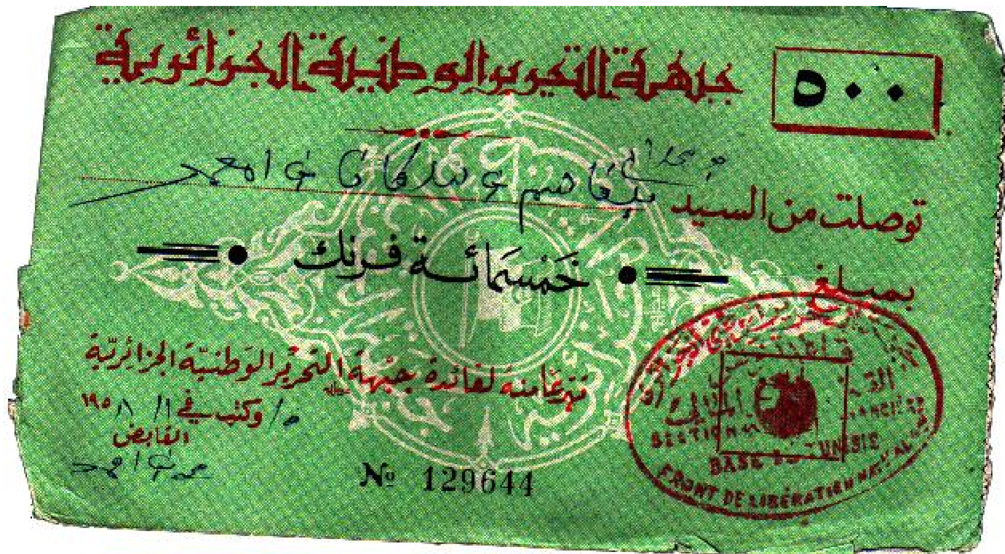
ولاية ١، منطقة ١ — ناحية ١، قسمة ١

تقرير ضبط المدخول والمخروج من الحبوب لشهر نوفمبر ١٩٥٩

	القمح			الشعير		
	قناطر	اصواع	قليبات	قناطر	اصواع	قليبات
المتبقي سابقا		٨	١		١٥٢	٣
المدخول		٢٠			[illegible]	
المخروج		١٤			٢٢	
الباقي حاليا		١٤	١		١٣٠	٣

ملاحظة: القمح مدخول من القسمة ٢

الملحق رقم:08، تقرير ضبط المدخول والمخروج من الحبوب لشهر نوفمبر 1959، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد - باتنة.



جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

٥٠٠

توصلت من السيد

بمبلغ • خمسمائة فرنك •

تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

وكتب في / / ١٩٥

القابض

№ 129644



جيش التحرير الوطني الجزائري

١٠٠٠ فرنك

توصلت من الاخ

بمبلغ قدره ١٠٠٠ فرنك مساهمة منه في الثورة الجزائرية

وكتب في

المكلف بجمع الاعانة

№ 001827



جبهة وجيش التحرير الوطني الجزائري

توصلت من السيد

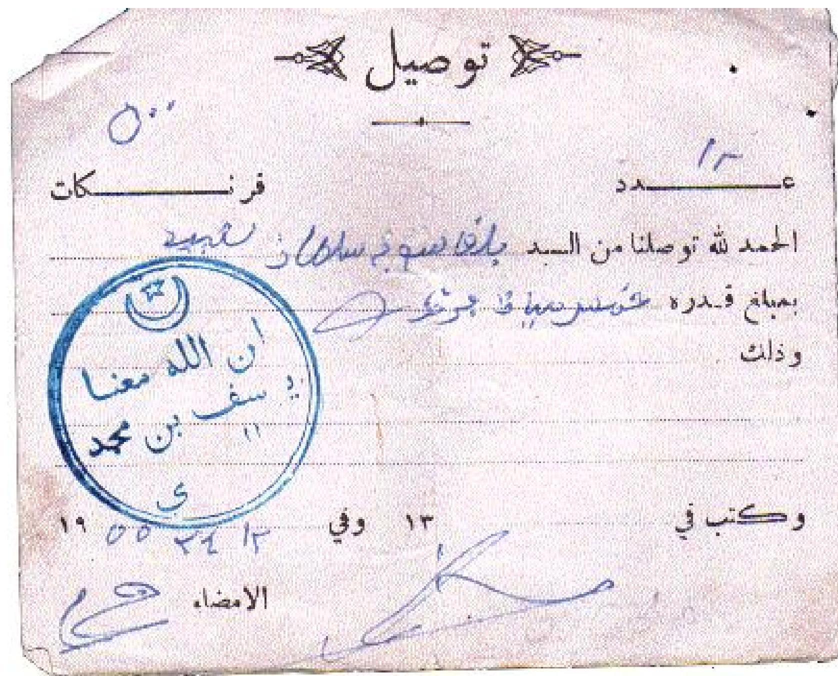
بمبلغ خمسمائة فرنك مساهمة في إعانة الثورة الجزائرية

كتب في ١٩٥

القابض

№ 062189

الملحق رقم: 09، وصولات للتبرعات، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان ـ بئر العاتر، تبسة .../...



توصيل

عدد ١٣ — فرنكات ٥٠٠

الحمد لله توصلنا من السيد ....

بمبلغ قدره ....

وذلك ....

وكتب في ١٣ وفي ١٣ ٤٢ ٥٥ ١٩

الامضاء



جيش التحرير الوطني الجزائري — ٥٠٠ فرنك

توصلت من الاخ ....

بمبلغ قدره ٥٠٠ فرنك مساهمة منه في الثورة الجزائرية

وكتب في

المكلف بجمع الاعانة

№ 004006



ARMÉE ET FRONT DE LIBÉRATION
NATIONALE ALGÉRIENNE

Wilaya N° 1 AURES NEMEMCHAS

جيش وجبهة التحرير
الوطني الجزائري
ولاية رقم (١) أوراس النمامشة
منطقة رقم (٥)

في ١٩٥٧/٥/١٢

الله اكبر والعزة للعرب والنصر للجزائر

اعتماد

الحمد لله رب العالمين، يرخص للاخ سي الاخضر صالحي ان يجمع التبرعات والامانات من اخوانهم التونسيين لمن اراد التبرع مع اخوانهم الجزائريين.

والله في عون العبد ما دام العبد في عون اخيه والسلام من ادارة جيش التحرير الوطني الجزائري

الملحق رقم: 10، اعتماد – الصندوق رقم 1، ت 23، متحف المجاهد- تبسة.

الجمهورية الجزائرية – الحكومة المؤقتة

ولاية = منطقة = ناحية = قسمة =

تقرير المالي لشهر جوان ١٩٦٠

المدخولات

الاشتراكات	٢٧٦٠٠٠
التبرعات	٢٥٣٦٠٠
الترتيبات	٣١٥٠٠
العقوبات	٤٦٠٠٠
البيع	٤٩٥٠
مدخول الشهر	٣٦٣٦٥٠
الباقي سابقا	١٦٠٣٥٥
المدخول الكلي	٥٢٤٠٠٥
مخروج من المدخول	٣٢٦٩٤٧
باقي في الصندوق	١٩٧٠٥٨

المخروجات

التموين	١٥٧٧٣٧
اللباس	١٤٣٦١٠
الاشغال	١٤٤٢٠
اعانة الفقراء	١١[illegible]٨٠
المخروج الشهري	٣٢٦٩٤٧
المخروج الكلي	٣٢٦٩٤٧

رقم	الاعضاء كليين	الاشتراكات	التبرعات	الترتيبات	العقوبات	البيع	
٥	٣	٦٠٠	٣٦٤٠٠				
٥	٩	١٨٠٠	٤٢[illegible]٠٠				
٥	[illegible]	٢٠٠	٦[illegible]٠				
٥			٦٧٥٠٠				
٥	٥٨	١١٦٠٠	٢٤٤٠٠	٤٠٠			
٥	٦	١٢٠٠	٧٢٠٠	٦٥٠٠	٢٠٠٠٠		
٥	٢٤	٤٨٠٠	١٦٤٠٠	٢٣[illegible]٠٠	٢٦٠٠٠		
٥	٧	١٤٠٠	٥٩٥٠٠	١٦٠٠		٤٩٥٠	
	١٣[illegible]	[illegible]٦٠٠	٢٥٣٦٠٠	٣١٥٠٠	٤٦٠٠٠	٤٩٥٠	

الملحق رقم:11، التقرير المالي لشهر جوان 1960، العلبة 116، قسم التموين، متحف المجاهد- باتنة.



Amicales des Algériens
Musulmans de Tunisie
VISA No 1538 du 27-8-48

Reçu de M ....
la somme de 100 frs. cotisation
parcielle de membre bienfaiteur.
le 195
Le Trésorier

الودادية للجزائريين
المسلمين بالقطر التونسي
تأشير عدد ١٥٣٨ في ٢٧.٨.٤٨

توصلت من السيد ....
بما قدره ١٠٠ فرنك اشتراك جزئي
بصفه عضو محسن.
كتب في ١٩٥
امين المال

№ 002587

الملحق رقم: 12، وصل اشتراك، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان، بئر العاتر- تبسة.


٥٠٠
جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
توصلت من السيد
بمبلغ • خمسمائة فرنك •
تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
وكتب في 13-11-57 ١٩٥٧
القابض
№ 023416
SECTION FINANCIÈRE
BASE DE TUNISIE
FRONT DE LIBÉRATION NATIONALE


١,٠٠٠
جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
توصلت من السيد
بمبلغ • دينار واحد •
تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
وكتب في ١٩٦٠
القابض
№ 180499
BASE DE TUNISIE


٥٠٠
جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
توصلت من السيد
بمبلغ خمسمائة مليم
تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية
وكتب في ١٩٦٠
القابض
№ 006843
SECTION FINANCIÈRE
BASE DE TUNISIE
FRONT DE LIBÉRATION NATIONALE

الملحق رقم: 13، وصولات إشتراك، 1956، 1957، 1960، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان ـ بئر العاتر، تبسة..../...

٥٠٠ م

جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

توصلت من السيد

بمبلغ •= نصف دينار =•

تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

وكتب في

القابض

№ 314344

١٠٠

جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

توصلت من السيد

بمبلغ ** مائة مليم **

تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

وكتب في

القابض

№ 176681

...ront de Libération Nationale.
Section Financière
Base de SEA.

Reçu du frère " Arkoub Rezgui
Collecteur de fonds à Aïn Draham
la somme de seize mille francs
Cotisation du mois de juillet 1958
Souk-El-Arba le 20-8-1958
Le Trésorier Général.



الملحق رقم: 14، مصلحة المالية، 1958/08/20، الوثيقة رقم 113، صندوق العرض رقم 3، متحف المجاهد ـ الطارف.

F.L.N. - A.L.N   130 B…

5.000 - 40 = 4960 d

Au frère S. Rezki

Nous envoyons le frère Heudar Elha…
pour retirer un mandat postal
Je vous prie de le conduire à la
poste lui faciliter sa mission

Salutations Respectueuses
P. Le Chef …

الملحق رقم: 15، مصلحة المالية، الوثيقة رقم 130، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

Mr. Frère Arski:

Je vous écris ces quelques lignes pour v...
faire savoir que j'ai un mandat
depuis longtemps qui se trouve à la poste
de Ain Kralaune, et que je n'ai pas
venir la toucher parceque les circonstances
ne me permet pas. Et pourtant vous
savez ce que c'est notre Organisme
révolutionnaire que nous ne pouvons pas
se déplacer sans l'autorisation supérieure
Alors frère de lutte faite votre plus
grand possible et faire plaisir à notre
idéal d'aller la prendre et me
l'envoyer avec le porteur de cette
lettre et pour que vous ayez confiance
à moi voilà combien est le talon de
ce mandat: il est de 6.000 francs.

Expéditeur: Bledi Tahar: salon de
coiffure Place de Tunis La Calle.

Destinataire: Abderrahmane chez Kabas Ben
Ali Commerçant Babouche.

Mon cher frère c'est que je compte
sur vous: Ton frère de lutte
:Bledi Abderrahmane

الملحق رقم:16، مصلحة المالية، وثيقة رقم 131، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

République Algérienne
Gouvernement Provisoire

E.M.G.
C.O.Z.N.
11e Bataillon

Au frère Omar.

Vous êtes prié d'aller à la poste pour nous retirer un mandat du frère Haifa mabrouk

En vous remerciant à l'avance.

Reçu par Dallal Jouma le 12/11/60

fait le 12/11/60.
P/Le chef de Bataillon



الملحق رقم: 17، الحكومة المؤقتة، الوثيقة 116، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

de Si Sf. Fadhel
Au
frère Si Omar.

Je vous envoie-joints, 2 mandat (Zalms) et vous prie de les retirer et me retourner, évidemment, le montant.

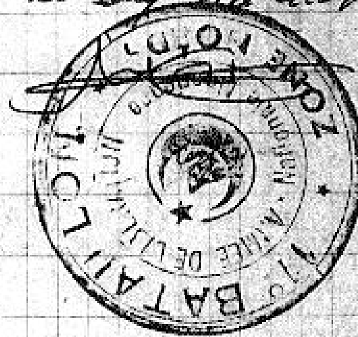
Toutes mes amitiés !

Le 12 Octobre 1960.
Le chef du 11e Batn

1/ Mohamed Saïdi
Constantine
5d

2/ Salah Sadok
Bouris (Bône).
8d 50f.

le 13/10/60.



الملحق رقم: 18 ، قسم المالية الوثيقة رقم 112، صندوق العرض 3، كتحف المجاهد ـ الطارف.

Au frère si omar

je vous Prie de Bien vouloir.
nous retirer ces deux mandats. en
vous Remerciant Infiniment.

je vous Prie Egalement de nous
faire Echanger les aiguilles. en nous
envoyant d'autre suivant modele.

- fraternellement a vous.

le 2/1/61

le chef de Rl.

[signature]

الملحق رقم: 19، قسم المالية، الوثيقة رقم 121، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

O.P.R.A
3.
11e Bataillon

Au frère Si [illegible].

Veuillez avoir l'obligeance de [illegible]
retirer le [illegible] [illegible] [illegible].
Vous remerciant [illegible].

Fraternellement à vous.

Fait le [illegible]
Le chef de Bataillon

En outre, nous prions de bien vouloir, si possible, [illegible]
[illegible] [illegible] de retirer un autre [illegible]
de 17000 F. ayant pour expéditeur [illegible] [illegible]
[illegible] destinataire : "Soufi"

Nos grandes salutations

[illegible]

الملحق رقم: 20، قسم المالية، الوثيقة 122، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

11e B/

Le chef de Bataillon
du
frère Si Arezki

Je tiens, tout d'abord et en premier lieu, à vous transmettre mes salutations les plus fraternelles et patriotiques et vous prie de les transmettre, à votre tour, à tous les compatriotes.

Frère Si Arezki, étant en état militaire tel que vous le constatez, il nous n'est point possible de satisfaire, en rendant service, en dehors de l'unité, à nos éléments.

C'est avec tous nos profonds respects, que nous vous demanderions de bien vouloir, nous retirer le mandat dont le montant est de 1.000, ci-joint.

الملحق رقم: 21، قسم المالية، الوثيقة 112، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف .../ ...

Si vous avez certains de nos mandats retardataires, veuillez nous les faire parvenir en même temps que la somme de 1.000 Frs par l'intermédiaire du porteur de la présente.

Salutations fraternelles

[illegible] le 8 Octobre 1961

Le Chef de Bataillon

[illegible]

Au frère Arezki. 43

Je joins à la présente, un mandat en récipicé de 2.977 que vous retirerez. Si possible.

Tout en vous saluant quant à cette susdite, nous vous rappelons notre précédente missive (au Saddek) ayant pour objet l'appareil photo et les pellicules à developper.

Recevez nos meilleures saluta-tions,

Fait le 5/10/61

Le chef du ...

d 2,977

الملحق رقم:22، قسم المالية، الوثيقة 43، صندوق العرض2، متحف المجاهد ـ الطارف.

Aux frère Arezki

Je vous envoie ce jour [illegible]
pour les retirés et les [illegible]
au porteur.
Je [illegible] jour [illegible] pour
les retirés ce jour même

Merci.

Bouzina Abdelmadjid (10 d)
de Mettaouf.
Taha B Mohamed
[illegible] B [illegible]
de Bône (5 d)

[illegible]
le chef de bataillon
[illegible]
[illegible]

الملحق رقم:23، قسم المالية، الوثيقة 126، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

Au frère Arezki 21
de la part de si Salem.

Tout d'abord, recevez mes salutations fraternelles et patriotiques.

Frère Arezki, je vous envoi les mandats ci-joint et vous prie de les retirer et nous les faire parvenir.

1 mandat = 2 dinars +
" 1 " +
" 20, 416 +
" 6, 805 retenus
" 9, 593 +

Je compte sur vous, et recevez tous mes remerciements anticipés.

Le 13 Août 196[illegible]
Le chef de Bataillon
Salem.

Veuillez remettre cet argent au porteur de la présente.

الملحق رقم:24، قسم المالية، الوثيقة رقم 21، صندوق العرض1، متحف المجاهد ـ الطارف.

Republique - Algerienne 18

~o~

Au frère Si Arezki

de la part de Si El-Fadhel

Tout d'abord et en premier lieu recevez nos salutations fraternelles et patriotiques.

Frère Si Arezki nous vous faisons parvenir ci-joint le mandat ci-joint et vous demanderai de bien vouloir retirer la somme y figurante soit de 2°,552.

Tout en comptant sur vos, recevez nos remerciements anticipés.

Fait le 31/8/6

Si El-Fadhel

2,552

الملحق رقم:25، قسم المالية، الوثيقة 18، صندوق العرض1، متحف المجاهد ـ الطارف.

44

Au frère Arezki.
de la part du chef de bataillon.
Si El-Fadhel.

Frère Arezki, je vous fais parvenir un mandat de quatre (4) dinars et vous prie de retirer le montant.

Lors d'acheminement de la somme, confiez-la au porteur de la présente message.

Salut fraternellement!

[illegible] le 6 octobre 196[illegible]

Si El Fadhel.

Sakhri Abdelmajid [illegible] Rabah
[illegible] Brahim . Babouche (4)
de Bone -

الملحق رقم:26، قسم المالية، رقم الوثيقة 44، صندوق العرض رقم 1، متحف المجاهد ـ الطارف.

11ᵉ bataillon.

Au frère Habib Areda.

Mandat lettre 2ᵈ
Babkouche Lili -

Mandat carte 5ᵈ
Khemais chez Ollala Dalmi
(de Morris)

Après meilleures salutations fraternelles.

Je puisse vous prier de bien vouloir retirer les deux mandats joints afin de satisfaire les éléments propriétaires.

D'autre part, veuillez S.V.P. voir s'il y a des lettres ou mandats pour "Soufi" en provenance de Bône Algérie.

Fait le 13 Septembre 1961
Le Chef du 11ᵉ Bataillon
Si El Fadhel.

الملحق رقم:27، قسم المالية، الوثيقة 137، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

Si El Fadhel

Au frère Arezki 50

Pour débuter ma présente missive recevez tout d'abord mes salutations fraternelles et notre esprit patriotique.

Frère Arezki, je vous envoie le mandat ci-joint (2 dinars) que nous vous prions de bien vouloir retirer et nous faire parvenir.

Salutations fraternelles
Fait le, 15/9/61
Si El Fadhel

2 d

Act: Menaouna Taïchouri

الملحق رقم:28، قسم المالية، رقم الوثيقة 50، صندوق العرض1، متحف المجاهد ـ الطارف.

Au frère Arezki

Vous êtes priés de bien vouloir retirer les mandats ci-joint et nous les faire parvenir

- 2D. 552 (retiré Rabah Babouch)
- 8D. 507 (Ali Mohamed)

Tous nos remerciements anticipés.

le 18/9/61

P/ Si El Fadhel

Payé à Rabah B Brahim
Babouch

الملحق رقم:29، قسم المالية، الوثيقة 127، صندوق العرض3، متحف المجاهد ـ الطارف.

الملحق رقم:30، رسائل دعاية لجيش التحرير الوطني الجزائري، السلسلة A (208 ث/004/002) الأرشيف الوطني التونسي ـ تونس.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

عمل تالة

Le 23 Juillet 1955

ARRIVÉE Le 16 AOUT 1955

n° 660

Le Caïd de Thala à S.E. le P.M.

حضرة ... جناب الصدر الهمام ... الوزير الأكبر رئيس الحكومة

... Comme suite à ma lettre n° 616 du 26 courant rappelée par ma communication téléphonique du 27 du même mois et par télégramme n° 914 du 28 du dit mois, j'ai l'honneur de vous faire ... des renseignements sur les hors-la-loi de l'Algérie qui ont semé la terreur dans la population paisible de la région./

الأرشيف الوطني التونسي

الملحق رقم:31، تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأرضي التونسية، السلسلة A (208ث/ 004/002) الأرشيف الوطني التونسي ـ تونس. ... /...

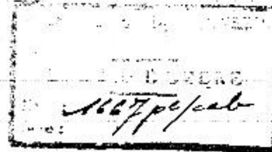
ولم يكفهم ذلك الصنيع بل حاولوا تخريب ما عثروا عليه بخزانة محتوياته من ثنا[ء]
الأدوات الدولية على اختلافها عجزا انه باستطاعته وتضامنه عزلوا عن تلك
الفعلة وتوجهوا في حالهم على حدود الساعة الثالثة من صبيحة يوم الثلاثاء وبتلك
الصفة أصبح كل الناس في قلق وحيرة من هاته الحالة يترجون وجود حل لهاته
المشكلة العويصة التي أفقدت الاطمئنان وبعثت رعبا وخوفا في قلوب
كافة ساكني الجهة الذين تركوا أماكنهم وركنوا للفرار ابتعادا عن الضرر
الذي تراءى لهم الأمر الذي كان سببا في تعطيل جميع الأعمال من بينها خلاص
المطالب الذي لم يكن من أجله جاريا الخلاص المؤمل لذلك ذلك نعلمكم وفي
أمن الله دمتم والسلام من محرره معظمكم معين ربه أمير الأمراء عبد العزيز
ابن محمود عامل تالة وكتب في 29 في الحجة وفي حجو بكبيه

سنة ١٣٧٤
١٩٥٥



N° 978 — 6 Août 1955
Caïd de Thala au S.M.G.C.
L'ancien chef de bande Mabrouk ben Jaballah ben Mohamed Nemr, du cheikhat de Herakta, m'a fait hier soir la déclaration ci-jointe avec les pièces qu'il m'a présentées.







الملحق رقم:32، تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون، السلسلة A (208ث/004/002)، الأرشيف الوطني التونسي ـ تونس.

العـدلية التـونسية   عـــــــدد الورقة

// ديـــة شـهادة

العدد بقلم الادعاء العمومي   مجلس ....

العـــدد بقلم التحقيق

في ٧ اوت ١٩٥٥ سنة ١٩٥ وعلى السـاعة

حضر الشاهد المبين اسمه بعد لدى عدل تا له ....

حاكم التحقيق السيد .... بمجلس ....

العدلي وبمحضر السيد الكاتب محمد العربي القماطي ....

وقع اعلام الشاهد المذكور بالامر المطلوب منه اداء الشهادة فيها وبعد استحضاره في غير محضر المتهم واستظهاره لورقة استدعائه وادائه اليمين بانه لا يقول الا الحق ولا ينطق بسواه ووقوع اعلامه بانه اذا تعمد الزور في شهادته يجعل نفسه هدفا للتتبع عملا بالفصل ٢٤١ من القانون الجنائي التونسي وبعد ان طلب منه بيان اسمه ولقبه وعمره وصناعته ومحل سكناه وهل هو من خدمة المتداعين او من اقاربهم او اصهارهم ام لا وان كان الاول فما هي درجة القرابة اجاب وادى شهادته كما ياتي :

اني ادعى الحمد لله بن الشارني اعلاه حضر مبروك بن جدو بالله ابن الحاج محمد الثمر الحافظي من مشيخة
اكرالله بصحة مخبر واضبه بعد الحلف بانه ليلة يوم ٢٤ الجاري من جويلية الفارط مع حدود
منتصف الليل بينما كان بمتجره الحاذية لمحل سكناه الكائن بزلعان بجالة تعطى اذ وفد
عليه خمسة من الثوار الجزائريين لا سابقية معرفة له بهم مدججين بالسلاح الحربي
الممنوع ساقوه امامهم بواسطة اشهار ذلك السلاح وتوجهوا به الى دكان تجارة
الغربي من محله المذكور الذي يبلغ عنه العياه مطوقا من طرف خمسة ثوار آخرين بسلاحهم
كذلك وبعد اجتماعهم ببعضهم امام الدكان المذكور خاطبوه كلهم بلهجة جارية بتغييم
ما عسى ان يوجد عنده من السلاح ولما اجابهم بعدم وجود ذلك عنده ونعلل
لهم بتسليم السلاح الذي كان عنده بمقتضى بطاقة تسليم الصلاح بها لهم اظهروا
معه القسوة وانهال عليه بعضهم بالضرب ولم يكفهم ذلك بل رجعوا الى دكانه المذكور
الذي فتح اذ ذاك من طرف ابنه الصغير بمحتوى انواع مما بداخله من البضاعة وذلك بما
تقدر قيمته بعشرين ١٣٤٠٠ فرنك ثم ساقوه امامهم بعد ذلك وتوجهوا به الى جبل
القلاع الذي تركوه به معهم تحت الاضطهاد والتعذيب مدة طيلة يوم وليلتين
وبعد ان تسلموا منه بمشرين الف فرنك بوجه القوة من جهة ثمن مكحلة الطلقة
ثنية الطوال على نية رهبانة الثوار التونسيين والاشارة عليهم بتخبيرهم ما عندهم
من السلاح للاعانة به او بثمنه ان لم يوجد عندهم واجلوه على ذلك مدة الاسبوع

عدد المطبعة ٣٧٢ — S. J. 973 - 16516 — Imp. Officielle - Tunis

الملحق رقم:33، تقارير حول اعتداءات قام بها الثوار الجزائريون على الأراضي التونسية السلسلة A (208ث/004/002)، الأرشيف الوطني التونسي ـ تونس. ../ ..

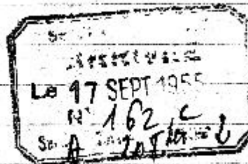
ومع كون ذلك التأجيل توعدوه بالقتل ان لم تحصل نتيجه من وراء مساعيه
وبعد رجوعوا ليلة يومين مع الجاري وطوفوا محل ضريح احمد بن يوسف بن ابراهيم انهم
ركلوا هذا الامير بالاتيان لهم بالجيب ولما نعلن لهم بغيب هذا الامير
بالحاضره انهما لو اعتنيه بالنحو الذكر وصار فوق الجبل بنية التغرب وعن
حسن الحظ تخيل عليهم وركن للفرار تبصيا مما توعدوه به وبنظر الذلك ولما عوقب
به من انواع الاضطهاد التي لا يشك في حصول الضرر به من وراثها عند القبض
عليه مستقبلا بانه أنني نخبرها بالامر هذا الكلام نلتي عليه واصغ عنه وامضي عليه
بخط يده ح [illegible]

الحمد لله وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

عمل تالة

Le 9 Sept. 1955.
Le Caïd de Thala
à S. E. le P. M. Pt C.

J'ai l'honneur de vous informer que les sus-nommés ont été l'objet de violences de la part de hors-la-loi algériens qui leur ont subtilisé divers effets.



Le 17 SEPT 1955
N° 162

١٣٧٥
1955



الملحق رقم:34، تقارير حول اعتداءات قام بها ثوار جزائريون على الأراضي التونسية السلسلة A (208ث/004/002)، الأرشيف الوطني التونسي - تونس.

N O T E   P O L I T I Q U E

LA TUNISIE DE BOURGUIBA DEVANT LA REVOLUTION ALGERIENNE

B

I.- INTRODUCTION GENERALE.

Petit pays avec une population qui dépasse à peine 3 millions, et une superficie de 155.180 km2 (à peine la consistance d'un département algérien) la Tunisie a joué et continue à jouer un rôle de premier plan dans le développement de la Révolution Algérienne.

1) sur le plan militaire. La position géographique de la Tunisie en fait une base vitale pour notre Armée (stationnement, repos, soins, entraînements, offensives en partant du territoire tunisien, replis éventuels etc..). De même, la Tunisie constitue pour notre A.L.N. une base logistique vitale. La majeure partie des armes, équipement et ravitaillement de l'A.L.N., en provenance de pays amis, transitent par le territore tunisien ou y sont entreposées.

D'où un premier axiome politique: "L'alliance de la Tunisie nous est précieuse".

2) sur le plan social. Nos relations avec la Tunisie sont très diverses (grosses masses de réfugiés, des étudiants, des travailleurs,etc..). Ajoutons que la plupart des organismes internationaux d'entr'aide aux réfugiés algériens activent en Tunisie. D'où les multiples problèmes que celà nous pose.

3) sur le plan politique. L'aide politique de la Tunisie à l'Algérie a été marquée du "sceau" de la très forte personnalité de Bourguiba.Celà explique les fluctuations de cette aide, conséquence du "louvoiement" du bourguibisme. D'où "les hauts et les bas". Des déclarations de guerre à la France (période de Sakiet sidi Youcef discours de Téboursouk etc..), appui public et réitéré au GPRA, on arrive aux louanges à de Gaulle (alors que quelques semaines auparavant Bourguiba avait dénoncé sa carence), en passant par la lettre envoyée à Messali en 1959. D'un autre côté, tout en proposant l'Union Algéro-Tunisienne, Bourguiba refuse d'établir, dans un premier stade, des rapports inter-étatiques algéro-tunisiens.

Malgré le bourguibisme, doctrine fondée essentiellement sur le compromis, l'appui des masses populaires tunisiennes est entièrement acquis à la Révolution Algérienne.

Celà constitue un impératif politique fondamental qu'il faut retenir.

La Révolution Algérienne, qui sert de pôle d'attraction aux masses insatisfaites et qui, par conséquent, nous apportent un soutien inconditionnel, contraint les dirigeants à tenir compte d'un tel facteur dans les relations algéro-tunisiennes.

A ce sujet, les récentes manifestations de Kairouan, et d'autres encore plus récentes, rappelent aux dirigeants, s'il en était besoin, que le bourguibisme doit tenir compte s'il veut survivre, des exigences populaires.

La solidarité du peuple tunisien envers le peuple algérien, les idées-forces de Maghrebisme,Africanisme, de nationalisme arabe, de décolonisation réelle,etc.. retrecissent de plus en plus le champ d'action du bourguibisme. C'est ce que viennent de lui rappeler; d'une part, les manifestations de rues, et,d'autre part, des publications récemment [redacted] autorisées comme "Afrique Action" (bien que bourgeoise et dirigée par une équipe peu recommandable) et,surtout, le mensuel "Tribune du Progrès" dirigé par des hommes de gauche (progressistes et communisants).

La Révolution Algérienne influe ainsi, directement, sur la politique interne tunisienne.

الملحق رقم:35، Note Politique: la Tunisie de bourguiba devenant la revolution Algerienne, Boite G.P.R.A, N°323 ، الأرشيف الوطني الجزائري .../...

Mais elle influe aussi sur sa politique étrangère. Cela explique que malgré sa vocation occidentale, Bourguiba se soit tourné aussi vers l'Est.

Sur le plan économique, la Tunisie, pays pauvre, vit d'expédients depuis sa libération.

Bien que sa balance commerciale soit équilibrée, la Tunisie traverse cependant un marasme économique certain. D'une part, la sécheresse a particulièrement sévi cette année. D'autre part, le Gouvernement n'a suivi aucune politique économique sérieuse. Pour sortir de l'impasse, a été créé récemment un Secrétariat d'Etat au Plan. Mais comme nous le verrons plus loin, cela est également lié étroitement, à la solution du conflit franco-algérien.

Ainsi la guerre d'Algérie interfère sur tous les plans de la vie tunisienne: politique, économique et social.

Tels sont les différents aspects que nous traiterons successivement.

II.- RAPPORTS CONSULAIRES ALGERO - TUNISIENS.

L'historique de ces rapports a été étudié dans le rapport en date du

Il s'agit de l'un des aspects essentiels de l'aide tunisienne à l'Algérie.

a) Sur le plan militaire. La Tunisie constitue pour la Révolution Algérienne une base militaire d'une importance considérable. Actuellement plus de 20.000 combattants en armes y sont stationnés. Des opérations de grande envergure contre le barrage électrifié et les forces ennemies, sont montées en partant du territoire tunisien. Par voie de conséquence, l'ennemi a entrepris des opérations de représailles en territoire tunisien : plusieurs civils (femmes et enfants) ont trouvé la mort, récemment encore. Il y a lieu de reconnaître que le Gouvernement Tunisien n'apporte aucune entrave dans ce domaine bien que la sécurité et la souveraineté de son territoire fut mise directement en cause. Néanmoins, la Défense Nationale Tunisienne ne cesse de nous demander de lui faire part du déclenchement d'opérations importantes pour lui permettre de prendre ses dispositions et parer à toute éventualité.

Et, pour éviter les risques de fuites, la communication de nos projets d'opérations militaires en partant du territoire tunisien, serait faite à l'échelon du Secrétaire d'Etat à la Présidence et à la Défense (Bahi Ladgham).

Cela ne constitue, évidemment, aucune condition aux facilités opérationnelles dont bénéficie notre armée.

Sur ce plan, nous pouvons affirmer que notre armée jouit d'une liberté opérationelle totale.

Ce qui lui a valu, d'ailleurs, de remporter de sérieuses victoires ces derniers mois.

Ajoutons que notre armée bénéficie de toutes facilités:

- de stationnement,
- entretien écoles de cadres, écoles d'entraînement,
- liberté de mouvement,
- liberté de propagande (accés facile de journalistes aux frontières en vue de faire connaître à l'opinion la bonne tenue et les exploits de l'A.L.N.).

Signalons aussi que des centaines de djounouds arrêtés pendant la période trouble des complots ont été remis en liberté depuis un an: c'est l'un des facteurs qui ont contribué à créer un climat de détente et de coopération.

En outre, des dizaines de djounouds qui ont déserté pour se placer sous la protection de l'armée tunisienne, nous ont été remis : cela a contribué à renforcer l'autorité de notre Etat-Major.

Enfin, sur le plan logistique, notre armée a bénéficié de toutes les facilités possibles.

Tous les besoins de l'ALN en armes, munitions et équipement ont été satisfaits. Aucun convoi d'armes n'a été bloqué à la frontière.

De plus, le Gouvernement Tunisien vient d'offrir à l'ALN cinq camions militaires en vue de faciliter le ravitaillement des djounouds.

Il faut signaler, également que, depuis quelques mois, le Gouvernement Tunisien a

autorisé le transit du Gouvernorat de Gafsa par les unités de l'AIN. Ce qui a toujours été refusé en raison du passage dans cette région du pipe-line d'Edjelé.

Comme on le voit, l'appui que nous attendions de la Tunisie sur le plan militaire et logistique ne nous fait pas défaut. Bien entendu, nous passons sous silence quelques détails parce qu'ils nous semblent insignifiants et, surtout, n'entâchent pas l'essentiel. Il s'agit des petites entraves dûes le plus souvent à l'excés de zèle de certains agents de la Garde Nationale ou des Gouvernorats de frontières (certains contrôles excessifs, quelques arrestations arbitraires, quelques brimades...) Mais tous ces cas ont été solutionnés après intervention de la Mission.

b) Relations sociales.

1) Réfugiés. Plus de 100.000 réfugiés algériens vivent en Tunisie. Des secours leur parviennent de tous les coins du monde.

Deux problèmes se posent à nous:

a) Administration et encadrement des réfugiés.
b) Répartition des secours aux réfugiés.

L'encadrement des réfugiés est assuré par l'Organisation Politique.

Quand à la répartition des secours, des discussions sont encore en cours en vue de la création d'un organisme mixte algéro-tunisien. Les Tunisiens ne veulent pas nous laisser nous occuper seuls de nos réfugiés. Ils invoquent pour cela des impératifs d'ordre public et, par ailleurs, le fait que les organismes internationaux s'adressent au Gouvernement et au Croissant Rouge Tunisien. En outre, jusqu'à ces derniers temps, le Croissant Rouge Algérien subissait la tutelle du Croissant Rouge Tunisien. Seul ce dernier pouvait dédouaner les secours arrivant à Tunis au nom du Croissant Rouge Algérien.

Signalons que la Convention douanière algéro-Tunisienne, conclue récemment, a enfin résolu ce problème. Désormais, le CRA bénéficie du même statut que le CRT.

Le Croissant Rouge algérien réceptionne directement, sans aucun intermédiaire, les dons qui lui parviennent. Par voie de conséquence, le sort de nos réfugiés s'est trouvé amélioré.

Mais, encore une fois, ce problème est en voie de réglement et nous voyons la solution dans un organisme commun de gestion algéro-tunisien. C'est la seule formule permettant de contrôler les secours destinés à nos réfugiés et de veiller à une répartition équitable.

2) Etudiants. Des bourses d'enseignement supérieur, comme aux autres degrés ont été mises à notre disposition en quantité illimitée.

C'est l'un des aspects les plus langibles de l'aide tunisienne à l'Algérie. Sur ce point, il y a lieu de se reporter, pour plus de précisions, au rapport de la Commission Nationale des Bourses, rédigé par le représentant du M.A.E.

3) Civils. De nombreux problèmes nous sont posés par la colonie algérienne de Tunisie.

Des problèmes quotidiens nous sont posés par nos ressortissants (fonctionnaires, enseignants, agriculteurs, ouvriers, commerçants, policiers, médecins, etc...). Nous les solutionnons au fur et à mesure, mais de façon empirique.

La véritable solution de ces problèmes réside dans l'établissement de véritables relations inter-étatiques et, par voie de conséquence, la conclusion de conventions régissant les différents aspects de notre présence et de notre coopération avec la Tunisie.

Or, en l'état actuel des choses, le Gouvernement Tunisien se montre très réticent sur ce point.

La seule convention algéro-tunisienne est la Convention douanière, signée récemment. C'est un précédent à noter.

c) Relations consulaires proprement dites. Sur ce plan, l'aide tunisienne se concrétise par la délivrance de passeports à nos

chargés de mission et à nos étudiants. 168 passeports ont été délivrés en quelques mois. 208 cartes grises ont été délivrées aux véhicules du GPRA.

L'activité strictement consulaire de la Mission fait d'ailleurs l'objet d'un tableau annexé au présent rapport.

d) Convention douanière algéro-tunisienne. Une convention douanière a été signée le 19 décembre 1960. Elle constitue, en premier lieu, un pas important vers l'établissement de rapports inter-étatiques entre l'Algérie et la Tunisie. En effet, c'est la première convention signée avec la Tunisie.

Il s'agit en réalité d'une double convention.

1) Convention intéressant le CRA. Comme il est déjà précisé ci-dessus, le CRA est admis au bénéfice de la franchise douanière au même titre que le CRT.

2) Convention intéressant le GPRA & l'ALN. Toutes marchandises et équipement destinés au GPRA ou à l'ALN sont dispensés du paiement de droit de douane. Sans doute, la franchise douanière ne résulte pas de la tenuer du texte de la Convention puisque, sur le plan formel, il s'agit simplement de " droits suspensifs ". Mais en réalité, il s'agit d'une véritable franchise douanière tel que cela résulte de notre conversation avec le Président Bourguiba. Pour plus de précisions, se reporter, sur ce point, aux compte-rendus fournis par la Mission.

En ce moment, nous multiplions nos efforts en vue de récupérer les centaines de millions déjà versés, depuis plusieurs années, au titre de droits de douane.

e) Résultats de la présence algérienne en Tunisie. S'il est évident que la Tunisie constitue une base vitale pour la Révolution Algérienne, il n'est pas moins évident que la présence algérienne, sous toutes ses formes, procure à la Tunisie des avantages sérieux sur tous les plans.

-sur le plan politique. La guerre d'Algérie et la présence à Tunis de la Direction de la Révolution a conféré à la Tunisie, un prestige considérable sur le plan international. C'est ainsi que Tunis est devenue une grande capitale politique. Par ailleurs, la Tunisie a pu, ainsi, se servir de l'Algérie pour "monnayer" ses services et obtenir des avantages sérieux de la France et de l'Amérique notamment, grâce à un chantage savamment distillé. De plus, entre l'Est et l'Ouest, l'Algérie est devenue le facteur principal de la politique extérieure tunisienne.

C'est ce facteur que nous retrouverons plus loin en traitant de la politique extérieure de la Tunisie.

-Sur le plan économique, la présence algérienne a procuré à la Tunisie une clientèle de consommation considérable (réfugiés, ALN, civils, passagers, etc..) et un apport de devises appréciable. De ce point de vue, la Tunisie subira certainement un choc économique à la fin de cette guerre et après le départ massif de la colonie algérienne.

III.- RAPPORTS POLITIQUES ALGERO-TUNISIENS.

Bien que réelle, l'aide politique apportée par la Tunisie à la lutte algérienne est marquée par le "Bourguibisme". L'aide politique de la Tunisie se résume, dans l'ensemble, aux prises de position de Bourguiba reprises, ensuite, par ses porte-parole de Tunis ou ses représentants à l'2tranger. Ces prises de position sont importantes compte tenu de la position de la Tunisie sur le plan international. Comme le bourguibisme, cette aide politique à l'Algérie a suivi une courbe sinusoïdale. Nous passerons donc en revue :

1) le Bourguibisme,
2) l'aide politique effective apportée à l'Algérie,
3) les réticences politiques tunisiennes, face à la guerre d'Algérie,
4) le projet d'Unité.

n° 150 /39
clas= A1a

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

ETAT-MAJOR

2ème BUREAU

N° 1355/CSTT/2/S

Exemplaire N° 2/6

TUNIS, le 6 Juin 1956 .

COPIE DEMARQUEE D'UN RENSEIGNEMENT

OBJET : Trafic d'armes.

SOURCE : Extérieur
VALEUR : B/2
DATE : 30 Mai 1956 .

1)- Dans la nuit du 29 au 30 Mai, au siège du bureau politique, le bureau algérien du front national algérien a tenu une conférence aux fins d'établir un nouveau plan pour le débarquement d'armes sur les côtes tunisiennes et leur acheminement vers la frontière algérienne.

Y assistaient :
- un délégué du F.N.L. : BOUHAOUCH
- Le Ministre de l'Intérieur : TAIEB MEHIRI
- un fonctionnaire du ministère des T.P. services des transports : TIDJANI Ben KHELIFA
- trois algériens : dont on ignore les noms
- le président de la section néo-destourienne de KELIBIA, l'ancien chef fellagah: MOHAMED Ben AHMED

Il a été décidé de ne rien changer au dispositif établi au cap Bon depuis plusieurs semaines, car il est apparu que les mesures prises par les autorités militaires françaises pour la surveillance de cette région ne la visaient pas spécialement.

En effet, TAIEB MEHIRI a déclaré que les rapports qui lui étaient parvenus, signalaient la présence de petits détachements de civils et de militaires européens en plusieurs points des côtes tunisiennes, notamment dans le Sud.

MOHAMED BEN AHMED a rendu compte au Ministre de l'Intérieur de la liaison permanente qu'il avait établie avec le Président de la fédération du cap Bon, MOHAMED ABDELHAMID, et avec cinq patrons de barque de KELIBIA.

La localité de TEBOULBA, selon les indications de TIDJANI Ben KHELIFA, possède en bordure de la côte des jardins convenant très bien au stockage des armes .

Il a été décidé que les trois émissaires algériens iraient le lendemain au CAP BON, puis dans le SAHEL, afin de prendre contact de la part d'ABDALLAH FERHAT, chargé des affaires algériennes, avec les responsables du bureau politique.

2)- On sait seulement que plusieurs cargaisons d'armes sont attendus d'ITALIE et de LIBYE.

Plusieurs points de la côte, en particulier KELIBIA, AKOUDA, MONASTIR et MAHDIA sont soulignés d'un trait rouge sur la carte des régions du CAP BON et du SAHEL établie par BOUHAOUCH .

Le Général de Division BAILLIF
. . . .
P.O. .. . .
signé : LAUNAY

..../....

الملحق رقم:**36**، Trafic Darmes 19/06/1956
Bobine 523 carton 2H398
مركز الحركة الوطنية ـ تونس. .../...

TRANSMISSION SUBDIVISION SOUSSE n° 998/2/3, en date du 9.6.56 .

Le Commandant du S/Secteur de MONASTIR exercera une surveillance particulière sur les points de MONASTIR et MAHDIA et en rendre compte.

signé : ACHARD-JAMES

- -

N° 293/3.S.P.- COPIE CONFORME TRANSMISE aux Commandants des :

- Quartier de MONASTIR ,
- Quartier de MAHDIA ,

qui effectueront des patrouilles fréquentes, de jour et de nuit, sur tout le littoral de leur territoire .

Rendre compte le 1er de chaque mois des résultats obtenus.

MONASTIR, le 12 Juin 1956 .

pour le Chef d'Escadrons LANDRIN, Commandant
le Sous-Secteur, en permission,
le Lieutenant BONNET, chargé de l'expédition
des affaires .



162 A I. a

TUNIS, le 19 Juillet 1956.

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES TROUPES DE TUNISIE — 36

ETAT-MAJOR – 3° BUREAU

N° 4.907/CSTT/3/OPS

- INSTRUCTION -

OBJET : Interception du trafic d'armes à la frontière Algéro-Tunisienne.

De nombreux renseignements permettent de penser que certaines forces armées à la disposition du Gouvernement Tunisien (Maghzen, Supplétifs) utiliseraient leurs véhicules pour transporter des armes destinées aux rebelles algériens. Ces armes seraient déposées ou transitées dans la région frontière Algéro-tunisienne.

Il est indispensable que ce trafic soit arrêté.

A cet effet il est nécessaire que :

1°) tous mouvements suspects de véhicules appartenant aux Maghzens ou aux Supplétifs soient signalés aux Secteurs intéressés.

2°) que l'interception soit effectuée à coup sûr, le plus près possible de la frontière Algérienne, dans des conditions telles que les "contrebandiers " soient en quelque sorte pris en "flagrant délit ".

Le Général de Division BAILLIF,
Cdt I.A. et CSTT Signé : BAILLIF.

Transmission n° 606/3/S en date du 25.7.16 du Général Cdt. la IIème D.I. SALAMMBO.

SUBDIVISION DE SOUSSE

N° 156 / 3 S.

COPIE CONFORME NOTIFIEE A

- Mr. le Commandant du S/Secteur de MONASTIR.

" Pour exécution "

Tout véhicule suspect sera signalé directement aux Commandants des Secteurs frontaliers, et un compte rendu sera adressé au Commandant de Secteur de SOUSSE sous le présent timbre.

SOUSSE, le 30 Juillet 1956.

Le Colonel, ACHARD-JAMES, Commandant la Subdivision de SOUSSE.

Signé : Illisible.

N° 377/ 3 S.P. COPIE CONFORME TRANSMISE aux Commandants des :

- Quartier de MONASTIR.
- Quartier de MAHDIA.
- O.R. du S/Secteur.

MONASTIR, le 2 Août 1956.

Le Capitaine J A N E R, Commandant Provisoirement le Sous-Secteur.



Interception du trafic d'armes à la frontière **الملحق رقم:37**، Algéro -Tunisienne 19/07/1959, Bobine S 523/ carton 2H398

مركز الحركة الوطنية ـ تونس.

TUNIS, le 19 Juillet 1956;

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

ETAT-MAJOR 3° BUREAU

N° 4907/CSTT/3/OPS

37

- INSTRUCTION -

OBJET : Interception du trafic d'armes à la frontière Algéro-Tunisienne.

De nombreux renseignements permettent de penser que certaines forces armées à la disposition du Gouvernement tunisien (Makhzens, Supplétifs) utiliseraient leurs véhicules pour transporter des armes destinées aux rebelles algériens. Ces armes seraient déposées ou transitées dans la région frontière Algéro-tunisienne.

Il est indispensable que ce trafic soit arrêté.

A cet effet il est nécessaire que :

1°) tous mouvements suspects de véhicules appartenant aux Makhzens ou aux Supplétifs soient signalés aux Secteur intéressés.

2°) que l'interception soit effectuée à coup sûr, le plus près possible de la frontière Algérienne, dans des conditions telles que les "contrebandiers" soient en quelque sorte pris en "flagrant délit".

Le Général de Division BAILLIF,
Cdt I.A. et CSTT Signé BAILLIF.

TRANSMISSION N° 608/3/S EN DATE DU 25.7.56 du GENERAL CDT la 11° D.I. SALAMMBO.

HG/PM.

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

SUBDIVISION DE SOUSSE

ETAT - MAJOR 3° BUREAU

N° 156 / .S.

COPIE CONFORME NOTIFIEE A :

- Mr. le Commandant du S/Secteur KAIROUAN.
- Mr. le Commandant du S/Secteur MONASTIR.

"Pour exécution".

Tout véhicule suspect sera signalé directement aux Commandants des Secteurs frontaliers, et un compte-rendu sera adressé au Commandant du Secteur de SOUSSE sous le présent timbre.-

SOUSSE, le 30 Juillet 1956.

Le Colonel ACHARD-JAMES,
Commandant la Subdivision de SOUSSE :

الملحق رقم:38، Interception du trafic d'armes à la frontière Algéro -Tunisienne 19/07/1959, Bobine S 523/ carton 2H398

المركز الوطني للحركة الوطنية ـ تونس.

SALAMMBO, le 23 Août 1956.

SECRET

P.F.
COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

DIVISION NORD

ETAT-MAJOR - 3° BUREAU

N° 719/3.S

Clt. : 554/11.C.

=o= ORDRE PARTICULIER =o=

=o=o=o=

EXEMPLAIRE N° 10/20.

OBJET : Trafic d'Armes et de Personnels vers l'ALGERIE. -

REFERENCE : Note d'orientation n° 638/3.S. du 4 Août 1956. -

=o=o=o=o=o=o=o=

I./ - SITUATION. -

Le trafic d'armes et de personnels au profit des rebelles algériens, paraît s'intensifier depuis le début du mois et l'appui des autorités tunisiennes est désormais un fait acquis.

Des recrues armées et des stocks d'armes rassemblés en divers points du Territoire font mouvement vers la frontière, empruntant différents modes de transport, souvent des véhicules de l'armée tunisienne ou des Maghzens.

II./ - MISSION. -

La découverte de ces courants de trafic, le pistage des convois, leur interception, constituent une mission permanente de tous les Secteurs.

III./ - MODES D'EXECUTION. -

3I - La fouille de tout véhicule suspect nous est juridiquement interdite sur le Territoire Tunisien du fait de l'indépendance du pays.

Passer outre cet impératif regrettable équivaut automatiquement à créer un incident avec le Gouvernement Tunisien.

Ce risque ne peut être encouru qu'avec la quasi certitude d'apporter à la clef la preuve du trafic au profit des rebelles algériens, c'est-à-dire au moment où la direction prise par le convoi ne laisse plus de doute sur sa destination.

.../...

الملحق رقم:39، Trafic d'armes et de personnele vers l'Algérie, 4/8/1956, bobine S523/ carton 2H398

المركز الوطني للحركة الوطنية ـ تونس. ... /...

Par contre, nous avons toute notre liberté d'action en ALGERIE dans une zone de chasse propre à la 11° D.I., dont l'extension en profondeur fait l'objet d'une étude commune avec la 2° D.I.M. et qui aboutira, à bref délai, à un nouveau tracé.

32 - Le dispositif général suivant échelonné en profondeur sur tout le Territoire et dans la zone de chasse Algérienne de la 11° D.I., répond aux nécessités

- de la surveillance et du pistage,
  et, de l'interception.

321 - A l'Est de la rocade TABARKA - SOUK EL ARBA - LE KEF - KALAA DJERDA - KASSERINE - THELEPTE.

- postes de surveillance et de renseignements permettant de "dépister" tous les véhicules suspects dès leur point de départ, et de les "suivre" au passage tout au long de leur progression vers la frontière,
- postes légers (1 Jeep radio) mis en place dès réception du message conventionnel d'alerte, à proximité de chaque noeud routier et sur chacune des routes issues de ce point,
- Mission - Alerter en "Flash" le poste voisin.

322 - A L'Ouest de la rocade indiquée plus haut :

- postes d'interception qui, opérant en zone frontière ou en territoire algérien, stoperont les véhicules suspects et saisiront leur chargement, apportant la preuve irréfutable qu'il était destiné à l'ALGERIE.
- postes formés d'une Section disposant de véhicules radio et susceptibles de se déplacer rapidement pour intercepter tout véhicule signalé qui, au dernier moment, quitterait l'itinéraire sur lequel il est attendu.
- Mission - Barrer les routes franchissant la frontière,
  - Intercepter par tous les moyens passifs (chicanes, accident, Etc ...),
  - Eventuellement ouvrir le feu,
  - Ne pas hésiter à monter de véritables embuscades, notamment en Territoire Algérien.

323 - En dehors des périodes de crise nécessitant la mise en place de ce dispositif complet à double jeu de postes, une surveillance lâche, mais continuelle sera néanmoins maintenue en faisant appel au concours de la Gendarmerie.

.../...

33 - Le système d'alerte doit permettre la mise en place immédiate du dispositif indiqué plus haut.

Il a lieu en deux temps :

331 - 1° TEMPS : Envoi en "Flash" par la Division à tous les Secteurs du message conventionnel suivant :

-" Allo - tous - Nicole "-.

A ce "top", les Secteurs placent immédiatement leurs postes de surveillance.

332 - 2° TEMPS : Dès qu'un poste de surveillance a détecté un ou plusieurs véhicules suspects, il répercute immédiatement par tous les moyens à sa disposition (radio - téléphone) le renseignement aux postes voisins sous la forme d'un message conventionnel ayant contexture indiquée en annexe.

- les postes ainsi alertés redoublent de vigilance pour suivre la progression des véhicules.
- les Commandants de Secteur intéressés font mettre en place les postes d'interception.

34 - L'efficacité de ce système repose éventuellement sur :

- la transmission immédiate de tous renseignements et ce, en s'affranchissant au besoin de la voie hiérarchique,
- la mise en place rapide des postes de surveillance,
- la discrétion et la souplesse des exécutants,
- la liaison intime entre Secteurs, notamment en dehors des périodes de crise.

IV./ - Les Commandants de Secteur voudront bien étudier attentivement le dispositif qui leur est proposé et faire connaître sous présent timbre le plan particulier de surveillance et d'interception propre à leur Secteur.

Le Général de Brigade GAMBIEZ
Commandant la 11° D.I. et la Division NORD,
Signé : GAMBIEZ.

Le Lt-Colonel CARBUCCIA
Chef d'Etat-Major,

DIVISION D'INFANTERIE

DESTINATAIRES :

- MM. Le Colonel Cdt Secteur KHROUMIRIE - SOUK EL ARBA (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur LE KEF (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur KASSERINE (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur CENTRE- TEBOURSOUK (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur SOUSSE - (2 ex.)
Le Colonel Cdt Secteur TUNIS (2 ex.)
Le Général Cdt I.A. et C.S.T.T. - E/M - 2° & 3° Bureaux (à [illegible]).

=o= ANNEXE I =o=

MESSAGE CONVENTIONNEL à retransmettre de postes de surveillance en postes de surveillance.

=o=o=

- 1° MOT : NICOLE (indiquant "alerte aux véhicules suspects")
- 2° MOT : Direction prise par le véhicule.
- 3° MOT : Mot conventionnel (code en annexe II) donnant :
  - soit l'immatriculation du véhicule suspect,
  - soit le nombre et la nature des véhicules.
- Quelques précisions : heure, allure, nombre de personnes à bord, etc..

EXEMPLE : NICOLE - VERS VOUS - DEUX.CAMERA - 18 H. 30 - RAPIDE - CINQ -

Signifie :

Alerte aux véhicules-! - vers vous deux camionnettes aperçues à 18 h; 30 - allure rapide - Cinq personne à bord.

oooooooooooooooooooooo

=o= ANNEXE II =o=

CODE

Véhicules civils	
- Citroën :	TAMBOUR
- Peugeot :	TROMPETTE
- Simca :	VIOLON
- Renault :	PIANO
- Vedette :	CLARINETTE
- Camions :	SAXOPHONE

Véhicules militaires (Maghzens)	
- Jeep (Landrover) :	RADIO
- 4 x 4 :	PHOTO
- 6 x 6 :	FILM
- Camions :	CINEMA
- Camionnettes :	CAMERA.

.../...

(ANNEXE III - Liste avec numéros codés des voitures suspectes.)

=o= ANNEXE III =o=

VOITURES SUSPECTES. -

N° d'ordre	IMMATRICULATION	MARQUE ET COULEUR
1	428 499	Camion Chevrolet
2	3.947 - T.U. 9	T.A. - 15 CV.
3	4II - H.Z. 93	203 Peugeot - camionnette grise
4	I65 - B.G. 92	Camionnette FORD
5	392 - A.M. 93	Camionnette
6	427 435	Camion Chevrolet
7	42I 542	"
8	3352 T.U. 11	Landrover
9	1258 T.U. 11	403
10	1748 T.U. 11	203
11	4919 T.U. 8	Peugeot 203 - Rouge
12	61 T.U. 8	Traction noire
13	2478 T.U. 8	"
14	1828 T.U. 5	Primaquatre beige
15	272I T.U. 11	Landrover
16	63I2 T.U. I0	Peugeot 203
17	L.T.B. 986	
18	3375 T.U. 11	Camionnette
19	2785 ou 3785 T.U. 11	Camion Renault
20	2777 ou 3777 T.U. 11	"
21	278I ou 378I T.U. 11	"
22	2779 ou 3779 T.U. 11	"
23	8525 T.U. 11	"
24	4858 T.U. I0	T.A. - noire
25	73 D.B. 93	Hotchkiss
26	I05 A.M. 93	Simca Aronde
27	3I9 A.F. 93	Traction 11 C.V.
28	382 N. 93	Traction 15 C.V.
29	899 A.E. 93	
30	998 B. 93	
3I	313 A.Q. 93	
32	353 A.X. 93	
33	8I4 A.V. 93	
34	573 A.V. 93	
35	909 S. 93	
36	359 U. 93	
37	854 A.G. 93	
38	330 A/R. 93	
39	I33 G. 93	
40	60 A.J. 93	
4I	853 A.M. 93	
42	5757 T.U. 9	203
43	8520 T.U.	Camion
44	128 A.H. 93	Vedette

=o=o=o=o=o=o=o=o=o=

EXEMPLE : NICOLE - VERS VOUS TROMPETTE N° I6 - 20 H. - RAPIDE 3 -

Signifie: Alerte ! Vers vous la peugeot 203 n° 63I2 T.U. I0 aperçue à 20 h. à vive allure ayant 3 personnes à bord. -

الملحق رقم: 40 ، Voitures suspectes, bobine S523/ carton 2H398,

المركز الوطني للحركة الوطنية ـ تونس.

SECRET CONFIDENTIEL

SALAMMBO, le 22 Août 1956.

COMMANDEMENT SUPERIEUR
DES TROUPES DE TUNISIE

DIVISION NORD

ETAT-MAJOR - 3° BUREAU

N° 714/3.SC

Clt. : 554/35.

=o= NOTE DE SERVICE =o=

=o=o=

OBJET : Disparitions d'Armes. -

=o=o=o=o=o=o=

DIVISION NORD. -

I./ - a) - le 5 Juillet, un P.M. MAT 49 est perdu dans une secti.

b) - le 6 Juillet, un P.M. MAT 47 est dérobé dans un véhicule de ravitaillement,

c) - le 17 Juillet, un P.A. disparaît dans un cantonnement.

d) - le 6 Août, vers 11 heures, un P.M. MAT 49 disparaît de la cabine d'un G.M.C. à l'arrêt,

e) - le 14 Août, vers 11 heures, un P.M. MAT 49 est dérobé dans un véhicule de ravitaillement à l'arrêt,

f) - dans la nuit du 15 au 16 Août, un F.M. 24-29 - deux fusils MAS 36 - un fusil MAS 51 sont dérobés dans un bivouac entouré de barbelés, au pied du lit des hommes

En outre, un fusil U.S. 17 a disparu d'un camion le 10 Août en ZONE SUD.

II./ - Ces six disparitions d'armes marquant chez nos adversaires un accroissement très sensible des efforts pour récupérer des armes.

Au moment où nous nous efforçons de lutter contre le trafic d'armes organisé en Tunisie, il est difficile de concevoir que, par négligence ou insouciance, nos propres Unités participent au ravitaillement en armes de l'adversaire.

.../...

الملحق رقم:41، Disparition d'armes, bobine S523/carton 2H398, المركز الوطني للحركة الوطنية - تونس. .. /...

La plupart des disparitions d'armes ont pour cause la non exécution ou l'exécution incomplète des consignes. De telles fautes engagent la responsabilité personnelle des Commandants d'Unité, qui n'attachent pas toujours l'importance suffisante aux mesures de détails, alors qu'elles sont déterminantes.

Le Général est décidé à sanctionner sévèrement les fautes commises.

III./ - La Division NORD mettra à la disposition des Commandants de Secteur les matériels (chaînes, cadenas, etc...) qu'ils jugeront utile de demander pour assurer, en plus des mesures normales, la sécurité de l'armement.

Mais c'est surtout par la volonté de tous les Chefs de faire comprendre à leurs hommes que la perte d'une arme est une faute contre l'honneur, susceptible d'entraîner la mort de leurs camarades, que cesseront ces vols et que toute tentative nouvelle sera vouée à l'échec.

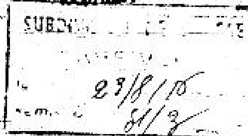
Le Général de Brigade GAMBIEZ
Commandant la 11° Division d'Infanterie
et la Division NORD,
Signé : GAMBIEZ

P.A. Le Lt-Colonel CARBUCCIA
Chef d'Etat-Major,



Copie conforme ...

Les Commandants d'Unité sont responsables des mesures de conservation des armes.



DESTINATAIRES :

- Tous Commandants de Secteur,
- ~~E.M. / 11° D.I. - 1°, 2°, 4° Bureaux.~~

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المصادر:

I-المصادر الأرشيفية

1-الأرشيف الوطني التونسي:

- تقارير حول اعتداءات قام بها ثوار جزائريون على الأراضي التونسية السلسلة A (208ث/004/002)، .

2-المعهد الأعلى للحركة الوطنية التونسية – منوبة - تونس:

-Bobine 523 carton 2H398

-Trafic Darmes 19/06/1956 ,

- Interception du trafic d'armes à la frontière Algéro - Tunisienne 19/07/1959 .

- Interception du trafic d'armes à la frontière Algéro - Tunisienne 19/07/1959.

- Trafic d'armes et de personnele vers l'Algérie, 4/8/1956.

- Voitures suspectes.

- Disparition d'armes.

3-الأرشيف الوطني الجزائري:

- Boite G.P.R.A, N°323

Note Politique: la Tunisie de bourguiba devenant la revolution Algerienne.

4-متحف المجاهد ولاية الطارف:

-مصلحة المالية، 1958/08/20، الوثيقة رقم 113، صندوق العرض رقم 3.

-مصلحة المالية، 1958/08/20، الوثيقة رقم 113.

-مصلحة المالية، الوثيقة رقم 130، صندوق العرض3.

-مصلحة المالية، وثيقة رقم 131، صندوق العرض3.

-الحكومة المؤقتة، الوثيقة 116، صندوق العرض3.

-قسم المالية الوثيقة رقم 112، صندوق العرض 3.

-قسم المالية، الوثيقة رقم 121، صندوق العرض3

-قسم المالية، الوثيقة 122، صندوق العرض3

-قسم المالية، الوثيقة 112، صندوق العرض3

-قسم المالية، الوثيقة 43، صندوق العرض2،

-قسم المالية، الوثيقة 126، صندوق العرض3

-قسم المالية، الوثيقة رقم 21، صندوق العرض1

-قسم المالية، الوثيقة 18، صندوق العرض1

-قسم المالية، رقم الوثيقة 44، صندوق العرض رقم 1

-قسم المالية، الوثيقة 137، صندوق العرض3

-قسم المالية، رقم الوثيقة 50، صندوق العرض1

5-متحف المجاهد ولاية تبسة:

-القانون الداخلي لجيش التحرير الوطني، الصندوق رقم 1، العلبة ت23

- أوامر حربية من إدارة الجيش، صندوق رقم 1، العلبة ت23

- اعتماد – الصندوق رقم 1، ت .23

6-متحف المجاهد ولاية باتنة:

-قائمة الشراء من التموين واللباس لشهر جويلية 1960، العلبة 116

-التقرير الإخباري لشهر جانفي 1960، العلبة 116، قسم التموين

-التقرير الشهري للتموين واللباس، المدخولات والمخروجات، العلبة 116، قسم التموين.

-تقرير المخابر وأرقامها واختصاصاتها لشهر يونيو 1959، العلبة 116، قسم التموين

-بطاقة المؤونة واللباس الزائدة والناقصة في المخابر، العلبة 116، قسم التموين

-تقرير ضبط المدخول والمخروج من الحبوب لشهر نوفمبر 1959، العلبة 116

-التقرير المالي لشهر جوان 1960، العلبة 116، قسم التموين.

7-وثائق تم الحصول عليها من عند المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان:

-وصولات للتبرعات، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان - بئر العاتر

-وصل اشتراك، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان، بئر العاتر، دون تاريخ.

- وصولات إشتراك، 1956، 1957، 1960، المجاهد بوعلام بلقاسم بن سلطان.

II- الشهادات أرشيف المركز الوطني للبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر:

1. لعمودي عبد القادر : **ملتقى قوافل التسلح لثورة نوفمبر 1954** ، 19-1999/03/20، الوادي، رقم التسجيل:01/186 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر،الجزائر.
2. القاضي بشير : " شهادة " **ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954،** 19 - 1999/03/20 الوادي ،المكتبة السمعية البصرية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، رقم التسجيل 186 /03 .
3. السندي عبد الوهاب : **التسجيل رقم : cote 101**،30 ديسمبر 1993 مركز الحركة الوطنية تونس.
4. بن عودة عمار : " شهادة " **الملتقى الوطني للتنظيم و التموين بالولاية التاريخية الثانية خلال ثورة التحرير الوطني قالمة 18/17/مارس 2001** ، مكتبة السمعي البصري ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ، رقم التسجيل 345 / 01.
5. بوداود منصور: " التموين بالسلاح في الغرب " **الملتقى الوطني الثاني حول الذكرى 21 لوفاة بوصوف، ميلة 12/30 /2001** المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر رقم 03.
6. بوغزالة علي : **ملتقى قوافل التسليح** ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر، رقم التسجيل 01/186.
7. **خليفي عبد القادر** : **ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954** ، رقم التسجيل 03/186 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية .

III-المصادر المطبوعة:

1- المذكرات

1. آيت أحمد حسين : **روح الاستقلال ، مذكرات مكافح 1952** ، ترجمة سعيد جعفر، مطبعة الصنائعي 2002 .
2. سعيداني الطاهر : " مذكرات " : **القاعدة الشرقية القلب الثورة النابض** ، ط1 الجزائر 2001 .
3. مصطفى مرارده بن النوي : **مذكرات**، عين مليلة، الجزائر 2003.
4. كافي علي : **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962** ، الجزائر 1999.
5. ملاح عمار: **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر1954**، دار الهدى عين مليلة 2005.

6. ميرل روبير : **مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل،** ترجمة العفيف الأخضر، ط3، دار الآداب بيروت 1983.
7. ديغول شارل: **مذكرات الأمل التجديد 1958-1962** م ترجمة سموحي ، منشورات عويدات ، ط1 بيروت 1971 م .
8. **محمد خير الدين ، مذكرات ج 02** . المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر.

2- الجرائد:

1. **المجاهد** العدد 09 ، 30 اوت 1957.
2. // العدد 10، 05 سبتمبر 1957 م.
3. // العدد 11 / 01 نوفمبر 1957 .
4. // العدد 11/ 01 نوفمبر 1957.
5. // العدد 12. 1957/11/05م.
6. // العدد 13 ، الأحد 01 /12/ 1957م.
7. // العدد 14 ، الأحد 15 /1957/12م.
8. // العدد 16 ، 15 جانفي 1958 م.
9. // العدد 17 ، 01 فيفري 1958 م.
10. // العدد 18 ، السبت 1958/02/15 .
11. // العدد 21 ، الثلاثاء 01 أفريل 1958 م .
12. // العدد 22 . 15 أفريل 1958 م .
13. // العدد 23 الأربعاء 07 ماي 1958م .
14. // العدد 24 ، الخميس 09 ماي 1958م .
15. // العدد 25، 1959/05/01 م .
16. // العدد 26، 04 ربيع الأول 1378 و 13 سبتمبر 1958 .
17. // العدد 29 ، 17 سبتمبر 1958.
18. // العدد 33 ، السبت 01 نوفمبر 1958.
19. // العدد 36، 1959 .
20. // العدد 40 – 09 شوال 1378 هـ 16 أفريل 1959 م .
21. // العدد 41 ،1959/05/01 م.
22. // العدد 1526 ، الجزائر 1989.

3 - الملتقيات

1. الملتقى الوطني الثاني لأحداث الثورة التحريرية ، التقرير العسكري ، الولاية الأولى أوراس النمامشة 1989 .
2. الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة . ج2 ، م1 ، دار الثورة الإفريقية ، الجزائر 1984م.
3. أحداث الثورة التحريرية الأوراس ، ج1- التقرير السياسي- التقرير الجهوي للولاية الأولى، الملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة 1954-1962، باتنة.

4. تقرير الملتقى الجهوي المقدم للملتقى الوطني الرابع لتسجيل أحداث الثورة التحريرية ، الولاية الرابعة ،" التقرير السياسي 1959 ، 1962 م – مطبعة الجيش.
5. تقرير ولاية الأوراس الملتقى الوطني الثاني لتاريخ الثورة من 08 إلى 10 ماي 1984 ج 02 ، المجلد01 .
6. خليفي عبد القادر : ملتقى قوافل التسليح لثورة نوفمبر 1954 ، رقم التسجيل 03/186 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية .
7. ملتقى تنظيم التموين خلال الثورة التحررية الكبرى، جمعية أول نوفمبر لحماية وتخليد مآثر الثورة، بسكرة 17مارس 1995 .
8. الملتقى الأول بباتنة 1989، معالم بارزة في ثورة نوفمبر 1954م . جمعية أول نوفمبر باتنة 1992.
9 .الأسلاك الشائكة المكهربة ، الملتقى الوطني الأول .المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، الجزائر 1998 م.
10.جيش التحرير المغاربي 1948-1955م ، أعمال ملتقى مؤسسة محمد بوضياف، الجزائر 11,12 ماي 2001 .

ثانيا-المراجع

أ - الكتب :

-باللغة العربية.

1- أزغيدي ،محمد لحسن ، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية** ، الجزائر 1989

2-البجاوي، محمد : **حقائق عن الثورة الجزائرية** ، دار الفكر الحديث ، بيروت 1971 .

3-الجنيدي ،خليفة : **حوار حول الثورة** ج 02، 03، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والإعلام ، الجزائر 1986 م .

4-الديب، فتحي : **عبد الناصر وثورة الجزائر،** ط1 ، القاهرة 1984.

5-الزبيري ،محمد العربي : **الثورة الجزائرية في عامها الأول،** ط1 ، قسنطينة 1984.

6-// : **تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992)**، ج2، دار هومة للطباعة و النشر، الجزائر 2005،

7-الشيخ ،سليمان : **الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة،** ترجمة محمد حافظ الجماني، الجزائر 2002،.

8-الصديق، محمد الصالح : **الشعب الليبي الشقيق في جهاد الجزائر،** ط1،شركة دار الأمة، الجزائر 2000.

9-الطاهر عبد الله: **الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة** ، ط2 دار المعارف سوسة ، تونس 1990،.

10-العسكري إبراهيم: **لمحات من سيرة الثورة التحريرية ، ودور القاعدة الشرقية** ، دار البعث قسنطينة ، 1992.

11-العسلي، بسام : **جبهة التحرير الوطني الجزائرية** . ط1 ، دار النقاش 1984 .

12-المدني، أحمد توفيق: **حياة كفاح - مع ركب الثورة التحريرية،** ج3، الجزائر 1982.

13-المشيرقي، الهادي ابراهيم : **قصتي مع ثورة المليون،** ط1، الجزائر 2000.

14-بريستر، أيفه : **" في الجزائر يتكلم السلاح" نضال شعب من أجل التحرير،** ترجمة عبد الله كحيل، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1989.

15- بلتقزيز، عبد الإله: **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية 1947-1987 محاولة في التاريخ،** بيروت، 2001

16- بركات، أنيسة: **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية،** المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1985

17-بوالطمين، جودي الأخضر: **لمحات من ثورة الجزائر** ، ط II ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1987 .
18-بوحوش عمار : **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية و لغاية 1962م**، ط1 – بيروت 1997
19-بوعزيز، يحيى : **ثورات الجزائر في القرنين ، 19 ، 20** ، ج 02 ، ط02 ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996 م .
20- // : " الثورة في الولاية الثالثة 1954 ، 1962 م " ، ط1 ، الجزائر 2004.
21- دبش اسماعيل: السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954-1962) ، دارهومة الجزائر
22-بومالي، أحسن: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى**، الجزائر 1985.
23-جليسبي، جوان : **ثورة الجزائر** ، ترجمة عبد الرحمان صدقي أبو طالب ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة 1966م .
24- حامد، سلطان: **القانون الدولي العام في وقت السلم**، ط6، دار النهضة العربية القاهرة 1976
25-حسين، محمد جابر: **القانون الدولي**، ط1، دار النهضة العربية القاهرة، 1973
26-حربي، محمد : **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** ، ترجمة نجيب عيد ، صالح المثلوثي، الجزائر 1994.
27- // : **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع** ، الجزائر 1954-1962 ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، بيروت 1983.
28-حساني، عبد الكريم : **أمواج الخفاء** ، المتحف الوطني للمجاهد 1995 م .
29-رنيه، جان دوبوي: **القانون الدولي**، ترجمة سموحي فوق العادة، ط1، الجزائر 1973
30- سعدي، بزيان: **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954**، دارهومة، الجزائر 1998
31-صديقي، محمد : **الطرق و الوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلاح** ، ترجمة أحمد الخطيب باتنة 1986 .
32-طلاس، مصطفى : **بسام العسلي: الثورة الجزائرية** ، ط1 ، دار الشورى ، بيروت 1986.
33-عباس، محمد : **ثوار عظماء** ، مطبعة دحلب الجزائر 1992م .
34-عبد الرحمن، بن ابراهيم بن العقون: **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصرة ، الفترة الثالثة 1947، 1954** ج 2 ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 86 .

35-فرحات، عباس : **ليل الاستعمار، حرب الجزائر و ثورتها،** ترجمة أبو بكر رحال ، د.س.ط.
36-قليل، عمار : **ملحمة الجزائر الجديدة،** ج3، ط1، قسنطينة 1999.
37-محساس، أحمد : **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة** ، ترجمة الحاج مسعود ، محمد عباس ، وزارة المجاهدين 2002.
38-هشماوي، مصطفى : **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر (دراسة)** ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر – مطبعة دار هرمة.
39-محمد، طلعت الغنيمي: **القانون الدولي العام- قانون الامم المتحدة-**، دار المعارف الاسكندرية 1974
40-يوسفي، محمد : **الجزائر في ظل المسيرة النضالية، المنظمة الخاصة،** ترجمة محمد الشريف بن دالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر 2002 .
41- // : **الثورة العربية في الجزائر تدخل سنتها السادسة،** لجنة جمع التبرعات لمجاهدي الجزائر، الكويت 1959م.
42- // : **من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي** ، المحافظة السياسية للجيش الجزائر 1974م.
43- // : **الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون** . المقاومة السياسية و الحركات الوطنية حتى ليلة نوفمبر 1954م ، م1 ، ج 2 – ديوان المطبوعات الجامعية . 1981 م .
44- // : **دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية** ، جمعية الجيل الأبيض تبسة .
45- // : **مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية،** جمعية أول نوفمبر لتخليد مآثر الثورة، باتنة 1999.

ب ـ المقالات:

1. الأمين، مناني : **" دور سوف التاريخي في ثورة التحرير "** ، مجلة المنار العربي ، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004 .
2. العربي، بن صفية: **" ذكريات عن نقل الأسلحة عبر الحدود "** مجلة أول نوفمبر العدد 64، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984 .
3. شويشي، العيساني : **" مجابهة العدو في الحدود الشرقية"**، ندوة مجلة أول نوفمبر العددان 99/98 – الجزائر 1988م.
4. إسماعيل، العربي: **" من لجنة التنسيق و التنفيذ إلى الحكومة المؤقتة "**، مجلة الباحث العدد 04 نوفمبر 1986 ،

5. بوبكر، سالم : " **ليلة أول نوفمبر في خنشلة** "، مجلة أول ننوفمبر العدد 46 ، 1980م المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر.
6. بوحوش، عمار : " **تحويل المنظمة الخاصة إلى جبهة التحرير الوطني** "، مجلة الذاكرة ، العدد 03 ، 1995 ، المتحف الوطني للمجاهد .
7. بومالي، أحسن: " **لقاء مع المجاهد أحمد بن ابراهيم** " ، مجلة أول نوفمبر ، العدد 67 ، السنة 1984 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين .
8. شرفي، يحي : " **الإعداد للثورة ووصف اندلاعها بالأوراس**"، مجلة أول نوفمبر ، العدد 58، الجزائر 1982 .
9. عاشور، سعيداني : " **لمحة حول معامل صنع الأسلحة بالمنطقة الغربية** "، مجلة الراصد، العدد 02 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، مارس أفريل 2002 .
10. علي، العياشي: " **لقاء مع المجاهد عمار قليل** "، مجلة أول نوفمبر العدد 69 . السنة 1984 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
11. // : " **ندوة حول التموين خلال الثورة** "، مجلة أول نوفمبر ، عدد مشترك 93-94 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
12. علية عميرة الصغير: " **جيش التحرير الوطني التونسي ، حقيقتة و مصيره** "، حيش التحرير المغاربي ، المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والمعاصر) ، العدد 109 ، زغوان 2003
13. قنطاري محمد : " حقائق ووثائق عن تحضير و تفجير ثورة أول نوفمبر 1954 بغرب الوطن و عمليات المسلحة و التخريبية " ، مجلة العدد 05 المتحف الوطني للمجاهد أوت 1998.
14. // : " **الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني** "، الذاكرة العدد 03 ، المتحف الوطني للمجاهد 1995 م .
15. مناصرية، يوسف : " **نشاطات الجزائريين في تهريب الأسلحة الحربية على الحدود الجزائرية التونسية من الحرب العالمية الثانية إلى 1948** " ، مجلة التراث ، العدد 10 ، جويلية 1999 .
16. صاري، أحمد :" **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة** " ، المصادر – العدد 01 ، صيف 1999 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر.
17. حصيلة و آفاق: " **و ثيقة صادرة عن لجنة التنسيق و التنفيذ سبتمبر 1958** ، المجاهد عدد 1526 ، الجزائر 1989.
18. رخيلة، عامر : " **الثورة الجزائرية والمغرب العربي** "، المصادر العدد 01 المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م.

19. غنية، م: **"المنظمة الخاصة"**، مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، 1996
20. كمال، عبد الرحيم، **"تأملات حول التنظيم والتطور البنيوي لجيش التحرير الوطني وأشكال القتال المنوطة به"**، مجلة الجيش، العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر، 1980.

ج - الرسائل:

1. الغالي، غربي : **الأستراتيجيات الفرنسية في مواجهة الثورة الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، قسم التاريخ و الأثار، وهران 2005 .
2. مقلاتي، عبد الله : **دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية 1954 -1962** ، مذكرة ماجستير،قسنطينة2001.

د - الجرائد والمجلات:

- العربية:

1.الشروق اليومي ، العدد 1540 ، 21 نوفمبر 2005 .
2. // ، الإثنين 15 أوت 2005، العدد 1457.
3. مجلة المنار العربي، العدد 04 الوادي ديسمبر 2004 .
4.مجلة أول نوفمبر، العدد 64 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين 1984 .
5. // العددان 99/98 – الجزائر 1988م.
6. // العدد 67 ، السنة 1984 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين .
7. // العدد 58، الجزائر 1982 .
8. // العدد 46 ، 1980م المنظمة الوطنية للمجاهدين ، الجزائر.
9. // العدد 69 . السنة 1984 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
10. // عدد مشترك 93-94 ، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
11.مجلة الباحث العدد 04 نوفمبر 1986 ،
12.مجلة الذاكرة ، العدد 03 ، 1995 ، المتحف الوطني للمجاهد .
13.مجلة الذاكرة، العدد 05 المتحف الوطني للمجاهد أوت 1998 .
14.مجلة الراصد، العدد 02 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 م ، مارس أفريل 2002 .
15.المجلة التاريخية المغاربية (العهد الحديث والمعاصر) ، العدد 109 ، زغوان 2003 .
16.مجلة التراث ، العدد 10 ، جويلية 1999 .
17.مجلة المصادر – العدد 01 ، صيف 1999 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة 18.الوطنية و ثورة أول نوفمبر.
19.مجلة الجيش، العدد 400، السنة 33، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، 1996

20. // العدد 200، الإدارة المركزية للمحافظة السياسية للجيش الوطني، الجزائر، 1980،.

د ـ المحاضرات:

1. **حبيب وداعة الحسناوي** " دور الشعب العربي الليبي بمنطقة طرابلس في مساندة الثورة الجزائرية 1954 م ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ،1962 م " ، محاضرة ، جامعة وهران، 1993.
2. **فيلالي مختار** : " عملية التسليح في الثورة التحريرية 1954 – 1962 م ، محاضرة العلمة يوم الإثنين 1999/10/28م.

-المراجع باللغة الفرنسية:

1. Abbas Ferhat .Autopsie d'une guerre, France 1981.
2. Ali Haroun : la 7 é wilaya . Editions Rahma Alger.
3. Alleg Henri : La guerre d'algérie , tome 02- France 1984
4. belhocine Mabrouk ، le courier Alger – le caire 1954. 1956 éditions – casbah Alger 2000 .
5. Bouzbid Abdelmadjid : La Logistique Durant La Guerre de libération national.Mitidja Impression. Alger 2005.
6. courrière yves : La Guerre d'Algérie. Le Temps de léopards, édition Rahma, Alger 1993, p577 . .
7. charpy Jacques : Les porteurs d'espoir- Alger 2003
8. eveno Patrick et jean planchais , la guerre d'Algérie dossier et témoignages,Alger 1990 .
9. Guentari Mohamed : organisation – politico - administrative et militaire de la révolution Algérienne de 1954-1962 , tome 1,2, O.P.U Alger 2000.
10. Henri Allége , la guerre d'Algérie – Tome 03 des complots du 13 mai à l'indépendance , paris 1981.
11. Kaddache Mahfoud ، Histoire du Nationalisme Algérien , 2eme édition, t2.enal.Alger
12. Mahsas Ahmed : Le mouvement revalutionnaire en Algérie de la 1ère genres mondiale à 1954. Librairie éditions l'hamattan 18 rue des quatre, vents, paris 1979 .
13. Meynier Gilbert ,harbi mohamed : Histoire Intérieure du F.L.N 1954-1962. Casbah edition . Alger, 2003.

14. Pecar Zdravco : Algérie. Témoignage d’un Reporter Yougoslave sur la Guerre d’Algérie, Alger 1987, p 57.
15. stora Benjamin : Histoire de la guerre d’Algérie (1954-1962) , Edition la découverte , paris 1995, p38,39 .
16. Teguia Mohamed , L’algérie en guerre , office des publication universitaire , Algérie 1988..
17-kamel kateb europeens " indigenes" et juifs en algerie(1830-1962), editions de l'institut national d'etudes demographiques, paris 2001
18- Mohamed Harbi :F.L.N.Mirage et realité des origines à la prise du pouvoir 1945-1962, Paris
19- Ben Atia Farouk:les actions humanitaires pendant la lutte de libération (1954-1962) Algérie 1999
20- Slimane Chikh: L'Algérie en armes, ou le temps des certitudes, Alger, 1981
21- Jean, ganiage et autres, l'histoire du 20e siécle: l'afrique, Edition Sierey, Paris, 1966
22- Hanom, H. et P. Rotman, les porteurs de valises, édition angmentée, Paris, 1979.

-المقالات باللغة الفرنسية:

1. Abbane Ramdane, (Rapport d'abbane), revue d'etude et critique sociale, N°12, printempes, Alger, 1999
2. Gian Paolo calchi Novati, "Le bombardement de sakiet – sidi – youssef et les péripéties de la politique tunisienne face à la guerre d'Algérie", Actes du IXe colloque international sur processus et enjeux de la décolonisation en Tunisie (1952-1964), 8-9 mais 1998, Institut superieur d'histoire du mouvement national, Tunis, 1999
3. Bachir Elkadi : "de tripoli à la wilaya I" . El Waten 10 janvier 2005.
4. Maurice Vaisse et Chantal Morelle, Les relations Franco – Tunisiennes (Juin 1958 – 1962)
Acte du VIII e colloque International sur Histoire orale et relations Tuniso- Françaises de 1945 à 1962 , la parole aux témoins , (tenu les 10 et 11 mai 1996 à Tunis)
I.S.H.M.N , Tunis , 1998, p .266.